المركز القومى للترجمة

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية

الجزء الرابع

تحرير:
دريك جريجورى
رون جونستون
جيرالدن برات
ميشيل واتس
سارة واتمور

ترجمة:
عاطف معتمد
عزت زيان
محمد على
لطفى عزاز



2325

مراجعة
محمد عبد الرحمن الشرنوبى

القاموس الموسوعى

فى الجغرافيا البشرية

الجزء الرابع

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2325
- القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية (الجزء الرابع)
- دريك جريجورى، ورون جونستون، وجيرالدن برات، وميشيل واتس، وسارة واتمور
- عاطف معتمد، وعزت زيان، ومحمد على، ولطفى عزاز
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

The Dictionary of Human Geography – 5th Edition
Edited by: Derek Gregory – Ron Johnston – Geraldine Pratt
Michael J. Watts and Sarah Whatmore

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

القاموس الموسوعى
فى الجغرافيا البشرية

الجزء الرابع

تحرير

دريك جريجورى — رون جونستون

جيرالدن برات — ميشيل واتس

سارة واتمور

ترجمة

عاطف معتمد — عزت زيان

محمد علي — لطفى عزاز

مراجعة : محمد عبد الرحمن الشرنوبى

2016

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية
جـ٤/ تحرير: دريك جريجورى... [وآخ]؛ ترجمة:
عاطف معتمد.. [وآخ]؛ مراجعة محمد عبد
الرحمن الشرنوبى.ـ القاهرة: الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ٢٠١٦.

مج٤، ٥٧٢ص؛ ٢٠ سم.

تدمك ١ ٠٦١٤ ٩٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الجغرافيا البشرية ـ قواميس.

أ ـ جريجورى، دريك. (محرر)

ب ـ معتمد، عاطف. (مترجم)

ج ـ الشرنوبى، محمد عبد الرحمن. (مراجع)

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٠٦٢/ ٢٠١٦

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0614 - 1

ديوى ٩١٠,١٥٧٢٠٣

منطقة حضرية كُبرى metropolitan area

هو مُصطلح عام يُطلق على المراكز الحضرية الكبيرة. وقد تم تحديد أحياء المنطقة الحضرية الكُبرى للمرة الأولى، عن طريق مكتب التعداد الأمريكى فى عام 1910، عبر جمع المدن المركزية الكبيرة (المناطق الإدارية) مع الضواحى المجاورة لها، لتكوين منطقة واحدة، تُستخدم لإصدار تقارير البيانات. ومع الوقت، وباستمرار التحضر والزحف الحضري، تغيرت التعاريف، وظهر تدرج للمناطق، كما يلى:

- المناطق الحضرية الإحصائية (MSAs)، وهى مجموعة من المناطق (أو الوحدات الإدارية المتشابهة)، التى يتخطى مجموع السكان فيها 100,000 نسمة، مُكونة مدينة مركزية (50,000 فأكثر من المُقيمين) وضواحى مُجاورة.

- المناطق الحضرية الإحصائية الموحدة (CMSAs)، وهى مناطق أكبر، حيث يتخطى مجموع السكان فيها مليون نسمة.

- المناطق الحضرية الإحصائية الأولية (PMSAs)، وهى مُكونات مُنفصلة ضمن المناطق الحضرية الإحصائية الموحدة: مثل المنطقة

الحضرية الإحصائية الموحدة «ديتوريت/ آن أربور»، التى تشمل «ديتوريت»، والمناطق الحضرية الإحصائية الأولى «آن آربور»، ومثل المنطقة الحضرية الإحصائية الموحدة «نيويورك/نيو جيرسي/لونج آيلاند»، التى تضم عشر مناطق حضرية إحصائية أولية منفصلة.

وقام المحللون أيضا بتعريف المناطق العمالية الحضرية الكُبرى، والتى تمتد وراء المناطق المَشيدة، لتدمج أماكن يقوم فيها ٥ ٪ على الأقل من انتقالات القوى العاملة إلى المناطق الحضرية.

وقامت هيئات مُشابهة (مع اختلافات فى المُصطلح) بتعريف هذه المناطق، عن طريق أقسام التعداد لتمثيل وإصدار تقارير عن المناطق الحضرية فى عدد كبير من الدول الأخرى.

مقترح للقراءة:

http: //www. census. gov/population/www/estimates/ metrodef. html See

ميكروبوليس **micropolis**

هو مصطلح قدمه «توماس» (عام 1989)، وتبناه مكتب التعداد الأمريكى عام 2003، ويُشير إلى التكتلات الحضرية ذات إجمالى

سُكان يتراوح بين 10,000 و 49,999 نسمة. وتشمل كل ميكروبوليس على عددٍ من المراكز العُمرانية المنفصلة، ولكنها مُتكاملة اجتماعيًا واقتصاديًا (كما تم قياسها حسب أنماط رحلة العمل اليومية)، ويصل عدد سُكان واحدة منها («قلب المركز») إلى 10,000 نسمة على الأقل، فعلى سبيل المثال، تحتوى المراكز العُمرانية المنفصلة فى مدن مثل «ليبانون» و«هانوفر» و«إنفيلد» و«نورويتش وهارتفورد» فى أعلى وادى كونيكتيكت، على ميكروبوليس ترتكز على «هارتفورد». وبالاعتماد على بيانات تعداد عام 2001، تم تحديد 578 ميكروبوليسًا منفصلاً، يضم ما يقارب من ١٠٪ من عدد السُكان الإجمالى للولايات المتحدة. (انظر أيضًا: المنطقة الحضرية الكُبرى).

مقترح للقراءة:

Heubusch (1997).

microsimulation محاكاة جزئية

تعمل المحاكاة الصغرى على المقياس المكانى الصغير (وليس على المقياس المكانى الإجمالي)، حيث تتضمن «الوحدات» الفرد، والأسرة المعيشية، والشركة، أو السيارات. وتتم نمذجة هذه الوحدات ومساراتها الاجتماعية الاقتصادية عبر إعطائها صفات البيانات، التى يتم تغييرها (مُحاكاتها) على مدار الزمن، عن طريق مجموعة

من القوانين التى تحكم النظام الذى توجد فيه. وقد تكون التغيرات محددة (واجبة الحدوث، وتُعطى بعض الخصائص)، أو عفوية (أى إن هناك احتمالية لحدوثها). وبهذه الطريقة يمكن نمذجة سياسات الحكومة، واتخاذ القرار الاقتصادى. وهناك علاقات بين المحاكاة الجزئية والحوسبة الجغرافية، خاصة فى مجال الخلوية الذاتية ونمذجة العوامل.

قراءات مقترحة:

Ballas, Rossiter, Thomas, Clarke and Droling (2005).

فكرة الشرق الأوسط **Middle East, idea of**

هناك جذور لهذا المصطلح فى الخطابات الدبلوماسية، والجيوبوليتيكية، والأمنية الأوروبية ثم الأمريكية، وفى أكثر السجلات الثقافية انتشارًا، مثل **الجغرافيات التخيلية** للشرق العربى. ويُعد هذان الأمران واضحين بطرق مُعقدة، ولكن ترجع جذورهما إلى حملة نابليون العسكرية لاحتلال مصر فى عام 1798 (راجع: **الاحتلال، والعسكرية**)، وكان ذلك جزءًا من خطة لقطع طرق المواصلات البريطانية مع الهند والحملات الحربية الدموية التى خاضها فى المشرق. وفى غزوه لمصر: يقول «كول Cole (2007, p. 247)» (لقد ابتدع بونابرت ما نطلق عليه حاليًا «الشرق الأوسط الحديث»)، و(التشابهات البلاغية

والتكتيكية العامة الكورسيكية Corsican لغزوات شمال الأطلنطى إلى المنطقة، التى تُحدثنا عن الأمراض المستمرة لجمهوريات التنوير). ولقد لخص «سعيد» (2003 [978]) «Said» صياغة الاستشراق الحديث فى الخصائص النصية والتصويرية عن مصر، التى قدمها العلماء والأدباء والفنانون، الذين صاحبوا القوات الفرنسية.

وقد وصف السياسيون والدبلوماسيون الفرنسيون الإمبراطورية العثمانية بأنها (الشرق الأدنى) منذ نهاية القرن الثامن عشر، أما بالنسبة لمعظم القرن التاسع عشر، فقد كانت «المسألة الشرقية»، التى اهتمت بالسياسات العليا فى أوروبا، تسير فى تجاه الجانب العثمانى. ولكن خلال القرن التاسع عشر، بدأ موظفو الخدمة المدنية فى مكتب الهند البريطانية، يصفون ما يُعرف ببلاد فارس والمناطق المجاورة على أنها «الشرق الأوسط»، وقد كانت العلاقة الجيوإستراتيجية للإمبراطورية البريطانية فى الهند، هى التى أعطت للمُصطلح الانتشار فى النهاية. وفى عام 1902، ذكر ضابط البحرية الأمريكى «ألفريد ثاير ماهان» «Alfred Thayer Mahan»، (١٨٤٠ -١٩١٤) فيما أثبته فى مقال مُؤثر ورائع حول «الخليج الفارسى والعلاقات الدولية» (Mahan, 1902)، أن تحكم بريطانيا فى مداخلها إلى الهند عبر قناة السويس والخليج (والذى حدد فيه «الشرق الأوسط»)، قد تم تهديده بالتقدم الروسى فى آسيا

الوسطى، وبإقامة خط سكة حديد مقترح بين برلين وبغداد، كما دافع، بصورة لا تدعو للاندهاش، عن أهمية القوة البحرية، وأوصى بأن «الشرق الأوسط سيحتاج فى يوم من الأيام إلى مالطا، بالإضافة إلى جبل طارق الخاصين به». واكتسب المصطلح شعبية وانتشارًا بعدما قام «فالنتين شيرول» «Valentine Chirol»، الذى نشر سلسلة من المقالات فى جريدة التايمز، وأتبعها بصدور كتاب بعنوان «قضية الشرق الأوسط، أو بعض المشاكل السياسية للدفاع الهندى (1903)». ولقد تم تصوير «الشرق الأوسط» كحزام أمان، يمتد من بلاد فارس إلى بلاد الرافدين وأفغانستان، وينتهى فى كشمير، ونيبال، والتبت، كما دَوَّنَ ذلك «شيفلر» «Scheffler» (2003, p. 265)، عندما ذكر أنه عبارة عن مساحة تجريدية، القاسم المشترك فيها هو الموقع الإستراتيجى عبر المداخل الشمالية والغربية للهند.

وقد أُعيد تحديد هذه المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانهيار الإمبراطورية العثمانية، ومحاولة القوى الكبرى تقسيم الغنائم فيما بينها، ولكن مع احتفاظها بالتغير الإستراتيجى واكتساب أهمية جيواقتصادية جديدة، مثل أهمية النفط، التى أصبحت معلومة جيدًا (فى البداية، كأساسٍ للتفوق البحري). فقد رسمت القوى الأوروبية خطوطًا جديدة على الخريطة لتكوين عدد من الدول الجديدة. وفى عام 1921، استحدث «تشرشل» قسم الشرق الأوسط فى المكتب الاستعماري، وهو المسئول عن العراق، وفلسطين، وإمارة شرق

الأردن، وعدن، وفى غضون الحرب العالمية الثانية، أقامت بريطانيا قيادة الشرق الأوسط، لتكون مسئولة عما يحدث فى إيران، والعراق، وفلسطين، وسوريا، وشرق الأردن، وشبه الجزيرة العربية، ولكى تضم اليونان ومالطا فى البحر المتوسط ومصر، والسودان ومداخل شرق أفريقيا. وبعد انتهاء الحرب، غرق الإقليم فى دوامة الصراعات بعد تقسيم فلسطين، وتأسيس دولة إسرائيل فى عام 1948، وإبعاد مئات الآلاف من الفلسطينيين. وما لبث أن أفل نجم بريطانيا – وهى حقيقة دراماتيكية تأكدت بأزمة السويس عام 1956 – وزاد الاهتمام الأمريكى الجيوبوليتكى والجيواقتصادى بالمنطقة، كرد فعل لتزايد نفوذ الاتحاد السوفييتى أثناء الحرب الباردة، وجاء ذلك عندما أشار وزير الخارجية الأمريكية إلى الشرق الأوسط على أنه قد تحدد حاليًا بمصر، وسوريا، وإسرائيل، ولبنان، والأردن، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر. وقد تم اعتماد هذه الأقلمة الجديدة، عن طريق المساعدات المالية لدراسات المناطق ومراكز دراسات الشرق الأوسط فى كبرى الجامعات الأمريكية.

وقد استمرت أوروبا وأمريكا فى استغلال المنطقة خلال النصف الثانى من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين، وأطلق «صيداوى» «Sidaway» (عام 1998) على تركيب المنطقة الجيوبولتيكى «قوس الأزمات» التى انتشرت فى حروب متتالية بين الدول العربية وإسرائيل، واحتلال إسرائيل لغزة والضفة الغربية بعد

عام 1967، والقضية الفلسطينية المعلقة، والانتفاضة، والأزمات المزمنة، والحروب الأهلية فى لبنان، والحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، ثم الغزو العراقى للكويت، وحرب الخليج الأولى (1990–1991). وكانت الاستجابة الأساسية للإدارة الأمريكية لهذه الأزمات، هى تكوين قيادة موحدة للنزاع فى عام 1983، تمثلت فى القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، لتُغطى المنطقة المركزية من العالم بين القيادة الأوروبية وقيادة المحيط الهادى، والتى (فى جزء مهم) أعادت رسم الخطوط العريضة للقيادة البريطانية السابقة فى الشرق الأوسط. ولقد ازدادت أهميتها بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة فى 11 سبتمبر عام 2001، وغزو التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان فى عام 2001، والعراق فى عام 2003 (انظر: **الإرهاب**).

وقد حددت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) بشكل واضح الجغرافية المتخيلة للمنطقة فى ضوء هذه الأحداث (Morris-sey, 2009)، وإن كان غزو أفغانستان والعراق متفقًا عليه، وأيضًا امتدادًا، لسلسلة تشكيلات ثقافية يمكن تعقبها عبر التاريخ الطويل للتدخلات البريطانية والأمريكية فى المنطقة إلى الاستشراق المتأصل (Gregory, 2004b). ولتحقيق ذلك، فقد أكدوا أن تكوين «الشرق الأوسط» له جذور عرقية متأصلة، وكما أوضح ذلك «برنارد لويس» «Bernard Lewis» (عام 1999) «بأنه تركيب بلا معنى، ولا

لون، وبلا شكل، كما أنه من أكثر مناطق العالم التى تفتقر للدقة فى تحديدها». ووصلت هذه الفكرة لقمتها كما حدث فى كتابات «فريد زكريا» «Fareed Zakaria» فى مجلة نيوزويك بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر: حينما ذكر بأنها» أرض الانتحاريين، وحارقى الأعلام، والملالى الثائرة. وفى عبارة واحدة، فهى أرض تعبر عن ثقافات مُتنوعة نابضة بالحياة لمنطقة ترسخت وجمدت فيها لتصبح لاندسكيبًا شيطانيًا (Gregory, 2004b, p. 60). ولكن عدم الإدراك هذا، استولى على التأثير البلاغى لتركيبات الشرق الأوسط مع الولاء الكئيب. وبالنسبة للشرق الأوسط كمفهوم، فقد تشكل جيوبولوتيكيًا وخطابيًا «من الخارج»، ولكن مشاكله وأزماته دائما يتم تحديدها فقط من «الداخل». كما عبَّر عنها «مامداني» «Mamdani» (عام 2002) فى نطاق المركزية العرقية الأورو- أمريكية، بأن العالم قد انقسم قسمين «أحدهما يقوم بصياغة الثقافة، فى حين أن الآخر يعد أسيرًا لهذه الثقافة».

قراءات مقترحة

Khalidi (1998) Lockman (2004) scheffler (2003)

ارتحال **migrancy**

هو الحالة أو الظروف التى تُصبح معها مُهاجرًا، ويُؤكد «الإرتحال» على البنيات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، وخبرات الجماعات

المهاجرة، والناس المُشردين (راجع: الهجرة). وتاريخيًا، كان يُلازم العملية البطيئة والمتقطعة لاستقرار الشعوب، وتثبيت الحدود السياسية، والتخوم الجُغرافية، شكوك دائمة من أولئك الذين يتنقلون باستمرار. فعلى سبيل المثال، كانت تحتل صورة التاجر دائم الحركة والتنقل إلى المعارض والأسواق البعيدة، وضعًا غامضًا فى داخل أراضى الإقطاع فى أوروبا فى العصور الوسطى، رغم أن مثل هذه التنقلات، قد وفرت مهام أساسية للاقتصاديات عابرة الأقاليم. وكان الحراك السكانى غالبًا ميزة لها، ولتأكيد ذلك، فإنها كانت متشابكة مع دوائر أوسع من السلطة والنفوذ، حتى إنها كانت (ولا زالت) بالنسبة لأولئك المشردين والذين أُجبروا على الانتقال (بسبب المرض أو الفقر، على سبيل المثال) الذين جذبوا معظم الشك والعداء نحوهم. وتنظر بعض الجماعات الاجتماعية إلى الارتحال بوصفه تشكيلًا ثقافيًا لتأكيد الهوية: «كالشعوب المتنقلة» (مثل الغجر)، والحرفيين المتجولين فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر (Southall, 1991) أو المشردين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى أمريكا (DePastino, 2003).

وعلى الرغم من أنه يتم توقع العولمة والحداثة فى حالة الحراك السكانى، كما يعتمدان على الهجرة، فإن تلك القدرات ما زالت تعانى من التمييز الاجتماعى. وفى ظل عولمة الليبرالية الجديدة،

فإن العالم ربما يكون ممهدا لأعمال السفر والسياحة الدولية، ولكن أولئك الذين يسافرون وفق شعارات أخرى، ليست شرعية، أكثر عرضة لمطاردة الشرطة والقيود وحتى الاعتقال: ولا يزال الغجر يعانون من استمرار **الاستبعاد الاجتماعى** (Bancroft, 1998; Sibley, 2005)، وتجد الجماعات مثل تلك الباحثة عن الملجأ السياسى، واللاجئين، والعاملين الوافدين فى أوروبا ودول الخليج وآسيا وكندا، ظروف معيشتهم وحقوقهم المدنية مقيدة بظروف ارتحالهم. والشك فى الارتحال، يُعد مشتركًا بين الدول الاستعمارية ودول ما بعد الاستعمار على حد سواء، فتلك الحكومات تعد السكان المهاجرين بمثابة تهديد لأنظمتهم وأجهزتهم الرقابية. فالرعاة والمزارعون الرحل كانوا (وما زالوا) فى نظر الدول هم الأقل إنتاجا بين السكان، حيث أنشطتهم ينقصها الكفاءة، وتعمل على تدهور البيئة وتقوض المؤثرات الخارجية الإيجابية التى يقال إنها متعلقة بالملكية الخاصة والزراعة المستقرة (راجع: الرعوية). ويعنى رصد تلك التقديرات، أن الارتحال يتساوى مع السلوك التشردى، وهذا التساوى يصبح حادًا من خلال **التمييز العنصرى**: وبالتالى فإن البدوية صورتها الحكومة الإسرائيلية بوصفها معادية للملكية والأنظمة السياسية لدولة المستوطنين، وبشغلها المكانية الغريب أصبحت فعليا «خارج المكان» و«مُقصاة مكانيًا» (Shamir, 1996; Mair, 2008).

وفى الرؤية المتعارضة لهذه التقديرات الكئيبة، مع ذلك، فإن تطور مفهوم علم الغائية للحداثة الغربية الفريدة، التى تحافظ على

بعض منها، فقد أكد «جيدواني» «Gidwani» و«سيفراماكريشنان» «Sivaramakrishnan» (عام 2003)، أن مواقف الذات التى تظهر من خلال الارتحال، لا يمكن التقليل منها بصورة بديهية إلى السلبية أو حالة الضحية وذلك فى الظروف الخاصة، فإن هذه الانتقالات، غالبا ما يتم تهميشها فى اعتبارات تقليدية، والتى قد تكون وسائط للتأكيد الثقافى والسياسى. وبالتالى، تتطلب استعادة الملامح المركبة للارتحال وشبكة الجماعات البشرية للشتات، تحليلات نقدية من المؤسسات التى تنظم وتسهل، وتضمن وتستبعد المهاجرين، ولكن تتطلب أيضًا إثنوجرافية مكانية دقيقة وجوهرية لحالة المهاجر.

قراءات مقترحة :

Gidwani and Sivaramakrishnan (2003) , Mills (1999)

هجرة migration

هى نقل محل إقامة فرد، أو عائلة، أو جماعة، من مكان إلى مكان آخر (راجع أيضًا: **الارتحال**). وهى تختلف عن السياحة أو أى شكل آخر من الزيارات القصيرة، التى لا تتضمن تغييرًا فى مكان الإقامة. وقد اهتم الجغرافيون على نحو خاص بالهجرة، نظرًا لارتباطها الواضح بتطور **الأماكن** والعلاقات بينها (Skeldon 1997; Black 1998). وطبقًا لأحدث الإحصائيات، يوجد نحو 200 مليون

مهاجر فى العالم، ويُعرفون بأنهم الناس الذين يعيشون خارج أوطان ميلادهم (Commission on International Migration, 2005). ويتم تصنيف الهجرة، تقليديًا، على أساس أربعة معايير رئيسية، هى: الهجرة الداخلية مقابل الهجرة الدولية، والهجرة المؤقتة مقابل الهجرة الدائمة، والهجرة الإجبارية مقابل الهجرة الطوعية، والهجرة الشرعية مقابل الهجرة غير الشرعية (Beiley 2001, Castles and Miller, 2003). ويميل علماء **الجغرافيا** والعلوم الاجتماعية على التخصص وفقًا لهذه الاختلافات. فعلى سبيل المثال، يتم تمييز تخصص الهجرة الداخلية (وتعرف أيضًا **بالحراك السكانى**) بصفة عامة عن الهجرة الدولية. وبالمثل، فإن هناك مجموعات كبيرة من الباحثين المستقلين، الذين يدرسون الهجرة الإجبارية، أو حركة **اللاجئين** أو الباحثين عن حق **اللجوء السياسى**، فى مقابل أولئك الذين يدرسون زيادة معدلات الهجرة لأسباب ودوافع اقتصادية. وإن لم يكن هناك شيء آخر، فإن هذه الأنواع تكشف عن أن الهجرة، عبارة عن ظاهرة معقدة، يمكن أن تنتج من عدد من العمليات. ونظرًا لوجود أسباب عديدة للهجرة، فهناك أيضًا نتائج كثيرة لها. ومؤخرًا، فإن عددًا من النقاد الجغرافيين والعلماء، طرحوا هذه العلامات الفارقة، معتبرين أن أغلب المهاجرين، يتأثرون بعوامل مختلفة عندما يقررون الهجرة (Bailey, 2001)، وعلى الرغم من أن ذلك يبدو واضحًا، فإنها مسألة على قدر كبير من الأهمية، لأن كل الأنظمة التى تبحث عن تنظيم الهجرة، تعتمد أساسًا على افتراض أن أسباب كل حركة فردية، يمكن تحديدها وتمييزها.

ويُعد «إيرنست جورج رافينشتين» «Ernest George Ravenstein» أول من قام بتنظير الهجرة، حيث قَدم عددًا من «القوانين» – فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، التى اعتقد أنها تتضمن أهم العمليات المتعلقة بهذه الظاهرة (Grigg, 1977). فعلى سبيل المثال، يذكر أن: الميل للهجرة يتباين عكسيا مع المسافة بين مكان الأصل ومكان الوصول (فعلى سبيل المثال، تكون التحركات السُكانية لمسافات قصيرة أكبر حجمًا من التحركات لمسافات طويلة)، وأن مُعظم المهاجرين يُهاجرون لتحسين ظروفهم الاقتصادية، ومن ثم فإن الهجرة تكون مُوجهة أساسًا إلى أماكن تتركز بها الفرص الاقتصادية، وبوجه خاص فى المدن، وأن الهجرة تزداد وتيرتها، عندما تصبح الحركة أسهل (أى إذا كانت البنية التحتية للنقل متاحة وجاهزة)، وأن النساء أكثر ميلًا للهجرة لمسافات أقصر من الرجال، كما أن الهجرة التى تأخذ اتجاهًا واحدًا، تُولد فى النهاية هجرة مُضادة. وما زالت هذه التعميمات الأولية، تُعد مُهمة، وتُشكل الأساس لأكثر نماذج الهجرة شهرة. ويَستخدم **نموذج الجاذبية** معادلة رياضية بسيطة، للتنبؤ بأعداد المهاجرين بين أى مكانين، حيث يتم تقديرهم عن طريق قسمة حجم السكان فى المكانين على مُربع المسافة بينهما. وتُعد أكثر الإصدارات وضوحًا لنموذج الجاذبية، هى التى تأخذ فى الاعتبار عوامل أكثر، وتكون أكثر تعقيدًا من الناحية الرياضية.

وتُسيطر على نظريات الهجرة حاليًا، ثلاثة مسارات من الفكر. المسار الأول، هو ما خلفه مدخل «رافينشتين» «Ravenstein»، وقد

دخلته نظريات اقتصادية حديثة. فيرى هذا المدخل أن الأفراد يُهاجرون عندما يكون ذلك فى اهتماماتهم الاقتصادية، وينتقلون إلى المكان الذى يُعظم من مكاسبهم المالية والحياتية. وفى الوقت ذاته، وضعت الحكومات سياسات للهجرة لجذب الكفاءات التى تفتقر إليها. وبالتالى، فإن العالم يُعد نمطًا من «سوق الهجرة»، ويتشابه فى ذلك مع أسواق العمل، فى الأفعال المنطقية والنتائج المتوقعة (Borjas, 1989). فالأفراد الذين يتمتعون بكفاءات عالية (فى التعليم وخبرة العمل)، يتجهون إلى الأماكن التى تُقدم لهم أجورًا أعلى. أما الأفراد الأقل مهارة، فيتم جذبهم إلى دول ذات معدلات أجور أقل، وذات رفاهية كريمة. وقد وُصفت أنوع من الهجرة، على التوالى، «انتقاء إيجابي» فى مقابل «انتقاء سلبى». كما ظهرت نظرية اقتصادية جديدة عن الهجرة، ترى أن الأسر هى الوحدة الأساسية فى اتخاذ القرار بالهجرة وليس الأفراد. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الأسر تسعى لدعم ظروف حياتها المعيشية من خلال تقليل حد المخاطرة (على عكس الأفراد الباحثين عن تعظيم مُدخراتهم)، وبالتالى تحاول أن تضع أعضاء الأسرة الفردية فى بلاد عديدة فى الوقت نفسه، بتوفير إمكانات مُتعددة إذا أصبحت الحياة صعبة فى أى مكان بعينه (Massey, Arango, Hugo, Kouaouci , Pellegrino and Taylor, 1993). وتستخدم النظريات الاقتصادية القديمة والجديدة على حد سواء، لاستحداث تنبؤات بالمقياس المكانى واتجاه الهجرة. ولهذا السبب، فهى تعد مرتبطة بدرجة كبيرة بالحكومات المهتمة بعملية تنظيم

الهجرة. ويُهاجم النقاد، حيث يذكرون أن هذه النماذج هى افتراضات قاصرة (يعنى أن الأفراد على دراية كاملة بهياكل الفرص فى الدول الأخرى)، وأنها تُؤدى إلى نتائج مُبسطة.

أما المسار الثانى فى نظرية الهجرة، فيعتمد أساسًا على منطق نظرية النظام العالمى. وطبقًا لهذا المسار، فإن الهجرة تأتى من توسع النظام الرأسمالى فى أنحاء العالم، الذى قوض طرق الحياة التقليدية- اقتصاديا وبيئيا- فى التوسع الدائم للهامش (Black, 1998). فيُهاجر الناس، لأن أحوالهم المعيشية قد أصبحت صعبة، وخصوصًا عندما يفتنهم إغراء الأجور العالية، والرأسمالية الاستهلاكية فى الدول الغنية. ومع ذلك، فإن الدول الغنية تضع العراقيل أمام المهاجرين فى محاولتها المحافظة على امتيازاتها. وبالتالى، تسمح تلك الدول بالقبول الانتقائى للأفراد ذوى الكفاءات العالية (مثل الأطباء على درجة عالية من الكفاءة والتدريب، أو المهندسين المؤهلين تقنيًا)، وفى الوقت ذاته تسمح بدخول أعداد قليلة نسبيا من الأفراد غير المؤهلين، الذين من المتوقع قبولهم للوظائف التى يرفضها المواطنون المحليون (Castle and Miller, 2003). وعادة، تمنح هذه الدول إقامة دائمة لأفراد المجموعة الأولى، بينما يُتوقع من الذين ينتمون للمجموعة الثانية «الأقل كفاءة»، العودة إلى بلدانهم، عندما لا يحتاجهم العمل (على سبيل المثال، برامج العمال الضيوف فى أوروبا فى فترة الخمسينيات وحتى فترة السبعينات من القرن الماضى).

وبهذا المعنى، تعد الهجرة مُكونًا أساسيًا لتطوير أسواق العمل المزدوجة، أو المفردة، بالمهاجرين الذين يتم تصنيفهم عرقيًا كأقليات ثقافية، يتم توظيفها فى ثلاث وظائف دُنيا (وهى وظائف تُعرف فى الإنجليزية بـ (3D jobs: Dirty, Dangerous and Difficult) (أى الوظائف القذرة أو الخطيرة أو الصعبة) وهم أعضاء فى التيار الرئيسى للمجتمع فى الوظائف الأفضل، التى تحميها المؤسسات المهنية أو الاتحادات العمالية. وبالتالي، فإن قوانين تنظيم الهجرة، تتضمن عملية مُستمرة للتنمية مُقابلة للتأخر التنموي، وكلتاهما تتمان عبر المجتمعات ومن خلالها (Massey, Arango, Hugo, Kouaouci, Pellegrino and Taylor, 1993).

أما المسار الرئيسى الثالث لفكر نظرية الهجرة، فيؤكد الملامح الاجتماعية، ويهتم بصفة خاصة بالعلاقة بين الشبكات الاجتماعية والهجرة. فالأفراد يصنعون قرارات الهجرة فى سياق معلومات ناقصة، التى تشترك فيها الشبكات الاجتماعية، والتى تضم غالبًا أناسا هاجروا من قبل (Tilly 1990b; Weiner, 1995). ويميل المهاجرون لاتباع خطوات من سبقوهم، فى عملية تُعرف باسم الهجرة التسلسلية. وهذه عملية عقلانية؛ لأن المهاجرين الجدد، يستفيدون من خبرات المهاجرين السابقين. كما أن المهاجرين الجدد يجدون المساعدة عندما يصلون إلى البلد المقصود. وعلى اعتبار أن هذه العملية تكتسب زخما كبيرًا، فإن مُجتمعات الوافدين تنشأ، وتدريجيا تُقيم مؤسسات اجتماعية داخلية. وغالبًا، ما تتركز هذه المجتمعات

فى مناطق جغرافية معينة، وقد تبدو بالنسبة للتيار الرئيسى فى المجتمع كأنها جيتو، وهى أماكن منعزلة عن التيار الرئيسى للمجتمع وبلا مميزات، رغم وجود استثناءات مهمة على هذا الاتجاه. فقد أدى منهج شبكة الهجرة إلى ثلاث رؤى قوية بشكل خاص: أولًا، أن الهجرة التسلسلية تؤدى إلى عملية سببية تراكمية وهى، أن كل حركة تمهد الطريق لتسهيل هجرات أخرى. فالهجرة تُولد هجرة (Massey, Arango, Hugo, Kouaouci, Pellegrino and Tyalor, 1993). وتدريجيا، أصبح الناس فى مُجتمع الأصل مُقتنعين بأن الهجرة «أمر طبيعي» بل مُتوقع، وعادة من عادات العبور. ثانيًا، اتسعت الشبكات الاجتماعية بين مجتمعات الأصل ومجتمعات الوصول، بالناس الذين لهم علاقات قوية بالجانبين. وتمت صياغة أصداء هذه النقطة لأول مرة بواسطة «رافنستين»، وذكر أن الناس يبدءون فى الرجوع والعودة مجددًا عبر تلك الشبكات فى عملية الهجرة الدائرية. وغالبًا، فإن هذه التحركات ترتبط بنقاط تحول مهمة فى دورة الحياة، مثل الالتحاق ببرامج التعليم فى البلد المضيف، والبحث عن عمل، وإعالة أسرة والتقاعد. وبالإضافة لذلك، تتدفق المعلومات بسرعة عبر الشبكات الاجتماعية الممتدة، كلما تواصل الناس بشكل طبيعى، وتتوطد فيما بينهم الروابط الاقتصادية، فالناس فى تلك الشبكات عابرة القوميات يطورون هويات جديدة ومندمجة، تتضمن عناصر من مجتمعات الأصل ومجتمعات الوصول، ويكونون واعين سياسيا، ومتطورين اجتماعيًا فى المجتمعين

معًا (Vertovec 1993; Levitt and Glick Schiller, 2004). وقد ساهم الجغرافيون بشكل ملحوظ فى فهم تلك الأشكال من السلوك والهوية العابرة للحدود. وأخيرًا، فإن العلماء الذين درسوا شبكات الهجرة، قد أبرزوا الاختلافات المُهمة بين الرجال والنساء فى كل سمات الهجرة، بما فى ذلك: أسباب الهجرة، ومسارات الهجرة، ونتائج هجرة الأفراد (Pessar, 1999; Silvey, 2006; Yeoh, 2006).

وهذه النظريات تقدم فهمًا أفضل للهجرة الطوعية، حيث يختار الناس وقت ومكان الهجرة. وفى الواقع، فإن معظم الهجرات الدولية تكون إجبارية: إذ يتم إجبار الناس على ترك محال إقامتهم، بسبب الصراع، أو الاعتقال السياسى، أو تدهور الظروف البيئية، أو وقوع كوارث طبيعية، أو قيام مشروعات تنموية (Black 1998; Hyndman, 2000). وتخضع أنواع مُعينة من الهجرة القسرية إلى المراقبة، بدرجة ما، ويتم تنظيمها من قبل الوكالات الدولية، وتحديدًا المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، والمنظمات الدولية للهجرة. وتساعد هذه المنظمات المهاجرين، عن طريق توفير مقار إقامة فى معسكرات اللاجئين، وتسهيل حصولهم على التعويضات، عندما تتحسن الأوضاع فى مناطق النزاع، أو تقوم بترتيب إعادة توطينهم فى الدول الأخرى فى حالة استمرار النزاع أو الاعتقال. وفى عام 2006، قدرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن هناك ما يقرب من

20 مليون لاجئ فى العالم. وتحاول المفوضية العليا لشئون اللاجئين ووكالات أخرى، أن تضمن أن يتم تأييد مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، وبروتوكول الأمم المتحدة لسنة 1967، المتعلق بأحوال اللاجئين. مع ملاحظة أن الأنواع الأخرى من الهجرة، يتم تنظيمها أساسًا عن طريق الدول القومية بدلًا من الوكالات الدولية. وذلك يعنى، أن هذه الدول القومية لديها الحق بصفة عامة، فى تقرير من يدخل إلى حدودها وعلى أى شروط (Castles and Miller, 2003). ومع ذلك، فإن الدول الموقعة على معاهدة وبروتوكول الأمم المتحدة سالفة الذكر، ملتزمة بإعطاء حق اللجوء السياسى للاجئين.

ولقد سعى الباحثون، منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، إلى فهم القضايا الأخلاقية التى تتضمنها الهجرة. ويميل هذا الجانب الفرعى إلى التركيز على ثلاث قضايا رئيسية. أولًا، هل تُعد الهجرة حقًا من حقوق الإنسان؟ وهذا يعنى، هل ينبغى أن يكون للأفراد الحق فى الحياة فى أى مكان يختارونه (اعتمادًا على منظور الحقوق الفردية – Carens, 1987)، أو هل ينبغى أن يكون لدى الدول الحق فى التحكم فى عضويتها، من خلال سياسات انتقائية للدخول؟ (اعتمادًا على منظور الحقوق الجماعية، Weiner, 1996)؟ وثانيًا: من الذى يجب أن يدرك عوائد الهجرة، وفى المقابل، يدفع التكاليف المرتبطة بالهجرة: هل المهاجر أم مجتمع الوصول، أم مجتمع الأصل (Castles and Miller, 2003)؟ وبصفة عامة، فإن حكومات الدول

التى تستقبل مهاجرين، تضع سياسات لدخولهم، تهدف من ورائها إلى ضمان فوائد الهجرة لمجتمعات الاستقبال، ولا تهتم كثيرًا بالمهاجرين، كما لا تهتم تقريبًا بدول الأصل. فعلى سبيل المثال، فإن الدول الغنية تشجع الأطباء ذوى المهارات والكفاءات العالية للهجرة، دون النظر إلى المشكلات التى يواجهها المهاجرون (فى إعادة تقديم أوراق اعتمادهم) أو الاهتمام بالعواقب التى تعود على دول الأصل (التى تفقد المهارات النادرة من الأفراد الذين تم تعليمهم وتدريبهم فى نُظم التعليم العام). وثالثًا: ما المتوقع من المهاجرين عند انضمامهم إلى المجتمع الجديد؟ هل يتعين عليهم استيعاب أو اكتساب عاداتهم الثقافية؟ كل من تلك القضايا، قد أفرزت نقاشًا مهمًا بين المثقفين والدراسات الموجهة للسياسة.

قراءات مقترحة

Black (1998) Castle and Miller (2003) Massey , Aarngo, Hugo, Kouaouci , Pellegrino and Taylor (1993) Weiner (1996)

عسكرية **militarism**

هى بسط وامتداد النفوذ العسكرى فى الحياة السياسية المدنية والاجتماعية والثقافية. وقد يتحقق ذلك، من خلال الامتداد المباشر

لنفوذ القوات المسلحة للدولة، والنفوذ غير المباشر للبرامج العسكرية فى المؤسسات السياسية، والمعايير الاجتماعية، والقيم الثقافية (انظر: Woodwad, 2005). وقد حذر رئيس الولايات المتحدة «دويت إيزنهاور»، فى خطابه الأخير للأمة عام 1961، من «تحقيق نفوذ لا مبرر له»، بواسطة ما أطلق عليه «تعقيد التصنيع العسكرى»: ومنذ ذلك الحين، أصبحت الارتباطات بين القوات المُسلحة، والصناعات الدفاعية، وتجارة الأسلحة العالمية، مُرتبطة ارتباطًا وثيقًا بدرجة أكبر من أى وقت مضى، ولكن فى الفترة نفسها، دفع التوسع المضاعف للعسكرية، الكثير من المحللين إلى تحديد التعقيد العسكرى-الصناعى-الإعلامى-الترفيهى الأكثر شمولية (MIME). وجُغرافيًا، تُعد العسكرية واضحة فى السيطرة العسكرية على المكان، والمساحة، واللاندسكيب، وواضحة فى النفوذ العسكرى فى تطبيق القانون المدني، والجغرافيات القانونية، وعسكرة الأمن، وواضحة فى الأبحاث العسكرية داخل الجامعات، ومنظمات البحث والتنمية (وللمزيد عن العسكرية فى الجغرافيا- انظر: Barnes and Farish, 2006; Barnes, 2008b)، وواضحة فى الموضوعات العسكرية فى دراسات الجيوبوليتيكيا الشهيرة، والمرتبطة بالانتشار المميز للجغرافيات التخيلية من خلال الأفلام السينمائية، والروايات، وألعاب الفيديو، ومواقع الشبكة العالمية، والدراما التليفزيونية، والأخبار (انظر مثلًا: Power، 2007؛ Stahl، 2006)، والفيلم الوثائقى «Militainment Inc» الذى يدور حول عسكرة الثقافة الأمريكية

الشعبية لـ «Stahel»: والوصف والفيلم القصير على الرابط http: // www. freewebs. com/apocalicious/militainmentinc. htm).

وفى هذه الوسائل المختلفة، تخدم العسكرية كأيديولوجية، تصوغ الادعاءات الخاصة بأفكار **المواطنة** (Stahl ، 2006؛ Cown and Gilbert، 2008)، وليس أقلها من خلال الدعوة إلى أفكار الذكورية، وأيضًا إضفاء الشرعية وحتى تمجيد مواصلة الحزب (انظر أيضًا: **الجغرافيا العسكرية**).

قراءات مقترحة

(Barnes and Farish (2006). Stahl (2006) Woodward (2004)

جغرافيا عسكرية military geography

هى دراسة لجُغرافيات الأنشطة والعمليات العسكرية. ولقد كان تسهيل هذه الأنشطة وتلك العمليات العسكرية فى الدول القومية، أمرًا أساسيًا لظهور **الجغرافيا** الحديثة، كتخصص أكاديمى رسمى. وأصبح حشد واستخدام الجغرافيا فى خدمة **الإمبراطورية** مألوفًا جدًا فى تاريخ الجغرافيا (انظر: تاريخ الجغرافيا)، كما كان تأسيس جمعية الجغرافيا الملكية فى بريطانيا فى عام 1830، على سبيل المثال، مُرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالرغبة فى إضفاء الطابع الرسمى للمعرفة الجغرافية لاستخدامها فى أعمال توسع وإدارة الإمبراطورية

البريطانية من خلال الاستكشاف والمسح، وغالبًا تكون مُرتبطة بالأفراد العسكريين والأهداف العسكرية، ومن خلال إدارة الحملات العسكرية (Woodward, 2005). وقد أشار بعض المؤرخين إلى الحرب الفرنسية البروسية خلال الفترة (1870-1871)، بوصفها الدافع الأساسى لإضفاء الطابع المؤسسى للنظام العسكرى فى أوروبا: فقد تم إرجاع الانتصار غير المُتوقع للجيش البروسى، جُزئيًا، إلى تدريبه العالى فى الجغرافيا. وعبر الأطلسى، تم تحديد تخصص فرعى مثل الجغرافيا العسكرية، يمكن تتبع أصولها وصولًا إلى تأسيس المدارس الجغرافية فى المؤسسات العسكرية، مثل الأكاديمية العسكرية الأمريكية فى «وست بوينت» فى مطلع القرن التاسع عشر. ولم تكن هذه الإصدارات من الجغرافيا العسكرية، ذرائعية فقط (كما هو متوقع)، ولكنها كانت أيضًا أكثر وصفية، وشددت على استخدام المعرفة الجغرافية، وخصوصًا الموقع - عن طريق الكارتوجرافيا وقراءة الخريطة - والتضاريس لتسهيل العمليات العسكرية. وربما جاءت العلاقة الوثيقة بين الجغرافية العسكرية فى الخدمة والتخصص الأكاديمى، أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما تضافرت جهود الجغرافيين المحترفين فى إنتاج الجغرافيات الإقليمية التفصيلية، لاستخدامها فى تحديد الأهداف والقيام بعمليات هجومية (Clout and Gosme, 2003; Barnes and Farish, 2006). وظلت المعرفة الجغرافية مسألة حيوية لإدارة الحرب الباردة اللاحقة، والحملات العسكرية الحربية «الساخنة» فى الهند الصينية وأى مكان آخر. وقد

تقلصت كثير من المهام التقليدية للمخابرات الإقليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى برامج لدراسات المناطق بدلًا من الجغرافيا، بينما خصصت القوات المُسلحة ووكالات الاستخبارات، امتيازات على المراقبة من الجو والفضاء، وامتيازات على التكنولوجيات الحديثة للاستشعار عن بعد، والتصوير الفوتوغرافى للأقمار الصناعية وما يماثلها.

إن التأكيد المتكرر على المعارف الإقليمية والاستخبارات الإقليمية، حتى فى الأشكال التقنية الأكثر تطورًا، والأشكال التقنية لاستشعار الفضاء، قد تَختزل الجغرافيا العسكرية، إلى ما يُطلق عليه «وودوارد» «Woodward» (عام 2005) «الجغرافيا الإقليمية النظرية والوصفية»، وتم فصلها عن التطورات الفكرية فى التخصص الأكاديمى على نطاق واسع. ولكن ثمة عناصر من الحقيقة فى هذا الموضوع، ولكن هناك تحذيرين حاسمين لهذا الأمر. أولًا، التفسيرات الفنية للاستخبارات الإقليمية، قد تكون مفاهيمية كذلك، فقد حدد «بارنيز» «Barnes» و«فاريش» «Farish» (عام 2006)، سلسلة من الارتباطات الأساسية بين هذه الأنشطة الشائعة ونضج علم المكان، والثورة الكمية، وبالتأكيد لم يكن مصادفة، أن مكتب أبحاث البحرية فى الولايات المتحدة، قد اهتم كثيرًا (ماليًا فى أغلب الأحيان) بما يبدو أنه نمذجة مكانية مجردة وبحث جغرافي. ثانيًا، أن العمليات العسكرية المتقدمة (والعمليات المساندة لها، والتى قد تجد نفسها مقاتلة)، أدركت الحاجة للتفكير،

فيما يُطلق عليه الجيش الأمريكى «ساحة المعركة battlespace»، بدرجة أكبر من الحرب على الأرض. فقد اعتمدت الحروب دائمًا على التجسيد البصرى للمكان، ولكن لا تملك «ساحة المعركة»، فقط، هندسة مُعقدة بدرجة أكبر من معارك الميدان التقليدية أو مسارح الحرب - فلم يعد ممكنا عمل خطوط فاصلة واضحة بين الجبهات (حتى أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تم تقسيم الخط الأمامى إلى متاهة محيرة من الخنادق والمخابئ، وتقوم الصراعات الحديثة بتحويل النظريات الهندسية إلى نطاق أوسع) - ولكن يتم فهمها بدرجة مُتزايدة كجغرافيا بشرية. وقد انشغلت وزارة الدفاع الأمريكية أكثر من ذى قبل بالحرب الحضرية، التى تتطلب بناءات جديدة ونماذج عسكرية للمدن والتحضر، وخصوصًا فى عالم الجنوب، وهو التطور الذى يُطلق عليه «جراهام» «Graham» (2009 c, see also, 2004 a) «التمدن العسكرى الجديد»، فى حين أن تجربة الاحتلال العسكرى (انظر: **الاحتلال، العسكرية**) وظهور الصحوة للانتفاضة المضادة فى أعقاب الغزو العالمى بقيادة أمريكا لأفغانستان والعراق، دفعت العسكرية الأمريكية بالبدء فى التحول الثقافى بنفسها، لترسم خريطة «التضاريس البشرية» بالطرق التى يتردد صداها الحرج وغير الكامل خلال التطورات المعاصرة التى تجتاح العلوم الاجتماعية (Gregory, 2008b, 2009c).

ويمكن دراسة كل تلك القضايا دراسة نقدية، كما أشارت معظم المراجع السابقة. ولكن فى حين يرى «بالكا» «Palka» و«جلاجانو» «Galgano» (عام 2000) أن كتابات، مثل تلك التى ألقت بظلالها على الجغرافيا العسكرية كتخصص أكاديمي، وكاعتراضات نقدية فى الجغرافيا العسكرية، وكباحثة فى توسيع مجالها لما وراء الدوائر العسكرية، قد أصبحت مجالاً مُهمًا للعمل فى الجغرافيا البشرية فى السنوات الأخيرة: فخلال الفترة ذاتها، تضاعف العديد من العسكريات المُتقدمة، وخصوصًا فى أوروبا وأمريكا الشمالية، كما تضاعف إنفاقها لإنتاج وتخصيص المعرفة الجغرافية واعتماداتها: وبالذات، ما كان مشتركًا فى التطبيقات المباشرة للمنهجيات والمعارف الجغرافية النشطة، وحتى غير النشطة: فهى تتضمن مشاركة عميقة مع الأيديولوجية والعسكرية.

قراءات مقترحة

Flint (2005); Woodward (2004)

محاكاة Mimesis

وُصفت فى علم الجمال القديم بأنها «تقليد الطبيعة»، وتهتم المُحاكاة، بصفة عامة، بكيفية ارتباط التمثيل فى الفن بالحقيقة، أو كيف يكون نسخة فعالة تعكس أو تقلد المشهد أو التصور الأصلي.

وهل يمكن للصورة أن تعيد إنتاج الشيء الحقيقى كما هو؟ أو هل تقوم بإعادة إنتاج مظهر الشيء كما يبدو فعلا، أى مثل مظهره الحقيقي؟ وهذا السؤال، تم التعبير عنه مجازًا فى حكاية «بليني» «Pliny» لمناظرة على المسرح، بين اثنين من الفنانين فى القرن الخامس، ويظهر أساسًا فى تحليل رؤية أفلاطون ونظرية المعرفة. ويتمثل تفسير أفلاطون فى أن التمثيل ليس منفرًا للحقيقة وحسب، ولكنه أيضًا هو، الدرجة التى إليها يطمح أن يشبه الحقيقة، وهو الدرجة التى يتم إليها تشويهه، أو تحريفه. وفى حين أن هذا الموقف «الحديث» الواضح، يستثير النقاشات الراهنة - من انتقادات الماركسية لعبودية السلع إلى إفشائها، داخل ما بعد البنيوية، «للمعنى المعلوم» - إلا أن المحاكاة التقليدية أصبحت مرنة بشكلٍ ملحوظٍ. ومنذ الفلاسفة الإنسانيين الإيطاليين ومن جاء بعدهم (انظر: الإنسانية)، كان يُعتقد بأنها أشبه برغبة فى تمثيل الطبيعة فى كمالها البراق. وكما ترى صياغة علم الجمال، أن للمحاكاة تطبيقات فى الفلسفة السياسية، وخصوصًا فى صراعات التنوير بين التقاليد. وبالتالي، فبالنسبة لـ «إدموند بورك» «Edmund Burke» ولـ «ديفيد هيوم» «David Hume»، تُشكل الصياغة الدائمة للتشابهات، الحالة لكل السلوكيات الاجتماعية البشرية: فهى تكون بالتقليد، أكثر من كونها بالقاعدة، التى نتعلم بها كل شيء... وهى من أقوى روابط المجتمع، وهى عبارة عن أنواع من الإذعان (الامتثال) المتبادل. (Burke, 1906).

فإذا كانت المحاكاة فى نظرية علم الجمال، تُوجهنا إلى التوافقية والتوالدية من حيث المعايير الاجتماعية، فلا غرابة من أن المفهوم قد تم تعديله بشكل مختلف، وتعرض للانتقادات المختلفة فى النظرية الثقافية والنقدية المعاصرة. وبالتالي، فلا يُوضح «أدورنو» «Adorno» (عام 1977)، و«لاكو لابراث لاك لابارت» «Lacoue–Labarthe» (عام 1989) و«دريدا» «Derrida» (عام 1981) بطرقٍ مُختلفة فقط، كيف أن المحاكاة تضم جميع مؤسساتنا، وأيضًا مفاهيمنا للتاريخ واللغة. ولقد تناولوا بالمناقشة أيضًا، الطُرق التى يتطلب فيها نقد المحاكاة منا إعادة التفكير فى العلاقة بين الطبيعة والتقنية، وإعادة إدراك التداخلات بين التجربة التى نعيشها والتعبير الجمالي. ومن وجهة نظر أخرى، أصبح الاستيلاء التفكيكى لمبدأ المحاكاة عند «هومى بابا» «Homi Bhabha» (عام 1984)، مفهومًا نقديًا فى تحليلات ما بعد الكولونيالية (الاستعمارية)، والذى تخدم فيه مُحاكاة الذات لنُظم المعرفة الكولونيالية، إقصاء الخطاب الرسمي، وبذلك يسجل كشكل من أشكال السيطرة المناوئة (انظر: ما بعد الاستعمارية).

نظرية صغرى **minor theory**

هى طريقة تفكير مأخوذة من فكرة الأدب الثانوى لـ «جيل ديلوز» «Deleuze» و«جوتاري» «Guattari» (عام 1986)، وتعتمد عليها. وتُقدم وسائل للعمل مع المادة، التى يرفض وعيها الذاتى «السيطرة»

فى الممارسات والادعاءات، وتسعى جاهدة بدلا من ذلك إلى دراسة الانعكاسية الذاتية، التى تقلب النظرية الرئيسية من داخلها. وتُعد النظرية الثانوية عبارة عن طريقة مختلفة «لنظرية فعل»، وطريقة للقراءة، والكتابة، والتحدث، التى تكون مادية صارمة - مجسدة، ومحسوسة، وذات موضع - وترفض تجاهل مختلف الظروف السياسية الاقتصادية والأحوال الاجتماعية، التى يتم فيها إنتاج المعرفة ومُشاركتها. ويذكرنا ذلك بدعوة «أدريان ريتش» «Adrienne Rich» (عام 1976) «بالتفكير من خلال الجسد»، على أمل جعل المعرفة المادية مختلطة مع التزامن المُميز ومكانية الحياة اليومية (Katz, 1996). وهذه المعرفة الموقفية تقع ضمن، أو منفصلة عن، المنتجات «الرئيسية» للمعرفة، وتستخدم الإحلال لعرض وتعيين حدودها، ولذلك تقوم بحل رموزها. ومن هذه الفجوات يمكن للمعرفة الجديدة، والممارسة، أن تظهر، ولكن من خلال عملية تحويليه ذاتية. وكذلك، تتم إعادة صياغة العلاقة الديناميكية للنظرية الرئيسية، والنظرية الثانوية، والعلاقات التى تربطهم بقوة.

ويُركز «ديلوز» «Deleuze» و«جوتارى» «Guattari» (عام 1986) على كتابات «فرانز كافكا» «Franz Kafka»، اليهودى التشيكى الذى عاش فى براغ، وكتب باللغة الألمانية. وقد ادعى «ديلوز وجوتاري» أن «كافكا»، قد هجر اللغة الرئيسية، والتى لم تكن لغته الأصلية ولا لغة جاليته، ولكنه دفع هذا الإحلال إلى حدوده، ليخلق ما يسمونه

«خطوط الهروب». ويدور الأدب الثانوى حول الاستخدام الواعى لهذا الإحلال، للدعوة إلى التساؤل وتغيير الأنماط المسيطرة فى الكتابة واستخدام اللغة. ومن خلال هذا التوسع، فإن النظرية الثانوية، تهدف إلى صنع ذاتيات ومكانيات وزمنيات بديلة. وإنها تسعى لإعادة صياغة النظرية الرئيسية من الداخل، بتقويض الأنماط القائمة للمعرفة، وقوة المعرفة، التى تنتج أهدافها وتُحددها. وما تتم صياغته، كأمرٍ رئيسى أو ثانوي، فقد تم تحديده من الناحية التاريخية والجغرافية. وقد أوضح «ديلوز» «Deleuze» و«جوتاري» «Guattari»، أن الرئيسى والثانوى ليسا لغات مختلفة، ولكنهما، طرق مختلفة للعمل مع اللغة نفسها. وهذا العمل - أو المسرحية - يمكن أن يبعث الحيوية، ويجدد اللغة (والنظرية)، ولذلك يكون قادرًا على التعبير عن شيء جديد، بسبب تجاوزه حدود أشكاله التقليدية.

وتُعد فكرة «أن تصبح» حاسمة، لفكرة «ديلوز وجوتاري» عن الثانوية. وتُشير فكرة «أن تصبح» إلى التغيير والتحولية، ولكنها فى الوقت نفسه تُشير إلى الحركة، التى تفجر، وتفكك، وتعيد تركيب. وعبارة «أن تصبح» هى فكرة تثير الزمنية، ولكن مساحتها تكون واحدة من البينيات، وأن العمل ضد نوع من أنواع الثنائية، الذى يمكن أن يقارن بين الرئيسى مقابل الثانوي، أو العكس، ولكن إذا كانت فكرة «أن تصبح» هى أن تنتج سياسات نقدية، فينبغى فهمها على أنها قائمة فى مكان ما (Braidotti, 1994; Katz, 1996).

وبوصفها نموذجًا للتفكير المنطقي، فإن النظرية الثانوية تقدم وسائل لإعادة التأطير والانتقال من خلال المآزق النظرية بين، الماركسية والحركة النسوية مثلًا، أو بين المحلية والعالمية (راجع: Massey, Allen and Sarre, 1999; Anderson 2000b). فقد تكون بمثابة إستراتيجية قوية، لإعادة تعريف، وإعادة تصور اختلاف، التفكير على أساس السلالة من خلال الطبقة ومن خلال النوع مثلا، ومن خلال الإحلالات المتكررة، فمثل هذا العمل يدعو، لإبداع مساحات جديدة للممارسة السياسية والاشتغال بها.

قراءات مقترحة

Anderson (2000) , Massey ,Allen and Sarre (1999)

الحراك السكاني mobility

ثمة استخدامان رئيسيان للكلمة فى الجغرافيا البشرية: (1): انتقال الناس، أو الأفكار، أو السلع، عبر الأقاليم (الانتقال المادي)، (2): تغيير فى الحالة الاجتماعية (الحراك الاجتماعي). وانعكاسًا للاهتمام الراهن، فقد تأسست مجلة «Mobilities» فى عام 2006.

ويحدث الانتقال البشرى عبر مقاييس مكانية زمنية ومكانية متنوعة، فمع الهجرة، يُشير إلى الانتقال الذى يتضمن تغييرًا فى مكان السكن والإقامة، سواء فى داخل المدينة أو عبر القارات، أما الانتقال

اليومي، بما فى ذلك رحلة العمل اليومية، فيُشير إلى التحركات التى لا تتضمن تغييرًا فى محل الإقامة. وتتضمن تلك العملية، أى وسيلة انتقال من مجموعة الوسائل المتنوعة (على سبيل المثال الأقدام، أو السيارة، أو القطار، أو الدراجة، أو الطائرة، أو الكرسى المتحرك)، لذلك ينشأ عن الانتقال، تكاليف مالية وزمنية. فكلما انخفضت تكاليف الحركة (على سبيل المثال، تكلفة إرسال خطاب، وتكلفة السفر بين لندن ومومباي)، سيؤدى إلى تقليص الفوارق بين الأماكن، وتعرف هذ العملية باسم التقارب الزمانى المكاني، والذى أسهم بشكل كبير فى العولمة. وبالإضافة للتكاليف الناشئة، فإن الحركة - القدرة على الانتقال بين الأماكن، سواء كان على أساس يومي، أو على مسار الحياة - تجلب بعض المنافع أيضًا، فالبشر بطبيعة الحال، لا يمكنهم أن يعيشوا بدون شكل ما من أشكال الحركة، ولقد أصبحنا مستهلكين أكثر من ذى قبل على جميع المستويات الجغرافية. وذلك لأن الحركة مُهمة فى سهولة الوصول، وهى غالبًا ما تعد عنصرًا مهمًا من عناصر الاستقلال، وجودة الحياة (Hanson and Pratt، 1995)، وقد أصبحت تلك المجموعات البشرية التى تفتقر للموارد الزمنية أو المادية المطلوبة للحركة (على سبيل المثال، المسنون، أو الأطفال، أو الآباء العاملون مع الأطفال الرضع مثلا)، فى بؤرة اهتمام برامج تحسين الحركة.

ومع التقدم فى وسائل الاتصالات، لم تعد الحركة المادية مطلوبة للتفاعل المكاني، فقد كرس الجُغرافيون اهتمامهم على فهم العلاقة المركبة بين الحركة المادية والحركة الافتراضية (على سبيل المثال،

التسوق لشراء الكتب على الإنترنت بعد تصفح ذلك فى المكتبات المحلية). وفى حين أن الحركة المادية لا تتطلب شبكات (فالمرء لا يحتاج إلى عبور روضة على طريقٍ)، ولكنها بالتأكيد تحسنت بها، لأن الحركة على الشبكة أسهل من الحركة على الطريق. وتعتمد الحركة الافتراضية على هياكل الشبكة. وتعد الشبكات مهمة جدًا، فى تسيير وتشكيل نماذج الحركة، سواء المادية أو الافتراضية.

ولقد لفت الحراك الاجتماعي، الذى يشير إلى التغييرات الصاعدة أو الهابطة فى الحالة الاقتصادية الاجتماعية للأفراد أو الأسر، الانتباه فى الجغرافيا الحضرية والجُغرافيا الاجتماعية. وقد كان من بين الأهميات الخاصة، تلك للعلاقة بين الحراك الاجتماعى والحراك المكاني، فى النظريات المرتبطة بمدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع الحضرى: كالحراك الاجتماعى التصاعدى المصاحب لاندماج المهاجرين الوافدين فى المجتمع الأمريكي، الذى حدث عن طريق حركة الانتقال والسكن من قلب المدن إلى أطرافها. ومثله مثل أى شكل آخر من أشكال الحراك، يتضمن الحراك الاجتماعى أيضًا شبكات، حيث يمكن أن يؤثر الحجم، والبنية الاجتماعية، والموقع المكانى للشبكة الشخصية للاتصالات الاجتماعية، فى احتمالية الحراك الصاعد أو الهابط (Granovetter, 1982; Hanson and Pratt, 1991).

قراءات مقترحة

Cresswell (2006).

نمط إنتاج mode of production

هَـذَّبَ «كـارل مـاركس» مفهوم «نمـط الإنـتـاج» ليشـرح السبل الكفيلة بإخضاع العمل الاجتماعى للتغيرات الطبيعية. ومع ذلك، فقد استخدم كل من «مـاركس» و«إنجـلـز» المفهوم بشكل مختلف: فأحيانًا يستخدمانه بمعنى الوحدة فى ظل التوتر «بين قوى الإنتاج» (التكنولوجيا، والمواد، والعلاقات البشرية البيئية) التى تُقيد تحول «علاقات الإنتاج» (الملكية، والعمل، والقانون، والطبقة)، بينما فى موضع آخر، كانت المسارات المعروفة جيدًا فى البيان الشيوعى Communist manifesto قد أعارت وزنًا لتفسيرات غائية عصرية لأنماط متتابعة زمنيًا، تشمل الشيوعية البدائية، والرق، والإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية، وأخيرًا الشيوعية. ويستكشف كتاب رأس المال لـ «كارل ماركس» بطريقة منهجية، ديناميات نمط واحد من الإنتاج، من خلال السلع التى تنتجها «العمالة الحرة»: وهو التحرر المزدوج من وسائل إنتاج ضروريات الحياة، والتحرر فى بيع كل ما يبقى، وقدرتهم على العمل، دون التزامات من مكان العمل أو صاحب العمل. وفى هذا التسخير، فإن كتاب «رأس المال»، يبنى التشعب، والتصاعد، والقوى الفوضوية للابتكار، وصراع الطبقات، والأزمة، والحل والتدمير - ديناميات الجدل الطويل، بوصفها دورية أو كارثية (انظر: الجدلية). وقد نقل الماركسيون المتعصبون فى القرن العشرين، عبء التحديد الدقيق للفكرة التى لها تأثيرات سياسية جوهرية.

وهذا التعصب يطرح تساؤلا، على الأقل فى «الغرب» فيما يخص «الستار الحديدي»، من خلال الماركسية المُعدلة فى سبعينيات القرن العشرين. وتُدلل إعادة إحياء «أنماط الإنتاج» فى الحديث الجماعى عن الضروريات الحديثة: فقد انفصل الماركسيون البريطانيون عن الستالينية والتطورية، على اعتبار أن التاريخ الاجتماعى قد أعاد فتح تاريخ التحول إلى الرأسمالية، وطرح علماء فترة تصفية الاستعمار والتنمية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، تساؤلات حول السياسات والاقتصاد السياسى للمزارعين (انظر: الحياة القروية) وعلاقتها بالرأسمالية والإمبريالية، وتساءل النسويون الماركسيون عن علاقات الأسرة المعيشية الزراعية الداخلية والخارجية بالأسواق (انظر: المسألة الزراعية). وتعد ترجمة مُقدمة «ماركس» (عام 1857) عن «تخطيطه للأرض» Grundrisse، بمثابة فاصل بين أفكاره الأولية والمتأخرة، وتدعو إلى التساؤل حول النضج الاقتصادى لماركس. وقد تمت إعادة قراءة مسارات من الجزء الأساسى من كتاب «ماركس» فى ضوء التصنيف واستمرار العلاقات بين أنماط الإنتاج. واستمرارًا للحوار حول التبعية الراديكالية ومُنظرى النظم العالمية، فإن أنصار البنيوية الفرنسيين (انظر: البنيوية) -وبشكل خاص الفيلسوفان «لويس ألتوسير» «Louis Althusser» و«اتيان باليبار» «Etienne Balibar»، وعالما الأنثروبولجيا الاقتصادية «كلود ميلسو» «Claude Meillassoux» و«موريس جودلير» «Maurice Godelier»، وعالم الاجتماع «نيكوس بولانتس» «Nicos Puolantzas» – اعتقدوا أن

أنمـاط النظامية الداخلية «بنيوية فى سيطرتها». ولقد تساءلت المُناقشات فى كتاب «الاقتصاد والمجتمع» Economy and Society، التى جُمعت فى مقال «وولب» «Wolpe» (عام 1980) - بما فيها مقاله الكلاسيكى عن جنوب أفريقيا - عن التفسير التاريخى والسياسى للعلاقة بين إعادة إنتاج الرأسمالية وفروعها، والأنماط قبل الرأسمالية داخل التشكيل الاجتماعي.

وقد دعت انتقاداتِ «إريك وولف» «Eric Wolf» (عام 1982) للبنيوية الماركسية، بدلًا من الوعى والتنوع التاريخي، لتُظهر كيف أن «الشعوب بدون تاريخ»، قد نظمت الرأسمالية، وكيف أن أنماط الإنتاج التابعة، تكون فى علاقة بانتشار الرأسمالية العالمية. ويتساءل «طلال أسد» «Talal Asad» (عام 1987) عن لجوء «وولف» إلى «المعايير الدائمة» فى تمييز الأنماط، بدلًا من تفسير التاريخيات المُعقدة لصياغة التاريخ العالمى غير المتوازن للرأسمالية. وبدلًا من أن يتصادم «التفسير» مع التقاليد، والبنى، والطموحات، والظروف، التى من خلالها يستطيع الشعب أن يشارك أو لا يشارك فى «صنع التاريخ». والأساس هو العمل فى هذا الاتجاه، منذ أن قام «ستوارت هول» «Stuart Hall» (عام 1980) بإعادة صياغة التفسير «كرابط» و«كتعبير» مفيد: التحليل الجرامشى «Gramscian»، الذى استخدمه فى تفسير العنصرية التى تقاطعها الدولة، كشكل من أشكال التفسيرات الثقافية والمادية والسياسية للأنماط المتعددة.

هو تمثيل مثالى وبنائى «لجزء» من العالم (راجع: التجريد). وبناء النموذج له تاريخ طويل فى كثير من العلوم، ولكن يرجع عادة، شكله الرسمي، وتأسيسه الواعى داخل الجغرافيا، إلى محاولات ترسيخ الجُغرافيا كعلم مكاني، فى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وقد كانت الناحية العلمية، محورًا مركزيًا لمجموعة رئيسية من المقالات، التى حررها كل من «شورلى وهاجت» (R.J. Chorley and P. Haggett) مثل «النماذج فى الجغرافيا» (عام 1967). فقد قاما بمُعالجة النماذج «كتقريبات انتقائية، من خلال إزالة التفاصيل العرضية (أو «التشوش»)، والسماح لبعض الأساسيات، سواء السمات ذات العلاقة، أو السمات المهمة للعالم الواقعي، لتظهر فى نموذج قابل للتعميم». وقد كانت لهجة التعميم، أمرًا حيويًا لمشروعها، وتحقق ذلك من خلال المحاكيات الهندسية المرئية للهياكل المكانية، ومن خلال جيل رياضي-إحصائى من الأنماط المكانية. وتميزت الذكرى العشرون للنماذج الأصلية بالمؤتمر الدولي، الذى حضره كل من المجددين الساعين لإعادة التفكير وتنشيط المشروع، والمنشقين الذين يشكّون فى قدرتها على معالجة ما يرونه من القضايا المهمة. فمن ناحية، ادعى «هارفي» «Harvey» أن «أولئك الذين يتمسكون بالنمذجة، مُنذ تلك الأيام الشديدة، قادرون على عمل ذلك، عن طريق تقييد طبيعة الأسئلة التى يطرحونها». وبالنسبة لـ «كوزجروف»

«Cosgrove»، فإن النمذجة كانت تعبيرًا جوهريًا للحداثة الراقية، وامتيازها الممنوح للتجريدية، ووظيفيًا، كانت التعميمية، والبساطة، عاجزتين معًا عن الاستجابة لتحدى الاختلاف فى الحداثة المتأخرة، وحتى ما بعد الحداثة، والعالم. ومن ناحية أخرى، كان هناك عدد كبير من علماء المكانية، الذين لم يتوفر لهم الوقت الكافى لمثل هذه الاهتمامات، وأكدوا إيمانهم بالأهمية المركزية للنمذجة الرسمية. وقد توافق نشر تلك الآراء بعد نحو سنتين، مثل كتاب «إعادة نمذجة الجغرافيا» «Remodelling geograhph» (Macmillan, 1989) مع صدور مجموعة مقالات مختلفة تمامًا، حررها كل من «بييت» « R. Peet» و«ثريفت» «N. Thrift»، بعنوان «نماذج جديدة فى الجغرافيا» «New models in geography» (عام 1989). وقد أشار العنوان الفرعى إلى التحول الداخلى فى أساسيات بناء النموذج: حيث أشار «المنظور السياسى الاقتصادي» إلى مجموعة المناهج المختلفة، التى كان لها أرضية مشتركة فى الأشكال المختلفة من الاقتصاد السياسي، والنظرية الاجتماعية النقدية، والمادية التاريخية. وجُزئيًا، وكنتيجة لذلك، تم فصل المطلب الأساسى لبناء النموذج التحليلي، كهدفٍ أساسي للبحث فى الجغرافيا، وتم توجيه الجهود نحو الطرق المنهجيةً، كوسائل بدلا من اعتبارها غايات فى حد ذاتها.

ومنذ ذلك الحين، فقد تم تجديد البيان التمهيدى الذى قدمه «شورلى» و«هاجت» بطريقتين. الأولى، هى أن بناء النموذج، قد تم

تقديمه (جزئيًا على الأقل) كحلٍ لانطلاق مصفوفة البيانات: إذ يصر مهندسو النموذج المعرفي، على أن الجغرافيين ليس لديهم خيار إلا الانتقال إلى وراء تراكم «الحقائق»، التى قلصت من مجالهم، إلى التوسع اللا نهائى للمعجم الجغرافى العالمي، دون منطق واضح للانتقاء أو التنظيم. ومنذ ذلك الحين، فإن تطور النماذج الإلكترونية للبيانات المخزنة واستعادتها وتحليلها وعرضها - ومعظمها مرئى من خلال نظم المعلومات الجغرافية - قدم الكثير من العمليات الرياضية المعقدة لإدارة البيانات. والثانية، أن بناء النموذج، قد تم الإعلان عنه كخطة ضرورية فى نشاط «حل اللغز» المطلوب لتدشين نموذج علمى جديد مناسب، للبحث الجغرافى: «فهناك نظام أكبر فى العالم مما يبدو للوهلة الأولى»، ويُذَّكر «شورلى» و«هاجت» القُراء، «بأنه لن يتم اكتشاف النظام حتى نبحث عن النظام ذاته». ومنذ ذلك الحين، فقد رسم كثير من الجغرافيين البشريين، أشكالاً للنظرية الثقافية والاجتماعية، التى تُصر على عدم البراءة الراديكالية من «البحث» العادل، وقد لفتت النظرية اللاتمثيلية، وما بعد البنيوية، ودراسات العلم (بين العلوم الأخرى)، الانتباه نحو الطرق، التى تدخل بها الأفكار والصور مباشرة، إلى كل تكوين أو «تنظيم» للعالم.

حداثة modernism

هى إستراتيجيات للتمثيل، تم تحديدها بالحركات الفنية، التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، التى

تحدت تقاليد الرومانسية والواقعية. وهناك أنواع كثيرة من الحداثة، ولكن حدد «لون» «Lunn» (عام 1985) أربعة اهتمامات شائعة:

١) جمالية الوعى الذاتى: «غالبًا ما يلفت الفنانون المعاصرون، والكُتاب والمؤلفون، الانتباه إلى الوسائط أو المواد، التى يعملون بها»، ولفعل ذلك، يُؤكدون أن أعمالهم، هى صنعة بالمعنى الحرفى «لشىء مصنوع»، ولذلك فهم يسعون للهروب من فكرة الفن كانعكاس مباشر للعالم (راجع: المحاكاة).

٢) التزامن والتوازى: غالبًا تقطع الحداثة أو تُضعف، أو تُفكك، الهيكل الزمنى لصالح التزامن: وغالبًا ما تتوازى الآراء المختلفة داخل الإطار أو السرد نفسه.

٣) التناقض والغموض وعدم اليقين. غالبًا ما تَستكشف الحداثة، «التناقضات العديدة والجوانب المتعددة للعالم»: فبدلا من الروائى الذى يعرف كل شىء على سبيل المثال، فإن الكتاب المعاصرين، قد يستخدمون عدة وجهات نظر متباينة.

٤) زوال الموضوع المحورى: فالحداثة غالبًا ما تكشف، وتُعطل خيال الفرد المسيطر أو «الموضوع المتكامل».

ولم تظهر الحداثة من فراغ: بل كانت ردًا حاسمًا على سلاسل الأزمات داخل الحداثة الرأسمالية. فقد تضمنت تنسيقاتها: النمو السريع للمُدن المعاصرة، والتحول الراديكالى لأنماطها المبنية

واقتصادياتها وثقافاتها، وتضمنت إعادة هيكلة الرأسمالية الأوروبية، وخصوصًا من خلال الكساد الزراعى فى نهاية القرن التاسع عشر، والتغييرات الفنية المكثفة التى أحدثها التصنيع، وتتضمن التقدم المزدهر للكولونيالية والإمبريالية الأوروبية ، كما تتضمن اضطرابات الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية. وهذا الوضع له ثلاثة آثار للعلاقة المباشرة بالجغرافيا البشرية:

١) تضمنت تلك الحوادث تغييرات مُهمة فى مفاهيم الزمان والمكان فى الغرب (Kern, 1983)، التى كان لها أيضًا تداعيات دراماتيكية، إلى ما هو أبعد من شواطئ أوروبا وأمريكا الشمالية. ويُصر «هويسن» «Huyssen» (عام 2007) على أن الحداثة «تتقاطع» مع الثقافات الإمبريالية وما بعد الإمبريالية – فقد ضمت «بودلير» فى باريس، و«جويس» فى دبلن، ولكن أيضًا «بورجيس» فى بيونيس أيريس، و«كالو» فى ميكسيكو سيتى – لذا فإن ثقافة المناطق الحضرية الكبرى، قد تمت ترجمتها، ومحاكاتها بإبداع وبشكل لائق فى الدول الكولونيالية وما بعد الكولونيالية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٢) الطرق التى تم فيها تسجيل هذه التغيرات فى الفنون والآداب، وتم تأسيسها نوعيًا وجنسيًا بشكل عميق فى أماكن أُخرى. ويناقش «بولوك» «Pollock» (1988، p. 54) أن «أراضى

الحداثة»، «غالبًا ما تكون طريقة للتعامل مع الجنوسة الذكورية وعلامتها، وأجساد النساء». وقد صُنعت تمثيلات الأماكن الحديثة، لكى تدور حول مواضع الشخصية الذكورية – مثل الشخصية المُتنقلة للمُتسكع– ولكى تمنح امتياز المواجهات «بين الرجال، الذين لديهم حُرية السعادة بالأماكن الحضرية المتعددة، والنساء من طبقة تتعرض لهم، اللاتى يجب أن يعملن فى تلك المناطق، وغالبًا ما يبعن أجسادهن للعملاء أو الفنانين». وبالطبع، فإن تقرير «ليفبفر» «Lefebvre» عن إنتاج الفضاء المكاني، الذى كان جزئيًا ملهمًا، بمعارضى السيريالية والموضعيين، قد لفت الانتباه بشكلٍ متكررٍ لأهمية الحداثة، لانتصار «المكان المرئى الذكورى الهندسى».

٣) لم ترتبط الحداثة بالتجريبية فى الفنون فقط، بل ارتبطت أيضًا بأنماطٍ جديدةٍ من التفكير الفلسفي، وارتبطت بتركيبة العلوم الاجتماعية (بما فى ذلك النظرية النقدية والماركسية الغربية، والاهتمام الأَولى لـ «لون» «Lunn»). ولكن معظم هذه المشروعات الفكرية، احتفظت بالعلامات الاجتماعية، والتهميشات، والإقصاءات المسجلة فى حداثة المناطق الحضرية الكُبرى.

وتعمل أوصاف «لون» «Lunn» أفضل، عندما يتم تطبيقها على الفن والأدب الحديث، وربما كان لها نفوذ أقل على العمارة الحديثة،

ذات الجذور التاريخية (Frampton, 1992). وقد افترضت هذه المحفزات المعمارية أهمية أكبر فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما ظهرت الحداثة الراقية، كفكرة ثقافية سائدة، تم تمييزها، من خلال ما وصفه «برجر» «Burger» (عام 1992) بأنه «رثاء النقاء». «بالطريقة نفسها، كما جردت الهندسة المعمارية نفسها من العناصر الزخرفية»، فقد ذكر «برجر»، «لقد حرر الرسم التصويرى نفسه من سيطرة التمثيلية، وكذلك تحررت الرواية الحديثة الرومانية من أنماط الخيال التقليدية (الحبكة والشخصية)». «وبالطريقة نفسها أيضًا، جرد العلم المكانى الجغرافية البشرية، من الاهتمام بخصائص التباين المكاني، الذى أصبح مجرد «ضوضاء على السطح»، لكى تكشف نقاء الشكل الهندسى والتركيب المكانى (غالبًا، مثل العمارة المدنية، التى تُجمع فى الوظيفية). ولن يكون من الصعب تقديم حركات معاصرة راقية فى الفكر الاجتماعى، بالطريقة نفسها، ولاسيما البنيوية.

ومن هذا المنظور، أصبح **ما بعد الحداثة**، نقدًا للحداثة الراقية، بدلا من حداثة البساطة. فهى تتضمن أصداء مُهمة لطليعة القرن العشرين، وعدد من الكُتاب المطالبين بإصلاح الحداثة المبكرة، كلحظة لا غنى عنها فى صياغة النظرية النقدية الاجتماعية. وفى الحقيقة، يُشير «بيرمان» «Berman» (عام 1983)، أن لها جذورا راسخة فى القدم، فى كتابات القرن التاسع عشر لـ «بودلير» «Baudelaire» و«ماركس» «Marx»، فقد سعى كلاهما (وبطرق مختلفة) إلى التوصل

إلى اتفاقٍ مع العالم، الذى «تذوب فيه المواد الصلبة وتتبخر فى الهواء». وقد وجه هؤلاء المُتخصصون فى الجُغرافيا البشرية، الذين استثمروا تلك المشاريع الإصلاحية، اهتماماتهم نحو التنسيقات التاريخية الجغرافية للحداثة (المذكورة أعلاه). وبالتالي، فقد سعى «هارفي» (عام 1989) إلى كشف بعض الارتباطات بين التكوينات الثقافية للحداثة، وتجربة ضغط الزمان والمكان وتغيرات رأسمالية الاقتصاد السياسي، التى استثارت بدورها انتقاد الطرق، التى أزالت بها تمثيلاته، الصفات النوعية والجنسية من خرائطهم للحداثة (Deutsche, 1996c). كما توجد هناك دراسات مُهمة أُخرى: مثل كشف «هارفي» للحداثة (2003a) وتكويناتها المادية فى باريس القرن التاسع عشر، واستكشاف «بيندر» (2005c) «Pinder» لأشكال حداثة اليوتوبيا فى القرن العشرين (انظر: الموقفية).

ولكن أكثر الإسهامات الحداثية وضوحًا فى الجغرافيا البشرية المعاصرة، تتوفر فى أعمال «جونار أولسون» «Gunnar Olsson» و«آلان بريد» «Allan Pred». فقد أبلغت دراسات «بريد» التجريبية عن الحداثة الأوروبية (عام 1995)، وإعادة تقديمه للرائعة: «قلب الظلام» فى مركز «الحداثة السويدية» (عام 2004)، بكل حرية من خلال أمثلة «والتر بنجامين» «Walter Benjamin»، فهى تُكون مثالا رائعًا للتشخيصات الأربع لـ «لون» (سابقة الذكر)، والدافع النقدى الراديكالى للحداثة المبكرة، التى أعجبت «بيرمان» «Berman» كثيرًا. وفى تحوله الرئيسي، يستدعى نقد «أولسون» «Olsson» (عام 2007)

للمنطق الكارتوجرافي، أولئك الحداثيين الأوائل أيضًا، ويُنظم المواجهات الحاسمة مع فن «دوشامب» «Duchamp»، و«مالفيش» «Malevich» و«روثكو» «Rothko»، ولكن بساطتها الدقيقة تُعيد أيضًا، وصف رثاء الحداثة الراقية فى سجل نقدى جديد. وإذا أخذنا كُل ذلك فى الاعتبار، فإن هذه الأعمال الفكرية تُظهر أن الحداثة، لا يزال لديها الكثير لتسهم به فى الثقافات النقدية المنهكة للجغرافيا البشرية (وللكثير بجانبها).

قراءات مقترحة

(Brooker and Thacker (2005) , Harvey (1989 chs. 2, 16)

معاصرة **modernity**

هى مفهوم متناقض بدرجة معروفة، ولا يزال موضع خلاف شديدًا، فقد حظيت فكرة «التحديث» بشهرة واسعة فى الجغرافيا البشرية، ليس أقلها انتشارًا، الأفكار المأخوذة مما بعد الحداثة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وقد استخدم المصطلح على نطاق واسع، ليُحدد عددًا من الظواهر المنفصلة، ولكنها متداخلة، حتى إنه فى معظم الحالات، وحتى وقت قريب جدًا، كان يضع أوروبا فى قلب المسرح العالمى على النحو التالى:

١) أولا وقبل كل شىء، فقد أُستخدمت المعاصرة كوسائل لإعطاء الأولوية للتاريخ الأوروبى من خلال تمييز فترة تاريخية له.

(1993, p. 3) «Bauman»

فالحدود المحيطة بهذه الفترة «المعاصرة» غير واضحة، إذ تبدأ من فجر عصر النهضة الإيطالية (فى القرن الرابع عشر)، مرورًا باختراع الطباعة (فى القرن الخامس عشر)، إلى الثورة الصناعية (فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر). وكما وضعها «بومان» «Bauman» (1993, p. 3) «ما عُمر المعاصرة؟» فهو سؤال متكرر .. ولا يوجد اتفاق على التاريخ. ولا يوجد إجماع على ما يجب تأريخه. والشائع لكل التعريفات الزمنية، مع ذلك، هو فكرة الانقطاع عن الماضى: مع الأنماط المستقرة للتمثيل، على سبيل المثال، مع الممارسات والنُظم الاقتصادية، مع التقنيات، أو مع العلاقات الثقافية والاجتماعية.

٢) وتستخدم المعاصرة أيضًا للإشارة إلى اتجاه عقلانى محدد، يبحث عقلانيًا فى فهم العالم الذى نحيا فيه، من خلال إيجاد النظام الداخلي، وتحقيق السيطرة على الطبيعة (راجع: Withers, 1996). ومن هنا أصبحت المعاصرة مُرادفًا لفكرة التقدم، والتأثيرات التدريجية لمعظم مناحى الحياة، بدءًا من العلاج الطبى للأجسام والبيئات، إلى عقلانية الحياة الحضرية، من خلال خطاب **التخطيط** (انظر أيضًا: **السلطة البيولوجية**). فقد كان **العلم** ومُلاحقة المعرفة فى أعقاب **التنوير** الأوروبى، مركزيًا لهذه الروح القائمة على

أدلة المعاصرة، التى تجد تعبيرها الجغرافى المثالى فى الفكرة الديكارتية، و«نظائر المكان». ومن ناحية الطموح، فقد صاغها «كانط» فى مقولته الشهيرة (عام 1784)، «من يجرؤ على المعرفة» «sapere aude».

٣) أما البعد الثالث، فيُوظف المعاصرة لتعيين مشروع علمانى تمامًا للتحرر والتحرير، ذلك المشروع الذى تراكم حوله الجدل فى الثورات الفرنسية والأمريكية فى أواخر القرن الثامن عشر، والذى أدى لتحرير العبيد، وتأسيس حقوق الإنسان عبر مجموعة من الاختلافات. وتُنذر تلك «المعاصرة السياسية» بعددٍ من المهام التاريخية التى تسعى لتطبيق الأشكال المُبتكرة من التمثيل السياسي، وتطبيق الحقوق القانونية والاجتماعية للأفراد، وتطبيق العدالة فى السياقات المختلفة (راجع: Schama 1989; Howell , 1993; Delaney 2001 ,، وراجع أيضًا: الليبرالية).

٤) ويُحدد المعنى الأخير، الذى يُستخدم فيه مفهوم «المعاصرة»، عملية خاصة للاندماج العالمي، الذى بدأ بشكل مباشر منذ عصر الاكتشافات حتى عصر الاستعمارية الأوروبية فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وفى هذا السياق، يُسجل عام 1492 مطلع الحقبة الجديدة: بداية العولمة داخل، ومن خلال مجموعة مُؤسسة بشكلٍ واضحٍ، إذ تم دفع العلاقات

المــركز والهامش المطورة تاريخيًا (Taylor, 1999)، ربما من خلال ما وصفه «ماكس فيبر» «Max Weber» بأنه «أخلاقيات العمل البروتستانتي». ولعل أهم عنصر أساسى فى فكرة المعاصرة، هو الدولة القومية، وقدرة امتدادها إقليميًا، على تنظيم وصناعة العمليات الاجتماعية (انظر أيضًا: Harris, 1991).

وبالتالي، يبدو أن أفضل بداية لتصور «المعاصرة»، كمجال لدلالة الألفاظ، هو تمييزه للتوترات، والتناقضات والطاقات الجدلية الممكنة، بدلًا من انسيابها إلى الكلية العضوية. وبهذا، فإن المفهوم مرتبط بمفاهيم أخرى مثل الرأسمالية، و«الدولة القومية»، والحراك السكاني، ومحو الأمية، والديمقراطية، والتحضر على سبيل المثال لا الحصر. وأى واحد من هذه المفاهيم، سواء كانت بشكل فردى أو جماعي، من الطبيعى أن يتم استحضارها عند مُحاولة تعريف «المعاصرة»، ولهذا، فغالبًا ما يتم اعتبار المعاصرة على أنها معنى ضمني، وبالتالى يوضح جزء من المفاهيم السابق ذكرها. وبعبارة أُخرى، تُصبح «طُرق التفكير»، و«الممارسات الاقتصادية» أو «أنماط النقل»، مختلفة بطريقة نموذجية، بكونها استهلالاً، ومن ثم بكونها مُرتبطة «بما هو حديث»، و«بالديمقراطية» وبالمفاهيم الرئيسية الأخرى، التى تُظهر المحتوى الدلالى «المعاصر» كما هو. وإضافة لذلك، ومن خلال تاريخها، فإن المعاصرة تمت منافستها (مثلا

بالتشكيل المعاكس فى القرن السابع عشر، والحركة الرومانسية فى أواخر القرن الثامن عشر، وحركات العودة للطبيعة فى أواخر القرن التاسع عشر، وانتفاضات الطلاب والعمال المتزامنة مع شهر مايو 1968، أو الإحياء الدينى الحالى وخصوصًا فى الولايات المتحدة الأمريكية).

ولعل ما يوحد معظم تعاريف «المعاصرة»، هو التأكيد على فكرة «الجديد». فالمعاصرة هى مرادف للتغيير، وبالتالى تُصبح عدوًا معلنًا للتقاليد. وهذا هو أصل العديد من الفروق الثنائية التالية، التى تُميز المعاصرة: «فالجديد» هو عبارة عن مجموعة صريحة بمعزلٍ عن «القديم» – وهى المسافة بين الاثنين، والتى تكتسب قوة تفسيرية. ويتم تغليف أهمية هذه البداية، بمُختلف الأشكال، التى يتم توظيفها لتشخيص المعاصرة: ويُؤكد كل من «الغريب» لـ «جورج سيميل» «Georg Simmel»، و«المغامر» لـ «ماكس فيبر» «Max Weber»، أو المتسكع «المتجول فى المدينة»، و«المقامر» التى استحضرها «والتر بنيامين» «Walter Benjamin»، على وجود حدٍ بين الداخل والخارج، وبين القديم والحديث، وبين الحضور والغياب، أو بين الخاص والعام (Shields, 1992; Strohmayer, 1997). وإنه لفى طبيعة هذه الحدود، أن تستحضر معنى «غريب» للوجود، حيث يُعد «الجديد» دائمًا، قوة للتهديد أو التشويش، كما تمثل ذلك فى فيلم «إم» «M» لـ «فريتز لانج» «Fritz Lang» عام 1931.

وتُوجهنا فكرة «الجديد» (والعلاقة الوطيدة المتشابكة بين المعاصرة والمكان السينمائى والحضرى: انظر الفيلم)، أيضًا نحو سياق جغرافى آخر يُحيط بالحداثة؛ وهو حضريته، أو شخصيته الميتروبوليتانية (Ogborn, 1998; Frisby, 2001; Pile, 2005). وإنها فى السمات الحضرية، التى يقوم فيها «الجديد» بتجسيد الجانب الضخم من الحداثة، حيث لا يكون «الجديد» مُرادفًا للنظام، ولكنه يُصبح بشكل متناقض، مُرتبطًا بمجموعة من الممارسات التى تدمر التقاليد (Berman, 1983). إن تقويض التقاليد الجنسية، وتنوع الممارسات الاستهلاكية، ونشوء الحريات الفنية والأشكال التعبيرية المتراكمة فى فكرة الطليعة، والنمو فى الأشكال الحضرية الجديدة لرأس المال «الهدام» المتجمع فى أيدى البرجوازيين، والتى قام «ماركس» بتحليلها بشكل فاعل، أو ببساطة تطوير لأشكال الحياة المختلفة، وكلها تشمل «تجارب المعاصرة» (Frisby, 2001, p. 2)، وانظر أيضًا: (Glennie and Thrift, 1992)، التى لم تكن يسيرة جدًا، ولا تتحقق إلا فى الأماكن غير الحضرية، على أى حال. ولا عجب، بعد ذلك، أنها تأخذ شكلًا حديثًا آخر، وشكلا حضريًا آخر، وتأخذ دورًا كشفيًا (كما يمثله افتراضًا، أى فيلم أسود)، وذلك لإعادة ترتيب تهديدات العالم ليصبح غير قابل للقراءة. فقد أصبح الحضر مرادفًا لما هو «حديث»، وبمعنى آخر أيضًا: أصبحت الحداثة مُرتبطة أساسًا بالعمارة، حيث إن «النظام» يُترجم على أنه المنهج الوظيفى لقضايا الإسكان والتصميم الحضرى (Dennis, 1994; Heynen, 1999).

وقد جعلت عبارة «سوليفان» «L.H. Sullivan» بأن «الشكل (دائمًا) يتبع الوظيفة» (فى عام 1896)، وإصرار «لوس»» «A. Loos» على أن «الزخرفة جريمة» (عام 1908)، يقبضان على طموحات المهندسين المعماريين فى المبانى الحديثة. وفى الواقع، يُعد الأمر الحاسم بالنسبة لمحاولة فهم الحداثة، هو التوتر الناشئ فى قلب نبضات هذا التنظيم والتنظيم المرتبط به: فالتوتر بين أى نظام قائم، أو منفصل عن العمارة أو التصميم الحضرى والاضطراب والاتجاهات التدميرية، التى تجسد بواسطة الطبيعة المتغيرة دائمًا «للجديد» (Donald, 1999: وانظر: الحداثة). وربما ينتحب من هم من أنصار ما بعد الحداثة (ويبقون فى نطاق مقولة «لوس» «Loss»)، ويصبح «النظام» بالتالى، هو زخرفتها الخاصة.

والحل لهذه المعضلة، قدمه عنصر إضافى شائع لكثير من تعريفات الحداثة: وهو توقع «التقدم» للتقنيات النامية المستمرة. وفكرة التصالح الفعال للـ «جديد»، مع الرغبة (أو الضرورة) فى تعلم النظام، هى فكرة «التقدم» نفسها والذى ينقل معرفة معنى التوجه نحو الحداثة»، وبالتالى تجعله محتمل القراءة. وسواء صدقت كل هذه أم لا، فإن التطورات التكنولوجية التى تتراوح من ابتكارات السفر بالبحر، وابتكار الأوراق النقدية، والمحركات البخارية، وتكنولوجيات الترفيه مثل حفلات البانوراما أو السينما، وانتهاء بالإنترنت فى زمننا الحاضر، كانت كُلها ذات تأثيرعلى حياتنا

اليومية، بطريقة أكسبت المصداقية للفكرة العابرة والتغيير الدائم، وهذا هو العالم المعاصر، الذى يتم تحديده من خلال طبيعة تقدمه التكنولوجى (Asendorf, 1993). وكما يوضح هذا العرض، فإن هذه التكنولوجيات، ربطت أماكن مختلفة بروابط جديدة، كما تمت إعادة صياغة عدة عمليات تخص ضغط الزمان والمكان تحت أنماط عصرية من **العولمة**، بمعانى **المكان** وبنيات الفراغ (Entrikin, 1991; Hetherington, 1997b; Oakes, 1997).

ولا تُشير الحداثة، بطبيعة الحال، إلى مجرد مجموعة خاصة مميزة للعالم المادي. فبالإضافة إلى التفسيرات المشروطة تاريخيًا للحداثة (أو تفسيرات العالم، من خلال عدسات صنعتها «الحداثة»)، إلا أن هناك بعض الانتقادات للحداثة، تمت صياغتها فى إطار الفلسفة والعلوم الاجتماعية، كنتاج مباشر للاتجاهات الحداثية داخل المجتمع على نطاق واسع. وربما كان الاتجاه الرئيسى من بين هؤلاء، هو الاعتراف بأن السعى من أجل النظام المُتأصل فى كثير من الاتجاهات الحديثة، يُجسد عنصرًا للتحكم النظامي، والذى تم استخدامه تاريخيًا لقمع الحركات التقدمية. وتتضمن الأمثلة، عقلنة المكان الحضرى فى خطة «هوسمان» «Haussmann» لتطوير باريس، التى يرى المعاصرون أنها «عاصمة الحداثة» (Harvey, 2003b)، والسياسة **البيولوجية** والوظيفة المركزية للأسواق فى ظل **الليبرالية الجديدة**. وإن العودة إلى التعريفات الأربعة الرئيسة للمعاصرة التى

سبق تقديمها، يمكن أن نستدل على التوتر التشكيلي، ليس لتذكر تناقض بين المعاصرة والتقدم العلمى وبين المعاصرة بوصفها مشروعًا تحرريًا. وحتى نوضح الأمر بهذه الطريقة، يمكن أن ندلل على ذلك، صراحة بالاعتماد على الطرق المعاصرة للرؤية. وكما أصر «برونو لاتور» «Bruno Latour» على أن معظم المحاولات لصهر المعنى الواضح للنظام، كانت متضمنة دائما فى هجين من عدم الانتظام والممارسات الاجتماعية الشبكية (راجع: Swyngedouw 1999).

وانتشر نقد آخر على نطاق واسع فى الأدبيات الجغرافية، وهو أن المعاصرة بطبيعتها اختزالية فى إصرارها على أولوية «العين» على كل النماذج الحسية المرتبطة بالعالم (انظر أيضًا: الرؤية والترائي). وتأسيسًا على أعمال «والتر بنيامين»، وكتابات «جاى ديبورد» «Guy Debord»، والموضعيين، ركز هذا الجانب من النقد على أهمية المجازات البصرية وأدوات البيئات الحديثة (Crary, 1990a). فمنذ إصرار «رينيه ديكارت» فى مطلع القرن السابع عشر على أهمية الأنماط الظاهرية لطرق التفكير، إلى التلسكوبات والميكروسكوبات والكاميرات، مرورًا بالأماكن المُشيدة بصريًا للمعاصرة، مثل الأروقة والشوارع العريضة التى تكتنفها الأشجار (الجادات) والحدائق العامة (Ogborn 1998 , Strohmayer, 2006)، إلى الكتابة البصرية بشكل عام مع تركيزها على اللاندسكيب وإمكانية رسم الخريطة الطبيعية للأحداث (Guarrasi 2001, Dubbini, 2002: وانظر أيضًا: المنطق

الكارتوجرافي)، فقد تم وصف الحداثة، بأنها نمط للانشغال بالعالم الذى يُفضل العلاقات البصرية على الأنماط الأخرى للاتصال أو ضد الأنماط الأُخرى للاتصال مع كونها فى العالم. وكما سبق، فإن هذا النقد هو سلاح ذو حدين: فهو يرتبط بالعالم «المعاصر» الذى أصبح معتمدًا بصورة متزايدة على الأنماط البصرية للتواصل، فى حين يَكون نقدًا لأنماطٍ من فهم العالم المعاصر، والذى يعتمد بدوره على التكنولوجيات والبلاغة والطبقات البصرية. إن منشأ الممارسة المزدوجة لانتشار البصرية، بوصفه مبدأ بنائيًا فى الإخبار عن الأماكن المعاصرة، وبوصفه نمطًا لفهم مثل تلك الأماكن، ربما كان أفضل ما يميزه فكرة **اللاندسكيب** كما طورها نقديًا «ديبورد» «Debord» عام 1994. ويرتبط بهذا النقد بصفة أساسية، الاعتماد الشائع بين عالم الاجتماع الناقد والجغرافيين على حد سواء، وذلك على تلك القضية المثيرة للجدل التى تتطلب نقدًا ذاتيًا: الأنماط البصرية للوجود. فنحن «نلقى الضوء»، و«نضيء»، و«ننير» - فى حين أن العالم الذى نعيش فيه، قد أصبح متخمًا بأشكال بصرية للتجارة والمعلومات والترفيه. وبمعنى آخر: فإن نقد الحداثة يعتمد أيضًا، على الأنماط العصرية للتواصل والتبادل، وجعلها معرضة للاتهام، ولكن ثمة نمط آخر للاستهلاك ويدعو إلى الارتباك. فقد تحرر كل من «تويودور أدورنو» «Theodor Adorno» و«ماكس هوركهايمر» «Max Horkheimer» من وهم التنوير، والمطالب بأن المعاصرة، قد سلمت أفضل ما لديها إلى «صناعة الترفيه» القريبة من هذا النقد.

ومن المهم هنا، أن نتذكر أن هذا التحرر من الوهم، وخصوصًا خلال القرن العشرين، قد أدى إلى أزمات حقيقية وفعلية خطيرة مهددة للحياة. فالنازية على وجه الخصوص، وتطبيقاتها العقلانية الدقيقة للمحرقة، وأيضًا التجارب الستالينية، وهيروشيما، والزيادة الثابتة فى التنمية غير المتساوية المتوطنة هيكليًا فى الرأسمالية الحديثة، جميعها كان لها إسهامات فى ذلك (انظر أيضًا: **الحرب**). لذا فإن الردود السياسية القانونية على الأزمات المعاصرة، التى عملت على إنتاج «المظهر الخارجي» للمكان الحديث، والمتنافر والمُبعثر للاستبعاد، حيث يتم حرمان مجموعات معينة من الناس من الامتيازات والحماية فى الحداثة، حتى وإن كانوا خاضعين تمامًا للضوابط والعقوبات (Minca, 2007a).

غير أن بعض الشارحين، يرون أن هذا التحرر قد أثرى تطور مفهوم «**ما بعد الحداثة**». فى حين أن آخرين يرونه مناسبًا للحديث عن الحداثة الثانية second modernity (على سبيل المثال (Beck, 1992) أو فرط الحداثة hypermodernity (على سبيل المثال: Pred and Watts, 1992). ومازال المثير للاهتمام، مع تلك التعقيدات المحيطة بالمُصطلح وأصوله ذات المركزية الأوروبية الدقيقة، هو التطورات الحديثة، التى تحاول توسيع المجال اللغوى المحيط بكلمة «الحداثة» (Gilroy, 1993, Appadurai1996, Gaonkar 2001, Venn and

(Marins and Abreu 1996 Power وانظر أيضًا ،Featherstone 2006 and Sidaway 2005 , Walton-Roberts and Pratt 2005). وتستهدف نتيجة فكرة ما بعد كولونيالية «الحداثة»، إصلاح التأثير المدمر للحداثة على الثقافات والمجتمعات غير الغربية، مع التقدم والنبض التحرري، وكذلك المرتبط بالحداثة (انظر: ما بعد الاستعمارية). والاعتراف بأن الحداثة لها تأثيرات متفاوتة عبر المكان، والتركيز على ذلك، يذهل الأبحاث الحديثة القائمة على النقاشات البناءة التى تعمل على تأطير الممارسات المتبناة أو المرفوضة محليا فى محيط عالمي. وتمثل دراسات «جيلروي» «Gilroy» (عام 1993) للبنية المركبة «للأطلنطى الأسود»، هذا الموقف من العلم. ويكمن الإبداع الأساسى لهذه الأعمال، فى رغبتها فى الانفصال عن فكرة الخطية، التى اتسمت بها أفكار الحداثة منذ عصر «ديكارت» حتى «هيجل» (انظر: Duncan, 2002). وفى الوقت ذاته، وفى تناظر قريب للمحاولات الأخرى لتوسيع المفاهيم التحليلية، فإن أى مكاسب تتحقق، مطلوب قياسها فى مقابل الخسارة فى الوضوح والجدلية والقدرة التفسيرية: ويلحق توسيع المدارك غالبًا، عناصر من تمييع المطالب الجدلية. ففى حالة «المعاصرة» (كما رأينا)، فإن مجالها الدلالى متسع أصلا، والتخلى عن الخطية يحمل مخاطرة لم تعد قادرة من الناحية النقدية، على التمييز أو تحديد إلى أى مدى يمكن للمجتمعات (أو عناصرها) أن تتم مقارنتها بوضوح، من خلال استخدام الآلية المفاهيمية المطورة مع مصطلح «الحداثة». وفى غياب مقاييس مثل هذه المُقارنة، كيف يستطيع العلماء ترجمة النتائج من موقع جغرافى محلى إلى موقع آخر؟

وفى الواقع، ربما تكون «الترجمة» مصطلحًا مناسبًا يمكن استخدامه فى سياق الخطابات الحديثة. فالترجمة تخلق دائما مشاكل جوهرية فى أعمالها، التى تميل إلى تقليل الدلالات المتعددة لتكون أكثر حذرًا، وتأخذ مجموعة واحدة من المعانى المتكافئة. وربط الحداثة بهذه العملية على الأقل، له قيمة عملية فى التأكيد على التوافق عند نقطة الوصول النسبية فى الجدال. وإن الأفكار التقليدية للحداثة، على سبيل المثال، ذات ممارسات ثابتة مترافقة مع أو منبثقة عن «عملية السحر»، بوصفها إما قبل الحداثة أو خارج نطاق الحداثة، من خلال افتراض عدم التوافق بين المصطلحين. وتُقوض فكرة «الحداثات البديلة» (Gaonkar, 2001) هذا المبدأ القوي. فمن خلال التأكيد بأن الترجمة بين الممارسات المختلفة، تتضمن دائمًا، أو تؤدى إلى توسيع نطاق الفئات، أو تؤدى إلى مسارات تاريخية غير خطية، وفكرة «الحديث» تخاطر بفقدان الملامح المعيارية المرتبطة بالحداثة بوصفها تحررية، وبكلمات «يورجين هابرماس» «Jurgen Habermas» تعد مشروعًا غير مكتمل (انظر: النظرية النقدية).

ومن الناحية الجدلية، ظهرت مناقشات عديدة فى العقد الأول من عمل الألفية الجديدة لهذه النقطة: وهى احتمالية عالمية الأحلام والطموحات والممارسات المعيارية الحداثية. فهل يمكن أن نفكر فى الحداثة مع غياب مقاييس موضوعة مسبقًا أو إدراك الممارسات المرتبطة بها بوضوح؟ وسواء استدعينا فكرة «صدام الثقافات»، وإعادة بحث أفكار التسامح، أو الإصرار على المعايير العصرية

القائمة (وخصوصا فى السياق القانوني) فى مواجهة التحديات، فإننا نتحدث عن الحداثة وبقائها فى المستقبل الأقل وضوحًا بصورة كبيرة. فالحداثة ربما لم تثبت بعد معظم صفاتها الدائمة، عن طريق تذكر إصرارها الفطرى على أهمية «الجديد». وبعبارات جغرافية، فإن هذا «الجديد»، تتم ترجمته إلى إصرار على الأهمية، وليس على الحفاظ على الحالة الراهنة، ولكن على التجريب المستمر والتحسين (Toulmin, 1990). وبعبارة أُخرى، فهى تتضمن حلولا للبقاء وإنتاج مساحات بديلة للحداثة، بدلا من مساحات للحداثات البديلة.

قراءات مقترحة:

Berman 1983, Gaonkar 2001, Minca 2007, Venn and Featherstone 2006.

تحديث Modernization

غالبا ما يختلط التحديث مع التطوير والتنمية بصفة عامة والتغريب بشكل خاص، والتحديث يصف العمليات المتحررة بواسطة تحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات رأسمالية، أو من خلال اندماجها من خلال تأقلمها مع العمليات العالمية المتزايدة لتشكيل الرأسمالية. فإن كانت العملية السابقة تتسم بأنها عمليات تحاول اللحاق بالمجتمعات الغربية فى سياق القرن التاسع عشر، فإن الأخيرة ليست شكلا قوميا للتحديث الذى أصبح يسود العالم منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية. وتشارك مثل هذه الأفكار فى تفسير وتحليل التحول التطورى للمجتمعات، ومتضمنة غالبا فى أفكار التقدم والنمو والتحرر والخطابات بعض القيم الخاصة. وإلى عهد قريب، كان يعتقد أن عمليات التحديث، تتبعها قراءة واضحة تهدف إلى تغيير فى الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات التى تخضع لعمليات التحول وليس أكثر من ذلك. وقد تعرضت للنقد مبدئيا، لأنها كانت تركز بشكل محدود على الأشكال الاقتصادية للتحديث، وتجاهلت التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بعمليات التحديث، وينتقل الاهتمام إلى أشكال الرفض والمقاومة التي ترافقها وغالبا ما تقوض عملية التحديث (Scott 1985, Nabudere 1997).

أما الأكثر حداثة فقد أعيد صياغته على أنه «التحديث الانعكاسي»، كما ظهر فى أعمال أولريش بيك وآخرين Ulrich Beck (راجع **الانعكاسية**). وبدلا من اتباع المسار المسبق وبالطبع العام، (انظر **الحداثة**)، فإن التحديث حاليا يبحث عن القدرة المستمرة على التكيف، وبالتالى على إبداع «الحداثة الثانية».

وقد أثارت خطابات التحديث الأقدم، جدلا عند الحديث عن السرمدية، والمبادئ المجردة، والممارسة الأحدث، والانعكاسية، وأخذت تبحث باستمرار فى مراجعة أهدافها وممارساتها فى الحوار مع المعلومات الواردة. ومفتاح هذه المحاولات هو المصطلح الجغرافى

«الحد»، والذى يُنظر إليه على أنه وحدة ثابتة أدنى من الممارسة الواعية (Shields 2006): وكما تظهر الحدود من المناقشات، وتظل مفتوحة لأجل المناقشات المستقبلية، فإن التحديث الانعكاسي، يعتمد على محددات الممارسة، بينما تعترف بقدرتها على التغيير. ومن الناحية الهيكلية، فهى تشبه المحاولات الحديثة لتوسيع فكرة الحداثة من خلال إدماج الممارسات غير الغربية، فإن الحداثة الانعكاسية تشمل عملية منطقية، وليس صناعة نتاج الممارسات السردية، كما حاولت الأفكار الأقدم للتحديث عمل ذلك (راجع الخطاب). ومن ثم، فلا غرابة من رؤية المصطلح « التحديث الانعكاسى » غالبا ما يختلط بأفكار مثل « الطريق الثالث أو الحداثة الثالثة أو الجديدة».

إن إدراك أن الحداثة تصبح مشكلة فى مشاركتها الصحيحة مع الافتراض الأساسى لفتح الحوار المطلوب حول الأفكار الانعكاسية للتحديث. قد جعل هذه الإشكالية تحدث أساسًا من خلال الاعتراف بأن النتائج غير المقصودة فى المجتمعات الصناعية، والتى تتكاثر كأنها مخاطر، تتجاوز اليقين المقبول، والتى تخلق فى نطاق الحداثة. وبهذا الشكل فإن «التحديث الانعاكسى» والذى تم التبشير به بواسطة الكثيرين، يعد بديلًا لخطابات واتجاهات ومرتبطا بالنظرية البنيوية.

قراءات مقترحة

Alexander 1996, Beck 1997, Galloway 2005, Gleeson 2000, Nabudere 1997, Shields 2006.

لقد أدركت الجغرافيا البشرية مؤخرًا، الأهمية الجغرافية للنقود والتمويل، من خلال محاولات قليلة للكتابة عن جغرافيات النقود والتمويل بشكل أكثر مما كان عليه الأمر قبل الثمانينيات (للاستثناءات انظر كونزن Conzen عام 1975 و1977). ومع ذلك، منذ ذلك الحين، ظهر مجال فرعى للبحث الجغرافي. وبتطور هذا العمل، فقد اتبع مسارًا مماثلا لمجال أوسع، وبتأثر الأعمال الأولية بالاقتصاد التجريدى والنظرية الاجتماعية، فى حين اتجهت الدراسة الحديثة نحو الحسابات الموضوعية والثقافية للنتائج الجغرافية للنقود والتمويل..

وقد نشأ أول ارتباط منهجى بجغرافية النقود والتمويل من التحليل الماركسى للديناميكية الأوسع للرأسمالية، والتى ضرب عمل ديفيد هارفى لها مثلا (1989 و1999/1982) حين قال: لقد لفت ماركس الانتباه إلى الدور الذى لعبته النقود والتمويل فى النظام المالى ضمن الرأسمالية، والذى يدور حول النقود والسلطة الاجتماعية، والتى توصل مخصصاتها لاقتصاد السوق. وبالاعتماد على هذه الرؤية، طور هارفى مبدأ ضغط المكان والزمان، والذى قدم عنصرًا دفعيًا للنظريات الأولية عن العالم المتناقص، مثل التقاء الزمان والمكان، والتباعد الزمكاني. وتُزيد القوة الاجتماعية للنقود من سرعة سير الحياة فى الزمن كجزء من العملية العامة لتقليل فترة دوران رأس المال، وتحقق الأرباح والدخول بشكل أسرع. ويشجع ذلك تقديم

تكنولوجيات تقليص المكان الجديدة، والتى جلبت معها التفكك التدريجى للنظم السياسية والاقتصادية. وقد أصبحت النقود أكثر حركة وأسهل فى إمكانية استبدالها، وهى أكثر السلع المتداولة الآن فى الاقتصاد العالمي. وقد جعل الوزن الكلى للنقود فى التداول بين وفى الأسواق المالية الحكومات أكثر حساسية لعملياتها، وقد زعزعت سلسلة من الأزمات المالية التنمية الاقتصادية فى أماكن متعددة فى أنحاء العالم ومنها أمريكا اللاتينية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء فى الثمانينيات وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (مرة أخرى) فى التسعينيات. وغالبًا ما حدثت هذه الأزمات بسبب حركة انتقال الأموال الساخنة (والتى تتحرك إلى الداخل ثم تتحرك خارجيا أيضًا للبحث عن فرص استثمارية أفضل).

ويعطى هؤلاء المستثمرون اهتمامًا متزايدًا لبرامج مثل صناديق الاحتياطى وصناديق المعاشات، والتى تتحكم فى أحجام كبيرة من رأس المال المتداول ضمن الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال فقد ذكر كلارك Clark عام 1999، أن الحقبة الحالية تتسم بأنها حقبة رأسمالية صناديق المعاشات. وقد تزامن ظهور تلك المؤسسات مع تقهقر دور الدولة وخاصة فى الاقتصاديات الأنجلو-أمريكية. حيث حدد الناخبون عدم رغبتهم فى دفع ضرائب قد تمول برامج الرفاهية الاجتماعية وتنمية البنية التحتية العامة، وبالتالى فقد تحركت المؤسسات الاستثمارية الكبرى لملء الفجوة، وتقديم مشروعات القوانين، ولكن من أجل تحقيق الربح الخاص. وقد كان لمثل هذا

التحرك تأثيرات على أنواع البنية التحتية التى تبنى وكذلك كيفية إدارتها. وقد حدثت مناقشات مماثلة حول القوة النامية وتأثير النظام المالى الذى ظهر فى صلب العمل فى أوائل القرن الحادى والعشرين، والذى ركز على عملية المضاربة المالية، والتى ركزت على الطرق التى تستعمر بها النقود والتمويل الحياة الاقتصادية، سواء فى حجرة الاجتماعات أو على نطاق الأسرة المعيشية.

وقد ركزت منطقة أخرى من البحث على الآثار الإقليمية للنقود والتمويل، وبشكل أساسى من خلال آثار إعادة تنظيم صناعة الخدمات المالية. فمنذ السبعينيات، وبالعمل بالتوازى مع ومن خلال الاتحاد مع عملية، فقد ظهرت الليبرالية الجديدة، والتى جلبت موجة من إعادة التنظيم المالى لاقتصاديات أمريكا الشمالية، وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وقد تسببت تلك التطورات فى زيادة التوظيف بالخدمات التمويلية للمستهلكين، وقد دون وشرح الجغرافيون الاقتصاديون مناطق النمو الجغرافية غير العادية تلك.

وقد ركزت منطقة ثالثة من العمل على الديناميات الحضرية للنقود. وقد سعت أحد الجوانب التى ساقها البحث، إلى شرح استمرارية المراكز المالية فى حقبة ضغط المكان- الزمان. وقد سعى الجغرافيون لشرح سبب استمرار المراكز المالية مثل مدينة لندن ونيويورك، فى السيطرة على أغلبية أنشطة التمويل العالمية. وتتمثل الإجابة فى طرق المراكز المالية فى تسهيل الاتصال الوثيق من خلال

حلقات المشاركة. ويسهل ذلك التوليد السريع والإمساك بالتفسيرات وتمثيل معلومات الأعمال. ومن ثم فيمكن رؤية المركز المالى كطريقة تجميعية للتعامل مع كمية المعلومات النقدية الضخمة، والتى تدور ضمن الاقتصاد العالمي. فهى بمثابة مركز للخبرات المالية الموجودة فى نظام تقسيم العمل متجسد فى مهارات قوة العمل والتكنولوجيا والمواد النصية. والتى تولد وتنشر بشكل جماعى المعلومات المالية، وكذلك التفسيرات، والأقاويل حول المعنى الفعلى لتلك المعلومات.

ويُعد ذلك هو السبب الحقيقى للاحتمال البعيد أن تهوى ببساطة المراكز المالية فى فراغ تدفقات المعممة تاركة الالتزامات المالية تسرع فى طريقها جنبًا إلى جنب مع الأسلاك، وعبر الأثير، ومن العديد من القنوات المختلفة الموجودة فى أماكن عبر الاقتصاد العالمى وإليها. وقد ركز جانب آخر من جوانب البحث على الديناميات الحضرية للنقود على مساحات الاستبعاد المالى، وهى العملية التى يُستبعد فيها الأفراد ذوو الدخول المنخفضة والمتوسطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من النظام المالى الرسمي، ويرفض وصولهم للخدمات المالية الجزئية السائدة.

وقد ركزت منطقة رابعة من البحث على جغرافيات النقد، كما يتم اللعب بها فى المؤسسات والأفراد. وقد ركز هذا العمل بالتحديد على الجهات التى تؤدى المهام لخدمة النظام المالي. وبشكل أساسى على التغيرات فى «ثقافات النوع الاجتماعي» للمؤسسات المالية. مثل

تحول ثقافات الذكورية الأبوية فى الخدمات المصرفية البريطانية للأفراد وتحليل التمييز العنصرى بسوق العمل ضمن مدينة لندن، والطرق التى تُعد بها الوظائف مرتفعة الأجر والمتعلقة بالمجال المالىَ والتجاري، وظائف ذكورية سواء صراحة أو ضمنًا.

وبالنسبة للمنطقة الخامسة والأخيرة من البحث، فقد ركزت على نظم العملة المحلية، مثل سعر الصرف المحلي، ونظم التجارة. وقد تأثر هذا العمل بالمناظرات حول الاقتصادات البديلة وتنوعها، والتى سعت لاكتشاف جغرافيات النقود ذات الأهمية، والتبادل، والفرص المحتملة للمجتمع المحلى لإنشاء نظمهم الخاصة للتبادل والمبنية بشكل كبير على مواصلة مكاسب الرفاهية، والمكاسب الاجتماعية، بدلا من الميزة المالية المحدودة.

آثار monuments

عادة ما تكون رموز الهوية مبنية على شكل تماثيل عامة أو مبان رمزية مصممة ومنفذة لتستحضر الإحساس القومى والهوية الإقليمية، ولتحث على التذكر التخيلى الجماعى لأشخاص أو أحداث محددة. وعلى الرغم من زيادة دراسة الآثار فى **الجغرافيا البشرية** خلال العشرين عامًا الماضية كنتيجة للاهتمام المتزايد بالأبعاد الرمزية والشعائرية والأدائية لتشكيل الهوية، فقد كان المؤرخون أول

من اكتشف الصلات بين الآثار العامة والقومية. ولا تزال دراسة موس عام 1995 عن دور التماثيل العامة فى تنمية القومية الألمانية تحليلا يقتدى به، بينما كان نقاش شورسكى عام 1979 عن إعادة تطوير الطريق الدائرى المحيط بفيينا Vienna Ringstrasse بالنمسا فى القرن التاسع عشر، حيث قدم تفسيرًا ذكيًا لدور صعود الطبقة المتوسطة فى النمسا، على تأثير رؤيتهم السياسية على الفن الهندسى المعمارى للمدينة.

وهناك العديد من الأسباب لدراسة الروابط بين الآثار والهويات الثقافية السياسية. أولا، ازداد تشييد الآثار العامة فى المكان العام منذ القرن التاسع عشر، ويتوافق هذا التوسع فى فن النحت العام مع ذروة مشاريع البناء القومية.

ثانيًا، وبعكس الفنون الأخرى مثل الرسم أو صناعة الأدب، فعادة ما تكون صناعة الآثار عملية تجميعية، فهى أكثر ديمقراطية من الرسم، حيث إنها أبسط وأكثر مهابة، ومناسبة أكثر للميدان العام لاحتضان الأبعاد، ولرمزية الأشكال التى تنتجها. ثالثًا، الطقوس المحيطة بالكشف عن الآثار وديناميكية استقبالهم واستعمالهم، تساعدنا على تحديد دورها فى الوعى العام. وقد صنعت الوحدات المصنوعة من البرونز أو الحجر بطريقة ذات معنى، تأثيرًا بصريًا حقيقيًا لعناصر محددة من الهوية. وأخيرًا، فالمكانية التماثيل العامة لها أهمية فى بناء المعنى، ويتضح بهذا الشكل أن للجغرافيًا مساهمة محددة فى صنعها(انظر كذلك الذاكرة).

وقد قام هارفى (عام 1979) بعمل دراسة جغرافية مبدعة عن الآثار، وتمثل تحليلا لكاتدرائية القلب المقدس فى باريس، ودورها فى تطوير آراء الطبقة السياسية فى العاصمة.

وقد تتبعت دراسات لاحقة العديد من هذه الموضوعات. فقد ربطت الدراسات دور آثار الحرب، والمجال التأبينى المحلي، دراسات النصب التذكارية المتعددة للحربين العالميتين. مما دعا إلى العمق فى دراسات التماثيل الفردية. وقد نبهت تلك التحليلات إلى المناقشات التصويرية المحيطة باستخدام موضوعات محددة (انظر الأيقونية) من أجل الصراع حول الهوية التى أنتجوها. وقد كان للمواقع التذكارية المكانية اهتمام آخر، فقد حلل ليب تمثال آرثر أش فى ريتشموند بفيرجينيا على سبيل المثال، لكى يسلط الضوء على دور المكان والعرق فى المناقشة العامة عن موضع الأثر، بينما استرجع بنتون شورت، الآراء السياسية للموقع، التى زادت المناقشات الحديثة حول الآثار والنصب التذكارية فى السوق العامة بواشنطن العاصمة. وقد ركزت كل تلك الدراسات على اللغات اللفظية والبصرية المحيطة بالآثار العامة، ولكن فى وقت أحدث، بدأ علماء الجغرافيا البشرية فى معالجة **أبعاد الأداء** اللفظى عن طريق اختبار الممارسات النصية وغير النصية والجسدية وغير الجسدية التى تضمنتها صناعة الأيقونات العامة. (مثل Howe عام 2008).

قراءات مقترحة

Leib 2002;Till1999

هى دراسة العلاقة البينية بين الحجج الأخلاقية والحجج الجغرافية. وقد رأى العمل، أن طريق الافتراضات حول العلاقة بين الناس وبيئاتهم، قد تعكس وتنتج أحكامًا أخلاقية، وكيف أن وسيلة الاتصال بين مجموعات محددة أو أفراد فى أماكن محددة، قد تعد مناسبة أو غير مناسبة. ويرى آدم سميث الجغرافيا الأخلاقية كواحدة من ست مناطق بحثية تربط بين الجغرافيا والفلسفة الأخلاقية، جنبًا إلى جنب مع الجغرافيا التاريخية للأخلاقيات، والضم والإقصاء للمساحات المحددة، والأهمية الأخلاقية للبعد والقرب، وتساؤلات العدالة الاجتماعية والأخلاق البيئية. وتصل مناقشة سميث عن الأخلاقيات الجغرافية (2000a) لمعالجة واسعة النطاق للجغرافيا والفضيلة والأخلاق والعدالة. (انظر كذلك اللاندسكيب الأخلاقية).

وقد حقق مصطلح الجغرافيات الأخلاقية بروزًا ضمن الجغرافيا البشرية من خلال دراسة ديفرت عن التحالف بين الحركة البيئية، والتوجيه الأخلاقى فى الدراسات الحضرية العلمية الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر: فعلم الأخلاق وهو علم السلوك وعلاقته بالبيئة الأخلاقية والمادية. وقد أقام دريفر الحجة على أن الجغرافيات الأخلاقية قد سمحت بمولد علم الاجتماع فى إنجلترا.

وقد يعتمد التلميح بأن الجغرافيات الأكاديمية اللاحقة على الافتراضات الأخلاقية المهتمة بالبيئة والمجتمع. ويوضح تفسير

جاكسون لعمل مدرسة شيكاغو لعلماء علم الاجتماع الحضرى فى أوائل القرن العشرين، كيفية تحديد أشكال النظام الأخلاقى الأساسي، والذى يبدو اختلالا اجتماعيًا قد يسمح بنقد افتراضات أخلاقية مألوفة متعلقة بالحياة فى المدينة الحديثة، ويطور ماتلس (1994) الجغرافيات الأخلاقية للسلوك، بالأخذ فى الحسبان كيف يمكن فهم جغرافية إقليم محدد مثل نورفلوك برودز فى شرق إنجلترا من حيث تنافس أشكال السلوك اللائق فى اللاندسكيب. وقد انعكس صدى دراسات الاستبعاد الاجتماعى والاضطهاد على تسليط الضوء على الأساس الذى قد يصنفه الناس بأنه جزء من، أو بعيد عن رد فعل المكان.

وقد سعت بعض الكتابات الجغرافية الأخلاقية إلى دور منظوري. فقد ناقش ساك عام 1997، الطبيعة الجغرافية للتصرفات الأخلاقية بطبيعتها لكى يطور إطار العمل الذى من خلاله يمكننا تحسين أنفسنا كموضوعات جغرافية أخلاقية، فقد ذكر أن» التفكير الجغرافى يُزيد من اهتماماتنا الأخلاقية، فهى توضح أنه ينبغى علينا وضع وتبرير الأهداف الأخلاقية فى الأماكن وكقاطنين للعالم. وقد أدرك ساك الاختلافات المعقدة للفضيلة بين الأوقات والأماكن المختلفة، وكان الهدف بشكل عام من خلال مضمون **الجغرافيا الإنسانية**، هو البحث عن إطار عمل معيارى لكوننا بشرا، أو لكوننا كما ذكر ساك «نفسا جغرافية». وبالنسبة للكتابات الأخرى المذكورة أعلاه، ومع ذلك، فإن

مصطلح الجغرافيات الأخلاقية ليس إلزاميًا، فقد كانت الافتراضات السياسية والفلسفية على علم باستخدامه، ذلك لأنه قد أنتجت معانى النظام الأخلاقى من خلال الممارسات البيئية والمكانية والتى ترتبط دائمًا بعلاقات السلطة. ففى هذه الحالة، ترتبط الصلة الأخلاقية والمكانية فى الجغرافيات الأخلاقية بارتياب يأخذ فى حسبانه أى مطالبة ليتمكن من تعريف الفضيلة، ومن خلال السلوك الشكى للسلطة الاجتماعية للأخلاق.

قراءات مقترحة

Driver 1988;Smith, D.M. 2000a.

لاندسكيب أخلاقى **moral landscapes**

يُقصد به ترابط اللاندسكيب محدد مع نماذج من القيم الأخلاقية (انظر كذلك إلى **الجغرافيات الأخلاقية**). ويستعرض توان عام 1989، الترابط الجغرافى والتاريخى على نطاق واسع لقيم أخلاقية محددة مع مشاهد المدينة والريف والحديقة. وقد تحددت كذلك الجدلية المكانية الأخلاقية وفقًا للمشاهد الأخلاقية التى تنتجها وتعكسها معانى النظام الأخلاقي. وقد ركز العمل على مثل تلك العمليات فى جغرافية المؤسسات عندما تم استخدام تصميم المناظر العامة، والهندسة المعمارية، لتعزيز مبادئ أخلاقية محددة، وفى إنتاج مساحات اجتماعية بديلة وواعية.

وتعد المؤسسة كمشهد أخلاقى فى كتابات بلوزاجيسكا عام 1994 حول المدرسة الإصلاحية الفيكتورية كبيئة تهذيب أخلاقي. وتُعد مثل تلك المشاهد الأخلاقية، عنصرًا واحدًا من عناصر الاهتمام الجغرافى بعلاقات المكان والسلطة، حيث يظهر التنظيم المكانى بأنه ليس انعكاسًا فقط ولكنه عنصر رئيسى لأساليب عمل السلطة. وتبين دراسة دانييلز عام 1982، لفضيلة المشاهد فى أعمال بستنة المناظر الطبيعية الجورجية فى هامفرى ريبتزن، كيف كانت القيم الجمالية لتصميمات المناظر التى كانت فى الوقت ذاته ذات قيم أخلاقية تهتم بالتناغم الاجتماعي، والفرق العامى والمسئولية الأرستقراطية. وبهذه الطريقة يرتبط موضوع المناظر الأخلاقية بالمشكلات الجمالية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية فبالتأكيد تظهر كل تلك التصنيفات فى شكل تأسيسى متبادل.

وتحدد دراسة بيندر عام 2005 للتحضر المثالى فى القرن العشرين بشكل مماثل، المعانى القوية للنظام الأخلاقى الذى استوعبته مخططات التمدن الحديثة للمهندسين المعماريين والمخططين من أمثال لو كوربروزر (انظر الطوباوية).

وقد تعالج كذلك دراسات المناظر الأخلاقية، الطرق التى توجد بها القيم فى بيئات محددة. وقد اعتبر ماتلس عام 1997 كيف تسلك المناقشات الأخلاقية إلى ثقافات المناظر الموجودة بالأماكن المفتوحة، وأماكن الترفيه، والجهات الأخرى بإنجلترا فى القرن العشرين، وساعدت على إنتاج نسخ من الهوية القومية الإنجليزية.

إن الارتباطات بين الطبيعة والفضيلة، بحيث قد يتساوى النظام الأخلاقى مع معنى النظام الطبيعي، وكذلك قد يخدم بطريقة تتيح لمجموعات أو أفراد محددين، المطالبة بمشاهد طبيعية أخلاقية قريبة من الطبيعة. فتُعد عملية تحديد موقع الأخلاق فى الطبيعة مجازا شائعا لأشكال محددة لحماية البيئة، والتى تصقل الأخلاق البيئية، أو علم الأخلاق البيئى حول مجتمع أخلاقى مفترض للبشر وغير البشر. وتختلف تلك المهمة عن المهمات التى نوقشت سابقًا لإدارة معنى معيارى قوى للأخلاق (انظر كذلك **جغرافيات الأخلاق**). ويمكن كذلك استحداث استخدام معيارى لمصطلح المناظر الأخلاقية فى كتابات لاى عام 1993، حول الإسكان التعاونى فى كندا، والذى قدمه كتجسيد لمبادئ أخلاق الجماعة البشرية والشخصية الفردية من خلال طراز معمارى معارض لما بعد الحداثة. وقد يمكن تتبع أشكال أخرى من المشاهد الأخلاقية فى دراسات جغرافيات الاضطهاد، حيث يصنف آخرون المناظر كتأييد غير أخلاقي، وكمؤشرات نحو إنتاج فضاءات جغرافية اجتماعية بديلة.

قراءات مقترحة

Maltess(1997);Tuan (1989).

مورفوجينى (أصل الشكل وتغيره) Morphogenesis

هى دراسة التغير فى الشكل عبر الزمن. ويشتق المصطلح من علم الأحياء التطورى وأحيانًا يستخدم كمرادف للتغذية الراجعة الموجبة

فى نظم التحليل (انظر كذلك نظرية التعقيد). وبلغ المصطلح أقصى استخداماته حتى اليوم فى الجغرافيا البشرية من خلال دراسات تغير اللاندسكيب فى الجغرافيا التاريخية. (انظر كذلك المورفولوجيا).

مورفولوجيا Morphology

يقصد به الشكل أو دراسة الشكل. وقد أصبح علم المورفولوجيا مصطلحًا متنازعًا عليه فى الصراع بين الجغرافيا البشرية لبول فيدال دى لا بلاش، وعالم الاجتماع الناشئ لإيميل دوركايم فى منعطف القرن العشرين. وقد أقام دوركايم الحجة على الانتظام الاجتماعى - وبالتالى جعل ذلك من دراسته علميًا شيئًا ممكنًا- وأنه كان نتيجة لعلم المورفولوجيا، وقد كان يعنى بذلك الأشكال المكانية التى يعاملها الأفراد معًا كهيكل اجتماعي. ولهذا السبب، فإن أى اعتبار لعرف الحياة الاجتماعية، سيتضمن العديد من مقترحات الجغرافيا البشرية، والذى عدها دوركايم واحدة من العلوم المنفصلة، والتى يجب أن تخرج من عزلتها لتساهم فى العلوم الاجتماعية العامة لعلم الاجتماع (Andrew 1993). ويمكن تعقب هذا المعنى لعلم المورفولوجيا الاجتماعية خلال علم اجتماع القرن العشرين فى كتابات موريس هالبواتشز وجورج سيميل وآخرين، وقد اشتكى فيدال من رؤية دوركايم ورأى أنها قد أهملت البعد البيئى المادي، وتركت المجتمع معلقًا فى الهواء.

وقد كان هذا الاقتران بالتحديد بين الاجتماعى والطبيعي، ما جعل كارل زاور (ساور) يصر على أن علم مورفولوجيا **اللاندسكيب** كان هو الهدف الرئيسى لتساؤل الجغرافيا. وقد كانت الجغرافيا بالنسبة لسير (1963- b,1925)، هى العلم الذى يجد مجاله الكلى فى المشهد الطبيعى على أساس الواقعية ذات المغزى للعلاقة السببية. ولم يهمل مفهوم سير التنظيمات المكانية فى مصطلحه «روابط الظاهرة» (والتى اختلفت من مكان لآخر: راجع العلاقات السببية)، ولكن اشتق تأكيده على علم المورفولوجيا من اهتمام جويث فى القرن الثامن عشر بـ «علم الأشكال»، وقد سجل ادعاءات أخرى لها ذات الأهمية وهى:

- يجب رؤية «الطبيعة» و«الثقافة» كعاملين يتوقفان على بعضهما البعض فى الإنتاج المشترك للمشاهد الطبيعية،
- تكرار الأشكال الأساسية نفسها عبر المجال الكلى للتبادلات.

وقد كان أولها مركزيًا للمعنى الذى قدمه زاور (ساور) **للجغرافيا التاريخية**، بحيث لم يكن استفساره يقتصر على علم مورفولوجيا المشاهد الطبيعية، ولكن قد وُجه نحو التشكل، وهو تطور أشكاله عبر الزمن. وقد وصفه زاور (ساور) بهذا المعنى فقال إن «كل الجغرافيا كالجغرافيا الطبيعية، والتى تركز على الشكل الطبيعي، وعلى النقوش المادية للثقافة على سطح الأرض». وقد تقاطع هذا المعنى مع الادعاء الثاني، لأنه أصر على تعريف المشهد الطبيعى كمفرد وغير منظم

أو ليس له علاقة بالقيمة العلمية، وقد اهتم بتنمية مفهوم المشهد الطبيعى كعبارة عامة مشتقة من ملاحظة المناظر الفردية. وقد طور آخرون بعد ذلك بكثير هذا المفهوم تجاه الاتجاهات التى رفض زاور اتخاذها. وبالتحديد، فقد تضمنت بعض الكتابات الأولية فى العلوم المكانية بحثًا عن الانتظامات الهندسية والحسابية فى تطور نماذج الترتيبات المكانية للمستوطنة (راجع Harvey 1967). ويمكن رؤية ذلك أيضًا كانتعاش لعلم المورفولوجيا، ولكنه لا يُعد اعترافًا بالدين لأى من جويث أو سور، ولكن لكتاب داركى ثومبسون عن النمو والشكل (1992) [1917] وبحثه الرائد عن التشابهات الأساسية بين الأشياء الحية وغير الحية.

وقد استمر الاهتمام بالتشكل فى كل من الجغرافيا الأوروبية والأمريكية. وقد كان هناك اهتمام كبير بالنمو التاريخى للمشاهد الطبيعية الريفية والمشاهد الطبيعية الحضرية. وقد كانت معظم الكتابات الأولية نوعية ووصفية، ولكن فى السنوات اللاحقة، وبالتزامن مع الدراسات الموازية فى علم الآثار، تحسنت القياسات الكمية لأشكال المشاهد الطبيعية بشكل ملحوظ (تحليل الأرصاد الجوية) ويتضمن التكامل بين تركيب المكان وبين نظم المعلومات الجغرافية.

ويبقى التشكل الحضرى منطقة مهمة للاستفسارات الجغرافية. وقد أنشئت الحلقة الدراسية للشكل الحضرى فى عام 1996، وصدرت دورية علمية مخصصة لعلم المورفولوجيا الحضرية. وقد كان هناك

اهتمام خاص بالنظام الاقتصادى السياسى للتشكل الحضري، وأكثر حداثة للأبعاد الثقافية والرمزية لعلم المورفولوجيا الحضرية.

قراءات مقترحة

Lilley, 2004a; Whitehand (2001).

(http://odur.let.rug.nl/ekoster/isuf2/index.html).

معدل وفيات Mortality

يقصد به حدوث الوفاة، أو معدل الموت للسكان. ويتحكم هذا المعدل جنبًا إلى جنب مع الخصوبة فى الزيادة الطبيعية والتى تكمل مع **الهجرة** معادلة التوازن التى تستخدم فى علم **الديموغرافيا** لتقييم نمو وانخفاض عدد السكان، **والتركيب العمري**. وقد زاد استكشاف الاختلافات القومية والإقليمية فى معدلات الوفاة الخام ومعدلات وفيات الأطفال وقتل الأطفال **وأمد الحياة**، من فهم **التحولات الوبائية** **التنمية غير المتساوية**، **والتمييز العنصرى** (راجع **جغرافية الصحة والجغرافيا الطبية**).

قراءات مقترحة

Omran,1983, Weeks , 1999, Rafiq 1991.

وهى تعنى أيديولوجية وسياسة الدولة التى تسعى لإنشاء نموذج حوكمة يسمح بتعايش السكان المختلفين ثقافيًا . وتتمثل سمتها المميزة فى احترام الاختلاف الثقافي، وعلى العكس من الاستيعاب الثقافى فهى تدعم الحفاظ على ثقافات العالم القديم. ورغم أنها ليست بجديدة، فإن التنوع الثقافى يفترض إبرازها من خلال الحركات الكبرى للعمال المدعمين بالوثائق، وغير المدعمين بها، من الجنوب العالمى إلى أسواق العمل المستنزفة فى الشمال.

ولم تأتِ التعددية الثقافية كسياسة حتمية استجابة للتنوع الثقافى: ففى غرب أوروبا، بينما أظهرت المملكة المتحدة بعض الالتزام تجاه تعدد الثقافات، كأن النموذج الجمهورى الفرنسى هو رفض مرجعية ثقافات المهاجرين السابقة لصالح الذوبان الثقافى فى المواطن القومى المتساوى المزعوم، بينما فضل التقليد الألمانى المسمى بقانون الدم أو التفرد العرقى (راجع **الانتماء العرقي**)، العمال المؤقتين كضيوف عن المهاجرين الدائمين. وقد وصفت المملكة المتحدة وهولندا والدول الإسكندنافية أنفسها بسهولة كبيرة، بأنها أمم متعددة الثقافات، على الرغم من وجود بعض التراجع عن هذا الوصف فى الآونة الأخيرة. وقد حدثت بعض التعهدات لاكتمال التعدد الثقافى فى أستراليا وكندا، وهى الدولة الوحيدة التى لديها قانون للتعددية الثقافية والذى يتضمن حقوقًا للثقافات المتعددة ضمن دستورها .

وكنقطة مهمة يجب احترامها، تُعد كل الدول متعددة الثقافات طالما كانت تتضمن أقليات مختلفة ثقافيًا. ولكن لا يعد وجود تعدد ثقافى سكاني، أساسًا لافتراض أنه ستكون هناك مراعاة مؤسسية وقانونية للتنوع. والتطور الضرورى على الأقل يكون به تسامح للاختلاف العرقي، وبشكل أكثر إيجابية، الاحترام والترحيب بالتنوع الثقافي، والذى قد يقود إلى تراث من التعددية الثقافية، حيث تمجد الدولة التنوع مع ضمانات للسماح بالتعبير عن إحياء الثقافات الشعبية، وتتضمن الأدب والرقص والدين. وفى الولايات المتحدة، غالبًا ما كان مبدأ التعبير الأساسى عن التعددية الثقافية مثيرًا للجدل غالبا فى استخدم الإسبانية كلغة LANGUAGE موروثة للتدريس فى المدارس فى بعض المناطق التى يتركز فيها المهاجرون اللاتينيون. ولكن لا توفر التعددية الثقافية الموروثة أى حماية لحقوق المواطنة، وتعد التعددية الثقافية ذات الأساس الحقوقى هى الأكثر تطورًا، والتى تمنح حماية قانونية ضد تمييز بعض المجموعات، حيث يمكن للأقليات المطالبة بحقوق فى مجالات مثل المناهضة للعنصرية، وتوفير الخدمة الاجتماعية، والمساواة فى التوظيف، وسياسة الهجرة الوافدة وحفظ الأمن والنظام العام.

وعلى الرغم من أهدافها الليبرالية، فقد تعرضت التعددية الثقافية لنقد ملحوظ. إذ مخاوف الحقوق السياسية من تصعيد سياسات الهوية التى تفتت المشروع القومي. راجع كذلك القومية

والقومية القومية). وعلى النقيض من ذلك، فقد تحدى اليسار السياسى وجود حجاب للمساواة الثقافية يخفى بنيات عدم المساواة الاقتصادية ويشكك فى أن التعددية الثقافية قد استُخدمت كمركبة لتحفيز التجارة والاستثمار الليبرالى الجديد. (وراجع الليبرالية الجديدة). وإلى هذا الحد، فقد حكم غسان حاج عام 1998، بأن التعددية الثقافية فى أستراليا، قد أصبحت أداة للصفوة البيضاء الأكبر سنًا، لتقسيم المهاجرين الجدد وبهذه الطريقة يحافظون على امتيازات السياسات التقليدية. ولكن بعد أحداث سبتمبر 2001، والهجمات الإرهابية المتلاحقة فى أوروبا وآسيا، حل محل تلك التحديات الفكرية أتباع النظرية الشعوبية والزخم الإعلامى الذى لام ظلمًا التعددية الثقافية، واتهمها بتغذية الخلايا الإجرامية والإرهابية العدائية، من خلال مصفوفة التسامح بين الثقافات المختلفة. وفى العقد الحالي، فقد فُرضت التعددية الثقافية كسياسة دفاعية.

قراءات مقترحة

Mitchell (2004b); Parikh (2000).

قياس متعدد الأبعاد Multidimensional Scaling (MDS)

يقصد به طرق تبسيط مصفوفات المسافات بين مجموعة من النقاط بينما تتم المحافظة على ترتيبهم النسبى بقدر الإمكان (أى المسافات بين المشاهدات). وقد طورها مجموعة من علماء النفس

لتحديد التشابهات بين الأفراد فى مدى واسع من الاتجاهات (فتقيس المسافات كيف يمكن أن يختلف كل زوج فى مجموعة من مقاييس الاتجاهات). ويضع القياس متعدد الأبعاد الأفراد فى عدد من الأبعاد أصغر من المقاييس الأصلية لاختزال الموقف متعدد الأبعاد فى مكونات أكثر شمولاً. (راجع التحليل العاملى). وقد طور القياس متعدد الأبعاد لتبسيط الخرائط على أساس -على سبيل المثال- الوقت المستغرق للانتقال بين نقطتين بدلا من المسافة بينهم.

قراءات مقترحة

Gatrell (1983).

شراكة متعددة الأطراف — multilateralism

يقصد بها أفعال السياسة الخارجية، والتى تتضمن الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات التعاونية بين دولتين أو أكثر. وهى على النقيض من التصرفات التى تقوم بها دولة منفردة (الانفراد) أو بين دولتين (الثنائية) فتتضمن تعددية الأطراف المعاهدات الدولية بين أطراف متعددة، أو اتفاقيات إقليمية بين مجموعات من الدول المتجاورة.

وغالبًا ما تكون تعددية الأطراف إستراتيجية تدعو لها دول متوسطة الحجم تأمل فى ترتيب اتفاقيات دولية لصالحها فى مواجهة السلطة

الأكبر للدول الكبيرة. وأحيانًا يستخدم المصطلح سماسرة القوة بشكل ساخر ضمن القوى الكبيرة. ويستخدمه كمصطلح للفضيلة والطموح المهتمين بتحديد قدرات القوى الكبرى للتصرف من جانب واحد.

وفى الحقيقة، تستخدم القوى العظمى والقوى الكبرى بشكل متكرر المؤسسات متعددة الأطراف، فبالطبع الولايات المتحدة قد استخدمت قواها بعد الحرب العالمية الثانية لإنشاء العديد من المؤسسات متعددة الأطراف، وخاصة من خلال الاتفاقيات المالية لبريتون وودز، والتحالفات مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، والتى كانت بدورها مفيدة فى ممارسة أهدافها الدولية للهيمنة. وترتبط تعددية الأطراف غالبًا بشكل مباشر بمثل تلك المؤسسات. وقد اقترح روجى (1993, p14)، أن أفضل فهم لمصطلح «تعددية الأطراف» هو وصفه كصفة تغير اسم «المؤسسة». وما يميز شكل تعددية الأطراف عن الآخرين، أنه ينسق السلوك بين ثلاث دول أو أكثر على أساس المبادئ العامة للسلوك. ويفترض ذلك أن تعددية الأطراف تتعلق كذلك بشكل متكرر حول بناء نماذج أو قواعد تقود سلوك الدولة.

وتمثل الأمم المتحدة حاليًا أبرز المؤسسات متعددة الأطراف، وكذلك منظمة التجارة العالمية التى تتعامل مع معظم التجارة الدولية فى النظام الاقتصادى العالمي. وبمعرفة أن تلك المنظمات توفر الشرعية للدول وتقوم بلوم ومعاقبة تلك الدول التى تخرق قوانين السلوك متعدد الأطراف، فإن القوى الكبرى تستخدم بشكل متكرر تلك المؤسسات لتبرير تصرفاتها. ويتضح ذلك من استخدام

الولايات المتحدة الأمم المتحدة فى عامى 1990 و1991 لتبرر تدخلها العسكرى فى العراق خلال حرب الخليج الأولى، والاحتجاجات على التزامات التحالف تحت غطاء الناتو فى أعقاب الهجمات الإرهابية فى 11 سبتمبر 2011، التى أوضحت لتعددية الأطراف استخدامات متعددة حتى لدى القوى العظمى.

ويمكن تتبع تاريخ تعددية الأطراف فى أوروبا إلى ترتيبات «الوفاق الأوروبي» بعد هزيمة نابليون الأخيرة فى عام 1815. وبما أنه قد صمم ليرسى الحل السلمى للصراعات، فقد سهل الوفاق، الاتفاقيات الدبلوماسية، وعلى الرغم من الهفوات الملحوظة مثل الحرب الفرنسية، البروسية فى عام 1870 - 1871، فقد نجح «الوفاق» فى الحفاظ على علاقات سلمية نسبيًا بين القوى الأوروبية لقرن من الزمان. وقد حطمت الحرب العالمية الأولى فى عام 1914 هذا النظام، وحلت محله عصبة الأمم، والتى بدورها حلت محلها الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 فى محاولة إضافية لإنشاء مؤسسة متعددة الأطراف لمنع الحرب بين الدول. وتضمن الأمم المتحدة حاليًا جميع الدول كأعضاء فى النظام. ومن ضمن النماذج متعددة الأطراف التى أنشأها نظام الأمم المتحدة كقواعد أساسية للسلوك الدولي، هناك ثلاثة نماذج ذات أهمية خاصة ألا وهى: سلامة الأراضي، وسياسة عدم التدخل، والمساواة فى السيادة بين الدول (راجع **السيادة**). وفيما يتصل بذلك، فقد نتج عن ذلك تنظيم للأراضى ذات السيادة الرسمية كنتيجة لجعل تصفية الاستعمار الإمبراطورية الأوروبية

مستقلة. وكذلك فقد ثَّبت هذا النموذج متعدد الأطراف تخوم الدول بشكل مؤثر، فأوجد ثباتًا إقليميًا (نسبيًا) لخريطة العالم السياسية. (Zacher, 2001).

وعلى الرغم من ذلك، وبشكل ساخر، فبمجرد اكتساب حدود الدولة ثباتًا متزايدًا، زال مصدر أساسى فى **الصراعات** الدولية، وامتدت العديد من المشاكل حول هذه الحدود، وتطلب ذلك تعاونًا دوليًا مشتركًا. وفى العقود الحديثة، فإن التصرفات متعددة الأطراف التى قامت بها حركات المجتمع الدولى وحملات **حقوق الإنسان والاحترار العالمى** التى توصف أحيانًا بأنها **المجتمع المدنى** الدولي، قد أدخلت تقاليد جديدة إلى النظام العالمي، وبالتالى أضافت بعدًا إضافيًا لتعددية الأطراف (راجع كذلك **الكونية**).

وقد أشارت المناقشات حول التدخل الإنسانى فى مواجهة فشل الدولة والكوارث الطبيعية، إلى موقف ناشط للمؤسسات الدولية لمواجهة المعاناة الإنسانية، وقد تحدت تلك المسألة نموذج الأمم المتحدة لعدم التدخل. ويصر المؤيدون على أن كل الدول عليها مسئولية لحماية مواطنيها، وأنه فى الحالات القصوى حين تفشل بشكل واضح فى حمايتهم، يصبح من المبرر حدوث تدخل خارجي. (اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة عام 2001)، وهو ادعاء مثير للجدل والخلاف تمامًا، لأنه يتجاوز مبدأ الأمم المتحدة بسلامة الأراضي.

وفى وقت متزامن، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، فضلت إدارة بوش بشكل متكرر، التصرف وحدها بسلوك أحادى الجانب، ورفضت التعاون متعدد الأطراف حول هذه الأمور كالمحكمة الجنائية الدولية أو بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ. وقد جعل هذا الموقف التصرف متعدد الأطراف أصعب بالنسبة لموضوعات متعددة، ومع العدد المتزايد للاتفاقيات الدولية بشأن العديد من الموضوعات، فقد أصبحت الآن تعددية الأطراف منهجًا معمولا به على نطاق واسع للسياسة الخارجية وأصبحت ممارسة دبلوماسية روتينية. ولكن بالنسبة لمبدأ سيادة الدولة، فقد أصبح مبدأ أكثر سلاسة فى العلاقات الدولية.

قراءات مقترحة

Ruggie (1993).

(Agnew, 2005)

نماذج متعددة المستويات Multi –level models

يقصد بها الأساليب الكمية التى يمكنها أن تحلل مشاكل البحوث باستخدام قواعد بيانات مركبة. وفى البناء الهرمي، تتداخل وتقع وحدة المستوى المنخفض مع وحدة واحدة فقط، فعلى سبيل المثال يقع الأشخاص القاطنون فى المجاورات سكنية فى تركيب مكون من مستويين، ويقع الأشخاص القاطنون للمجاورات السكنية فى الإقليم

فى تركيب مكون من ثلاثة مستويات. وأما الأمثلة الأخرى، القياسات المتكررة للأفراد، **كما أنها فى فريق الدراسة** فى حالة البيانات الطولية/المستعرضة (**راجع تحليل البيانات الطولية**) والتصميم متعدد المتغيرات حينما يكون هناك أكثر من متغير تابع، ولذلك، فمن الممكن نمذجة عدة جوانب للسلوك الفردى فى وقت واحد. ويوجد نوعان من البناء غير الهرمي. ففى تصميم التصنيف المتقاطع، قد تتداخل الوحدات المنخفضة ضمن أكثر من مجموعة واحدة من وحدات المستوى الأعلى، وبالتالي، فقد يتأثر أداء التلميذ بخصائص الفرد والمدرسة والمجاورة السكنية (راجع **أثر المجاورة السكنية**). وتعد المدارس والمجاورات السكنية وحدات ذات مستوى أعلى، ولكن لا يمكن وضعها ضمن بعضها البعض. ويتمثل النوع الباقى فى نموذج العضوية المتعددة، حيث تتأثر الوحدات منخفضة المستوى بأكثر من وحدة ذات المستوى الأعلى، وبالتالى فقد يتأثر سلوك الناخبين بكل من **الأسرة المعيشية** ومناطق مجاورة مختلفة لأنهم أعضاء فيها، مع الأخذ فى الحسبان الوزن النسبى للوقت النسبى المستغرق لكل منها. ومن الممكن دمج تلك الهياكل بطريقة ثرية، بحيث يمكن أن تكون النماذج المكانية بناءً هرميًا يتأثر فيه الأفراد بالمنطقة التى يعيشون فيها (**مثل الانحدار المُرجح جُغرافيًا**) وعلاقة عضوية متعددة والتى يتأثرون فيها بالتأثيرات الممتدة من المناطق المجاورة القريبة (راجع **الاقتصاد القياسي**).

ويمكن لتلك النماذج التعامل مع استجابات ومتغيرات لبيانات متصلة مستمرة وبيانات فئوية طبقية، وبالطبع التداخلات بين المتغيرات المتنبأ بها على كل مستوى من الهيكل. (راجع القياس) وللتحديد وبالإضافة إلى معاملات الانحدار المعتادة التى تقدر المتوسط، أو العلاقة الثابتة عبر كل الهياكل، هناك تطور ملحوظ للجزء العشوائى من النموذج (انظر العمليات التصادفية)، وبالتالى فمن الممكن الفصل بين التباينات بين الأفراد والتباينات بين المجاورات، وبالتأكيد السماح للمتغير بأن يكون له تأثير مختلف على الناتج فى المجاورات المختلفة. وبسبب هذا التحديد، تعرف أيضًا باسم المعامل العشوائى أو النماذج المختلطة (الثابتة والعشوائية).

ويتزايد استخدام النماذج متعددة المستويات فى أبحاث العلوم الاجتماعية، حيث إن لها عددًا من المميزات. فمن الناحية الفنية، يمكنها نمذجة بيانات معقدة تابعة بما فيها الارتباط المكانى والزمانى، وبالتالى إعطاء أخطاء معيارية صحيحة للتقديرات الثابتة؛ ويعد ذلك مهمًا بالأخص للمتغيرات التى تقاس عند المستوى الأعلى. كما تسمح أيضا بالنمذجة الصريحة للتفاوت فى أى مستوى من مستويات النموذج. ومن ثم تتخطى النمذجة فى وقت واحد عند المستويات الصغيرة والعامة، المغالطة الذرية لنمذجة الأفراد ومتجاهلة للمحتوى، وكذلك المغالطة الإيكولوجية لعدم النمذجة عند المستوى الفردي. والنقطة الأكثر أهمية، أنه يمكنهم إدراج عنصر من المحتوى بحيث لا يحتاج لوجود علاقة منفردة تناسب كل الأوقات والأماكن،

وبالتالى يمكن السماح بتأثر الطبقة على التصويت الفردي، فتختلف من مكان لآخر(Jones, Johnson and Pattie, 1992).

قراءات مقترحة

Jones(1991), Jones and Duncan (1998).

نموذج متعدد النويات **multiple nuclei model**

هو نموذج لأنماط استخدام الأرض داخل المناطق الحضرية، ولقد طوره تشونسى هاريس (1914–2003) وإدوارد أولمان (انظر: 76-1912 Harris and Ullman, 1945)، ويجمع هذا النموذج ويمتد إلى خصائص النموذج النطاقي، والنماذج القطاعية التى قدمتها مدرسة شيكاغو. وعوضًا عن كون المدينة أحادية المركز، يحتوى هذا النموذج على أنماط استخدام الأرض مرتبة حول عدد من العقد بناء على أن كل الاستخدامات المختلفة، ستتجمع مع بعضها البعض (لتشارك فى التسهيلات الخاصة أحيانًا) والرغبة فى تجنب الاستخدامات الأخرى، مما سيؤدى إلى تشكيل عدد من النويات التى ستنتظم حول المدينة.

قراءات مقترحة

Harris (1997)

المضاعفات (مقياس إحصائي) Multipliers

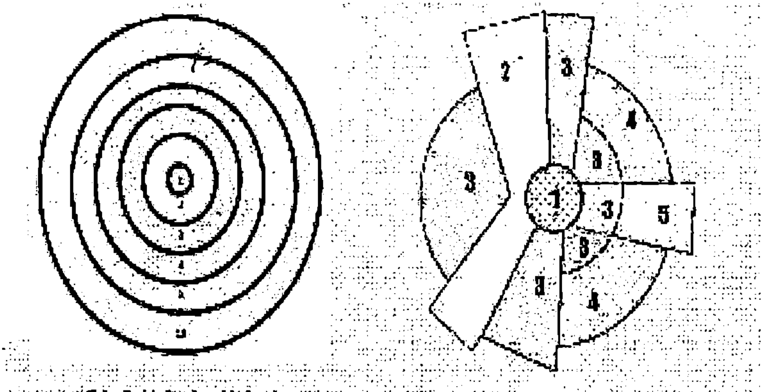
هى مقياس للتأثير الاقتصادى الإجمالى لقرارات الاستثمار وتغييرات السياسة أو الصدمات الخارجية، وهذا لا يشمل فقط التأثير الأولى والمباشر، بل يضم أيضا النتائج غير المباشرة أو التبعات على المدى البعيد، ولذا فإن الشركات الصناعية الجديدة، تخلق فرصًا أولية للتوظيف، وهذا يخلق طلبا على الخدمات فى المنطقة، مما يؤدى إلى توفير فرص أخرى جديدة للتوظيف. والتوسع الصناعى يوفر طلبا على المزيد من الطاقة والصلب، مما يؤدى إلى تأثيرات متفاوتة على القطاعات الموردة. ويمكن أن يستكشف تأثير المضاعفات عن طريق استخدام نماذج **المدخلات والمخرجات**، كما أن هناك حاجة إلى تعقب جغرافية تأثير المضاعفات لمعرفة ما يتسرب من الاقتصاد المحلى إلى الأقاليم الأخرى، وتقدير المضاعفات المكانية المأخوذة من **الاقتصاد القياسى المكاني**.

قراءات مقترحة

Anselin (2003; Smith 1981)

موسيقى Music

على الرغم من كون الجغرافيا محكومة بالوسائل البصرية للتمثيل، فإن الموسيقى وبالتحديد الأصوات، لها تاريخ طويل فى



ثلاثة تعميمات من البنية الداخلية لأحياء المدن

1 – حى الأعمال المركزى

2 – الصناعات الخفيفة

3 – المنطقة السكنية منخفضة المستوى

4 – المنطقة السكنية متوسطة المستوى

5 – المنطقة السكنية مرتفعة المستوى

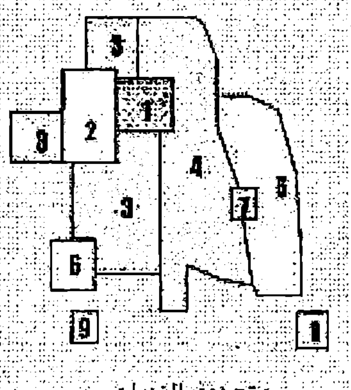
6 – الصناعات الثقيلة

7 – حى الأعمال المنتجة

8 – ضاحية سكنية

9 – ضاحية صناعية

10 – منطقة الركاب



شكل (15) النموذج متعدد النويات

هذا الحقل، وإن كان غير مستمر. وتعود الأعمال الأولى المتعلقة بهذا المجال إلى جرانو J.G Grano وهو جغرافى فنلندى ترجع دراساته للمظهر الصوتى فى فنلندا إلى عام 1929، إلا أن الاهتمام الحقيقى بالموسيقى أو الصوت، لم يكن موجودا حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين. والدراسات المتأثرة بمدرسة بيركلى فى الجغرافية الثقافية، تناولت الأداء الموسيقي، وعضويات جمعيات الموسيقى والاستماع إلى الموسيقى، وأماكن ولادة الموسيقيين، بالإضافة إلى عدد من الحقائق الفنية الثقافية، من أجل اكتشاف مواطن هذه الثقافة وبحث انتشارها عبر المكان، وعبر التراتبية الهرمية، وذلك عن طريق رسم خرائط للمناطق الثقافية وأقاليمها ومظاهر اللاندسكيب، وهذه المقاربة التقليدية لجغرافية الموسيقى تم توضيحها فى كتاب كارني.

وقد ركزت الدراسات المبكرة بصورة جوهرية على الثقافات الشعبية للمناطق الريفية والأساليب الإقليمية فى الولايات المتحدة، وفى الآونة الأخيرة، انتقل التركيز إلى الاهتمام بكيفية تطور الأنواع الموسيقية الشعبية كتلك التى ترد من ناشفيل Nashville أو سياتل Seattle أو ليفربول Liverpool فى منطقة معينة (Carney, 2003, pp.1 -2).

و قد انتشرت الدراسات الجغرافية المتعلقة بالموسيقى منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى. وبتطور الأفكار والأساليب فى التحول الثقافي، بحثت الدراسة فى موضوعات متعلقة بالإحساس بالمكان

والانتماء، والنوع، ونمط الحياة، والهوية بالإضافة إلى سياسات التمثيل المكاني، والهويات الوطنية، وغير الوطنية. وكانت إحدى نقاط البداية النظرية مبدأ المظاهر أو المشاهد الصوتية، التى تبناها سميث (1994b)، والتى أحضرت معها الجوانب المكانية الأصلية للبيئات السمعية، ولكن العديد من هذه الدراسات أتت بشكل جوهرى من تطور النظريات المتعلقة بهذا الحقل. و فى علم الاجتماع على سبيل المثال، تحتوى هذه الدراسات على وظيفة المؤسسات والهيئات فى إنتاج واستهلاك الموسيقى، ودور الصوت فى صناعة الحياة اليومية، أما فى الدراسات الثقافية والأنثروبولوجية، فإنها موضع الموسيقى فى سياسات التهجين الثقافي، والمجموعات الثانوية، وأساليب الحياة البديلة، والدراسات الموسيقية النقدية على إنتاج المجتمع للخبرات الموسيقية، ونقد المبادئ التقليدية للموسيقى، سواء كانت شعبية أو راقية، وسواء كانت ذات قيمة أو بلا قيمة.

إن زيادة بروز الصناعات الثقافية كمحرك لتجديد الاقتصاد، أعطى دافعا قويا أدى إلى ظهور دراسات مركزة حول مميزات السياسة الثقافية، والتوجه الثقافي، والسياحة الثقافية، والرأسمال الإبداعي، والمهرجانات، بالإضافة إلى التسويق المحلى والإقليمي. وقد أنتج سياق وسائل الاقتصاد الرقمية والشبكية الجديدة، دراسات ارتكزت على الجغرافيا الاقتصادية الجديدة واهتمت بالدرجة الأولى بالدعم الإعلامي، والشبكات العالمية، والإقليمية، والمحلية، للإنتاج والتسويق.

وتنتقد الأعمال الجديدة تداخل الجغرافية الثقافية الجديدة الواضح مع النصوص والتمثيل. وعلى الرغم من أن الموسيقى تعد عملاً فني مادي كالرسم والأدب، فإن نوعية الجودة سريعة الزوال للأصوات، تجعل من الموسيقى وسيلة ثقافية متميزة فى الأداء. وكما ارتبط الجغرافيون بأشكال الأدب فيما وراء اهتماماتهم التقليدية بالقيمة البصرية، فإن مظاهر الأداء للموسيقى والرقص حظيت باهتمام أوسع فى هذه الدراسات. إن الدراسات حول التأثيرات والجغرافيات العاطفية، نتجت عنها دراسات مركزة على التدريب على الاستماع، والأداء، وتأليف الموسيقى، والإيقاع، والرقص. وهذه الدراسات تبين التجارب غير الموضوعية ووجودها الفعلى المتمثل فى مكونات الموسيقى، كأدواتها، والتسجيلات، والمحررات الموسيقية، وكذلك الهيئات، والبنى التحتية المتعلقة بها، والمسارح، وشركات التسجيل، ومحطات الإذاعة، بالإضافة إلى التدرب على الأداء والاستماع. وقد نتج عن الاهتمامات فى البناء المشترك للطبيعة ومادية الحياة الثقافية، الدراسات التى تستكشف غنى تعدد الحواس للخبرة البيئية، فى حين ظلت حساسة لكل من الظاهريات والسياسات الثقافية للصوت. وتجمع هذه الدراسات بين التاريخ الطبيعى والتاريخ البيئي، مع تدخل نقدى للثقافات الإقليمية والمحلية، بما يثمن الأعمال الرائدة لجرانو فى جغرافيات الأصوات.

قراءات مقترحة

(Connell and Gibson, 2002)

(Anderson, Morton and Revill, 2005)

Narco-capitalism **رأسمالية المخدرات**

يعد من المستحيل تقييم القيمة الإجمالية للتجارة الدولية غير الشرعية للمخدرات فهى عبارة عن سوق سوداء لإنتاج ومعالجة وتوزيع وبيع بالتجزئة للمواد غير الشرعية المؤثرة على الحالة النفسية. وطبقا للتقرير الدولى عن المخدرات لمنظمة الأمم المتحدة فى عام 2006، فإن حجم تجارة التجزئة للمخدرات غير الشرعية (بما فيها المخدرات المصادرة)، بلغت 322 مليار دولار أمريكى. بينما تقدر بعض المصادر الرقم الإجمالى بأكثر من 400 مليار دولار أمريكي.

إن التجارة عبر الحدود، ترتبط بوضوح بالحرب العالمية الأولي، بواسطة الدول الفقيرة المنتجة (أفغانستان، وكولومبيا)، وترتبط أيضا بالمستهلكين فى الاقتصاد العابر للأطلنطي. ومع ذلك فإن استهلاك المخدرات يعد ظاهرة عالمية (فهناك 200 مليون نسمة فيما بين عمر 15 و64 تعاطوا نوعًا من المخدرات فى السنة التى سبقت إصدار تقرير الأمم المتحدة عام 2006). ويتركز وجود المخدرات فى الأحياء فى كل من ريودى جانيرو وجاكرتا، كما أنها موجودة أيضا

لدى أصحاب الياقات البيضاء فى وول ستريت وفى أماكن الجيتو فى أمريكا. إن الحجم الهائل لتجارة المخدرات واللاعبين المباشرين فى سلسلة السلع العالمية للكوكايين والهيروين (الحياة القروية - المنتجين- المصنعين المحليين - الوسطاء- تجار الجملة -اتحاد التجار- العسكرية الفاسدة- أجهزة وزارة الداخلية.... وغيرهم) يمكن فهمهم كجزء من هذه الأسواق - وهم خطيرون بصورة خارقة للعادة، ومسلحون بصورة جيدة، وغالبا متنافسون، وبالطبع خارجون على القانون. ويشير مصطلح رأسمالية المخدرات إلى بنية وتنظيم عمليات إنتاج وتوزيع وبيع المخدرات، وهى معروفة كنظام لتوزيع العوائد: والذى يمكن أن نسميه نظامًا عالميًا لتراكم الثروة مختلفا عن باقى المخدرات الأخرى (السوق والقهوة).

ومن المألوف افتراض أن المخدرات الرئيسية - وبصفة خاصة فى مجال التجارة العابرة للحدود - هى الكوكايين والهيروين والحشيش، ولكن رأسمالية المخدرات تشمل أيضا البيع غير الشرعى للمخدرات المسموح بها، (فالتبغ على سبيل المثال يتم تهريبه عبر الحدود للاستفادة من فروقات أنظمة الضرائب والتعريفة، وبينما بعض المخدرات الموصوفة طبيا، تكون متاحة فى الشبكات الخارجة على القانون، وبالتالى فيجب القضاء على الحاجة إلى تصنيع المخدرات).

ويمكن أن تتم بعض أشكال رأسمالية المخدرات - كتصنيع عقاقير الهلوسة أو الميثادون- على المستوى الوطنى بصورة كبيرة، أو تكون

على نطاق محلى من حيث التنظيم. وانتشار أنظمة إنتاج الماريجوانا على نطاق صغير تحت ظروف الزراعة المروية، ربما يجعلها تعير نفسها للأسواق الحضرية المحلية بصفة خاصة، بالطريقة نفسها التى تتم فى بعض مراكز إنتاج الحشيش (شمال كاليفورنيا، فانكوفر، وبريتيش كولومبيا) التى ربما تقوم بالتوريد على المستوى الإقليمى بدلا من تلبية الطلب العالمي. أما رأسمالية المخدرات الصعبة مثل الكوكايين وعقاقير النشوة والميثادون والهيروين فتتسم بعدد من الصفات التركيبية المهمة لفهم ديناميات الصناعة. أولى هذه الصفات تتمثل فى عدد الاتحادات التجارية الرئيسية، مثل كالى ومدلين فى كولومبيا، وجوريز وسونورا فى المكسيك، وفى بورتوريكو، والتى غالبا ترتبط فيما بينها فى تنظيم مؤسسى يتشابه مع النقابات (على سبيل المثال الاتحاد التجارى المكسيكى يقوم بالتجارة فى المخدرات الواردة من الاتحادات التجارية الأكبر فى كولومبيا). ثانى هذه الصفات يتمثل فى أن هذه الاتحاذات التجارية، لا تستطيع أن تمارس أعمالها بدون تعاون واضح ونشيط مع حكومات وقوات عسكرية فاسدة تسهل لهم عمليات نقل المخدرات بواسطة البغال (كناقلات).

وعلى الرغم من أن الكوكايين يعد ممثلا لرأسمالية المخدرات بصفة عامة (حيث إن ٨٠٪ من كل الكوكايين يتم استهلاكه فى الولايات المتحدة)، إلا أنه لا توجد اتحادات تجارية كبرى فى الولايات المتحدة تم اكتشافها، كما أن الكثير من عوائد المخدرات لا يعود إلى

أمريكا اللاتينية، بل يبقى فى الولايات المتحدة حيث يتم غسله فى قطاعات أعمال أخرى. وقد أصبح العديد من دول العالم الثالث، وبصفة خاصة ذات الحكم العسكري، لاعبين رئيسيين فى النظام العالمى لتجارة المخدرات (مثل نيجيريا وبنما). وكذلك ما يسمى بالدول الفاشلة أو المارقة التى هى غالبا أعمدة تجارة المخدرات على المستوى العالمي. وكشكل خاص من أشكال الراسمالية، فإن اقتصاد تجارة المخدرات يتخذ شكلين تنظيميين: الأول هو نموذج شبكة التوزيع، والذى يتم فيه المزج بين العنف وعلاقات الثقة، ويكونان معًا اتحادًا تجاري وعصابات منتشرة ومنظمات على غرار المافيا، وهى تتكامل رأسيا متخذة شكل الشركة بالنسبة لتجارة المخدرات، حيث يقوم الاتحاد التجارى بتنظيم أوركسترا سلسلة التجارة من خلال نظام للسلطة والقبول، والذى قد يكون شبيها بنموذج المافيا التنظيمى (والذى تتم فيه تجارة المخدرات فى أى حالة بصورة مترابطة عضويا).

قراءات مقترحة

Calwsonn (2006): Mares (2005)

أمة nation

وهى ناتج للقومية أو الوطنية، ومع ذلك لا يتعامل دعاة القومية مع مفهوم الأمة كأساس جغرافى تاريخى طبيعى للجماعة

البشرية الوطنى أو القومي. ومثل هذا التفكير المؤسسى، غالبا ما يستخدم الجغرافيا، وبصفة خاصة الجغرافيات التخيلية للمكان واللاندسكيب، لخلق ودمج المفاهيم لأصول فكرة القومية. وأحيانا مثل هذه الجغرافيات التصورية لفضاء الدولة، يمكن أن تكون أيضا عازلة بصورة عنيفة مرتكزة على العنصرية والعرقية أو الخوف من أنصار حقوق الرجال حول الحفاظ على الأمة نقية من خلال التحكم الصارم فى حدود الدولة.

وفى فترات زمنية أخرى، فإن التصورات المكانية الرسمية للأمة، تعمل بمهارة أكثر من خلال ترميز وتطبيع الجغرافيا السياسية للدولة القومية، كما ترتبط بالممارسات الحكومية على المستوى الدولى ودون الوطني.

و فى الحالات المناوئة لاستعمار الأمم بدون الدول، أو مع الدول التى ضعفت مكانتها بصورة متكررة بسبب الاستعمارية والاستعمار الجديد، فإن الجغرافيات التصورية للأمة، تعمل على إبقاء الآمال حية فى أمة قومية حرة وغير محتلة أو متحكم فيها من الخارج.

وفى كل هذه الحالات، فإن التمثيل الجغرافى الذى لا يعد ولا يحصى، بداية من الخرائط الرسمية، ومرورا بتصورات اللاندسكيب إلى العمارة الأثرية، يمكن أن يبنى عليه لتأكيد ومناقشة أفكار الهوية الوطنية.

وفى الأعمال النظرية الأقل انسجاما مع الجغرافيا: فإن تقسيم خريطة العالم إلى سلسلة من القطع المحددة بفكرة معيارية تميل

لأن تنسب إلى ديناميات اجتماعية أكثر عمومية. ويميل المناظرون المحافظون إلى العودة إلى الأفكار التأسيسية حول الموطن الأصلى للعرقية اللغوية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المنظرين الليبراليين، يميلون إلى تفسير الفكرة المجردة، إما فى ظروف السياق العالمى للحداثة أو تشكيل الدولة الأمة، كمحتكرة للمعلومات الإدارية وبمفهوم فيبر ما يسمى الاستخدام المشروع للعنف. واستتبع ذلك أن انعكاسات ما بعد الاستعمار على النضال العالمى ضد العنف الاستعمارى غير المشروع، حلت محل التركيز الأوروبى على الاعتبارات الليبرالية، فى حين أن الجميع يدعى أن الافتراض بأن شكل الدولة المتماسكة فى المستعمرات السابقة، يبقى خطابا مشتقا تشكل بصورة كبيرة من خلال أداء وفكر المركزية الأوروبية، كما هو الحال فى التعقيدات الثقافية للمستعمرات ذاتها.

وقد طور شاتريج ادعاءاته بملاحظة تهجين السجلات التاريخية، ولكن مع التركيز على الماضي، فإن خطابه فشل فى تفسير كيف يمكن لشكل الأمة أن تتم مواجهته وتهجينه بالتدفقات الوطنية الزائدة فى حاضر ومستقبل اللحظات التاريخية. وعلى العكس من ذلك، فإن الاعتبارات الماركسية باهتمامها بالمقياس المتغير للتنظيم الرأسمالى واعتبارات ميشيل فوكو، واهتماماتها بالتأطير المعرفى للأمة كمحتوى لاقتصاد الفوردية فى منتصف القرن العشرين، قد

وضعت على ما يبدو لتنظير الاحتمالية التاريخية للأمة جنبا إلى جنب مع أداء استطرادي. وهذا لا يعنى تفسير الأمة بالسياق الاقتصادى فقط. فالفيلسوف الماركسى إتينى باليبار، يؤكد أنه من المستحيل تماما، الاستدلال على الدولة من شكل العلاقات الرأسمالية للإنتاج. ولكن هذا لا يعنى العودة إلى المصطلحات التقريرية الزائدة للأمة كجزء من الدولة الأمة فى القرن العشرين، والتى تمت أقلمتها، ولكن يبدو الآن أن هناك عملية إعادة أقلمة لها ضمن التوترات الجغرافية السياسية للرأسمالية العالمية. حتى يمكن تجاهل مثل هذه التغيرات، وللاستمرار فى دراسة السياسات العالمية باستخدام القومية المنهجية التى تتعامل مع الأمة كنموذج عالمى يقع ضمن ما أسماه أجنيو «فخ الإقليمية»، ذلك الفخ الموجود بالدرجة الأولى بسبب تجاهل العمليات والتمثيلات الجغرافية والتى تم من خلالها تشكيل الأمم

قراءات مقترحة:

Gilroy, 1987; Theweleit, 1987; Parker, Russo, Sommer and Yaeger, 1992; Radcliffe, 1998; Gallaher, 2003; Flint and Fallah, 2004; Mayer, 2004. Schulten, 2001; Anderson, 2006a; Flint and Taylor, 2007 [1985]. Gregory, 1994; Guibernau, 1999.

متنزهات وطنية — National parks

على الرغم من إنشاء أول متنزه وطنى تم فى منطقة يلوستون بولاية وايومنج فى أمريكا عام 1872، فإنه تم إنشاء متنزه وطنى

فى يوسمتى فالى Yosemite Valley فى كاليفورنيا عام 1890. وجاءت فكرة المنتزهات الوطنية لأول مرة على لسان جورج كاتلين فى الولايات المتحدة عام 1832، وكانت بدايات التفكير فى هذه المتنزهات الوطنية كطريقة لحماية اللاندسكيب النادرة والأثرية فى المناطق الغربية للولايات المتحدة، كردة فعل لمخاطر التخوم المغلقة، وروح الريادة كعنصر تكوينى فى الشخصية الأمريكية (Nash, 1982 «1967»).

و تم بناء نموذج المنتزهات الوطنية فى الولايات المتحدة الأمريكية، على فكرة الطبيعة البرية الأصلية البكر، والبعيدة والمنفصلة كليا عن الأراضى التى عدَّل فيها الإنسان (Crono, 1995). وعلى الرغم من ذلك، فإن المنتزهات الوطنية، تصحرت عن طريق تدخل الدولة والذى يكون غالبا تدخلا عسكريا، حيث أدارت القوات الأمريكية منتزه يللوستون حتى عام 1918. وقد تم تجاهل السكان الأصليين لهذه المنطقة تجاهلًا كليا. وقد تم تطبيق عمليات الإزالة المادية نفسها ومحو الوجود البشرى السابق، مصحوبا بالتوسع فى تطبيق نموذج يلوستون خارج نطاق الولايات المتحدة. وحدث الأمر ذاته فى الممتلكات البريطانية (كندا 1887، أستراليا 1891، نيوزيلندا 1926) والممتلكات الاستعمارية فى إفريقيا (الكونغو البلجيكية 1925، جنوب أفريقيا 1926). ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، تم توظيف هذا

النموذج بشكل أوسع، فوصلت إلى شرق إفريقيا، وقارة آسيا، مع توسع وامتداد حركة صيانة الموارد والبيئة فى أنحاء العالم. وقد شكل الاتحاد الدولى لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، لجنة مؤقتة لمراقبة المنتزهات الوطنية فى عام 1958، وهى ما تعرف الآن باللجنة العالمية لمراقبة المحميات. وحصلت الأمم المتحدة على قائمة للمنتزهات الوطنية والمناطق المحمية حول العالم فى عام 1962، وعرف الاتحاد الدولى لصون الطبيعة تصنيفات المناطق المحمية التى تخضع لأسلوب منتزهات الولايات المتحدة والتى تعد الأكثر أهمية، هذا وقد تضاعفت المناطق المحمية حول العالم بشكل ملحوظ، ففى عام 2005 كان هناك ما يزيد عن 100000 منطقة محمية تغطى حوالى مليونى كيلو متر مربع، مما يشكل أكثر من 12 ٪ من المساحة الأرضية للعالم. وتعد المنتزهات الوطنية المبنية على أساس نموذج منتزه يلوستون، خالية من أى نوع من أنواع الاستيطان البشري، وقد أدى هذا الأمر إلى إبعاد السكان الأصليين من المنطقة، وذلك بسبب القيود الصارمة التى تمنع الدخول إليها واستخدام الموارد أو استيطانها. وباءت محاولات معرفة أصل وجود تلك المناطق واستيطانها بالفشل على المستوى العالمى سواء بسواء مع المحاولات المتعلقة بالامتداد البشرى لتعديل البرارى. ويعزى ذلك إلى حد ما، إلى معارضة البعض لفكرة هذه المنتزهات، إذ كان هناك عدد من سياسات الحوارات الدولية «الحوار المرتكز على المجتمع» ومشاريع المنتزهات الممتدة التى تهدف إلى الدعم المحلى السياسى والاقتصادى للمنتزهات، وهناك بدائل مطروحة لنماذج المنتزهات الحالية، مثل المنتزه البريطانى الوطني،

والمتنزهات الفرنسية الإقليمية، وهى التى خططت أساسا لحفظ نوعية الأراضى الخاصة المملوكة.

قراءات مقترحة

(www.iucn.org/themes/wcpa)

(www.unep-wcmc.org/protected_areas/categoriesl)

(Adams,2004)

(Hulme and Murphree, 2001)

(Nuemann 2004b)

قومية **nationalism**

مصطلح يطلق على التكوينات السياسية والاجتماعية الحديثة التى تجمع بين أحاسيس الانتماء والتضامن والهوية بين مواطنى الوطن الواحد والإقليم المتصور كوطن قومى جماعي. إذ إن وجود دولة ما وتماسكها، يفهم على أنه عملية مستمرة، وليس المؤشر الأساسى للوطنية. ولكن بينما يمكن أن يقال إن الوطنية يمكن لها أن تصنع الأمم، فإنها ليست أوهامًا ولا شيئًا مبتكرًا مثل كلمات الخيال. وعلى الرغم من أن عبارة بنيديكت أندرسون Benedict Anderson « الجماعات المُتخَيلة imagined communities»، كانت تفهم أحيانا فهما خاطئا كاقتراح مبتكر، فإن تركيزه على العمل البناء

سياسيا واجتماعيا للقومية فى تكوين الأمم كان يمثل صميم كتابه الذى أعيد طبعه كثيرا (2006). وكان يدعم حجته بقوله بأن الأمم متخيلة، لأن الوطنية تُحرك إحساسا قويا ـ وإن كان مختزلا ـ تجاه المجتمع بين الغرباء البعيدين بطريقة توحد هويتهم بتراث تاريخى مشترك ومكان وطنى مشترك. وللسبب ذاته، نجد أن الوطنية أكثر اجتماعية من عواطف الوطنية الشخصية، وأقل رسمية من القوانين المنظمة للمواطنة. وحتى الجغرافيون العاملون فى مجال المرأة والنوع بصفة خاصة، قد أكدوا على وجود تشابك واضح بينهما. (انظر Bell and Binnie, 2000; Marston, 1990؛ وانظر أيضًا **الجُغرافيات النسوية**).

وقد راجع أندرسون فى أحدث طبعة لكتابه ترجماته العديدة ورحلاته السريعة العالمية، ووثق كيف أن الوطنية تعزز بوضوح ثقافات قومية متميزة للكتابة والقراءة والتعليم والتواصل. وأكد أيضا أن أحد أهدافه الأولية التى وضعها فى كتابه، (والذى يعتقد بأن له الفضل فى شهرته على المستوى العالمي)، كان يتمثل فى أنه نقل التركيز الجغرافى لدراسة الوطنية بعيدا عن أوروبا (**والمركزية الأوروبية** التى تشترك فيها الاعتبارات الماركسية التقليدية مع الاعتبارات الليبرالية التقليدية)، باتجاه القوميات المتنوعة فيما بعد الاستعمار فى جنوب العالم، شاملة ما أسماه «القوميات الثورية creole nationalisms» فى الأمريكتين (وهى الصيغة التى تتعارض مع الادعاءات الأمريكية

الاستثنائية بأن النظام الجمهورى الأمريكى هو النظام الفريد والرائد لوطنية ما بعد الاستعمار). ومن خلال طرح هذه القضية، لا يتناول أندرسون مباشرة الطرق المختلفة التى تتوافق وتتدعم من خلالها ادعاءاته مع الصيغ المتنوعة لنظرية ما بعد الاستعمار (انظر ما بعد **الاستعمارية**).

وقد كان اهتمامه بدور **الخرائط** والأشكال البيانية الجغرافية الأخرى فى تصور المجتمعات الوطنية يتوافق كثيرا، على سبيل المثال، مع الاهتمامات النظرية لإدوارد سعيد **بالجغرافيات التخيلية** للاستشراق، حيث تمثلت إحدى الروابط فى الطرق التى عملت من خلالها الثقافات **الإمبريالية** بصورة طباقية على بناء القومية الأوروبية الأمريكية الحديثة، عن طريق المقارنة المستمرة للجغرافيات البشرية المفترضة ما قبل الحديثة لمستعمراتهم، مع **اللاندسكيب** المنظم والمؤطر للمتاحف الكبرى والمعارض وكتب الخرائط، Said, 1978 «2003 1993»؛ راجع (Mitchell, 1988; Gregory, 1994)، وقد طورت الدراسات الأخرى المتعلقة بفترة ما بعد الاستعمار هذه الأفكار عن طريق صياغة قضية للنقاشات الجغرافية المختلفة والافتراضات التى تستمر فى خلق تراتبيات الانتماءات الوطنية، والإنجازات الوطنية وإلقاء اللوم الوطنى فى مسار المجتمع المتصور. وسواء اهتمت بمصير المرأة فى هوامش أمم ما بعد الاستعمار (Spivak, 1992) أو بالانتماءات الخارجة عن الإقليم بالضرورة لدى

النشطاء المناهضين للعنصرية والاستعمار (Gilroy, 1993; Singh, 2004) أو الانعكاس على التراجيديات التاريخية التى أدت إلى جغرافيات إلقاء اللوم على ما يسمى فشل قوميات ما بعد الاستعمار فى بعض الدول مثل هايتى (Scott, 2004; see also Farmer, 1992) فإن الدراسات التى تتناول المجتمعات المتصورة للقومية أدت بصورة متزايدة أيضا إلى تعقيد افتراضات نظرية المعرفة الوقائية التى تقصر التاريخ الوطنى على الجغرافيا الوطنية. وفى الوقت ذاته عملت الكتابات حول الطرق المتبعة لتعليم وتدريس الجغرافيا الوطنية فى التعاليم القومية على إظهار كيف أن أداء الوطنية يمكن أن يوفر أو يضيع الفرص لتشكيل الأقاليم التصورية مجددا (Compare Bahbaha, 1994 with Brukner, 1999; Schulter, 2001; Sparke, 2005) وتشير كل هذه الأسئلة المطروحة حول حقبة ما بعد الاستعمار إلى أنه يمكن تضمين القومية فى التصورات العنصرية للفضاء المكانى والمكان، إما عن طريق السيطرة أو المقاومة، وهذا هو التناقض الذى كان تاريخيا أحد الأسباب التى جعلت تعريف الوطنية، محيرا جدا لواضعى النظريات النقدية. كما كتب عنها إتين باليبار Etienne Balibar فى صيغة سؤال ثم أجاب عليه:

- «لماذا يعد تعريف القومية أمرا صعبا للغاية؟ أولا، لأنه مبدأ مرتبط بغيره من المبادئ، ولا يمكن أن يعمل بمعزل عنها، ولأنه دائما ما يكون

جزءًا من سلسلة يكون فيها المركز والحلقة الأضعف فى الوقت نفسه. ويتم تعزيز هذه السلسلة بشكل متواصل ... بالمصطلحات الوسطية أو المتطرفة مثل: الروح الوطنية، وحب الوطن، والمركزية العرقية، والتركيز الإثني، والعداء للأجانب، والشوفينية والإمبريالية، والمغالاة فى الاعتداد بالقومية...» (1991, p. 46).

دولة - قومية nation-state

إن الدمج بين الحوكمة الوطنية والحاكمية الوطنية الذى ظهر كقاعدة فى عملية صناعة الدولة فى أوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انتشر حول العالم فى القرن العشرين كأساس لعمليات صناعة الدولة فيما بعد مرحلة الاستعمار فى المستعمرات السابقة فى دول الجنوب. وفى كل هذه السياقات، فإن الشارطة بين الكلمتين (الأمة والدولة)، كانت تمثل بصورة تقليدية التعبير عن القومية مع عملية تطور الدولة الحديثة وسيادتها على إقليمها، وقدرتها على حماية وإدارة الأراضى داخل الحدود الوطنية (Giddens, 1985; Sparke, 2005). ولم يكن أى من هذه التعبيرات شاملا أو كاملا، وبينما يفترض أن معظم الدولة القومية تحكم كل القاطنين فيها كأنهم أمة واحدة، فإن الممارسة العملية غالبا ما تهمش وتسيطر على السكان الذين يتحدثون بلغات الأقليات، وتقوم بتحديد الأقليات العرقية، وهؤلاء الذين يعيشون على الأراضى الحدودية (Flint and

(Taylor, 2007 [1985]). وبينما تعد هذه الشارطة بين الكلمتين إلى حد ما تقليدية وعرفا لغويا عاديا جدا، فإنها تشير إلى الممارسات السياسية والاجتماعية التى غالبا ما تضع خطا فاصلا من خلال إمكانية ظهور دولة لأمم «شبه القومية».

إن الديناميات الجغرافية المتناقضة والمتغيرة والعنيفة غالبا، بين عمليات صناعة الدولة والوطنية، أصبحت مستقرة بصورة حقيقية فى منتصف القرن العشرين، وفى الوقت نفسه، امتدت خلال الحركات الاستقلالية المناوئة للاستعمار عبر العالم (Blaut, 1987). وعند هذه النقطة، فإن نظم التراكم الفوردية فى الدول الرئيسية للاقتصاد العالمي، تميل إلى تنظيم القومية الرسمية كأساس لإدارة الأقسام الطبقية، من خلال إعادة توزيع عمليات فرض الضرائب، والتعليم العام، وإدارة الرفاه الاجتماعى (انظر الفوردية). وفى جنوب العالم، ساعدت فكرة القومية أو الوطنية فى دول الجنوب على تجميع الدعم الشعبى لمبادرات التنمية الجديدة فيما بعد الفترة الاستعمارية معتمدة على إحلال الواردات، على الرغم من أنه من المثير للسخرية أنه تم تحريفها أحيانا بصورة قوية إلى مشروعات إمبريالية جديدة تقمع مقاومة القومية غير الرسمية (Trouillot, 1990). وحتى عند هذه النقطة المهمة لفكرة الدولة القومية كمحتوى للسياسات، فقد عصفت بها التوترات الجيوبوليتيكية مثل الحرب الباردة، والتنمية غير المتساوية (Taylor, 1994a). وقد كشفت مؤسسات العلاقات

الدولية، حيث يفترض أن الدول القومية ممثلة بكامل أدوارها السيادية والمعيارية، عن هشاشتها: فحتى الأمم المتحدة وصفت القومية فى عام 1977 بأنها « ليست سوى مكان للقاء ممثلين للدول المتفرقة» (Seton–Watson، 1977). وبالتالي، فمن المدهش أننا نرى اليوم. وبينما لم نصل لنهاية الدولة القومية nation–state، كما أعلن رجال الأعمال العالميون (مثل Ohmae, 1995)، أن القومية والدولة، قد ابتعدتا عن بعضهما البعض فى سياق الجولات الحديثة للعولمة.

وقد أصبحت الأشكال الكلية لصنع الدولة عابرة للقومية بشكل متزايد من حيث نطاق التنظيم، اتساقا مع هجوم الليبرالية الجديدة، بوصفها نموذج السوق الحرة المهيمنة على الحوكمة (Peet, 2003; Harvey, 2005). وفى الوقت نفسه، فإن النماذج الجزئية الحاكمية الليبرالية الجديدة التى تشجع الأشكال التنظيمية للذاتية، وتظهر مقاربات صنع المكان، تلتقى بطرق تتوقف على السياق مع قوى السوق العالمية، لتنشئ تجمعات من الهويات والانتماءات والمواطنة التى لم تعد مترابطة بشكل واضح فى الدولة القومية (Mitchell, 2004a; Ong and Collier, 2005). وإذا لم تمت الدولة القومية، فمن الواضح أنه يعاد صنعها بطرق مختلفة، فى أماكن مختلفة، من خلال أشكال تحفيز وتثبيط الليبرالية الجديدة، ويُعاد تعريفها على أنها الوسيط الإدارى لهيمنة الليبرالية الجديدة (Peck and Tickell, 2002): فمن ناحية، نجد أنها هى المنفذ عديم الرحمة لقواعد التجارة الحرة، وحوكمة الليبرالية الجديدة فى ميادين تمتد

من إدارة الأراضى حتى التنمية الإقليمية، وحالة العمل وحالة الحرب للدول المتحالفة فى تمويل العمليات العسكرية خارج بلادها، ومن الناحية الأخرى، فإنها تمثل الحصن للوضع الراهن ومبررًا للأمور كالعادة فى حالة اقتراح رؤى التنمية غير الليبرالية الجديدة، وتخفيف أعباء الدين، وحقوق المرأة، والحماية البيئية، على النطاقات عبر القومية وشبه القومية (Public Citizen, 2007) .

وفى الوقت ذاته، أصبحت قوى العولمة تُعيد صنع وتقسيم الهويات والعلاقات الاجتماعية نفسها. وأصبحت التدفقات المتسارعة من السائحين، والمهاجرين، والنقود، والمعلومات، والأفلام، والرياضات، والبرامج الإخبارية، تتحدى وسائل الإعلام المطبوعة القديمة عن الوعى القومي، وتحويل الصلة فى تعبير الدولة القومية إلى أكثر من مؤشر للانفصال (Appadurai, 1996). ولم تؤد كل تلك التغيرات إلى خسوف كلى للدولة القومية من خلال إمبراطورية عالمية جديدة (على الرغم من موقف Hardt, Negri, 2000)، ولكنها أدت إلى إضعاف الدولة القومية كداعم مؤسسى للديمقراطية القومية، مما جعل البحث عن مساحات التقاء عبر وطنية جديدة للديمقراطية أمرا أكثر أهمية.

موارد طبيعية **natural resources**

يشير هذا المصطلح عادة إلى الموارد الطبيعية الحيوية التى تشبع الحاجات البشرية وتوفر مدخلات مباشرة لرفاه البشر. ومع ذلك،

يمكن أن يعرف المصطلح بصورة أوسع ليشمل أى مكون من العالم غير البشرى يمكن أن يؤدى أى وظيفة قيمة اجتماعيا. والموارد الطبيعية ناتجة عن عمليات جغرافية وهيدرولوجية وحيوية: حيث تشير صفة «طبيعية» إلى أن هذا الموضع «سابق» على عمل الإنسان. ولهذا السبب يصف الاقتصاد السياسى المواد الخام والقوى الإنتاجية للعالم غير البشرى بأنها «هبات الطبيعة».

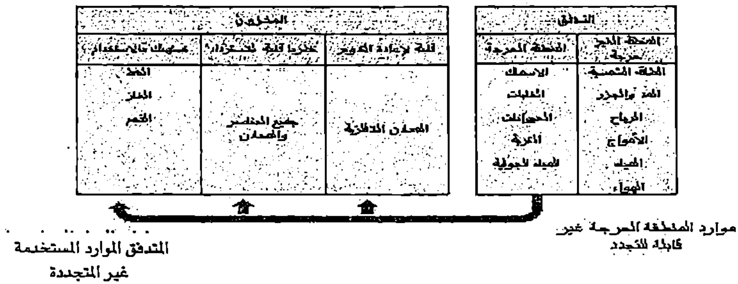
وهناك مفردات متميزة متاحة للتمييز بين خصائص وصفات عدد كبير من الموارد الطبيعية. حيث يتمثل الفرق الأساسى فيما بين موارد (الأرصدة) القابلة للنفاد، وموارد (التدفقات) المتجددة، وذلك بناء على قدرة المواد الطبيعية الحيوية المختلفة على التجدد (انظر الشكل). فبالنسبة لموارد الأرصدة، هناك فرق ثانوى بين المواد التى تستهلك بالاستخدام والتى لا يمكن استردادها (مثل الوقود)، والمواد التى يمكن إعادة تدويرها (معظم استخدامات المعادن). ويمكن تقسيم مواد التدفقات حسب ما إذا كان استخدام المورد يقلل من كمية و/أو نوعية قاعدة المورد: بالنسبة لما يسمى بالموارد المحيطة، فإن استخدام المورد لا يقلل من كمية ولا نوعية المورد (مثل الإشعاع الشمسى والرياح والأمواج). وبالنسبة لموارد التدفقات الأخرى، هناك حد أدنى يؤدى تجاوزه بالاستهلاك إلى تخطى قدرة المورد على التجدد: حيث يمكن استغلال موارد هذه «المنطقة الحرجة» حتى نفادها/فنائها (مثل المياه الجوفية، وصيد الأسماك، وأنواع الصيد). وتوضح مثل هذه الفروق الأساسية تطور النماذج المختلفة فى إدارة الموارد المتجددة وغير

المتجددة. ومع ذلك، نجد أن التطورات الحديثة فى العلوم الحيوية وما يسمى «الإيكولوجيا الجديدة» أدت إلى التساؤل حول العديد من الافتراضات التى تقوم عليها هذه النماذج، ولفتت الانتباه إلى السلوك غير الخطى للعديد من النظم الإيكولوجية وقدرتها على «المفاجأة» (Botkin, 1990). وفى الوقت نفسه، فإن «اقتصاديات البيئة» أعادت تأطير العديد من التساؤلات المحيطة بالموارد الطبيعية من حيث إدارة «رأس المال الإيكولوجى»، وهذا تعبير جديد يسهل إمكانية قياس العالم غير البشرى.

ومن المنظور التاريخى والفلسفى، تمثل «الموارد الطبيعية» تسمية خاطئة جدا. فأولا، توضح ممارسات الاستغلال، والمسح، والقياس والتجريب التى تجعل المـوارد الطبيعية تعرف بأنها («مكتشفة»). وثانيا، تعد الموارد فئة ديناميكية: فهناك أجزاء مختلفة من العالم غير البشرى تدخل فى (اليورانيوم والكولتان) وتخرج من (حجر الشب والصوان والصفصاف وذرق الطيور)، فهذه الفئة تعبر الزمان والمكان. وعلى سبيل المثال، فإن التاريخ الملحوظ للغاز الطبيعى يظهر كيف أن مادة واحدة يمكن أن تعد بمثابة مخلفات خطرة، بناء على المعرفة والأسعار والتقاليد الاجتماعية والتوقعات (المتعلقة بالتلوث) وتوافر البدائل. ولا تـزال **الجغرافيا** مستمرة فى تقديم إسهامات إلى الفن والعلم التطبيقى لإدارة الموارد الطبيعية، ولكن هناك أيضا تقليدًا قويًا من البحث النقدى الذى يعترف بكيف أن «الموارد الطبيعية ليست موارد طبيعية» (Hudson، 2001).

قراءة مقترحة

Bakker and Bridge (2006); Rees (1991).



شكل (16) الموارد الطبيعية

مذهب الطبيعة **naturalism**

بعيدًا عن إنكار وجود «إله»، أو إنكار الثنائية الديكارتية بين العقل والجسد، من الشائع الآن استخدام مصطلح «المذهب الطبيعي» للإشارة إلى قبول شخص ما للفلسفة العلمية (راجع الفلسفة والعلم). حيث تدعى الأكثرية الساحقة من الفلاسفة الأنجلوأمريكيين الالتزام ببعض أشكال المذهب الطبيعي. ومن وجهة النظر المميزة للفلسفة المعاصرة، فإن المذهب الطبيعى هو الرؤية المزدوجة التى ترى أن:

كل شيء يتكون من كيانات طبيعية تُدرس فى العلوم وتحدد خصائص الأشياء التى تتضمن الأشخاص والأشياء الرياضية المجردة.

وأن العلم يتكون بشكل أساسى من تسجيل (أو رفض ادعاءات) الثوابت التجريبية للأحداث المنفصلة والظروف السائدة وما يماثلها. وتناقش هذه الرؤية ـ التى يمكن تسميتها بجدارة باسم «المذهب الطبيعى العلمي»، الزعم القوى بأن العلم الطبيعى يوفر صورة حقيقية أو أساسية عن الطبيعة. وتصر الصيغ الأكثر إثارة للجدل للمذهب الطبيعى العلمي، أو المذهب العلمي، على أنه الصورة الحقيقية «الوحيدة». وهكذا فإنه كما قال ويلفرد سيلارز Wilfred Sellars «إن العلم هو مقياس لكل الأشياء وما تتكون منه الأشياء، وما لا تتكون منه» (1963, p.173) ويدعى هذا المذهب أن النجاح الكبير للعلوم الطبيعية الحديثة فى التنبؤ والسيطرة على الظواهر الطبيعية وتفسيرها ـ مثل الفيزياء الرياضية، ونظرية داروين للنشوء ـ يتضمن أن مفهوم العلوم الطبيعية للطبيعة يحتمل بشكل كبير أن يكون حقيقيا، وبالإضافة لذلك فهذا هو حسن النية الوحيد أو مفهوم الطبيعة الذى لا يسبب مشكلة.

والشىء المهم أن المذهب الطبيعى العلمى يرفض أى هدف «للفلسفة الأولى»، التى تدعى، شأنها فى ذلك شأن الفكر الديكارتى أو الكانطى، أنها توفر الأسس المعرفية epistemological والغيبية metaphysical للعلوم الطبيعية. وبدلاً من ذلك، يتبنى المذهب الطبيعى بثبات فلسفة ديفيد هيوم العقلية التى تقول بأن الإنسان ببساطة هو جزء من الطبيعة وليس مقابلها. وينكر هذا الاتجاه إمكانية وجود «فلسفة أولى» تسبق العلوم الطبيعية، بحيث لا تستطيع

تلك الفلسفة الادعاء بعد ذلك بأنها النظام الرئيسى الذى يحكم على ادعاءات العلوم الطبيعية، أو يوفر أسسا لعملياتها. وبدلاً من ذلك، فقد استمرت الفلسفة مع العلم: فهى العلم بشكله المجرد والعام. وهناك مضمون آخر بالنسبة للعلوم الاجتماعية، يتمثل فى الوحدة الأساسية للأسلوب مع العلوم الطبيعية، والهوية الحقيقية للموضوع فى بعض الصياغات أيضا.

وقد وازن الفيلسوف روى باسكار Roy Bhaskar، والذى أثر عمله فى العديد من الجغرافيين الراديكاليين، بين «المذهب الطبيعى النقدى» والمذهب الطبيعى العلمى، وافتراضه للاستمرار بين العلوم الطبيعية والاجتماعية. وبدلًا من ذلك، فقد أكد أن الاعتبارات الأنطولوجية والخاصة بمبدأ نظرية المعرفة أو الإبستمولوجيا والسببية، تضع كلها قيودا على إمكانيات المذهب الطبيعى (أو تهيئ الشكل الذى ينبغى أن يتخذه)، وأن لكل هذه الاعتبارات أهمية منهجية. ,[1979] 1998) p3). وهكذا أنكر باسكار تشابه الموضوعات الطبيعية والاجتماعية فى تكوينها، ورفض «الواقعية التجريبية empirical realism» (نظرية المعرفة الخاصة بهيوم) لصالح الغيب أو الواقعية النقدية critical realism كبروتوكول معرفة أنسب للعلوم الإنسانية، ويقدم تحليل ماركس فى «رأس المال»، كنموذج للاستخدام المستدام لهذا الإجراء الغيبى (قارن الواقعية).

ويجدر أن نشير إلى المذهب الطبيعى لباروخ سبينوزا Baruch Spinoza، فى ضوء نهضته الحالية فى الجغرافيا البشرية والمجالات

المشابهة. فبينما يستمد التجديد تقريبا من دراسات الباحثين عن سبينوزا من أمثال جيل ديلوز، وأنطونيو نيرجى، وجنيفيف ليود، ولويس ألتوسر، فإن استيعاب علماء الجغرافيا البشرية الواسع لهم يشير إلى الرغبة فى الأخلاق وسياسة التفاعل الكامنة فى نظرية الوجود الإلهى، ويمكن القول بأن تأييد علم الوجود للربط بين الكيانات الإنسانية وغير الإنسانية: (أ) ينكر أى انفصال مسبق بين الطبيعة والمجتمع. (ب) يرفض أى شكل من أشكال الغيب («الرب» أو غيره) كمصدر من مصادر السلطة أو أى «نهايات» أخرى للمجتمع. و(ج) يدعى أن مجموعات الأشياء هى كل ما هنالك، وأن مهمتنا الأخلاقية السياسية هى التجرؤ على السعى للتماثل بطرق غير معروفة.

قراءات مقترحة

Bhaskar (1998); De Caro and Macarthur (2004); Lioyd and Gatens (1999); Negri (2000).

طبيعة **nature**

هى مصطلح ذو ثلاثة معانٍ أساسية:

- الجوهر أو الصفة المميزة لشىء ما.
- عالم مادى لم يمسه النشاط الإنسانى.
- العالم الحى بأكمله والذى يُعد البشر جزءًا منه.

وغالبًا ما تتداخل هذه المعانى وتتناقض أحيانًا. وهى تستخدم وتنتج من خلال الحوارات اليومية وكذلك الخطابات الفنية والعلمية. وقد قادت حالة تعدد التكافؤ تلك الناقد الثقافى رايموند ويليامز Raymond Williams إلى ملاحظة أنه ربما كانت «الطبيعة أكثر الكلمات تعقيدًا فى اللغة الإنجليزية» (1983 [1976], p. 221)، وأن تاريخ استخدامها المتغير قد يصل إلى درجة تاريخ جزء كبير من الفكر الإنسانى. وأحيانا يمكن ملاحظة جزء من هذا التاريخ وتلك التعقيدات من خلال المقارنة بين وجهتى نظر إنجليزيتين-غربيتين نحو الطبيعة، يفصل بينهما 300 عام. فقد كتب الشارح السياسى البريطانى البارز جون لوك فى أواخر القرن السابع عشر حين بدأ الاستيطان الأوروبى لأمريكا الشمالية الملاحظة التالية:

«كان البشر أكثر عرضة فى المراحل الأولى من تاريخ العالم لخطر التيه بالتجول بعيدًا عن صحبتهم فى البرية الموحشة فى الأرض آنذاك، مقارنة بالرغبة فى مساحة يزرعونها. وقد ينطبق المقياس نفسه دون محاباة لأى فرد كما يبدو العالم تماما» (Locke, 1988 [1690], p 294).

وحينما اهتم الوعى العام العالمى بتغير المناخ، قدم الملاحظ البيئى الأمريكى الشمالى بيل مكبين Bill McKibben فى أواخر القرن الماضى رؤية مختلفة تمامًا:

«يمكن لفكرة أو علاقة أن تنقرض تمامًا كالحيوان أو النبات. وتتمثل الفكرة هنا فى «الطبيعة»، أى المكان المنعزل الموحش، أى العالم

البعيد عن البشر. [...] فبتغيير المناخ، نجعل كل بقعة على الأرض من صنع الإنسان فتصبح صناعية. فقد جردنا الطبيعة من استقلالها، وهذا ضار جدا لمعناها» (McKibben 1990، pp. 48 and 58).

وكما تفترض تلك الكتابات، فهناك خيال جغرافى قوى يرتبط بفكرة الطبيعة، وخصوصًا بالمعنى الثانى من المعانى الثلاثة المعرَّفة أعلاه. حيث يترجم هذا الخيال الجغرافى المعارضة التامة بين الأشياء المنسوبة إلى الطبيعة، وتلك المنسوبة للمجتمع البشرى إلى تصفية مكانية، حيث يمكن فهم الطبيعة على أنها وحشية فطرية خارج الزمان والمكان، أو قبل وجود (أو تلوث) استيطان الإنسان أو نشاطه. (Cronon 1995). فهى خيال له نتائج حقيقية للغاية، حيث يتم استغلالها وإعادة إنتاجها من خلال ممارسات علمية وسياسية وقانونية (Delaney, 2003).

وبجانب المكان والزمان، تعد مسألة الطبيعة واحدة من الاهتمامات الجغرافية الدائمة والرئيسية (Fitzsinmons، 1989)، حيث يعلم كل طالب، أن الجغرافيا تجازف بهويتها العلمية باهتمامها الفريد بالعلاقة بين البيئات الطبيعية وثقافات الإنسان. ولا يوجد ما هو أفضل من تلخيص كارل زاور (ساور) فى عشرينيات القرن العشرين، وتراث مدرسة بيركلي، مع تأكيدها على اللاندسكيب الثقافى، والتى تكون فيه الثقافة هى الفاعل، [و] المنطقة الطبيعية هى الوسيط (Sauer 1963b [1925], p. 343). ومع ذلك، وحتى هنا، فمن المعروف أن

المفهوم الجغرافى الحاسم كان يميل ليصبح جزءًا من المصطلحات التى تتناول العالم وكأنه انقسم بالفعل إلى أشياء تنتمى إما إلى الطبيعة أو إلى الثقافة، وهو تقسيم راسخ فى صميم التخصص، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحوار المتعثر بين علماء **الجغرافيا الطبيعية** والبشرية.

وبالتالى، فإنه بينما كان علماء الجغرافيا البشرية يحاولون الربط بين الطبيعة والثقافة، تسرب اختلاف أساسى فى معالجة الأشياء المرتبطة بتلك الفئات إلى المشروع. وقد أصبحت **الجغرافيا** - مثلها مثل التاريخ - مجرد قصص عن الإنجازات الإنسانية الحصرية، التى تحققت من خلال وسيط يبدو محايدا من الأشياء والمواد التى تتكون من أى شىء آخر. وقد تسللت هذه القصص عبر التيارات المختلفة **للجغرافيا البشرية**. وهذا يتضمن الكتابات الماركسية التى تؤيد الفكرة المثيرة للجدل عن **إنتاج الطبيعة**، والتى تقول بأن المزيد والمزيد من الأشياء التى نعتقد أنها طبيعية ـ من الموارد إلى **اللاندسكيب**. أصبحت تعد بصورة متزايدة كمنتجات للعمالة الإنسانية (Mitchell 1996; Gandy 2002). وتحدد تلك الكتابات القدرة الاجتماعية المكثفة لإنتاج الطبيعة «كطبيعة ثانية»، وهى فترة مميزة فى التطور التاريخى لعلاقات الثقافة والطبيعة التى تحل محل حالتها الأصلية، أو الحالة التى وهبها الله لها، أى «الطبيعة الأولى». (Smith 1990). وبشكل متساوٍ، فهى تتضمن الكتابات الثقافية التى تستكشف نظريات

ما بعد الحداثة لفهم أفضل للطرق التى نرى بها الطبيعة كما شكلتها الممارسات والوسائل التمثيلية التى تتراوح من المسوح الكارتوجرافية وحتى إنتاج الأفلام عن الحياة البرية (Willision 1992). وتؤكد تلك الكتابات على سياسة التمثيل، وإدراك أن العمليات التمثيلية مهمة فى تشكيل إحساسنا بما يعنيه عالم الطبيعة، بدلًا من كونها مجرد صورة تعكس بالكاد حقيقة خارجية ثابتة. وبالتالى، تفترض مثل تلك الكتابات وجود أو إمكانية وجود تمثيلات متعددة ومتضاربة غالبًا للحدث نفسه أو الظاهرة الطبيعية (مثلا Cosgrove and Daniels 1988).

وسواء كان تأكيدهم على التغير المادى للطبيعة أو على تغير معانيها، فهذه هى الجغرافيات التى يتمثل موضوعها الوحيد فى الناس، بينما اعتبروا كل شىء آخر مرتبطا بالطبيعة، ويصبح من السهل تشكيله كالعجينة فى أيدينا. وبهذا يبدو أن المسار الطويل للجغرافيا البشرية من الحتمية البيئية إلى البنيوية الاجتماعية قد وصل بنا لذات المكان الذى حدده العالم البيئى بيل ماككبين «كنهاية للطبيعة» (راجع Castree 2005a). ويرتكز هذا الموقف «الإنسانى» على افتراضين عمليين (راجع الحركة الإنسانية). الأول، هو أن «نحن» الجماعية الممثلة للمجتمع الإنسانى دائما ما نكون بعيدين عن باقى أجزاء العالم، وذلك لأنه بمجرد وضع أنفسنا على مسافة بصورة مسبقة، يتمكن المجتمع الإنسانى من إعادة الاتصال بجميع

الأشياء الأخرى التى تبدو متناقضة مثل المنتج والإنتاج، أو الرؤية وصاحب الرؤية (Ingold 2000). والثانى، أنه تم انتزاع الطاقات المتولدة عن «الأرض» نفسها فى الأنهار، والتربة والمناخ، والمحيطات، والنباتات والكائنات الحية المرتبطة «بالطبيعة»، فعليا من مصطلحات ذلك التحليل بطرق مختلفة (Haraway 1991c). ولا تنسجم مثل تلك الافتراضات مع الاهتمام والبنية التحتية للمفهوم الوجودى الذى يتسم به القرن الحادى والعشرون. وبطرق غير متخيلة وغير متوقعة، فإن قوة كل هذه الأشياء قد تمكنت من أن تجعل نفسها مؤثرة فى حياتنا الاجتماعية وأجندتنا السياسية. فمن تغير المناخ إلى مرض جنون البقر، هناك إحساس متزايد بأن تفاعلاتنا العالمية، ولا مبالاتنا، مع العناصر والقوى الطبيعية، ستعود لتوقع بنا فى الفخ. فمنذ صدور النسخة الأخيرة من هذه الموسوعة عام 2000، ظهر قدر كبير من الأعمال فى الجغرافيا البشرية عموما، والجغرافيا الثقافية خصوصا، التى تتحدى هذين الفرضين، وتعيد التفكير فيما هو «إنسانى» وما هو «غير إنسانى» فى صميم الجغرافيا البشرية (Whatmore 2002b).

وقد استمد معظم هذا العمل إلهامه من فلسفات ما بعد البنيوية الجديدة نسبيًا على الجغرافيا من خلال وسائط مثل دراسات العلوم والتكنولوجيا STS (راجع Hinchliffe, 2007). وتتمثل الحجة المطروحة هنا فى أن ما نواجهه ليس «أزمة طبيعة» ولكنه

«أزمة موضوعية»، حيث ترفض الأشياء التى تنسب للطبيعة البقاء بسلبية فى مواقعها، وتمارس تأثيرها الذى لا يقاوم على إمكانيات وإنجازات العامل الاجتماعى الذى ينسب خطأً بشكل حصرى للبشر (Latour، 2004، p.21). ومن خلال تبنى هذه الفكرة، استكشف علماء الجغرافيا البشرية الطرق الديناميكية والمعقدة، والتى يتفاعل بها الناس، والتكنولوجيات، والكائنات الحية، والعمليات الجغرافية الفيزيائية معًا، لصنع وإعادة صنع المساحات والأماكن والمشاهد الطبيعية. وهناك ثلاثة من أهم التيارات فى الكتابات الحديثة يجب أخذها فى الاعتبار عند كتابة الجغرافيات البشرية، هى معالجة ما بعد الاستعمار، والحيوان، وإعادة التشكيل الجسدى للأشياء المهمة.

ويهتم التيار الأول بتوضيح أن فكرة الطبيعة كمساحة بدائية خارج المجتمع، هى فكرة خاطئة تاريخيا. وهذه الفكرة متفشية اليوم بشكل هائل، بحيث يصعب على الكثيرين منا إدراكها كطريقة خاصة وقابلة للاعتراض عليها لرؤية العالم. وهناك اهتمام خاص بعرض الطرق التى تم بها مسح وجود السكان الأصليين من المشاهد الطبيعية التى أصبحت تعد كنوع من الوحشية فى نظر المستعمر الأوروبى (راجع **الاستعمارية**)، والتى يعدها العديد من البيئيين الآن كبقايا الطبيعة «البدائية» (مثل Braun, 2002). ويواصل التيار الثانى هذا الرفض التاريخى لفصل المجتمع الإنسانى عن العالم الطبيعى، بالانتباه الدقيق بصور الحياة المتحركة المختلطة للبشر والنباتات والحيوانات فى كل

يوم من الأيام، دون التفكير فى ذلك. فقد أصبحت الحيوانات هنا وسيلة لفتح الطرق التى كانت كل الكائنات غير البشرية محصورة فيها منذ وقت طويل فى كل أشكال الشبكات الاجتماعية، بدءًا من الزراعة حتى الحياة البرية، وذلك بطرق تربك فروضنا عن مكاننا ومكانها «الطبيعى» فى الحياة. أما الثالث، وربما الأكثر إثارة، فهو العمل الحالى الذى يستكشف الجسد كمكان مهم للبحث الجغرافى، حيث يذوب الإنسان والكائنات الأخرى بفعل حرارة الإنجازات التكنولوجية التى تجمع الصفات المرتبطة بتلك التصنيفات فى أشكال جديدة تتراوح من الكائنات الحية المعدّلة وراثيًا، حتى التعزيزات بأعضاء آلية (مثلا Thrift, 2005a، وراجع كذلك **الجسد**، **والكائن الإلكترونى**).

مجاورة سكنية neighbuorhood

يقصد بها منطقة حضرية تهيمن عليها استخدامات سكنية. وبينما لا يمكن تحديد مقياس مكانى ثابت لها، فالمجاورة السكنية تعد صغيرة المساحة نسبيا عادة، أو يمكن قطعها سيرا، على الرغم من أنها قد تختلف بشكل ملحوظ من حيث عدد السكان (Martin, 2003). وقد اختلط مفهوم المجاورة السكنية بمفهوم المجتمع لمدة طويلة، كما وصفت فى كتابات علماء الاجتماع **بمدرسة شيكاغو**. ولكن المجاورة السكنية تعد المفهوم «المكانى» الصريح، مقارنة بمفهوم

المجتمع. وقد تركزت جهود تعريف واستخدام مصطلح «المجاورة السكنية» تقريبًا فى أربعة مجالات وهى: الأنماط (التى تحدد سمات المجاورة السكنية الأولية)، وتغير المجاورة السكنية، وآثار المجاورة السكنية، وكمنطقة للتصرفات السياسية (Martin, 2003).

وتعكس أنماط المجاورات السكنية، كما تستند إلى، الخلط مع المجتمع فى منهج مدرسة شيكاغو. حيث تجمع بين السمات الفيزيائية والاجتماعية للمناطق داخل المدن لكى تصنف كل منطقة حسب النوع (Hunter, 1979). وتشمل السمات المتضمنة فى مثل تلك الأنماط، كلا من السلالة، والانتماء العرقي، والدين، والحالة الزواجية، وطبقة سكان المنطقة، وحيازة المسكن، والعمر، وغيرها من خصائص البنية التحتية. ويمكن حينئذ الربط بين أنماط المجاورات السكنية و«تغير المجاورة السكنية» عبر الزمن، استنادًا إلى فكرة **الحراك السكانى** المرتبط بمدرسة شيكاغو، ومفهوم **الغزو والتتابع**.

ويركز «تغير المجاورة السكنية» على كل من السكان والبنية التحتية. فقد يتغير عدد السكان حسب مقياس أو أكثر (مثل هيمنة عرق معين أو تركيب الأسرة) بسبب الانتقال السكنى (حيث ينتقل الناس إلى منطقة مختلفة فى مدينة ما أو إلى مكان مختلف تمامًا). وتتغير البنية التحتية المادية للمجاورة السكنية بسبب انخفاض (يسببه العمر أو سحب استثمار نشط) أو إعادة الاستثمار (مثلما يحدث عند **التحسين** الحضري.

وتدرس مناهج أثر المجاورة السكنية المجاورات السكنية على أنها موقع لمعايير اجتماعية تشكل سلوكيات الأفراد وخبراتهم وصحتهم (Hunter, 1979; Ellaway, Macintyre and Kearns, 2001). ويحاول هذا الأدب العلمى الربط بين مخرجات الأفراد والظروف الاجتماعية والمادية المحلية. فعلى سبيل المثال، وجد كل من Ellaway, Macintyre and Kearns (2001) أن الأفراد يفهمون الصحة بطريقة مختلفة، بناء على الظروف المادية للمجاورة السكنية. ومع ذلك، يقول كل من Cars Allen, and Mandanipour (2000) إن الاستبعادات الهيكلية للفقراء (مثل الوصول المتفاوت للموارد بسبب العزل العنصري) هى الأكثر تأثيرا فى فرص حياة الفرد إذا قورنت بالعوامل الثقافية المحلية.

وهناك منهج يلقى الضوء على توقف أى تعريف للمجاورة السكنية على السياق المحلى و/أو الغرض الدراسى، ألا وهو تصور «المجاورة السكنية كمنطقة للتصرف السياسي» (Martin, 2003). ففى هذا التصور، تتكون المجاورات السكنية بالممارسة، وذلك من خلال: الحياة اليومية، والمطالبات الاجتماعية والسياسية المحددة، والتى تتغير عبر الزمان والمكان، حيث يتحدد وينتشر معنى معين للمجاورة السكنية - بوصفها مجتمعًا اجتماعيا أو منطقة تاريخية - وفقًا للأفراد المعنيين والمشكلات التى تتضمنها المجاورة السكنية. وتفترض المناهج الثلاثة الأخرى أن «المجاورة السكنية» مصطلح يعتمد بشكل كبير على الموقع

المحدد الذى تقع فيه، والثقافة السياسية الاجتماعية المحلية، ووجهة نظر الفرد الذى يراقب أو يعيش فى المجاورة السكنية.

قراءات مقترحة

Mitchell (1993); Urban Studies (2001)

أثر المجاورة السكنية **neighbourhood effect**

يقصد به نمط من **الأثر السياقي**، حيث تؤثر خصائص أوساط الناس الاجتماعية المحلية، على الطرق التى يفكرون بها ويتصرفون تبعًا لها. ويقدم الجيران أفرادا لديهم نماذج لاتجاهات وممارسات سلوكية إما أنها (أ) تتفق مع ممارساتهم، وبالتالى تدعم **الهوية** الذاتية وسلوكهم، أو (ب) تتناقض معهم، وتضع بدائل قد يتبنونها، خاصة إذا كان هناك ضغط ملحوظ لفعل ذلك.

وقد كان البحث عن تأثير المجاورة السكنية سمة خاصة **لجغرافية الانتخابات**، حيث أظهر عدد من الدراسات الاستقطاب المكانى الكبير، على سبيل المثال، لدعم حزب سياسى فى منطقة ما، مقارنة بما تشير إليه سمات سكانها. وتستخدم معظم هذه الدراسات بيانات كلية، ومع ذلك، فقد تتضمن **المغالطة الإيكولوجية**. فما هو معروف عن العمليات التى تولّد النماذج المطروحة يعد قليلا نسبيا، على الرغم من أنه غالبًا ما يفترض أهمية التأثير الشخصى لتوليد ما يعرف

«بالتحول من خلال الحوار». وهناك تسليم بوجود آثار مماثلة فى انتشار اتجاهات ونماذج سلوكية أخرى فى التعليم على سبيل المثال.

قراءات مقترحة

Johnson and Parttie (2006)

وحدة المجاورة السكنية **neighbourhood unit**

يقصد بها منطقة سكنية حضرية مكتفية ذاتيًا بشكل نسبي. بحيث تكون معظم الوحدات مخططة ضمن مشروعات التطوير السكنية سواء فى مناطق الضواحى أو فى المدن الجديدة أو ما يماثلها من مستوطنات.

وقد نشر لأول مرة مفهوم وحدة المجاورة السكنية فى شيكاغو عام 1916، وصاغه بشكل رسمى كلارنس بيرى (1872-1944) Clarence Perry فى عام 1929. حيث اقترح أهمية المقياس المكانى فى تخطيط المناطق السكنية: فيجب أن تكون كل مجاورة سكنية ذات حجم كاف، حتى تكتفى ذاتيا نسبيا من خدمات معينة، مثل المدارس الابتدائية والتسوق اليومى، ويجب أن تتطور كمجتمع متكامل. وقد تم تخطيط مدن الحدائق البريطانية بوحدات مجاورات سكنية لحوالى 5000 شخص، وكانت كل مرافق المجاورات السكنية على مسافات يمكن قطعها سيرا، واستبعدت منها وسائل النقل الآلية بشكل كبير.

وعلى الرغم من استمرار المفهوم العام فى تعزيز بعض أشكال التخطيط الحضري، فإن الافتراض بأن الناس يرغبون فى تقييد أجزاء من حياتهم اليومية أو الأسبوعية بمثل تلك المقاطعات المحددة الصغيرة نسبيا، أدى إلى ظهور انتقادات، بينما بدد الاعتماد المتزايد على وسائل المواصلات الشخصية فائدة مثل ذلك التقسيم الخلوى للمساحات الحضرية.

قراءات مقترحة

Hall (2002)

اقتصاد كلاسيكى جديد **neo-classical economics**

هى مدرسة اقتصادية تتناول دراسة الاختيار الاقتصادى العقلانى والاستخدام الأمثل للموارد على أساس الأسعار، باستخدام مجموعة تقنيات ونظريات معقدة رياضيا ودقيقة تحليليا. فهى «مدرسة الاقتصاد» المهيمنة والمسيطرة والموجودة بصورة كلية فى النطاق الأنجلو أمريكى على الأقل. وقد ذكر الاقتصادى روى فينتراوب Roy Weintraub «بأننا أصبحنا جميعًا كلاسيكيين جددا الآن».

وقد قدم روبنز (Robbins (1932, p. 16 التعريف المنهجى المبدع للكلاسيكية الحديثة وهو يقصد بها «علم يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استخدامات بديلة». وقد كانت

أصول الكلاسيكية الحديثة أقدم من ذلك، حيث ظهرت مع كتابات الثلاثى الاقتصادى الأوروبى فى أواخر القرن التاسع عشر: الاقتصادى الإنجليزى ويليام ستانلى جيفونز (1835 - 1882)، والنمساوى كارل مينجر (1840-1921)، والفرنسى ليون فالراس (1834-1910). وقد قام ألفرد مارشال (1842-1924) - أول اقتصادى بكمبردج - بتبويب وتنظيم وتفسير أعمالهم (ومنها اختراع نماذج العرض والطلب: راجع الشكل المرفق) وذلك فى كتابه ذائع الصيت «مبادئ علم الاقتصاد» (والذى نشر فى ثمانية إصدارات بين عامى 1890 و1920). وبعد الحرب العالمية الثانية، عبر علم الاقتصاد الكلاسيكى الحديث المحيط الأطلنطى إلى الولايات المتحدة، آخذًا شكله الرياضى المجرد المألوف الآن. وكان من مؤسساته المؤثرة معهد ماساتشوستس للتقنية (Massachusetts Institute of Technology) الذى أسسه بول ساموِيلسون عام 1915، وهو ثانى الفائزين بجائزة نوبل فى علم الاقتصاد عام 1970، ومؤلف الكتاب المعتمد للنظرية الكلاسيكية الحديثة الرسمية، ألا وهو «أسس التحليل الاقتصادى» عام 1947.

ولا يعد علم الاقتصاد الكلاسيكى الحديث متجانسا أو ساكنا، ولكن هناك العديد من الاهتمامات الجوهرية التى تظهر على السطح باستمرار وهى:

١ - التركيز على الاختيار الاقتصادى العقلانى، والاعتقاد بأن الأفراد لديهم كل من المرونة العقلية، وإمكانية الوصول إلى

المعلومات للحصول على الأكثر بتكلفة أقل، وتطبيق كليهما على المستهلكين الذين يعظمون المنفعة، والمنتجين الذين يعظمون الأرباح.

٢ - الاهتمام بتحديد الظروف اللازمة للتوازن. فالاستجابات العقلانية التى يقدمها المنتجون والمستهلكون تجاه إشارات السوق، تُحقق مثل هذا التوازن الذى يعنى أنه لا يوجد حافز للأفراد لتغيير قراراتهم: فيعد توازن السوق حلا لمشكلة تعظيم المنافع الفردية.

٣ - التأكيد على تعريف كفاءة السوق التنافسية، بحيث يتحقق تخصيص أمثل للموارد بين الاستخدامات المتنافسة. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه يعنى وجود فشل فى السوق التنافسية يحتاج لتصحيح.

٤ - تأكيد السيادة المنهجية للأفراد المستقلين العقلانيين الذين يشكلون مساندة للتفسير الكلاسيكى الجديد. فيمكن اختزال كل شىء، مثل المؤسسات والشركات والطبقات الاجتماعية، وفقًا لقانون الاختيار العقلانى للفرد

ولا يمكن حصر الانتقادات الموجهة للاقتصاد الكلاسيكى الحديث، إذ تتضمن الاعتراض على أن الكلاسيكية الجديدة ليست سوى أيديولوجية، تُقدم كرشوة لرأسمالية السوق، وأن افتراض

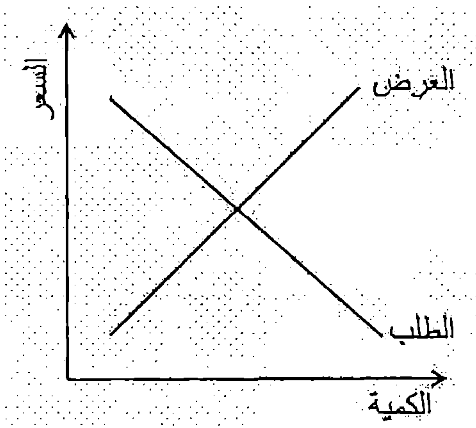
الاختيار العقلانى خاطئ تجريبيا، وغير متسق منطقيا، ومشكوك فيه أخلاقيا، وأن التوازن، مع افتراضه أن الزمن قد توقف، يحدث فى أحسن الأحوال فى الجنة، ولا يحدث أبدًا على الأرض، ودائمًا ما يتخطى المجتمع مجموع أفراده العقلانيين، وأن استخدام الرياضيات يتم فى المقام الأول للأغراض الاجتماعية الداخلية وليس لتلبية أهداف الباحثين (فقد ذكر ساموليلسون Samuelsson أن معرفته الشديدة بالرياضيات جعلته يشعر كأنه بطل أوليمبى مدرب جيدا دون سباق يجرى فيه).

وقد دخل الاقتصاد الكلاسيكى الحديث الجغرافيا الاقتصادية كجزء من الثورة الكمية منذ أواخر خمسينيات القرن الماضى، ودخل العلم الإقليم فى الوقت نفسه من خلال حركة مشابهة (King1979). وكانت المشكلة الفكرية الرئيسية تتمثل فى إدخال الحيز فى نظام نظرى لم يشمله بصورة منهجية أبدا. وبينما حاول علماء كل من الجغرافيا الاقتصادية والعلم الإقليمى عمل ذلك من خلال نظرية الموقع، فقد بقيت هناك مشكلات رئيسية دائمة فى وضع نماذج التوازن التنافسى الكلاسيكى الحديث داخل اقتصاد موزع على مكان ما، وذلك لأن التكوين المكانى للاقتصاد يوفر تلقائيا الميزة الاحتكارية. وبالتالى، فقد انتهكت المسلمة الكلاسيكية الحديثة بكفاءة السوق التنافسية (انظر الشكل المرفق). ويعد هذا مثالًا آخر لما عرفه هارفى (Harvey 1985b, p. 142) بأنه «الأثر المخدر» للمكان على «الافتراضات الرئيسية لأى نظرية اجتماعية». وعلى أى

حال، لم يكن من الجغرافيين الاقتصاديين من يتمتع بالذكاء الرياضى كالاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، ولم يكن أغلبهم يشاركونهم الولع بالتجريد والدقة. وبالتالى، فإن استجلاب النظرية الكلاسيكية الحديثة كثيرا ما كان فاترا وناقصا ومعرضا للأخطاء. ومنذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى، ظهرت موجة ثانية لمحاولة ربط الجغرافيا الاقتصادية بالكلاسيكية الحديثة من خلال **الجغرافيا الاقتصادية الحديثة**، ولكن هذا كان أكثر فشلا، بمقياس درجة القبول العلمى، مما كان عليه فى الجولة الأولى.

قراءات مقترحة

Robinson (1962)



شكل (17) الاقتصاد الكلاسيكي الجديد

new geography **جغرافية جديدة**

مصطلح صاغه شخص ليس بجغرافى، ويشير إلى الإبداع المفصل للخرائط باستخدام الإنترنت، ويتضمن الاستخدام المشترك لموارد الكارتوجرافيا (مثل خرائط جوجل ونظم المعلومات الجغرافية) والتى تضاف إليها المعلومات. ويمكن أن تضمن تلك الخرائط المفصلة مجموعة من المواد الأخرى لتوضح خصائص الأماكن الفريدة مثل الصور. وينظر إليها كجزء من الحركة التى تجرد الكارتوجرافيا من المهنية، وتجعل إنشاء الخرائط مجديا بالنسبة لعدد كبير من المستخدمين. ويمكن أن يتضمن ذلك الإنشاء إدخال البيانات من أجهزة مثل نظام الإحداثيات العالمي، والتى تسمح على سبيل المثال بتحديد الوقت الحقيقى لرسم خرائط الرحلات وتتبع التحركات.

قراءة مقترحة

Turner (2006).

وانظر كذلك http://palatial.com\splash

و http:\\neogeography.net.

neo-liberalism **ليبرالية جديدة**

مذهب واسع المفهوم يدعو إلى استحسان المجتمع المنظم حول الأسواق ذاتية التنظيم، والذى يخلو إلى أبعد حد من التدخلات

الاجتماعية والسياسية (Cypher and dietz 1997, pp. 32-222). وقد ذاع المصطلح فى الثمانينات من القرن الماضى، خاصة فى أمريكا اللاتينية، حيث أشار إلى الأجندات التى فرضها القادة من أمثال الديكتاتور التشيلى أوجوستو بينوشيه، والذى ـ بمساندة من اقتصاديين تدربوا فى الولايات المتحدة ـ فتح الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب بينما عجل بتحرير الاقتصاد وخصخصة منشآت الدولة، وأشكال إعادة الهيكلة التى شجعتها مارجريت تاتشر فى المملكة المتحدة، ورونالد ريجان فى الولايات المتحدة (Harevy, 2005, pp. 7-9). وقد قامت الحكومة الأمريكية بالتعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، بتشجيع السياسات المرتبطة بالليبرالية الجديدة بشكل صارم، ومع انهيار المشروعات الشيوعية والاشتراكية منذ الثمانينيات من القرن الماضى، أكد قادة الولايات المتحدة على الاتفاق العام حول الليبرالية الجديدة تحت عنوان: «اتفاق واشنطن». وعلى الرغم من تلك الخصوصية الجغرافية، فقد اعتنق الكثيرون حول العالم تلك السياسات الليبرالية الجديدة (Toye, 1987).

ويمكن تحليل الليبرالية الجديدة بطرق متعددة، فهى مجموعة من الافتراضات النظرية، ومجموعة ممارسات فعلية متنوعة، ومظهر لمصالح اجتماعية محددة. وبوصفها مجموعة افتراضات نظرية، فقد ظهرت الليبرالية الجديدة لمؤيديها كتطور لأفكار أساسية عن الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والتى وضعها أصحاب النظريات الليبرالية الكلاسيكية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. حيث يستشهد الليبراليون الجدد بادعاءات آدم سميث حول قدرة الأسواق على تنظيم أنفسها وإنتاج رفاهية اجتماعية أكبر من المذهب التجارى (Smith, [1776] 1976)، وكذلك نقاش ديفيد ريكاردو حول الرفاهية الكلية الأكبر التى يمكن أن ينتجها تخصص التجارة، وذلك من خلال الميزة النسبية وتخفيض الحواجز الجمركية (Ricardo 1992). وقد أعاد العلماء من أمثال فردريك فون هايك وميلتون فريدمان (Friedman, 2002 [1962]; Hayek, 1981)، صياغة تلك الأفكار واستخدموها لنقد مجموعة من سياسات كينز الاقتصادية، خاصة الرفاهية الاجتماعية، وسياسات الإنفاق الحكومية لمواجهة التقلبات الدورية ـ والتى أصبحت بارزة فى الدول الغربية منذ الكساد الكبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين. ومع ذلك، لم تكتسب انتقاداتهم دعمًا حقيقيا فى الدوائر الحاكمة حتى السبعينيات الماضية حينما أعلن عن البعض منها كجزء من الأسس النظرية لسياسات «اليمين الجديد» (Harvey, 2005 pp. 19-31).

وكسياسة، فقد اختلف العديد من الممارسات الليبرالية الجديدة عن النظريات (Peck and Tickel, 2002; Harvey, 2005, pp.70-81). ففى حين دافع الليبراليون الجدد عن مناقب الحد الأدنى للتدخل، أو الدولة «الحارسة»، فإن الدول التى عززت بشدة الليبرالية الجديدة

غالبا ما كانت تبتعد كثيرًا عن عدم التدخل. وقد قدم النظام العسكرى الديكتاتورى لبينوشيه نموذجًا تكرر فى العديد من الدول النامية الأخرى، والتى كانت تمارس سياسات التكيف الهيكلى التى فرضها صندوق النقد الدولى، وتفرض أشكالًا محددة من التحرير الاقتصادى من خلال دولة قوية تتسم بقمع سياسى. وبالمثل، فإن الصين نفذت الإصلاحات الليبرالية الجديدة تحت سيادة حكومة الحزب الواحد التى تمارس سيطرة صارمة على العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، كانت الإجراءات الاقتصادية الليبرالية الجديدة الفعلية انتقائية وغير عادلة.

وقادت التناقضات بين الافتراضات النظرية والممارسة الفعلية بعض المعلقين إلى القول بإمكانية رؤية الليبرالية الجديدة بشكل أفضل، ليس كمذهب متماسك تماما، ومطبق بصورة متسقة، ولكن كانعكاس لمصالح طبقة محددة من الرأسماليين وحلفائهم. ومن هذا المنظور، قاد الانكماش الاقتصادى العالمى فى الستينيات والسبعينيات الماضية أكثر مجموعات المستثمرين تحركًا عالميا - وخاصة أولئك المشاركين فى التمويل العالمى - إلى البدء فى مهاجمة سياسات الدولة، واعتبارها تعيق تحرك رأس المال وتخفض معدلات الربح. ومن خلال كل من إعادة استثمار رؤوس الأموال بالخارج، والإعلان عن الآثار غير المرغوب فيها للتنظيمات على حركة رأس المال، حاول هؤلاء المستثمرون استعادة الربحية بخفض الأجور، وتكاليف الإنتاج

فى المناطق الرئيسية للاقتصاد العالمى، وباستخدام انتقائى للأجور وتكاليف الإنتاج الأقل والأسواق الواعدة فى دول الجنوب.

وقد نجحت جزئيًا تلك الجهود لاستعادة الربحية من خلال عولمة الليبرالية الجديدة، ولكنها تسببت كذلك فى العديد من ردود الفعل العنيفة. أولًا، تسبب الهجوم على البرامج الحكومية التى حسنت الرفاهية الاجتماعية فى استجابات من القوى الشعبية التى رأت أن الليبرالية الجديدة تعارض تحسين فرص المعيشة لأعضاء المجتمع الأقل تميزا (Harvey 2003, pp. 28-137; Harvey, 2005, pp. 198-206). ثانيًا، تعرضت الليبرالية الجديدة لهجوم متزايد من داخل صفوف الصفوة بعد أن اعتبرت أن سياسات «اتفاق واشنطن» لم تُطبق بشكل مناسب خلال الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى عام 1997–1998 (Stiglitz 2002, pp. 89-132). ثالثًا، أظهر صعود المحافظين الجدد إلى السلطة فى واشنطن منذ عام 2000 متناقضات جديدة، حيث يدعى العديد من مؤيدى المحافظين الجدد تأييد التجارة الحرة من حيث المبدأ، فى حين أنهم يدعون صراحة لتعريفات جمركية مرتفعة وأشكال أخرى من الحماية للصناعة الوطنية التى تهددها المنافسة الأجنبية (Harvey, 2005, pp. 6-81).

وقد قادت السيطرة المزعومة لليبرالية الجديدة العالمية بقيادة الولايات المتحدة – كما أسماها أحد المعلقين بالضربة الكبرى

لليبرالية الجديدة - إلى بداية الانهيار المفاجئ حتى تحطمت فى أواخر عام 2008، مع فشل عدد من البنوك الاستثمارية الأمريكية الرئيسية، وإفلاس عدد من شركات التأمين، وتشويه سمعة وكالات التصنيف الائتمانى، و«لجنة الضمانات والصرف الأجنبى» (وهى منظمات مزعومة صممت لتنظم المؤسسات المالية) ومبلغًا للإنقاذ يعادل 700 بليون دولار من إدارة الرئيس بوش المنتهية ولايته. وعلى الرغم من أن الأزمة بدأت من المشروع الوهمى للإسكان الأمريكى، وأزمة صناعة الرهن العقارى، فإنها ما لبثت أن امتدت لتشمل العالم كله وبسرعة. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت التدفقات الضخمة من البنوك المركزية ستحرر القطاع الائتمانى، حيث يتوقع أغلب المعلقين بأن يدخل الاقتصاد العالمى كسادًا عميقًا ربما يقارن بما حدث فى الثلاثينيات الماضية. وقد انتهى المد العالى لليبرالية الحديثة، وأصبح العديد من الدول الثمانى الكبار يتحدثون بصراحة عن الحاجة للسياسات الكينزية ولتنظيمات حكومية أكثر.

قراءات مقترحة

Cypher and Dietz (1997), Dumenil and Levy (2004), Friedman (2002) [1962] Harvey (2003b, 2005) Hayek (1981), Peck and Tickell (2002) Ricardo (1992), Smith (1976) [1776] Stigilitz (2002), Toye (1987).

اقتصاد ريكاردى جديد neo Ricardian economics

مدرسة حديثة لعلم الاقتصاد ترتكز على إعادة صياغة أفكار الاقتصادى الكلاسيكى الإنجليزى ديفيد ريكاردو (1772–1823) David Ricardo . ويتمثل النص الأساسى فى دراسة بحثية محدودة للاقتصادى الإيطالى بجامعة كامبريدج بييرو سرافا [Piero Sraffa (1898- 1983)] إنتاج السلع باستخدام السلع» (عام 1960). ويتكون نموذج سرافا الاقتصادى من مكونين هما:

١ - يُنظر إلى الإنتاج بوصفه عملية دائرية تعتمد على بعضها، حيث تستخدم المخرجات من مرحلة إنتاج كمدخلات لمرحلة إنتاج تالية.

٢ - عندما تزيد المخرجات عن المدخلات يظهر «فائض» يشكل أساس الظروف الاجتماعية لتوزيع الدخل.

وقد وضع سرافا عنوانا فرعيا لكتابه (مقدمة لنقد النظرية الاقتصادية). وعلى الرغم من أنه لم يتطرق للنقد بنفسه، فإن نموذجه قدم الأساس للنقد اللاحق لكل من علم **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**، وعلم الاقتصاد **الماركسي**. وقد ظهر ذلك أول مرة فى «الجدل الرأسمالي» حيث ظهرت النظرية الكلاسيكية الحديثة للأرباح (الربح هو الناتج الحدى لرأس المال) بشكل لا يمكن الدفاع عنه بأسلوب منطقى، وظهر فى «جدل القيمة» فى وقت لاحق؛ حيث ظهر أن

نظرية العمل فى القيمة الماركسية تسهب فى حسابات الأسعار. وقد درس عدد من الجغرافيين الاقتصاديين عمل سِرافا بدءًا من الدراسة الرائدة لسكوت (Scott) 1976b، التى تربط نموذج سرافا للإنتاج بنظرية فون ثونين المتعلقة بالريع الزراعي. ولكن النموذج المختصر الرسمى للريكاردية الجديدة، لا يتوافق مع الجغرافية الاقتصادية الحالية المتوسعة المؤصلة تجريبيا والأقل رسمية، فقد كانت الروابط بينهما قليلة ولم تتوسع إلا نادرًا.

قراءات مقترحة

Sheppard and Barnes (1990)

مجتمع الشبكة **network society**

مصطلح صاغه مانويل كاستيلز (Manuel Castells (1996b 1997, 1998 فى ثلاثية مؤثرة من الكتب لوصف عولمة المجتمعات التى تهيمن عليها التدفقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة، والتى تتوسطها فى الغالب تكنولوجيا المعلومات (انظر كذلك **العولمة**). وقد اكتشفت الثلاثية نمو المشروعات الشبكية، والعمليات العالمية للاستبعاد الاجتماعي، والطبيعة المتغيرة للزمان والمكان، والهوية، وتكوين الدولة. وقد كان نقاشها الأساسى حول أن مجتمعات

الشبكات يهيمن عليها فصل «حيز التدفقات» - أى المجالات العالمية المتسارعة التى تنظم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة - عن «حيز الأماكن»، أى مصادر الهوية الفردية والجماعية المحددة جغرافيا.

قراءات مقترحة

(1996) Castells

شبكات network(s)

عبارة عن نوع محدد من الترتيبات المكانية التى تتكون من مجموعة من العناصر المترابطة، والتى توجد أساسًا بشكل غير مركزى وغير هرمى. ومع تزايد انتشار الاستخدام العام والتجارى والأكاديمى للكلمة، تزداد أهمية إدراك أن انتشار المجاز الطوبولوجى الأساسى للشبكة، يمكنه إخفاء مجموعة مختلفة للغاية من الالتزامات التحليلية الصريحة والضمنية. وعلى الأقل، يمكن تصنيف المقاربات الآتية بصورة مفيدة، وكل منها يختلف فى مكوناته الرئيسية، وعوامله، وأنواع علاقاته، وطرق تحليلها:

١. الشبكات المبنية تقنيا على البنية التحتية، مثل نظم الطاقة الكهربائية، والطرق والسكك الحديدية، والصرف، والاتصالات، والتى يمكن وصفها طبقًا لكثافتها وترابطها وتوجهها.

٢. الشبكات الاجتماعية، مثل القرابة والصداقة والمجتمعات، والتى تم تحليلها تاريخيا بشكل كمى من خلال تحليل الشبكات الاجتماعية، وبشكل كيفى باستخدام الأدوات المنبثقة من علم الإنثروبولوجيا الاجتماعية.

٣. نماذج المنظمات المبنية على الشبكات، والتى تهدف لدمج الخصائص المميزة للجانبين السابقين، حيث تظهر طبيعة المجتمعات، من الشكل غير الرسمى والمحلى إلى الرسمى والعالمي، هذا النوع من الأشكال بصورة متزايدة (Castells, 1996b; Barry, 2001).

٤. وأخيرًا، «شبكات الأطراف» (Latour, 1993)، وهى التكوينات الموزعة للأطراف التى تنبثق من تفصيل الجوانب البشرية وغير البشرية، كما يراها ممارسو منهج المفاهيم، والذى نشأ فى دراسات العلوم والتكنولوجيا.

شبكات عصبية **neural networks**

تتمثل فى طرق إيجاد حلول لمجموعة من المشاكل التقنية باستخدام خوارزميات الحاسب الآلى التى بنيت على أساس نماذج العقل البشرى. حيث تدرب الشبكات لإيجاد حلول لمشكلات جديدة، بإعطائها أمثلة لتبنى عليها قرارات، مثل تحديد الفئة التى توضع فيها مشاهدة فردية، حين تتسم حدود الفئة بأنها غير واضحة (انظر

الفئات الغائمة). ويعد هذا المنهج ذا قيمة فى الأشكال المختلفة لتحديد الأنماط والتصنيف، وهو يستخدم على نطاق واسع فى دراسات الاستشعار عن بعد لتصنيف قطاعات سطح الأرض وفقًا لغطائها الأرضى (Foody, 1996). وتختلف البصمات الطيفية لمختلف أنماط الغطاء الأرضى، وتحتوى العديد من المناطق الصغيرة التى تتوافر بياناتها على خليط من الأنواع. ويهدف ذلك إلى تخصيص كل وحدة مشاهدة (خلية Pixel) إلى الفئة المتجانسة نسبيا معها.

وتحدد مواقع «التدريب» باستخدام مجموعة من الخلايا المجمعة ذات الغطاء الأرضى المتجانس، وتوزع خوارزمية الشبكات العصبية، من خلال إجراء متكرر، كل الخلايا التى لوحظت على النوع الأقرب لها. ومن الممكن حينها تحديد نسبة سطح الأرض المخصصة للأنواع المختلفة من الغطاء الأرضى.

وتم اقتراح منهج مماثل لتصنيف البيانات الاقتصادية الاجتماعية. فهناك بعض مناطق صغيرة قليلة للغاية، مثل منطقة التعداد، والتى تتجانس فى خصائصها السكانية، فلا يمكن تحديد الحدود الواضحة بين أنواع المناطق «بصورة مسبقة» على أسس غير براجماتية (مثل استخدام الربيعات الأرباع)؛ فهى تماثل الخلايا ذات استخدامات الأراضى المختلطة. وباستخدام المناهج الشبكية العصبية، تعرف الأنواع المثالية (ذات المستويات المختلفة من التجانس والتمازج على سبيل المثال) وتخصص المسارات الفردية لأكثر ما يشابهها (Mitchell, Martin and Foody,1998).

قراءة مقترحة

Openshaw and Openshaw (1997).

جغرافيا اقتصادية جديدة New Economic Geography

هى منهج ارتبط أساسًا بمجموعة من الاقتصاديين الأمريكيين الكلاسيكيين الجدد (انظر الاقتصاد الكلاسيكى الجديد)، الذين سعوا منذ أوائل التسعينيات الماضية لتطبيق الدقة النظرية، والطرق التحليلية، وتقنيات الاقتصاد القياسى (الإحصائى) على الاقتصاد المكانى. وقد كان هذا الاهتمام مذهلًا، وذلك فى ضوء الارتباط التاريخى للاقتصاديين بالاقتصاد اللامكانى، أى «أرض العجائب التى بلا أبعاد» (Isard 1956, p. 25). وبالنسبة لبول كروجمان (Paul Krugman (1995a، p. 33، والذى يعد أكثر الاقتصاديين أهمية بالحركة، فقد كانت الجغرافيا الاقتصادية الجديدة بمثابة «رؤية على الطريق إلى دمشق»: (لقد أدركت فجأة أننى أمضيت حياتى المهنية كاملة ... أفكر وأكتب عن الجغرافيا الاقتصادية دون أن أدرك ذلك» (Krugman 1991, p. 1) .

لقد كان ظهور كروجمان يرجع إلى أن الإطار التحليلى الذى نشره من قبل لفهم التجارة الدولية كان الأفضل لفهم الجغرافيا الاقتصادية: «فالجغرافيا الاقتصادية مثل ... نظرية التجارة، تهتم

بزيادة العوائد والتوازنات المتعددة. وغالبًا ما كانت الحيل التقنية التى تحتاجها النماذج المطلوبة متماثلة» (Krugman, 1995, p. 41).

ويعد مصطلح «نموذج» من المصطلحات المهمة. فبينما كانت الجغرافيا الاقتصادية التقليدية «حقلًا مليئًا بالرؤى التجريبية، والقصص الجيدة، والأهمية العملية الواضحة»، فإن الاقتصاديين «أهملوها» بسبب «عدم توفر الشخص الذى يمكن أن يجعلها رسمية» (Krugman, 1995b, p. 41). وتمثل مشروع كروجمان فى أخذ أعمال الجغرافيا الاقتصادية وجعلها (حسب رؤيته) حيوية فكريا من خلال التعبير عنها بالمفردات الرسمية للنماذج الاقتصادية. فقد كتب «سندمج القضايا المكانية ضمن علم الاقتصاد من خلال نماذج ذكية ... والتى تستفيد من رؤى الجغرافيين بطريقة تلبى المعايير الرسمية للاقتصاديين» (Krugman, 1995b, p. 88). وفى إعلانه يعرف كروجمان (2000, p. 51) «شعار» مشروعه، بأنه يجمع كلا من «ديكست شتجلتس Dixit–Stiglitz، جبال الجليد، والتطور، والحاسب الآلى». حيث يشير ديكست شتجلتس إلى «النموذج الذكي»، أما الجبل الجليدى فيشير إلى «الخدعة التقنية» المتمثلة فى إدخال تكاليف النقل (ومن ثم الجغرافيا)، ويشير التطور إلى الطبيعة الحركية للنماذج (فى مقابل النمط الساكن الذى يميز نظرية الموقع التقليدية)، ويحاكى الحاسب الآلى الحلول للتوازنات المتعددة (وقد ذكر أن حاسبه المحمول: «يجعلنى أنتج معادلات ورقية، ومحاكات، فى غرفة فندقية فى نهاية الأسبوع ...» (Krugman, 1995a, p. 37).

وقد كانت هناك سابقة للجغرافيا الاقتصادية الجديدة فى العلم الإقليمي، والذى ظهر فى الخمسينيات الماضية لتطبيق الدقة والتحليل العلمى والطرق الإحصائية على الاقتصاد المكانى. ومن غير المدهش، فى ظل محاولة احتلال المجال نفسه، أن ظهرت علاقة غير مريحة بين الحركتين. حيث يقول كروجمان إن المهتمين بالعلم الإقليمى لا يزال عليهم إيجاد «نماذج ذكية»، فى حين رفض هؤلاء المهتمون أعمال كورجمان بدعوى أنها «واضحة، وخاطئة، و[أنها] قيلت منذ عدة سنوات على أى حال» (Issarman (1996. ولكن العلاقة بين الجغرافيا الاقتصادية الجديدة والجغرافيا الاقتصادية كما مورست فى الجغرافيا البشرية، لم تكن سهلة كذلك. فقد كان هنا تدفق مبدئى من الاهتمام تمثل فى نشر كتاب مشترك «دليل أكسفورد للجغرافيا الاقتصادية» (Clark, Gertler and Feldman, 2000)، ودورية علمية جديدة هى «دورية الجغرافيا الاقتصادية»، والتى ظهرت فى يناير عام 2005. وقد شجعت الدوريتان التبادل بين العلمين. ومن خلال قياس تأثير الاقتباس على الأقل، نجد أن الدورية الجديدة قد اجتذبت عددًا كبيرا من القراء من الاقتصاديين والجغرافيين الاقتصاديين. ولكن نظرا لكونها ضمن نطاق العمل ktsi، فإن ذلك لا يثبت اتصالهما ببعض، وجاء حكم مارتن (Martin (1999b, p. 70 على الجغرافيا الاقتصادية الجديدة بأنها تقدم «هراء»، وهذا ما يحتمل أن يشاركه فيه الكثير من الجغرافيين الاقتصاديين. وعلى مدى أكثر من مائة عام من تاريخ الجغرافيا الاقتصادية، كانت هناك محاولات فاشلة لجذب علماء الاقتصاد. وهذا يعد مخرجا إلى موضوعٍ آخر.

Martin (1999b)

تقسيم دولى جديد للعمل

New International Division of Labour (NIDL)

عبارة عن إعادة صياغة تقسيم العمل الدولى المرتبط مع عالمية رأس المال ونمو الدول والأقاليم الصناعية الجديدة. وفى جزء من معناه، لم يُعد هذا المصطلح مفيدًا، لأن التنمية غير المتساوية للرأسمالية، تضمن أن تقسيم العمل الدولى يتغير باستمرار. فكما جاء فى «البيان الشيوعي» لماركس وإنجلز ([1848] 2000)، «كل ما هو صلب يتبخر فى الهواء»، ومع ذلك، فإن للعبارة بعض الفوائد. وبالتحديد، فإنه فى ذروة نظام بريتون وودز (1944–73)، لم ينتقل أى من رأس المال ولا العمالة بصورة مكثفة عبر المرحلة العالمية. حيث اتخذت الاقتصاديات القومية مكانًا جيدا فى قلب نظام التجارة العالمي. وحدث ذلك جزئيًا كاستجابة لقراءة سنوات الكساد والحرب العالمية الثانية. وقد كان الغرض من نظام بريتون وودز، تشجيع الاقتصادات المكانية القومية فى «العالم الأول» من الاضطراب السياسى والاقتصادى المفرط (Corbridge, 1994). وحينما لم يتم تنفيذ نظام بريتون وودز، تسبب ذلك فى بطالة وتضخم مرتفعين. وطبقًا لأقوال فوربل، هاينريشسن وكريى Förbel, Heinrichs and

Kreye (1980)، يجب على العديد من الشركات الرأسمالية فى الغرب الآن مواجهة عواقب اتفاق الشركات بعد الحرب، وهو الاتفاق الذى زاد من عوائد العمل، ومن ضمنه العمل الذى تستخدمه الدولة، بالمقارنة بالعوائد على رأس المال. وقد توقفت بعض الشركات، بينما ابتكر البعض الآخر وهاجر آخرون. وبهجرة رأس المال، تسببوا فى حدوث تغير فى تقسيم العمل الدولى والذى كان متميزًا - جديدا - مقارنة بالفترة من 1950 حتى 1975.

ولا شك فى أن ظهور دول صناعية جديدة مثل تايوان وكوريا الجنوبية، قد بدا كصدمة فى السبعينيات الماضية (انظر **المعجزة/ النمور الآسيوية**). فقد قالت بعض نماذج **نظرية التبعية** إن **التنمية** فى المركز تعتمد على استمرار عدم تصنيع الهامش. وقد قال جندر فرانك Gunder Frank إن تايوان وكوريا الجنوبية كانتا استثناءين لقاعدة ما زالت موجودة. فقد سمحت لهما الولايات المتحدة ببساطة بالتطور لأسباب جيوبوليتيكية. وقد قبلت النظريات الأقل تشددا بأن **الجيوبوليتيكا** كانت جزءًا من القصة، ولكنهم لاحظوا كذلك الطريقة التى حققت بها الدولة فى كلا البلدين درجة من الاستقلال النسبى عن طبقات الملاك المحليين. فقد استخدمتا تلك القوى لتنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي، والسياسات الصناعية الإستباقية. وفى حالة كوريا الجنوبية، فقد تركزت السياسة الصناعية أساسًا حول رؤوس الأموال المحلية واسعة النطاق، ومن ضمنها البنوك الرائدة، والمجموعات الصناعية الضخمة مثل سامسونج. وفى تايوان، حظيت التنمية الصناعية برعاية شبكات من الشركات صغيرة النطاق

(Kohli, 2004). وما أضافه منظرو التقسيم الدولى الجديد للعمل لهذا المزيج، وأكمله منظرو العولمة، ذلك الانتباه الشديد بالطرق التى ترتبط بها تلك الأماكن الصناعية الجديدة (وتتضمن أماكن التكنولوجيا الحديثة فى المدن الهندية، مثل بانغالور وحيدر أباد) برأس المال العالمى وأسواق المستهلكين، من قبل شركات مثل آى بى إم وهيولت باكارد وسونى. وقد تجاهل منظرو التقسيم الدولى الجديد للعمل بشكل كبير، الأسس المحلية للنجاح الصناعى فى اقتصاديات النمور الآسيوية والاختلافات السياسية المهمة بينها. ومع ذلك، كانوا فى طليعة اللعبة فى إدراك بعض التغيرات العالمية التى حدثت بسبب إعادة هيكلة الرأسمالية عندما انتقلت إلى حقبة **الليبرالية الجديدة**، وتعميق عملية **تضاغط الزمكان**.

قراءة مقترحة

Dicken (2003): Schatz and Venables (2000).

بلدة جديدة **new town**

بلدة مخططة فى منطقة كان ينقصها فى السابق استيطان حضرى كبير. وعلى الرغم من إمكانية العثور على تلك المستوطنات المخططة عبر التاريخ، فإن المصطلح استخدم لأول مرة على نطاق واسع بعد صدور قانون البلدات الجديدة البريطانية عام 1946. إذ

إن حركة البلدات الجديدة هناك، واعتمادا على حركة مدن الحدائق السابقة لها ومفهوم وحدات المجاورات السكنية، حفزت إنشاء عدد من المستوطنات الجديدة ومعظمها خارج لندن. حيث صممت للحد من الزحف الحضرى وحماية الأرض الزراعية (انظر الحزام الأخضر)، لتخفيف تركز السكان والنشاط الاقتصادي، وللمساهمة فى سياسات الإسكان الضرورية من خلال إزالة الأحياء الفقيرة فى داخل المدن، وتدمير الكثير من المنازل خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت بلدة ستيفانيج Stevenage أولى تلك البلدات، ثم أنشئت عشر بلدات بين عامى 1946 و1950. وفى نهاية الأمر، تم تصميم وإنشاء 28 بلدة، منها مدن كبيرة مثل ميلتون كينيز Milton Keynes، والتى شملت العديد من المدن الصغيرة الموجودة.

وقد تبنى الكثيرون النموذج الذى وضعته المملكة المتحدة على نطاق واسع على مر الستين عامًا الماضية، وأصبح هناك العديد من «البلدات الجديدة» فى عدد كبير من الدول. وعلى الرغم من أن مثالية مبادئ العديد من مؤسسى هذه الحركة لم تتحقق، خاصة فيما يتعلق بإنشاء المجتمعات المكتفية ذاتيًا نسبيًا، فإن أغلب البلدات الجديدة تجسد معايير مرتفعة نسبيًا للإسكان والتصميم الحضرى.

قراءة مقترحة

Hardy (1991)؛ Osborn (1977)؛ Stein (1966).

منظمات غير حكومية

Non Governemntal Organizations (NGO)

NGO هـو الاخـتـصـار لـ «منـظـمـات غـيـر حـكـومـيـة Non Governemntal Organizations»، أى الجهات التطوعية غير الهادفة للربح التى تهدف للصالح العام. ويغطى المصطلح جهات متنوعة، بداية من الوكالات الدولية ذات الأعداد الكبيرة من العاملين المحترفين، وصولاً إلى المجموعات الصغيرة من المتطوعين بدون أجر. وتتنوع وظائفهم وتتضمن الاشتراك فى الحملات وعمليات الإغاثة الإنسانية، والعمل التنموي، ورفاهية المجتمع، والأنشطة الثقافية، وصيانة الموارد والبيئة. ويقدم العديد منهم الخدمات والبرامج نيابة عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وأصبح بعضهم يعتمد بشكل كبير على الدعم المالى الحكومى. ووفقًا لبعض التقديرات، فهم يعملون فى المساحة بين الدولة والقطاع الخاص، وأحيانًا يعرفون بشكل خاطئ على أنهم المرادف للمجتمع المدنى.

قراءة مقترحة

Townsend، Porter and Mawdley (2004).

NIMBY لیس فی فنائی الخلفی (نیمبای)

نيمباى اختصار لعبارة «ليس فى فنائى الخلفى Not In My Backyard»، دلالة على الأسلوب الذى يتبناه الأفراد الرافضون

لوجود المؤثرات الخارجية السلبية (مثل ملاجئ المشردين)، ومن أُطلق سراحهم من السجن حديثًا (قريبا من بيوتهم والقيام بحملات لوضعهم فى مكان آخر) (راجع منطقة الاعتماد).

إقليم عقدى **nodal region**

تعرَّف خصائص هذا الإقليم بأنها الروابط القائمة بين مكوناته الرئيسية وبين واحدة أو أكثر من المناطق المركزية. وغالبًا ما تعرف الأقاليم العقدية (أو الوظيفية) باستخدام بيانات تدفقات، مثل تعريف مناطق الظهير: والتى تشكل قلب مشروع التحليل المكانى عند هاجيت (1965) Haggett.

بداوة **nomadism**

تمثل أسلوب معيشة - يتضمن الصيد، والجمع، والرعى والتسول، والتجارة - انتقال العائلات خلال العام (أو أى وحدات إنتاجية اجتماعية أخرى) بما يتطلب تغيير مأواهم. وقد استخدم هذا المصطلح خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بشكل عشوائي، ليقصد به أيًا من أساليب العيش المرتبطة بالحراك الإنسانى على مدار العام. وقد أثارت البداوة تاريخيًا الجاذبية والاشمئزاز فى آن واحد (فهى دلالات سلبية لمصطلحات: الانتقال، وانعدام الجذور، والتشرد

والتجوال والارتحال... إلخ) فى نطاق العلم والثقافة الغربية (انظر أيضا الهجرة). وقد اعتبرها أنصار التطور الثقافى كسمة حضارية بدائية، فى حين صورها أنصار الحتمية البيئية وعلماء البيئة الثقافية كسمة تعوق تطور النظم السياسية الهرمية المعقدة (انظر الإيكولوجيا الثقافية، الحتم البيئي). وانعكاسًا لهذا التاريخ، تستحضر البداوة بشكل خاطئ المفاهيم الماهوية للتشرد والحياة.

ومع ذلك، فقد وجدت دراسات المجتمعات البدوية أن انتقالهم لا يكون بلا هدف اجتماعى أو بيئي، ولكنه يتشكل بسبب الإتاحة الطبيعية للموارد، وكذلك بسبب الشبكات الاجتماعية التى يتطلبها الأمان والحفاظ على الوصول لتلك الموارد. بالإضافة لذلك، تختلف درجة الانتقال (معدل ومسافة النزوح) بشكل كبير بين الأسر البدوية، مما يعكس الفرص والقيود المختلفة التى تواجههم.

قراءات مقترحة

(1994). Khazanov

Nomadology علم البداوة

على الرغم من أنهما لا يقدمان تعريفًا صريحًا للمصطلح، فإن جيل ديلوز وفيليكس جواتارى (Gilles Deleuze and Félix Guattari (1987، قدما تخصص علم البداوة على أنه المضاد للتاريخ، الذى يربطانه

بالاستقرار والدولة. وقد اعتبرا أن هذا الموضوع لا يُعد دراسة تاريخية للشعوب البدوية، ولكنه دراسة للممارسات المكانية المختلفة. وعلى عكس الدولة، فإن «آلة الحرب» البدوية، يمكن أن تفهم على أنها احتلال الأرض بدون حكمها أو حصرها وحساب مساحتها. وبالتالي، فإن هذا العلم هو دراسة لما يطلق عليه هؤلاء الفلاسفة «المكان الناعم» أى مكان الإبداع والخصائص الناشئة والتحولات المكثفة.

قراءات مقترحة

Cresswell (1997); Deleuze and Guattari (1987).

نواميس nomos

هى مصفوفة القوانين والسنن والمواثيق التى تنظم السلوك بالمجتمع. والنواميس: (أ) تنشأ اجتماعيا وبالتالى تختلف حسب المكان والزمان. و(ب) تُقبل بشكل عام، وبالتالى تعمل كنموذج ثابت للنظام الأخلاقى السياسى. وقد برز المصطلح مع ظهور الديمقراطية فى القرن الخامس بأثينا، حيث كان البناء السياسى لدولة المدينة الكلاسيكية يحوى مفهومًا ضمنيًا بأن «النواميس» (ج) واضحة مكانيًا (بمعنى توزيع أو تحديد السلطات). وقد دخل المصطلح فى

الجيوبولتيكا من خلال الفقيه القانونى الألمانى كارل شميت Carl Schmitt, 1888 –1985، والذى استدعى هذا المفهوم ليقول بأن النموذج الأخلاقى اللاهوتى للحرب العادلة فى أوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، قد أسفر عن النموذج القضائى العلمانى (النواميس) للحرب المنظمة بين الدول المستقلة التى زعمت بوجود احتكار للوسائل الشرعية للعنف. وقد توقع امتداد العنف المفرط لما وراء البلدان غير الأوروبية، حيث [يمكن] «ارتكاب» أعمال وحشية بعيدًا (Rasch, 2003). وقد عرف شميت هذه المنطقة بأنها «حالة الطبيعة حيث كل شيء ممكن»، وبأنها مجال الاستثناء. وقد أوضح أن هذا الحد ذاب فى أوائل القرن العشرين، وظهرت المناطق الوحشية للعنف الاستعمارى من خلال بقايا النظام الأوروبى (1950 [Schmitt, 2003]). وقد جذبت كتابات شميت انتباهًا متجددًا ومهمًا اليوم، من خلال تأثير «لاهوته السياسي»، على حرب إدارة بوش على الإرهاب، ومن خلال راديكالية عمله فى الفلسفة السياسية لجورجيو أجامبن Giorgio Agamben (انظر Minca, 2006). وفى كلتا الحالتين، فقد ارتبط اهتمام كبير بشميت بوصفه «فوق كل شيء، كمفكر مكانى أظهر مفهوم النواميس كمفهوم رئيسى» (Dean 2006).

يهتم هذا المصطلح بالمستوى العالمى والمستوى العام. وقد اشتق المصطلح الفيلسوف الألمانى فيلهلم فيندلباند Wilhelm Windelband، والذى استخدمه عام 1894 لتعريف هدف من هدفين محتملين لصياغة المفهوم:

«توضح الاهتمامات النظرية المرتبطة بصياغة مفهوم المبادئ الأساسية، الصفات المشتركة لمجالات الخبرة التى تقود لتكوين القوانين العامة للطبيعة. وتعد العملية واحدة من عمليات التجريد المستمر، التى يتم بها فرز الصفات الخاصة للأشياء، بحيث يعد الشىء كنمط عام له علاقات معينة مع الأنواع العامة الأخرى» (Entrikin, 1991).

وقد قارن فيندلباند بين هذا وتكوين مفهوم **الإديوجرافيا** (العلم الاجتماعى المرتبط بدراسة الحالات الفردية) والذى يهتم بتحقيق الفهم الكامل للحالة «الفردية». (انظر **الكانطية**).

وقد عدت رؤى فيندلباند أكثر دقة من المقارنات الهزلية بين الفردى والعام، والتى دُفع بها إلى علم الجغرافيا بعد منتصف القرن العشرين. حيث أهملت تلك الصياغات إصرار فيندلباند على أن كلا المنهجين كانا يتجهان نحو تكوين المفاهيم التحليلية. وبدلا من ذلك، ففى أعقاب حوار هارتسهورن- شيفر عن الاستثنائية، سخر أنصار **العلم المكانى** من **الجغرافيا الإقليمية**، وبالأخص من تركيزها على

التفرد. وهو عجزها الكامن المفترض عن تحقيق دقة المفهوم، أو المادة الفكرية - وادعوا أن الجغرافيا لا بد وأن تركز على التعميم، وتعمل على تشكيل نظريات علمية وقوانين التنظيم المكاني.

ولكن هذه التصورات اختفت بشكل كبير، ليس على الأقل من خلال نقد العلم المكانى التقليدى، وظهور جغرافيات ما بعد الوضعية، وإعادة صياغة الجغرافيا الإقليمية. وكما استنتج فيليبس Phillips (2004، p. 40) فإن «المناقشات حول الجغرافية التفسيرية الإقليمية/الأديوجرافية مقابل الجغرافيا العلمية /الكمية/العامة، قد جاءت وذهبت (غالبا).

لا مكان non – place

مصطلح صاغه العالم الأنثروبولوجى الفرنسى مارك أوجيه Marc Augé ليصف خصائص محددة للمطارات، والطرق السريعة، والحدائق الرئيسية، والفنادق على الطرق العامة، والمحلات ذات الطوابق المتعددة، ومراكز التسوق، والأماكن السياحية... إلخ. وهذه الأماكن تشترك فى تجميعها مجموعات وأفراد يأتون معا بشكل مؤقت للمكان نفسه، ولكن لا تربطهم رابطة محددة ببعضهم. وبدلا من وجود رابطة اجتماعية تحدد طبيعة تلك التجمعات، نجد أن الإشارات والنصوص هى التى تقود تحركات الناس خلال تلك المساحات أو

توجههم نحو أماكن أخرى. وبالنسبة للصفة الأخيرة، فاللامكان هو بمثابة قناة تشكل النظرة لبعض الأماكن الأخرى. وقد رأى بعض المفسرين اللامكان إنكارًا للمكان، ولكن فى مصطلح أوجيه يعمل «المكان» جدليًا مع «اللامكان»، فالأول لم يختف تماما أبدا، والثانى لم يكمل تمامًا أبدا، فهما يشبهان الورقة الممسوحة والتى يعاد عليها كتابة لعبة الهوية والعلاقات المتنافسة بلا توقف (Augé, 1995, pp. 78 - 9). ولكن بالنسبة لبعض النقاد، لم يكن أوجيه واضحًا حول جدلية المكان واللا مكان، وقد يأخذ المرء انطباعا بأن شخص المسافر/المتنقل باستمرار هو الساكن الوحيد فى اللامكان. وفى مقابل هذه الرؤية، هناك رؤية ترى أن هؤلاء العاملين فى تلك الأماكن، على سبيل المثال، لديهم علاقات أقوى وأعقد معهم وبين بعضهم البعض، بحيث يصبح من الضرورى التفكير فى «الأماكن» المتعددة (من الأشخاص المختلفين، والخطط، والتاريخ، وبرامج العمل)، مثل المحتوى المادى للا مكان (Merriman, 2004).

النظرية اللاتمثيلية non representational theory

هى نمط للارتباط بالعالم يهدف إلى الحضور والتدخل فى ممارسات أخذ المكان. وقد صاغ مصطلح هذه النظرية فى الجغرافيا البشرية لأول مرة ثريفت Thrift (1996)، والذى ظهر من خلال

الحذر والاهتمام بالمبالغة فى تقييم الأبعاد «التمثيلية المرجعية» للحياة عقب التحول الثقافى للتخصص. وهو استجابة لسؤالين هما:

١. كيف يمكن الكشف عن الحياة كعملية معبرة ومتباينة للوجود، حيث يحدث الكثير قبل وبعد الفكر الانعكاسى الواعى؟

٢. كيف يمكن تعزيز أنواع الوصف أو التمثيل التى تحاول المساعدة فى إنتاج أحداث جديدة، بالربط بين الممارسات التى تكون الحياة والتدخل فيها؟

وليست النظرية اللاتمثيلية نموذجا معرفيا جديدًا قد يزيح أو يتخطى الآخرين، ولا تقدم مجموعة من القواعد والمواثيق التى قد تكون واحدة من مفاهيم العالم الكلية، ولكنها تحدد مجموعة طرق مختلفة لتعلم كيف يمكن معالجة هذين السؤالين. وبناء على ذلك، تتكون النظرية اللاتمثيلية من المنظورات المتعددة، وتستمد إلهامها من مصادر متعددة، تتضمن نظريات هيدجر للممارسة، وما بعد الظاهراتية، والاجتماعيات الصغيرة المتنوعة، ونظرية الشبكة الأطراف، والصيغة المبتدعة لديلوز وجوتارى لما بعد البنيوية، والنسوية المادية (انظر الشكل). وربما ينقل استخدام صيغة الجمع «للنظريات اللاتمثيلية» إحساسا أفضل بالأصل المعقد لتلك النظريات، والأسس المتناقضة والمتغيرة باستمرار للنظرية اللاتمثيلية فى الجغرافيا البشرية (قارن 1996 Thrift) with Thrift 2008).

وبينما تعد النظرية اللاتمثيلية مفهوما جماعيا لا مراء فيه، نجد أنها متماسكة من خلال نقطتى بداية عريضتين، واحدة منهما إلزامية والأخرى بمثابة وعد، وقد تعرض كل منهما للنقد.

أولًا، تؤكد النظرية اللاتمثيلية على «الالتزام» بتوسيع بؤرة **الجغرافيا الثقافية** (الجديدة)، لما هو أبعد من التركيز على مجال **التمثيل**، أو الذات الإنسانية المرتبطة بالعالم، وذلك بتمثيل ظواهر عالمية من خلال عملية التفسير (عن طريق القيام «بالقراءات» النشطة للمعانى القديمة أو المهيمنة). حيث تعكس كل منها صورة الأخرى، بمعنى أنهما يفترضان أن العلاقة الأولية بين الموضوع (الفردى أو الجماعي) والعالم، على مستوى الأهمية. وعلى النقيض من ذلك، تُعد النظريات اللاتمثيلية نظريات «ممارسة»، حيث إن تركيزها قائم على ما «يفعله» البشر أو غير البشر، وكيف أن مراجعة وإعادة إنتاج هذه الممارسات تساعد على نشوء واستمرار التفسيرات، وبالتالى على المعنى. وبينما تتفق هذه الحركة مع الاهتمام بالمنطق العملى **للجسد** فى بعض **الجغرافيات الإنسانية**، وتستعير من الأشكال المختلفة لعلم الاجتماع الجزئى، هناك فرق مهم يتمثل فى أن الممارسات تميل إلى صياغتها من خلال مفاهيم، مثل التركيبات العملية المادية الإنسانية وغير الإنسانية (Whatmore, 2002a).

ومن خلال هذا النص، نفهم أن الممارسات دائمًا ما تكون مجسدة، وتتكون من مجموعة من الأنماط . التى تتضمن التأثير والوجدان (انظر **الجغرافيا الشعورية**) . التى لا تحتاج لتجاوز حد أدنى من

الأهمية لتحقق الآثار السياسية (Harrison, 2000). وتتمثل إحدى الاستجابات القوية على هذا فى ادعاء أن النظرية اللاتمثيلية تفصل بين ما هو غير تمثيلى وما هو تمثيلى، وتفرض الازدواجية بين الاثنين، من خلال الاهتمام بالأولى وإهمال الآثار المختلفة للثانية. ولكن ديوزبري، وهاريسون، وروز، وويل Dewsbury, Harrison, Rose and Wylie (2002) اهتموا بالتأكيد على أن النظريات اللاتمثيلية ليست مضادة للتمثيل (Jones, 2008)، ولكنها تصور التمثيل على أنه «تمثيل». وهذا يعنى ألا تُفهم التمثيلات على أنها أقنعة أو أحجبة تعبر عن بعض النظم البديهية لتجاوز التصنيفات، ولكنها تواجه على أنها عناصر تأسيسية داخل الممارسات (وعلى الرغم من أن ذلك قد أثار عدة تساؤلات حول كيفية تطوير مفردات المفاهيم لوصف الآثار الدلالية لمختلف أشكال «العروض»، والتى لا تعيد إنتاج نموذج ساذج من علم النفس أو نموذج الأثر/السبب). وبالتالى، فرضت النظرية اللاتمثيلية الانفصال عن صيغة الثقافة البنيوية/الدلالية، التى تحدد الجغرافيا الثقافية (الجديدة). ويمكن اعتبار هذه الحركة كاستجابة ضرورية للحظة سياسية معاصرة، بحيث تتحصر فيها الطرق اللاتمثيلية المختلفة ـ بما فى ذلك الشعور ـ فى ظهور أشكال جديدة من **السلطة النظامية والسلطة البيولوجية** (Thrift, 2008; Barnett, 2008).

ثانيًا، تعبر هذه النظرية عن «الوعد» بمواجهة إنجاز اجتماعى وعملى يتوسع الآن – وهو «تنظيم»، وليس نظاما– يظهر من علاقات

متعددة متباعدة زمانيا ومكانيا. وقد كانت النتيجة لفت الانتباه لمدى تكون الترتيبات المستمرة الموسعة من علاقات بين «أطراف» بشرية وغير بشرية، أو ربما من «فاعلين» بصُورة أكثر دقة (انظر نظرية الفاعل - الشبكة)، وهكذا يصبح المجتمع بمثابة مجموعة من الشبكات أو التجمعات المترابطة جزئيا، الذى تعمل فيه الممارسات المعبرة المجسدة كأساس مستمر للتماسك والتغيير (Rose, 2002b). وقد انتقل العمل الحديث إلى التركيز على الانتقادات المبكرة والتى ترى أن هذا التركيز على ما هو غير تمثيلى، يعيد إنتاج أو حتى يحتفى بشخصية الإنسان العادى (Nash, 2000) باستكشاف كيف أن الاختلافات الاجتماعية، مثل السلالة أو الجنوسة، تتحقق وتختفى من خلال أعمال عدد من الأساليب اللاتمثيلية (على سبيل المثال Lim, 2007).

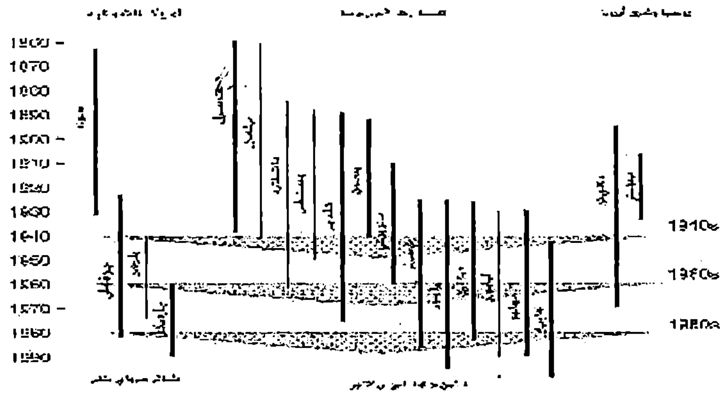
وعلى الرغم من التأثر الكبير بدليلوز وجاتارى (McCormack, 2005) والعمل على قدرات المحادثة أو اللغة (الأدائية) (Dewsbury, 2000)، فإن مقطع «غير» الوارد فى اسم هذه النظرية يحقق التوازن فى لحظات عدم التحديد وعدم الحسم، التى تظهر فيها أحداث جديدة تتخطى وربما تربك الترتيبات القائمة (ومع ذلك انظر Anderson (2004) and Harrison (2007a) على الملل والمعاناة من الانتقادات الداخلية للنظرية اللاتمثيلية المتعلقة بكيف أن الاهتمام بالحداثة يمكن أن يقلل من شأن العلاقات التى تكون معلقة أو مقطوعة.

وللعمل من خلال النظريات اللاتمثيلية الإلزامية وغير الإلزامية، هناك تجارب ناشئة من خلال طرق بحثية، وأشكال بيانية وسردية للعروض، تنفذ مهامها للتعلم بمشاهدة الحياة المستمرة، كمركب من الممارسات المجسدة. وتُستدعى النظرية هنا للعمل «كمكمل متواضع» للحياة، لتقدم لنا أشكال الوصف الجديدة، وهى خطوة لا تتوافق أحيانا مع التجارب النظرية المكثفة، والتى كانت معلمًا للنظرية اللاتمثيلية.

وقد بدأ العمل الحقيقى على وضع هذه المجموعة من النظريات فى مواجهات عنيفة مع مجموعة من التخصصات الفرعية (انظر على سبيل المثال عن اللاندسكيب Wylie 2005)، أو عن جغرافية الأطفال Horton and Kraftl (2006). وبأخذ القاسمين المشتركين معًا، يمكن فهم النظرية اللاتمثيلية كأسلوب للارتباط بالعالم. يواجه مجموعة من النظريات اللاتمثيلية التى تخرج عن نطاق الجغرافيا البشرية. يبدأ من الأبعاد اللاتمثيلية للممارسة والأداء.

قراءات مقترحة

Dewsbury, Harrison, Rose and Wylie (2002); Lorimer (2005); Thrift (2008); Whatnore (2002a).



شكل (18) النظرية اللاتمثيلية

نظرية معيارية normative theory

هى نظرية أو ادعاء نظرى يوضح ما يجب عمله. حيث تنص نظرية علم **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد** على أن الأسواق يجب أن تكون تنافسية، وتنص **النظرية الماركسية**، على أنه يجب الاستيلاء على مصادر الملكية. فكلما ظهرت كلمة «يجب»، يظهر الادعاء النظرى المعيارى. وتمثل «النظرية الوضعية» مضاد النظرية المعيارية، وهى التى تهتم بما هو كائن. وتوجد الأسواق التنافسية فى الصين. ويمثل ودونالد ترامب Donald Trump أحد المؤيدين لمصادرة الملكية. وقد تكون تلك الادعاءات الوضعية خاطئة، ولكن إذا كانت كذلك، فيمكن إثبات خطئها بالحقائق العلمية. ولا يمكن إثبات خطأ النظرية المعيارية أبدًا، ولذلك فهى تتسبب غالبًا فى معارضة حادة.

وقد ارتبط استخدام هذا التمييز بعلم الاقتصاد أكثر من غيره. حيث ميز أحد علماء الاقتصاد الأوائل بجامعة كامبريدج، وهو جون نيفيل كينز (1852-1949) فى كتابه (نطاق وأسلوب الاقتصاد السياسى) بين الاقتصاد الوضعى، وهو «مجموعة من المعارف المنظمة تهتم بما هو كائن»، والاقتصاد المعيارى «المرتبط بمعايير ما يجب أن يكون، وبالتالى يهتم بالمثالى المتميز عن الواقعى». وقد حدد كينز الفروق بحيث يمكن للاقتصاديين أن يكونوا واضحين تماما بشأن دورهم ووضعهم: فحينما يتحدثون عما هو «كائن» (علم الاقتصاد الوضعى) يصبحون علماء، وحينما يتحدثون عما «يجب أن يكون» (الاقتصاد المعيارى) يصيرون مستشارين سياسيين. فلا ينبغى الخلط بين الاثنين أبدًا.

وقد ظهرت التفرقة بين الوضعى والمعيارى فى **الجغرافيا البشرية**، بدرجة كبيرة فى **الجغرافيا الاقتصادية**، وهذا ليس بالشىء الغريب مع العلم بأصولها وارتباطها بفترة **الثورة الكمية**، حينما كان الجغرافيون الاقتصاديون يطلبون معايير لتحديد العمل العلمى. ومن المفارقات المثيرة للسخرية، مع ذلك، أن **نظرية الموقع** التى انتشرت كثيرا خلال تلك الفترة كانت معيارية وليست وضعية، وبالتالى لم تشكل علما وفقًا لمصطلحات كينز. وقد ارتكزت نظرية الموقع على مجموعة من الافتراضات «المثالية»، مثل السطح المتجانس، وتناسب تكاليف النقل مع المسافة، والكثافة السكانية المتساوية، والعقلانية الكاملة. وقد كان

أوجست لوش August Lösch، أحد المؤسسين الرئيسيين لنظرية الموقع، واضحا تمامًا بشأن طبيعتها المعيارية: «إن الواجب الحقيقى للاقتصادى لا يتمثل فى شرح حقيقتنا المثيرة للشفقة، ولكنه يتمثل فى تحسينها. إذ إن مسألة الموقع الأفضل أهم كثيرا من تحديد الموقع الفعلى» (Losch, 1954, p. 4 [1940]). ولكن نادرًا ما سجل الجغرافيون الاقتصاديون هذا الحافز فى ذلك الوقت.

وعلى أى حال، فقد أصبحت المناقشة صورية، بعدما بدأ الاختلاف بين النظرية المعيارية والوضعية ينكشف منذ أوائل السبعينات. وقد ذكر أولسن (1980) Olsson، أحد المؤيدين السابقين للنظرية الوضعية، أن الدعامة الأساسية للمنهج العلمى للجغرافيا الاقتصادية – عائلة نماذج التفاعلات المكانية – قد توافقت بشكل دائم عبر أحكام قيمية، و«أصبحت» مخفية كما «يجب». وبالمثل فقد وجد هارفى (Harvey 1973, 1974a) ادعاءات معيارية خفية تكمن فى كل ركن من أركان النظرية الوضعية: فى النظريات الاقتصادية للمدينة، وفى نظريات السكان، والموارد، والأساليب الكمية. فكل النظريات نظريات معيارية. وقد بدأت كل القيم فى الانهيار، ولم يعد بإمكاننا الهروب منها إلا بتجنب رائحة الهواء الذى نستنشقه.

قراءات مقترحة

Olsson (1978)

اكتسبت هذه العبارة شهرة فى السبعينيات الماضية إشارة إلى الدول الصناعية الأغنى (**الشمال**)، فى مقابل الدول الأفقر غير صناعية بالأساس (**الجنوب**). وقد كان للعبارة ميزة تخطى مصطلحات العالم الأول والثانى والثالث. وعلى الرغم من أن لفظ الجنوب يشير إلى المستعمرات السابقة بشكل أساسى، أو الدول النامية فى أمريكا **اللاتينية** وآسيا وأفريقيا، فإنه بدا مصطلحًا محايدًا أكثر من مصطلح **العالم الثالث**. وقد تحدث كذلك عن حقيقة أن دول الجنوب كانت تعيد تنظيم نفسها سياسيا فى السبعينيات من القرن الماضى. فى حين كان العالم الثالث خلال الخمسينيات من القرن ذاته، يشير إلى مجموعة من الدول غير المنحازة، والتى عقدت العزم على أن تسلك طريقًا جديدًا فى الاقتصاد السياسى العالمى. وفى الستينيات الماضية، تغير معنى العالم الثالث ليشير إلى مجموعة من الدول أطلق عليها آنذاك دول **التأخر التنموي**. ولم تؤخذ فكرة أن تلك الدول قد يكون لها **سلطة** كبيرة من زاوية **الجيوبوليتيكا**، أو من الناحية الجغرافية السياسية مأخذ الجد. إلا أن هذا تغير عندما قادت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) OPEC أسعار النفط للارتفاع أربعة أضعاف فى عامى 1973 - 1974. وقد شجع نجاح هذا التصرف مجموعة أوسع من الدول النامية، وهى مجموعة الـ 77، التى تكونت عام 1964 فى مؤتمر الأمم المتحدة الأول **للتجارة**

والتنمية، للضغط من أجل «نظام اقتصادى عالمى جديد». وكان ذلك جزئيًا من خلال مطالب مجموعة الـ 77 بترتيبات تجارية أكثر عدلاً، وأكثر استقرارًا، ومساعدات أكثر، وتسهيلات مالية خاصة، وحقوق أكبر فى التصويت فى الأمم المتحدة، حيث ولدت فكرة الجنوب.

وفى الثمانينيات الماضية، عارض الأمريكيون وبعض القوى الشمالية الأخرى بشدة مطالبتهم بنظام اقتصادى عالمى جديد. وعلى الرغم من ذلك، فقد ردت مجموعة من الديمقراطيين الاشتراكيين المهمين فى الشمال، على مطالب الجنوب من خلال التقريرين الأول والثانى للجنة براندت، وكان عنوانهما «الشمال والجنوب» عام 1980، و«الأزمة المشتركة» عام 1983. وعلى الرغم من محاولة مفوضى براندت توجيه الانتباه إلى توسيع الفجوات بين دول الشمال ودول الجنوب (والتى رأوها خطيرة من وجهة نظرهم)، فلم يحدث الكثير. ويمكن القول فعليا وبشكل معقول بأن انتهاء الحرب الباردة قد أضعف دول الجنوب، وبالأخص دول جنوب الصحراء الأفريقية (Dodds, 1999; Fawcett and Sayigh, 2005). فلم تعد تلك الدول مهمة بالنسبة للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى السابق. ومن المفارقات المأساوية، أنه خلال السبعينيات من القرن الماضى كانت هناك خريطة للعالم تحاول تصوير دول شمال العالم، ولكنها كانت سخيفة للغاية. حيث امتدت لتشمل المناطق معتدلة المناخ بشكل أساسى على جانبى خط الاستواء، لتربط كلًا من أمريكا الشمالية

وأستراليا ونيوزيلندا معًا. وعلى كل حال، فإن معظم الكتلة الأرضية للعالم يقع شمال خط الاستواء. وكان الجنوب يشغل بشكل أساسى فراغًا غير مترابط فى المناطق شبه الاستوائية والاستوائية. وفى نهاية القرن، بدت معقولية مفهوم الشمال تصبح ذات معنى أكثر، حيث عززت **العولمة** ذلك جزئيا. وقد واجه الجنوب بدوره صعوبة بالغة ليقدم موقفًا سياسيًا مترابطًا. وتتضمن مجموعة الـ 77 الآن 133 عضوا، ولكنها عاجزة كثيرا فى مواجهة الفيتو الشمالى على التغيرات الاقتصادية والسياسية الرئيسية.

قراءات مقترحة

Dodds (1999); Payne (2005).

زواجية (مدى انتشار الزواج) nuptiality

يقصد به انتشار الزواج (أو معدل الزواج) بالنسبة للسكان. وبينما يربط البحث فى علم **الديموغرافيا** الزواج بالخصوبة المرتفعة، يقال إن تأخير سن الزواج يخفض الخصوبة، مثلما ظهر فى بعض الدول الأوروبية فى المرحلة المتوسعة المبكرة من **الانتقال الديموجرافى**، فقد تعقدت هذه الفرضية بسبب الحساسية للنمو المتزايد فى ترتيبات الشراكة، والأبوة، والأمومة، فى المجتمع المعاصر، وساهمت فى الاهتمام الكبير بالأسرة وتنظيم الأسرة المعيشية (على سبيل المثال

Duncan and Smith, 2002; Wright, Houston, Ellis, Holloway and Hudson, 2003).

قراءات مقترحة

Bongaarts (1982).

موضوعية **objectivity**

لمصطلح «الموضوعية» ثلاثة معان مختلفة على الأقل فى **الجغرافيا**. ويعد المعنى الأول شائعا نسبيا فى الحياة اليومية، حيث ترتبط الموضوعية بالنزاهة أو اللامبالاة. إذ يقال إن أحد المناهج أو الآخر ليس له محور محدد يدور حوله، أو أى مبادئ أو مواقف أيديولوجية محددة سلفا للدفاع عنها. ولهذا المعنى العادى للموضوعية جانب موازٍ فى بعض **العلوم الإنسانية** والمهن، حيث تتبثق الموضوعية من المهنيين الذين يتبعون قواعد مستقرة جيدًا لتقودهم إلى تنظيم دقيق للآلة، وفحص المصادر، والعرض الدقيق والعادل للمعلومات. فالموضوعية بهذا المعنى تنبثق من الجمع الدقيق للمعلومات، وسيادة الأدلة، و«التوازن» فى عرض الحجة.

وتشير الموضوعية فى المعنى الثانى الأكثر عمقًا، بوصفها عنصرًا من عناصر الطريقة العلمية، إلى الادعاءات بشأن خصائص الموضوع التى يقال إنها موجودة بشكل مستقل عن إدراكنا له. ومن وجهة النظر

هذه، تفترض الموضوعية مسبقًا أشكالاً من الملاحظات المباشرة أو دون وساطة، أو ما سماها هاراواى (Haraway (1985 «الخدعة الحسنة»، والتى صارت أساسًا لادعاءات العلم الموضوعى بأنه كان يعكس الطبيعة فقط فى شكل خالٍ من القيم وبدون وساطة (انظر الديكارتية).

ومنذ السبعينيات الماضية، كان رد فعل العديد من علماء الجغرافيا البشرية مضادًا للمفهوم الموضوعى للموضوعية. ومن خلال مبدأ التفسيرية، فقد اعترفوا بوجود أحكام مسبقة («تحيزات») لا غنى عنها لعملية حوارية متطورة للفهم. وبناء على الماركسية والنسوية، فقد رأوا أن الادعاءات الموضوعية كافة هى ادعاءات أيديولوجية، رافضين تاريخها والتزاماتها، وكونها جزءًا لا يتجزأ فى مؤسسات اجتماعية معينة (انظر الأيديولوجية). وكما افترض هابرماس (Habermas 1987a 1968)، فدائمًا ما ترتبط المعرفة باهتمامات البشر بالضرورة. وقد أصرت الجغرافيا البشرية النقدية على الحاجة إلى النقد الأيديولوجى لكشف العوامل والاهتمامات والنتائج المتعلقة بتلك الادعاءات بالموضوعية (Gregory, 1978a).

وقد استبعدت «النظرة السليمة» الشاملة أو العالمية للموضوعية، مع تحول علماء الجغرافيا البشرية إلى تحليل دور الاهتمامات الاجتماعية، والعامل البشري، والمؤسسات، فى تشكيل العوالم الموجودة والممكنة (Harvey, 1974b). وبالتالي، يرى المعنى الثالث

للموضوعية فى المعرفة (والتى تتضمن المعرفة العلمية) التى نشأت تاريخيًا واجتماعيًا من مشروعات محددة فى أوقات وأماكن محددة: فدائمًا ما ينتج شخص ما المعرفة، ودائمًا ما تكون المعرفة والاهتمامات الإنسانية مرتبطة ببعضها بعضًا ولا تنفصم، ويعد إنتاج المعرفة ممارسة اجتماعية، مثل أى ممارسة أخرى بما تتضمنه من أعمال وأشكال وجغرافيات لا تنفصل (انظر المعرفة السياقية). وكان التحول إلى الجغرافيات البشرية النقدية من هذا النوع يعنى رفض الروايات الكبرى، وبداية فترة ثرية بالتجارب المنهجية، وكتابة الجغرافية المفتوحة الأكثر عرضة للخطأ (Natter, Schatzki and Jones, 1996, p. 1).

استغراب **Occidentalism**

لقد نشأ البناء المنهجى «للغرب» («Occident») على أنه وحدة متماسكة ومترابطة، حيث يعامل الاستغراب عادة على أنه عكس الاستشراق: فكما أن الثقافات الغربية تصنع بطريقة منهجية قوالب نمطية «للشرق»، فقد أنتجت الثقافات غير الغربية قوالبها النمطية الخاصة عن الغرب أيضا (Carrier, 1995). ولذلك فقد وصف الاستغراب بأنه «اختراع» للصورة الغربية، أى أن العالم ينقلب رأسًا على عقب، أو كخطاب مغاير للاستشراق (Xiao-me Chen, 1995). وقد قدم بونيت (2005) Bonnett واحدة من أرقى وأدق القراءات عن

الاستغراب من خلال تلك المصطلحات. فعندما كان يكتب ليرد على من يعدون فكرة آسيا شيئًا أوروبيا خارجيا آخر، قرأ كاتبين أحدهما يابانى والآخر هندي، ليُظهر كيف استخدموا كياناتهم المستقلة عن الغرب، ليكتشفوا أشكال الحداثة غير الغربية.

وعلى النقيض من كل تلك الآراء، فإن إدوارد سعيد، وهو أحد مؤسسى نقد الاستشراق كنظام لمعرفة القوة، قد أصر على أنه «ما من أحد يمكنه تخيل مجالٍ موازٍ [للاستشراق] يُسمى «الاستغراب»، لأن الجغرافيات التخيلية التى أنتجتها ثقافات ليست غربية، لم ترتبط بنظام لمعرفة القوة يمكن مقارنته بقوة ومدى الاستعمارية والإمبريالية الحديثة (Said, 1978, p. 50). فبالنسبة لسعيد، كانت السمة المميزة للاستشراق تتمثل فى مشاركته الهيكلية فى عولمة مشروعات الهيمنة والاستيلاء على الموارد. ولهذا السبب يفضل كورونيل (1996) Coronil معاملة الاستغراب على أنه شرط لوجود الاستشراق ذاته: أى «مفاهيم الغرب» التى تضمن - والتى تسهل - تمثيله للثقافات غير الغربية. وتذكرنا هذه الخطة بأن الاستشراق لا ينشئ «الشرق» فقط، ولكن ذلك ينشئ ويمنح امتيازًا معًا للغرب كموضوع دراسى (انظر النزعة الأوروبية).

وقد اكتسب الاستغراب بمعناه الأكثر شهرة دافعًا جديدًا فى أعقاب الهجمات الإرهابية على مدينة نيويورك وواشنطن فى 11 سبتمبر 2001. فقد كان هناك رد فعل مشترك تمثل فى سؤال «لماذا

يكرهوننا؟» والبحث عن إجابة لهذا السؤال «بينهم»، وليس «بيننا»، وعلى وجه الخصوص «عداؤهم» المفترض للتشكيلات السياسية والثقافية للحداثة العالمية. وهكذا، على سبيل المثال، قدمت بوروما ومارجاليت Buruma and Margalit (2004) صورة مصغرة للاستغراب على أنه «الغرب فى عيون أعدائه» وحاولا وضع «مفجرى القنابل الانتحاريين والجهاديين الحاليين» فى سياق التاريخ الأكبر من «الكراهية» و«الاشمئزاز» من الغرب وكل أعماله. وقد كان تفسيرهم سطحيا بشكل ملحوظ، حيث كشف عن المؤلفين أكثر مما كشف عن موضوع بحثهم، وبهذا المعنى كان بمثابة خارطة أخرى للاستغراب الذى كان فى ذهن كورونيل بوضوح.

قراءة مقترحة

Bonnett (2005); Coronil (1966).

احتلال، عسكرى **occupation, military**

هو تولى سلطة سيادية السيطرة الفعلية من خلال العمل العسكرى على إقليم ليس لها حق شرعى فيه. وهكذا يختلف الاستعمار العسكرى عن «الحكم العسكري»، على الرغم من أنهما قد يعتمدان على تعليق حكم القانون السابق وجوده، وفرض القانون العسكرى (**انظر مجال الاستثناء**)، والسيطرة العنيفة على السكان المدنيين (انظر على سبيل المثال Hudson–Rodd and Hunt, 2005).

وقد حدث الاحتلال عبر التاريخ الإنساني، وكان أوضح ما يكون فى توسع الإمبراطوريات من خلال الغزو والضم، وقد شمل ذلك نقل السكان غالبًا: مثل نقل العبيد إلى روما، والمستعمرين الرومان إلى المستعمرات. ولكن منذ الحرب العالمية الثانية الحديثة، فإن حالات الاحتلال الحديثة أصبحت تحت حكم القانون الدولي، والذى يحظر الاستحواذ على الإقليم بالقوة (وبالتالى يفترض أن يكون الاحتلال شأنا مؤقتًا) وكذلك يمنع نقل السكان بالتحديد.

ويتطلب نص القانون ذاته قيام السلطة المحتلة باسترجاع النظام العام والحفاظ عليه، واحترام الملكية الخاصة، ورعاية صحة ورفاهية الشعب المحتل. ولكن من الناحية العملية، وكما رأى بنفنيستى Benvenisti (2004)، كشفت مراجعة احتلال القرن العشرين أن تلك الالتزامات تُخترق أكثر من احترامها، فمعظم المحتلين ينكرون وضعهم كقوى محتلة (حتى لو جعلت القوانين الدولية بوضوح من الاحتلال حقيقة واقعة، وليس نية أو ادعاء) أو يمارسون سلطات تقديرية واسعة.

ويثير الاحتلال العسكرى ثلاث مجموعات من القضايا الجغرافية المهمة على الأقل، وهى:

- الإستراتيجية: ما هى أهداف الاحتلال العسكرى؟ حيث يكون بعضها نتيجة النجاح العسكرى فى الحرب، أى إنها قد تتجه نحو ضم دائم، وإنشاء دول تابعة لأسباب جيوبوليتيكية

وجغرافية اقتصادية (مثل الاحتلال النازى للقارة الأوروبية بين عامى 1939 و1945، أو الاحتلال السوفييتى لمعظم أوروبا الوسطى والشرقية بين عامى 1945 و1989)، أو قد تكون شأنا مؤقتا (ولكن مع ذلك تمتد طويلًا) موجهًا نحو تبديل نظام سياسى بنظام آخر (مثل الاحتلال الأمريكى لليابان بين عامى 1945 و1952: انظر كذلك الجيوبوليتيكيا). وينشأ العديد من الاحتلال المعاصر بسبب التدخلات الدولية لإنهاء حرب إقليمية أو أهلية (حفظ السلام، مثل احتلال الناتو لكوسوفا والبوسنة من عام 1995 وحتى الآن)، على الرغم مما يستتبعه بعضها من استخدام العنف العسكرى على نطاق يذكرنا بوصف تاكيتوس Tacitus للاحتلال الرومانى لبريطانيا: «إنهم يخلقون دمارًا ويدَّعون أنه سلام». وهناك أهداف أخرى عبارة عن محاولات لإنشاء مناطق عازلة لضمان الأمن، مثل الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان منذ عام 1982 حتى عام 2000 (انظر Schofield, 1993). وهناك مزيج من الدوافع وراء العديد من أشكال الاحتلال، فنادرًا ما يكون الاحتلال مشروعًا متماسكا أو شفافا، ففى حين تخفى الاحتلالات الحديثة نفسها وراء ادعاء «التحرير»، فغالبًا ما يكون لها أهداف تحويلية طويلة الأجل (Bhuta, 2005)، وغالبا ما يواجه وجود القوات الأجنبية مقاومة شرسة من الشعب المحتل.

- العمليات اللوجيستية (نقل الجنود وتموينهم): ما هى هندسة السلطة الضرورية للحفاظ على السيطرة على الشعب المحتل (مثلا Weizman, 2004)؟ تعتمد الاحتلالات العسكرية على التداول المكانى للمعلومات (كتبادل المعلومات حول الشعب المحتل وأنشطته والأوامر العسكرية والتصريحات الرسمية)، وعن شبكات الإمداد لتوفير الموارد الأساسية للمحتلين والمحتلة أرضهم، وعن القدرة على تعبئة القوات لفرض النظام العام.

وفى معظم الحالات، تقوم المدن بدور المحاور للنقاط الثلاث، ولكن خلال الاحتلال الأمريكى لأفغانستان على سبيل المثال، كان ولا يزال هناك غموض حول مدى امتداد سلطة الولايات المتحدة وحلفائها إلى الريف. وكذلك فالأهمية المصيرية للمدن تجعل منها مراكز للتمرد ومقاومة الاحتلال العسكرى (Gregory, 2007).

- مناطق الاتصال: تفرض القوات المحتلة العديد من العلاقات العنيفة بشكل مؤثر، والتى تشمل العنف الجنسي، والاعتقال، والحبس، والعمل بالقوة، والإجبار وحتى الإبادة الجماعية، ولكن الشعوب المحتلة ترى أيضا تفاعلات عبر منطقة الاتصال بطرق معقدة، فلماذا يتم اعتبار البعض متعاونين، والبعض الآخر يعمل من أجل أن يعيش، وفى الوقت نفسه هناك مقاومون؟ فخلال الاحتلال الأمريكى للعراق منذ عام 2003 فصاعدًا، زادت المقاومة إلى الحد الذى أصبح

من الصعب فيه التفرقة بين الاحتلال واستمرار الحرب (Gregory, 2004b).

وليس من الضرورى الحفاظ على وجود عسكرى دائم وكبير للاستمرار فى الاحتلال: فقد استمرت إسرائيل فى السيطرة على غزة وباقى الضفة الغربية بسبب قدرتها على تعبئة قواتها المسلحة متى تشاء (كالغارات) وعلى استكمال تنمية المستعمرات (المستوطنات) كما سماه سيجال ووايزمان (Segal and Weizman 2003) «الاحتلال المدني».

قراءة مقترحة

Benvenisti (2004); Weizman (2004).

المحيطات oceans

على الرغم من أن تراجع النقل البحرى وتناقص الاعتماد على مصادر الغذاء الذاتية قد أزاح العالم البحرى من دنيا التجربة اليومية لساكنى البر، يبقى البحر حقلًا مهما للوسائل الضرورية التى تحافظ على الإنسانية. وقد سيطرت ثلاث وجهات نظر على أغلب دراسات التفاعلات البحرية البشرية، وهى: المحيط بوصفه يمدنا بالموارد، والمحيط كسطح للانتقال، والمحيط كسطح لنقل القوات وإظهار القوى العسكرية. وتتضمن كل وجهة من وجهات النظر التحليلية هذه تصورًا مؤكدًا عن فضاء مكانى المحيط وعن حوكمة المحيط.

إن قيمة المحيطات للبشرية لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية. وتتضمن الصناعات البحرية مصايد الأسماك، والتعدين، وصناعات الطاقة غير التقليدية، وإنتاج المياه العذبة، والخدمات الساحلية، والخدمات البيئية، والتجارة، والسياحة، والاتصالات البحرية، وكابلات الألياف البصرية، والسلامة، والإنقاذ، والدفاع البحري، والتعليم البحري، والتدريب والبحث. فالأهمية الاقتصادية للمحيطات هائلة. وطبقًا لما ذكرته «اللجنة العالمية المستقلة عن المحيطات»: «افترضت إحدى الدراسات الحديثة أن المجموع الكلى للصناعات البحرية وفقًا للبيانات المتاحة يبلغ ما يقرب من تريليون دولار أمريكى من الناتج المحلى الإجمالى العالمى البالغ 23 تريليون دولار أمريكيا» (IWCO, 1998, p. 12).

وتتضمن الخدمات الإيكولوجية التى تقدمها مختلف النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على الأرض تنظيم التبادل الغازى فى الجو (مثل التوازن بين ثانى أكسيد الكربون والأكسجين، والحفاظ على الأوزون للحماية من إشعاعات الأشعة فوق البنفسجية)، والتنظيم المناخي، وتنظيم الاضطرابات (مثل الحماية من العواصف والسيطرة على الفيضانات)، وتوفير المياه، وتدوير المغذيات، ومعالجة النفايات، وإنتاج الغذاء، وتوفير المواد الخام. وقيمة كل ذلك هائلة.

ويتوقع أن يكون للتغير المناخى آثار، مثل ارتفاع مستوى البحر عالميا، وارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية (الاحترار العالمي). فوفقًا

لتقرير حديث عن تقدير تأثر مناخ القطبى الشمالى (ACIA, 2004)، ترتفع درجة حرارة المناخ القطبى الشمالى بسرعة، بما يقترب تقريبًا من ضعف المعدل لباقى أنحاء العالم فى العقدين الماضيين. حيث يتوقع أن نصف الثلج الصيفى فى القطب الشمالى معرض للذوبان بحلول نهاية هذا القرن، وذلك جنبًا إلى جنب مع نسبة ذات أهمية من الطبقة الثلجية بجرينلاند. وستؤثر الاختلافات المناخية بشكل كبير على البيئات البحرية والأنشطة المرتبطة بها، ومنها ارتفاع مستويات البحر، والتغيرات فى ملوحة المحيطات (والتى قد تؤثر بشدة على المناخ الإقليمي)، وانخفاض أعداد أو انقراض أنواع بحرية بسبب فقد مأواها، والتوسع فى الشحن البحري، وزيادة بعض مصايد الأسماك القطبية الشمالية الكبرى، مع انخفاض البعض الآخر فى الوقت نفسه.

وفى 26 ديسمبر 2004، دمر تسونامى المحيط الهندى مجتمعات ساحلية. وفى تقاريره عن التأثير البيئى للتسونامى فى سريلانكا وجزر المالديف، أشار البرنامج البيئى للأمم المتحدة (UNEP, 2006) إلى أن المناطق الساحلية التى أزيلت منها الشعاب المرجانية، وغابات المانجروف، والنبات الطبيعي، هى التى عانت أسوأ دمار، كما أصيبت مجتمعات الصيد بدمار هائل. وقد تضمنت التحديات استرجاع أسباب عيش الصيادين، وزيادة دخل المجتمعات الساحلية عن مستواها قبل التسونامي، وكذلك بناء القدرات لتحسين

مهارات صانعى القوارب، وتطبيق المعايير لتقليل المخاطر المحتملة التى يتعرض لها الصيادون، وإعادة إحياء صناعات الاستزراع المائى التى تسبب فى دمارها التسونامي.

قراءة مقترحة

ACIA (2004); IWCO (1998); Steninberg (2001); UNEP (2006).

نفط oil

يُقال أحيانًا إن النفط هو حجر الأساس الاقتصادى لحضارتنا الهيدروكربونية، ويُعد النفطُ وقودَ الحداثة، وهو سلعة عالمية رائجة، كما يُعد مستودعا لثروة هائلة ويُعرف باسم (الذهب الأسود)، وهو جزء من أكبر الأعمال التجارية على الأرض (انظر الرأسمالية). ولكن رغم كل هذا، فالبترول يُعد نوعًا من الأكاذيب، فهو يكشف عن الغموض العميق للموارد الطبيعية فى عالمنا الحديث والتناقض الذى يحيط بها (Coronil, 1997).

وإذا رأينا أن النفط أحد الموارد الطبيعية، فإنه على الأرجح أكثرها عالمية وإستراتيجية وأكثرها قيمة، يبقى السؤال: ما هو الشىء الطبيعى فيه؟ فالنفط سائل سريع الاشتعال ويظهر نتيجة لعمليات جيوفيزيائية وبيولوجية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، وهو حصيلة

ثانوية تعود للتاريخ الجيولوجى لما قبل الإنسان، ويترسب فى طبقات الأرض التحتية، ويتكون أساسًا من مزيج من الهيدروكربونات وبقايا المركبات النيتروجينية والكبريتية، أما فى الواقع، فإن تركيبة ما يعرف بالبترول تختلف كثيرا جدا، كما هو متوقع نظرًا لظروفه المتباينة التى ترتبط بتاريخ طوله 600 مليون عام من الترسيب والتحلل العضوي، ويمكن القول بأن خصائص النفط الطبيعية متنوعة وغير ثابتة (انظر الطبيعة).

ويُستخرج النفط عادةً من آبار محفورة، ويُضخ عبر خطوط أنابيب، ثم يصفى إلى «مشتقات» أو عناصر مختلفة، وقد تعمقت وانتشرت الطريقة العلمية التى يتم بها استكشاف النفط وتحديد موقعه وضخه وتكريره منذ 150 عامًا مضت، إلى الحد الذى أصبحت عنده تحتوى جزءًا ضخمًا من البنية التحتية الهندسية والفنية. ويسيطر «الكبار» الآن على صناعة النفط، وهم عبارة عن مجموعة متنوعة جدا من شركات الطاقة متعددة الجنسيات (انظر الشركات عابرة القوميات). ويُقال أحيانا إن دريك E.L. Drake اخترع مثقاب النفط حين حفر إلى عمق 69 قدمًا فى بئره المهملة حاليا فى بنسلفانيا عام 1859. ولكن قبل عدة مئات من السنين من ميلاد السيد المسيح، كان الصينيون يحفرون آبارا على عمق 3500 قدم لاستغلال البترول لأسباب متعددة. واستخدم السومريون رواسب النفط السطحية كأسفلت وكموانع للتسرب قبل الصينيين بثلاثة آلاف سنة. مما يعنى أن استخدام المورد الطبيعى للنفط امتد عبر رقعة واسعة من التاريخ الإنساني.

وحاليًا، يغطى استغلال النفط والغاز المرتبط به ثلثى احتياجات العالم للطاقة: ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، سيهبط هذا الرقم بحلول عام 2030 بقدر ضئيل جدا. وتأخذ الدول الصناعية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى ثلثى متطلبات العالم من النفط. فأصبح العالم يتطلب قرابة 80 مليون برميل من النفط يوميا (مقارنة بـ47 مليونا فى عام 1970). وتستهلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر كمية من النفط (حوالى 25 ٪) وتعتمد بشكل كبير على النفط المستورد من (الشرق الأوسط وكندا، والمكسيك، وأفريقيا بشكل متزايد). وتتصف جيولوجية النفط والغاز بجغرافيا متميزة: فثلثا احتياطى النفط المعروف يكمن فى الشرق الأوسط (ويشكل المسلمون النسبة الأكبر هناك، وهى حقيقة احتلت أهمية كبرى فى سياق أحداث 11 سبتمبر، واحتلال الولايات المتحدة للعراق). وتمتلك المملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت فقط حوالى 500 مليار برميل من احتياطات النفط. ويوجد أكثر من ثلاثة أرباع احتياطيات البترول المعروفة فى 8 دول مصدرة للنفط. وتعنى مركزية الولايات المتحدة فى إستراتيجية الاستحواذ على النفط العالمية، وهى الحقيقة التى تؤكدها العلاقات المميزة بين أمريكا والسعودية منذ عام 1945، أن جيوبوليتيكا النفط كانت بندًا رئيسيا فى سياسة أمريكا الخارجية طوال الثمانين عامًا الماضية. وتحول إدمان الولايات المتحدة للنفط الرخيص والذى تستخدمه للسيارات فى فترة ما بعد الحرب، إلى علاقات استعمارية مع ثلاثة مزودين رئيسيين وهم: السعودية،

وفنزويلا، وإيران. وبحلول عام 2001، أثبتت هذه السياسة فشلها الذريع رغم استفادة المستهلك الأمريكى من أسعار النفط بمحطات البنزين، والتى ليس لها أى علاقة بالتكاليف الفعلية للإنتاج (والذى يجب أن يتضمن الإنفاق الضخم على القوات المسلحة، وثمن تغير المناخ العالمي، والوفورات الخارجية الأخرى).

واتسمت بنية صناعة النفط بإعادة تنظيم حديث (بعد 1970) (Yeoman, 2004). وتسيطر على الصناعة العالمية للغاز والنفط خمس شركات عالمية، وهى إكسون موبيل، وشيفرون، وشل، وبريتش بتروليم، وتوتال إلفينا (Exxon Mobil, Chevron, Shell, BP, Total ElfFina) بعوائد مشتركة تفوق واحد تريليون دولار أمريكي، وعدد من شركات النفط الوطنية الضخمة (تمتلكها دول منتجة للنفط). وتفسر السياسة القومية البترولية الحازمة لشركات النفط الوطنية فى السبعينيات امتلاكها نسبة كبيرة ومتزايدة من احتياطات النفط، بينما اتخذت الشركات العالمية الاتجاه نفسه لتتحكم بقطاعات المصافى والبتروكيماويات. وعدد كبير من أهم منتجى النفط فى العالم هم من الدول البترولية التى تتصف بتبعية شديدة (تقاس كنسبة من الصادرات أو الناتج المحلى الإجمالي) أساسها النفط والغاز. وتعانى الاقتصادات الريعية التى من هذا النوع مما يسمى «لعنة الموارد» (Auty, 2001) كالفساد الهائل، والصراع، والإنجاز الاجتماعى الضعيف، والسياسات الاستبدادية، والنمو الاقتصادى

الضعيف (Karl, 1999)، (وانظر أيضا الريع). وتجتمع الدول النفطية، والشركات العالمية، وشركات النفط الوطنية، والمؤسسات المالية الدولية، وأنواع مختلفة من القوات العسكرية وقوى الأمن، لتشكل ما يعرف بـ «مركب النفط» (Watts, 2005)، الذى يعمل كنظام قوى للسلب والتراكم البدائي. ويسعد مصدرو النفط الصناعيون بإقامة علاقات صداقة حميمة مع الدول البترولية الفاسدة، متجاهلين انتهاكات حقوق الإنسان والتنمية الفاشلة، طالما أن النفط مستمر فى التدفق.

ويعد النفط المورد الطبيعى الجوهرى الحديث. وهو موجود فى الطبيعة وتنتجه الطبيعة، وهو مصدر مادى للثروة يوجد فى حالة طبيعية. ولكن كل هذا مجرد ادعاء متناقض لا معنى له على هذا النحو. إذ يمكن اعتبار النفط طبيعيا بقدر توفره فى مكانه الطبيعى، ولكن لا يمكن الوصول إليه واستغلاله بطريقة مباشرة: فاستغلال النفط يستلزم معرفة وممارسات إنسانية (كالتنقيب، والاستكشاف، والتكرير). ولا تُتاح الثروة النفطية بعملية طبيعية فقط، بل تعتمد على تقييم ـ أى حالة المعرفة والممارسة ـ اجتماعى، وتكنولوجى، وتاريخي. والبترول جزء من الطبيعة، فهو يكمن فى طبقات الأرض التحتية، وله صفات فيزيائية حيوية خاصة. ولكن طبيعته يمكن التعبير عنها والتعرف عليها بطرق محددة: كيف سيختلف وصف بيرواقرطيى الصين فى الألف الأول قبل الميلاد، عن وصف علماء

جيولوجيا الصخور الصلبة لخصائص البترول الطبيعية الآن. ولا يمكن اعتبار «الدهاء البترولى» طبيعيا أبدا، فصورته المعروفة كثروة. السمة المميزة للمورد. تستلزم أنشطة التحويل، والتوزيع، والاستخدام، والتى كانت تختلف جوهريا بين هنود أمريكا الشمالية فى القرن السادس عشر، والصناعة البتروكيميائية فى لويزيانا فى القرن الحادى والعشرين. وهكذا يعتمد النفط كمورد طبيعى على معانى مجددة لكلمة «طبيعي» (مثل نظريات الفيزيائية الحيوية) وتعريفات خاصة للمورد (مثل نظريات الثروة التى تعتمد على الندرة والحدود الطبيعية).

ولكن هناك حقلا آخر يجب أن تعمل فيه الموارد الطبيعية، وهو المخيلة الاجتماعية، وبمعنى آخر كيف ترسّخ النفط فى مخيلة الناس الذين يعيشون فى ظروف تاريخية واجتماعية معينة لاستخدامه وانتشاره. ويحمل النفط كمورد طبيعى أسطورته الخاصة، والتى تتشكل بالمكان والزمان أيضا. ومن وجهة نظر اقتصادات شمال الأطلسى المستورد للنفط، يرتبط النفط بعلاقة معينة مع المسجد والعالم العربي. ويوفر البترول بالنسبة للدول المنتجة للنفط أسلوبا مميزا لبناء الأمة، ووسيلة مالية لتحقيق التنمية العصرية (فكر على سبيل المثال فى الطموح البترولى لمحدث عظيم كشاه بهلوى فى إيران). ويرتبط النفط حتمًا بالقوة الشخصية بصورة لا يمكن تخيلها (روكفلر، ونوبل، وروتشلد، وسلطان بروناى)، وبهيمنة مؤسسية غير

محدودة، وبتاريخ مدهش من العنف الاستبدادى والحرب. ألم تظهر مخالب النفط الطويلة والسوداء فى كارثة تحطم برجى التجارة العالمية فى نيويورك؟ ألم يكن أسامة بن لادن ثمرة النفط كما كان ثمرة للوهابية؟ ألم يشعل الاستياء والضيم المستوحى من النفط ثورة آية الله الخمينى فى عام 1979؟ أيجب أن نذكر شركة إنرون؟ حيث يشكل النفط والإسلام، الحرب والعنف، الفساد والقوة، الغنى والمشهد، الاحتياج والأزمة، على ما يبدو عناصر لمنظومة واحدة فى وقتنا الحالى.

ويعد النفط فى أمريكا أو أوروبا المعاصرة نوعا خاصا من السلع يتم استخدامه وتبادله ومعاملته بطرق محددة. وهى عبارة عن مجموعة من العلاقات الطبيعية، المنتجة، والثقافية، والاقتصادية. ومن المناسب تماما أن نتذكر أن النفط يعرف عادة باسم «الذهب الأسود»، ولكن الذهب ليس أسود اللون، وكذلك الحال بالنسبة لصور النفط المختلفة، إنها جميعًا عديمة اللون.

قراءة مقترحة

Clarke (2007); Juhsaz, (2008); Klare (2008).

علم الوجود (الأنطولوجيا) ontology

دراسة ووصف «الوجود»، أو أى شىء يمكن أن يقال إنه موجود فى العالم (راجع **نظرية المعرفة**). ورغم توفر تعريفات ومناهج عديدة

لعلم الوجود سواء فى الجغرافيا أو الفلسفة، فإنه يميل إلى أن يصاغ بوصفه التفاعلات بين العالم كما هو، وبين المفاهيم والأفكار المتعلقة بهذا العالم، حيث تأثر الفكر الغربى بشكل كبير بعلم الوجود الكلاسيكى، والذى توضحه «مُثل» أفلاطون (حيث تعد الأشياء التى فى العالم نسخا ناقصة من الصورة المثالية)، ومقولات أرسطو (حيث تنبثق هذه الصور من الأشياء فى العالم). ويركز الاهتمام بعلم الوجود فى العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية بدرجة أقل على الشروط «العامة» للوجود، مقارنة بالتركيز على الأشياء، والعلاقات والمفاهيم التى تعمل كبؤرة لتخصصاتهما «المحددة». وفى هذا المجال، تضمنت المواضيع المهمة لعلم الوجود فى **الجغرافيا البشرية** طبيعة العلاقات بين **المجتمع والطبيعة**، ومفاهيم المكان والفضاء.

وكانت إعادة علم الوجود إلى موضعه ضمن الجغرافيا البشرية طوال العقود الأخيرة عبارة عن ردة فعل لعلم الوجود العلمى **للحداثة**، وهى الاعتقاد أنه يمكن معرفة العالم بوضوح لمن يحسن الاطلاع عليه. ويمكن توضيح هذا المنهج، الذى يجسده **العلم المكانى** جيدا، عبر الفلسفة **الوضعية** ومشتقاتها، يمكن عبر توفير المعلومات الكافية عن الأشياء والأحداث فى العالم اشتقاق سلسلة من **القوانين** العلمية التى يمكن أن تفسرها وتوضحها. وتستند حالة كهذه على الافتراض الوجودى الذى يعتقد أن الكون عبارة عن نظام مغلق، تتحدد حركته عبر مجموعة محددة (ومعقدة) من

القوى السببية، وأن الأشياء التى تشكل العالم تُعد منفصلة، وثابتة، ويمكن تصنيفها (Dixon and Jones, 1998). وتدعى هذه القراءة أيضًا أن كلا من القوانين العامة المتعلقة بالقوى السببية والأسس أو الصور التى تحدد الأشياء المنفصلة، هى بحد ذاتها أجزاء حقيقية وموضوعية من «العالم الخارجي»، الذى ينتظر اكتشافه.

وتقدم **الجغرافيا السلوكية والجغرافيا الإنسانية** - رغم اعتمادهما أحيانا على صيغ الفلسفة الوضعية - جوابًا جديًا لهذه الادعاءات الموضوعية عبر دمج رؤى من فلسفات غير وضعية بشكل متدرج، ومن ضمنها **علم الظاهريات**، وعبر توجيه الانتباه نحو أهمية تعدد وجهات النظر التى تأتى من تجارب الفرد ومفهومه **والعالم الحياتي**. وفى هذه الحالة فإن علم الوجود يمثل مسألة «الوجود فى العالم»، حيث يكشف العالم عن نفسه عن طريق ظواهر التجربة، وهكذا فإن **موضوعية** الفلسفة الوضعية حل محلها مذهب ذاتى تجريبي. وشكل هذا الاختلاف عادة الفرق بين المكان **والفضاء المكانى** (Entrikin, 1991).

ووجدت التلميحات النظرية فى **الجغرافيا الإنسانية** بشكل خاص اكتفاء تاما ضمن الجُغرافيات النسوية، والتى انتقدت علم المكان لإخفائه نظرية **المعرفة الذكورية** تحت مسمى علم الوجود (انظر **الذكورية**). وبينما نادرا ما تصدر بيانات وجودية واضحة، لم تكن وجهات النظر الجزئية والسياقية للنظرية النسوية (راجع الأثر

السياقي) على خلاف مع علم الوجود عند لايبنتس Leibnitz حول «الاختلاف» القائم والمتزايد. ولعل ما يهم أكثر أن كل هذا قد أثر على المفهوم الوجودى «للفراغ النسبي» (Massey, 2005)، وهو تصور للمكانية المشتركة ظهر مع التفاعلات المتغيرة والمتحركة بين الفضاء والذات الإنسانية. وتشير تعقيدات كهذه إلى الجدلية (Harvey, 1996) أى وجودية العلاقات الداخلية وليس العلاقات الخارجية. وبالتالي، وعلى العكس من الفلسفة الوضعية، ترفض الفكرة الجدلية اعتبار الأشياء والأحداث المنفصلة بمثابة أشياء «فى حد ذاتها»، وبهذا تنكر انفصال الظاهرة عن التجربة، والنظرية، والسياسات. وتعمل فلسفة الواقعية النقدية بالأسلوب نفسه فى التفكير، إذ إن علم وجود المستويات يهدف لفهم القوى السببية للعلاقات الاجتماعية الممكنة والضرورية (Sayer, 2000).

وبعد تقدم ما بعد البنيوية فى الجغرافيا البشرية، تم انتقاد علم الوجود وعلم ما وراء الطبيعة بشكل متزايد كسلسلة من الأسس المعرفية المتأصلة فى التصورات الثقافية والسياسية، بل الأهم من ذلك اللغوية والاستطرادية منها. ونتيجةً لهذا، يمكن أن نطلق على الاختلافات الوجودية التى تشكلت فى الثنائيات الجغرافية مثل: الطبيعة والثقافة، النظام والفوضى، الزمان والمكان، الفرد والمجتمع، بأنها ثنائيات خاطئة تعكس التحيز الغربى لمفهوم إما/أو، أكثر من أى انعكاس جدى على البنية الاجتماعية لهذه الفئات. وبينما

لم ينكر ما بعد البنيويين أن هناك حقيقة «فى الخارج» فى هذا العالم، فإنهم أنكروا إمكانية معرفتها من خلال بعض أشكال التجربة البحتة المباشرة (Deutsche, 1991). ومن خلال هذا المنطلق أصبح علم الوجود ذاته هدفًا: حيث قيل إن العالم «الحقيقي» أبعد عن المراقب، بسبب تأثير المعرفة التى تشكل «المراقب» ذاته على هذا النحو، وبسبب أساليب التمثيل المتأثرة بالثقافة والمتاحة لوصفه. وفى موضوع مشابه، توصل علماء الجغرافيا البشرية الذين تأثروا بآراء ما بعد البنيويين فى نظرية التحليل النفسي، وخاصة تلك التى نتجت من أعمال لاكان وزيزك Lacan and Žižek، إلى أن الانغماس فى اللغة والرموز يجعل الوصول «للحقيقة» مستحيلا.

ورغم النفور من علم الوجود خلال فترة التحول المعرفى فى تسعينيات القرن الماضى، فإن الاهتمام بهذا الموضوع ظهر مجددا فى الجغرافيا البشرية على نطاق واسع من خلال الشعبية المتزايدة لأعمال جيل ديلوز Gilles Deleuze، واعتمادا على أعمال براوخ باروخ اسبينوزا Baruch Spinoza، قدم ديلوز (1994) Deleuize علم وجود «بسيطا» «للاختلاف البحت»، عبر تنظير الوجود والتعددية والتمايز، كسوابق وجودية للأسس التقليدية للوجود والتصنيف والتشابه، وبالتالى رفض محاور المفاهيم التى سادت طويلا. وهنا لا يعد الوجود والنماذج والأسس والفئات جوهر علم الوجود السليم، بل هو مجرد نتيجة لكيفية تعامل هذا الفكر مع الاختلاف والتمايز المستمر (أى عبر إنتاج نظم مشابهة). ولا يُعد علم وجود ديلوز بحثًا عن الأشياء

والأسس والأشكال الخارقة للعادة التى يتشكل العالم منها، بل هو تنظيم ذاتى مادى ضرورى يسمح بإمكانية ظهور أنواع جديدة من الأشياء فى العالم. وأثَّر هذا العمل على التجارب النظرية الحديثة فى الجغرافيا البشرية، وقدم الدعم الوجودى الرئيسى للنظرية اللاتمثيلية (فقد قام ديلوز نفسه بمعالجة النظرية اللاتمثيلية بشكل وجودى منذ فترة الستينيات) ولتوضيح نظرية الفاعل - الشبكة (لإعادة تنظير العلاقات الطبيعية الإنسانية).

قراءة مقترحة

Cloke and Johnston (2005); Dixon and Jones (1998); Massey (2005); Sayer (2000); Tuan (2001).

تكاليف الفرصة البديلة **opportunity costs**

هذا مصطلح مهم فى **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**، حيث يعبر عن تكاليف عمل ما كفرص ضائعة ـ فى صورة نقدية عادة ـ فعلى سبيل المثال، إذا تم تحويل جزء من الأراضى الريفية إلى محمية طبيعية، فستكون هناك تكاليف بالنسبة لكل من مالك الأرض والمجتمع من حيث القيمة الصافية للمنتجات الزراعية التى كان يمكن إنتاجها: كما يرى من يسافر يوميًا إلى العمل أن تكلفة زمن التنقل هى متحصلات ضائعة. وبالتالى يمكن استخدام هذا المفهوم لتفسير توزيع الموارد المُنتجة بين الأنشطة المتنافسة، خاصة إذا كان هناك

نقص فى العرض، ويلعب هذا المفهوم دورًا مهما فى نظريات الريع، والميزة النسبية، والبرمجة الخطية.

نماذج التعظيم (التحسين) **optimization models**

نماذج رياضية تُستخدم للبحث عن الحل الأمثل لأى مشكلة. حيث يوجد فى هذه النماذج مقدار يجب تخفيضه إلى أدنى مستوى، أو زيادته إلى أعلى مستوى، ويعرف «بدالة الهدف»، مثل تخفيض تكاليف النقل الإجمالية، أو تعظيم أرباح الشركة، فى ظل مجموعة من القيود التى تحد من مدى الحلول الممكنة، كتلك القيود على العرض والطلب، أو قدرات طرق المواصلات. وتعد البرمجة الخطية أكثر الأشكال استخداما فى الوصول للتعظيم (التحسين)، ولكن يمكن أن تتخذ هذه النماذج تنوعًا كبيرا فى الأشكال الرياضية والعديد من التطبيقات المكانية (مثل قرارات الموقع الأمثل) التى تتضمن أشكالا غير خطية.

قراءات مقترحة

Killen (1983).

الاستشراق **Orientalism**

لمصطلح الاستشراق ثلاثة معانٍ رئيسية: ويتضمن الأول والثانى منها (1) الدراسة العلمية للشرق، و(2) اهتمام عام بالشرق (وخاصة

اهتمام جمالى أو ثقافى أيضًا). إلا أن أيا من التعريفين لم يعر اهتمامًا بأن موضوع الاهتمام ـ الشرق ـ هو فى حد ذاته بنية أوروبية وأمريكية أساسا أُنتجت ضمن شبكة محددة من السلطة والمعرفة (انظر الاستغراب). وقد ركز التعريف الثالث الذى اقترحه الناقد الأدبى الأمريكى الفلسطينى إدوارد سعيد (1935ـ2003) على هذا الأمر: (3) الاستشراق هو خطاب و«مؤسسة مشتركة» للإنتاج والسيطرة على الشرق (Said, 1978, p. 3). وهذا التعريف لفت الانتباه كثيرا فى **الجغرافيا البشرية**، ولكن يجب أن نلاحظ تركيز سعيد المزدوج على الإنتاج والسيطرة: فغالبا ما يكون لتمثيلات «الشرق» أكثر النتائج المادية والعملية حدةً.

ويعترف سعيد فى التعريف الثالث بأن للاستشراق تاريخًا طويلًا ومعقدا، ولكنه ركز على البناء «الحديث» لمعرفة القوة، والذى ظهر قبيل نهاية القرن الثامن عشر، مستندًا على احتلال نابليون لمصر (1798ـ1801) وعلى كتاب «وصف مصر» خاصة الذى أعده العلماء الذين رافقوا جيش الحملة الفرنسية. ويعد تركيز سعيد على «مادية» معرفة القوة من الأمور المهمة. وبينما كان سعيد مهتما جدا بإنتاج **الجغرافيات التخيلية** «للشرق»، فإنه أصر على أن الاستشراق لم يكن «مجرد وهم أوروبى عن الشرق»، بل قدم عملا نظريا وتطبيقيا كان فيه استثمارًا «ماديًا» كبيرًا لعدة أجيال. وقد اكتسب الاستشراق قوته الخاصة لأنه نتج من الخارج، وأنه همش أو كمم أفواه أولئك الذين شكلوا مواده المتراكمة: «وما أعطى العالم الشرقى وضوحه

وهويته، لم يكن نتيجة جهوده الخاصة، بل جاء نتيجة لسلسلة معقدة من المناورات التى عرف الغرب عن طريقها الشرق» (ص 40). وكان هذا هو ما أدخل الاستشراق فى عمليات السلطة الاستعمارية، لأنه جعل «الشرق» يظهر وكأنه «حقل خارجى أساسا لم يلمسه الغرب، وينقصه المعنى والنظام الذى يمكن للاستعمار فقط تحقيقه» (Mitchell, 1992, p. 313). ووفقا لسعيد، فإن الاستشراق عمل قبل ومع الاستعمارية، وأبرز القوى الاستعمارية من خلال عمليتين مثيرتين للجدل:

الأولى: تم تصوير «الشرق» على أنه فضاء غريب وشاذ، وعلى حدوده فضاء مريض وفظيع: «لوحة حية عن الغرابة» (Said, 1978, p. 103).

الثانية: تم تصوير «الشرق» على أنه فضاء يحتاج إلى التطبيع والتهذيب والترويض، عن طريق فرض النظام الذى يُعتقد أنه ينقصه: «وتمت صياغته عبر الصفوف الدراسية، والمحكمة الجنائية، والسجن، والدليل الموضح» (Said, 1978, p. 41).

ولم يكن من الصعب سماع أصداء علم الآثار وعلم الأنساب التى عمل عليها ميشيل فوكو فى هذه الحجج، على الرغم من أن سعيد كان حائرًا (وغاضبا) بسبب هوس الفيلسوف الفرنسى الحضري، وعدم مبالاته بعمليات قوى الاستعمار (Gregory, 1995b).

وارتبط نقد سعيد للاستشراق ارتباطًا وثيقًا بالتزامه السياسى نحو القضية الفلسطينية، وقوبل عمله بنقد لاذع من اليمينيين واليساريين. ومن الناحية النظرية، استمر النقد عبر تواطؤ إنسانية سعيد مع التقاليد التى انتقدها (Sardar, 1999, p. 73)، وتم ذلك عن طريق ربطه للحركة الإنسانية مع مناهضة الإنسانية عند فوكو (Clifford, 1998)، وبعلاقته المعقدة مع المادية التاريخية (Ahmad, 1992)، وبعدم قدرته على التحرر من المعارضة الثنائية للاستشراق ذاته (Young, 1990b). وقام آخرون بنقد قراءات سعيد، وتبنوا تفسيرات أكثر إيجابية من بعض الإسهامات فى الاستشراق (Livingstone, 2004; Irwin, 2006).

ويشتمل أغلب هذا النقاش على اختلافات حول موضوع الماهوية. ويعد سعيد مسؤلا عن تخفيف تعقيد الارتباطات الأوروبية الأمريكية بثقافات أخرى، والوصول إلى خلاصة فريدة وشاملة تفرض رغبتها فى السلطة عليهم. وقام باحثون آخرون من ضمنهم سعيد بالبحث لمواجهة هذا الاعتراض عن طريق تطوير تحليل أكثر دقة للاستشراق. وتتضمن فروضهم الرئيسية مايلى:

(1) «لا يعد الاستشراق مرادفًا للخطاب الاستعماري». فهناك تداخل مع خطابات استعمارية أخرى، ولكن تمت صياغة جغرافيات تصورية مختلفة لأماكن وفترات مختلفة: انظر البدائية والمدارية. وبالفعل قام سعيد (1993) لاحقا بتوسيع بحوثه إلى العلاقات

الواسعة بين الثقافة والإمبريالية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

(2) «لا يعد الاستشراق غصنا مقطوعا من شجرة: فهناك أنواع متعددة من الاستشراق ومن الشرق». ولم يكن تركيز تساؤلات سعيد الأصلية على «الشرق» بأكمله، بل قصد الشرق الأوسط بشكل عام ومصر وفلسطين بشكل خاص. فمن المهم معرفة أنواع أخرى من الاستشراق تتعلق بالهند، والصين، واليابان على سبيل المثال.

(3) «هناك فروق جديرة بالاهتمام بين مجموعة كتّاب الاستشراق». فمثلا ركز سعيد على الاستشراق البريطانى والفرنسى لعلاقتهما الوثيقة بالاستعمار، بينما قام باحثون آخرون بالتفريق الدقيق بين الاستشراق الأمريكى والبريطاني، والاستشراق الفرنسى والألماني.

(4) «لا يعد الاستشراق تخطيطا بسيطا للرغبة فى السيطرة». فلم تتركز القوة، ومن ضمنها قوة التمثيل، كلية مع المستعمر والغريب، ونحن نحتاج إلى وجهة نظر أكثر دقة عن منطقة الاتصال، تستطيع إدراك التقارب الثقافي، وإنجازات الكفاح ضد الاستعمار. وتقبل سعيد هذا النقد، ولكن ساردار(Sardar (1999، PP. 74 – 5 لاحظ أن ارتباطه بالحركة الإنسانية العلمانية أعطى مجالا ضيقا للإسلام كخطاب مضاد.

(5) «يعد الاستشراق خطابا نوعيا وجنسيا». حيث اهتم سعيد بشكل كبير بالتشبيهات النسوية للاستشراق («تشبيه الشرق

كامرأة»)، بينما درس باحثو حركة المساواة بين الجنسين كيف دخل النوع والجنوسة إلى تجارب وممارسات الرحالة والفنانين والكتّاب الذين يعملون تحت مظلته (Melman, 1992; Yegenglu, 1998).

(6) «أنتج الاستشراق أشكالا مختلفة من «الطبيعة» و«ثقافات مختلفة». وكحال الثقافة الشرقية، غالبا ما كان يتم تصوير الطبيعة الشرقية على أنها «طبيعة غير طبيعية»، فهى متقلبة ومتطرفة ويجب ترويضها، وتهذيبها، وتطبيعها من خلال المشاريع الخرائطية والعلمية والهندسية الأوروبية الأمريكية (Gregory, 2001b).

(7) «لا يقتصر الاستشراق على النصوص». وقد كان حقل سعيد هو الأدب المقارن، ولذا فإنه ليس من المفاجئ أن يركز على الآثار المكتوبة عن الثقافة العليا، بينما ركز غيره من الباحثين على أنماط أخرى من التمثيل (منها الفن، والتصوير) ومشاركتها فى الممارسات الدنيوية مثل السفر والسياحة (Gregory, 1999).

ورغم أن معظم هذه التفاصيل النقدية أصبح من الماضي، فإن شبح الاستشراق لايزال يطارد الحاضر. حيث تم تفعيل جغرافياته التصورية فى جولتين جديدتين من شيطنة «الآخر الشرقي». أولا، تم توجيه «استشراق تكنولوجي» ضد النمو الاقتصادى فى اليابان وفى الصين مؤخرا، حيث مثلا على أنهما تهديد للقوة الاقتصادية العالمية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

(Morley and Robbins, 1992). وثانيا، تم حشد «استشراق جديد» فى «الحرب على الإرهاب» ضد الناشطين والجماعات والمنظمات السياسية فى الشرق الأوسط، وضد المجتمعات العربية والمسلمة فى أوروبا، وشمال أمريكا، وأستراليا (Tuastad, 2003, Gregory, 2004b). ولهذه التنشيطات الجديدة أبعاد عملية ملحة أيضا، وهى بلا شك لا تقتصر على إستراتيجيات ضخمة وحملات سياسية وعسكرية. وقام هالدروب وزملاؤه (Haldrup, Koefoed and Simonsen (2006) بتحديد نهضة «الاستشراق العملى» المتمثل فى المواجهات المادية ورتابة الحياة اليومية، حيث تتم إعادة إنتاج الصيغ الاستشراقية للفرق بين الصديق/العدو من خلال «الأفعال الصغيرة» التى لا تحصى، والقصص التى تشكل حميمية الحياة اليومية. وبالتالى فإن نقد الاستشراق هو أكثر بكثير من مجرد شأن نظرى أو أدبى، فهو مشروع سياسى وعملى كبير.

قراءة مقترحة

Haldrup and Koefoed and Simonsen (2006); Said (2003 {1978}); Sardar (1999).

الآخر هو المستبعد من «الذات»، ومن خلال هذا الاستبعاد تتشكل حدود «الذات». وفى كتابه «فينومينولوجيا الروح / ظاهريات الروح» Phenomenology of spirit (1807) قدم هيجل جدلية السيد/ العبد، والتى أسست فكرة «الآخر»، وانتقلت منذ ذاك الحين من **الفلسفة الأوروبية** إلى العلوم الاجتماعية **والجغرافيا**. وبنت «سيمون دى بوفوار» على جدلية هيجل هذه، والتى تقوم فيها الثنائية الهرمية بتحديد موضع أعلى بالنسبة إلى آخر أدنى منه، لتوضح كيف كانت المرأة تشكل «الآخر» بالنسبة للرجل. وأضافت أنه ببقاء النساء محصورات فى هذه العلاقة، فلن يستطعن أن يصبحن ذواتًا مستقلة (انظر **الذاتية**). ووفقا لكل من هيجل ودى بوفوار، تتطلب الحرية الحقيقية صراعا، يخاطر فيه «الآخر» بحياته. وتبنت **الجُغرافيات النسوية** ذكورية ثنائية الذات/الآخر لتوضح كيف كانت بعض أنواع المعرفة الجغرافية متميزة على غيرها.

وتمثل فكرة أن «الذات» تعرّف بالنسبة إلى «الآخرين»، عنصرًا رئيسيًا فى نظرية **التحليل النفسى**. ووفقا لـ «جاك لاكان» Jacques Lacan (2002) فإن «مرحلة المرآة» فى فترة الطفولة، تظهر حين يدرك الطفل لأول مرة أن ما اختبره كصور مجزأة حتى تلك اللحظة إنما هو فى الحقيقة «ذاته». وبعد هذا الإدراك تراوده الرغبة لتحديد هذه الحدود، وبالتالى الإبقاء على «الذات» عبر استبعاد «الآخر».

وبالاعتماد على عمل سيجموند فرويد، أُطلق على العلاقة بين ذات المرء والكائنات فى العالم «نظرية علاقات الكائنات». واعتمد علماء الجغرافيا على هذه الأفكار ليوضحوا كيف أن «الذات» عبارة عن منتج ثقافى يعتمد على الممارسات المكانية الاجتماعية للاحتواء والاستبعاد.

وجاءت ثنائية الذات/الآخر لتعبر عن حركتى **ما بعد الاستعمار**، **والنسوية**، والتفاعل بينهما. حيث وضَّح نقد إدوارد سعيد ({1978} 2003) لفكر **الاستشراق**، كيف أن تمثيلات الأوروبيين والأمريكيين للشرق، عملت على تحديد الهوية الذاتية للغرب كهوية تتفوق على هوية الشرق. وبوضع نقد سعيد مع نظرية المساواة بين الجنسين، قام آخرون بتوضيح كيف تضمنت التدرجات المتشابكة **للسلالة**، **والطبقة**، **والنوع**، كلا من العلاقات الاستبدادية والبنى الاجتماعية المحلية. وبكلمات أخرى عُرضت الثنائيات الهرمية للذات والآخر (الغرب والشرق، الرجل والمرأة، الإنسان وما دون الإنسان) على أنها لبنات **الحداثة** الغربية. وطالما تم تعريف «المرأة/النساء» و«الشرق» «بالآخرين»، أى الهامش، يستطيع الرجل/ الإنسانية «الغربي» تقديم نفسه/نفسها على أنهما المركز. وهكذا لا يحدد المركز الهامش، بل إن الهامش هو الذى يحدد المركز بحدوده .(Mohanty, 1991, pp. 73– 4)

وأوضح علماء الجغرافيا كيف عملت ثنائية الذات/الآخر على إنتاج المعرفة الجغرافية وتحديدها. فعلى سبيل المثال، بنى ديرك

جريجورى (Derek Gregory (2004b على عمل سعيد ليبين كيف تعمل الممارسات الثقافية اليومية على إنتاج فضاءات «للذات» وفضاءات «للآخر» على النطاق العالمى. ووضح جرنجورى كيف يتم تصوير بعض الناس على أنهم يحتلون فضاءً «خلف شحوب الحداثة» وبالتالى يصادرون الحقوق والكرامة المرتبطين بالحداثة الغربية والحركة الإنسانية.

قراءات مقترحة

McClintock (1995); Sibley (1995).

استعانة بمصادر خارجية **outsourcing**

هى نوع من منظمات الأعمال التى أصبحت معروفة منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث تتعاقد الشركات مع طرف ثالث (مقاولون من الباطن) لتوفير عناصر المنتج وخدمات الأعمال مثل المحاسبة وعلاقات الزبائن. وسواء تمت مناقشة هذا الموضوع صراحة فى ضوء نظرية **ما بعد الفورديه** لم تتم، يرتبط الانفجار الحديث فى التعاقد من الباطن والعلاقات الشبكية بين الأعمال التجارية وبعضها بشكل واسع بالضغوط لترك الأساليب الفوردية للتكامل الرأسي، وتطوير ممارسات عملية أكثر مرونة من خلال السوق فى سياق **العولمة**. وللسبب نفسه، يستخدم مصطلح الاستعانة بالمصادر الخارجية بشكل

مترادف مع «المساندة الخارجية» فى الخطاب السياسي. ففى حملته لرئاسة الولايات المتحدة عام 2004، هاجم جون كيرى «عضو مجلس الشيوخ» الاستعانة بالمصادر الخارجية من خلال حديثه عن شركات بندكت آرنولد Benedict Arnold. ويتمثل مضمون هذا التشبيه مع الخائن الأمريكى فى القرن الثامن عشر «والذى خطط لتسليم القلعة الأمريكية فى ويست بوينت للبريطانيين» فى أن استعانة الشركات الأمريكية بالمصادر الخارجية هى خيانة للاستقلال الأمريكي. ولا تتضمن عملية الاستعانة بالمصادر الخارجية الاعتماد على مزودين أجنبيين بالضرورة، ففى الواقع عادة ما يتم الاعتماد على شبكات مزودين إقليمية محلية. ويهتم علماء الجغرافيا الاقتصادية الذين يدرسون هذه الشبكات بطرق اعتمادها على أشكال التجمع المكانى وتشجيعها فى الوقت نفسه، وذلك لأن الروابط الاقتصادية لسلاسل التزويد من الخارج تستلزم روابط اجتماعية وثقافية متنوعة. «علاقات الاعتماد المتبادل غير المتداولة»، كما أطلق عليها أحد الباحثين الرواد (Storper, 1997b) - حتى تعمل بشكل فعال. وحتى بعض آثار هذه التكتلات كانت متعدية الجنسيات فى مداها، مثلما هو الحال بين الشركات الغربية الأوروبية لبيع الملابس بالتجزئة، وبين الموردين من أوروبا الشرقية (انظر Smith, A., 2003a). واستحوذ التحول المتزايد للاستعانة بالشركات الأجنبية (من إنفوسيس Infosys فى الهند على سبيل المثال) على مخيلة العامة فى شمال أمريكا وأوروبا الغربية منذ التسعينيات (مثلا Engardio, 2006). وبالتالى فإنه وفقا للنقاد

أصبحت الاستعانة بالمصادر الخارجية مرتبطة بشكل واسع بالضغط على الأجور والمصالح التى تجعل بحث الشركات تبحث عن مصادر فعالة تترادف مع السباق العالمى نحو القاع.

ومنذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أصبح هذا المصطلح يستخدم فى ادعاءات ضد سياسة «التسليم الاستثنائي». سياسة الولايات المتحدة السرية لإرسال الإرهابيين المشتبه بهم ليتم استجوابهم بعنف من قبل طرف ثالث فى دول مثل مصر وسوريا (Smith N., 2006a). وهناك فروق واضحة بين الاستعانة بالمصادر الخارجية للاستجواب والتعذيب بواسطة الحكومة، والاستعانة بالمصادر الخارجية للنشاطات التجارية من الشركات متعددة الجنسية، ولكن الأفكار العامة الليبرالية الجديدة توضحها، ومن ضمنها استخدام الخدمات اللوجستية الخاصة (مثل الطائرات التجارية المستأجرة)، وعدم المساءلة عن استخدام الأطراف الثالثة الأجنبية (Sparke, 2006). وبإدانة التسليم الاستثنائى بوصفه «استعانة بمصادر خارجية للتعذيب» اقترح النقاد بالمقابل أن يتضمن نوعا من سباق العقاب نحو القاع مع خيانة الحرية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين (Mayer, 2005).

إفراط سكاني **overpopulation**

يشير إلى فكرة أن حجم أو كثافة، أو تنظيم سكان منطقة ما أكبر كثيرا من قدرتها على إعالتهم. حيث تقول الأعمال المالتوسية

الجديدة إن زيادة عدد السكان تقلل من قاعدة الموارد فى المنطقة حتى تنخفض طاقة الحمل (انظر حدود النمو، ونموذج مالتوس). ورغم ذلك دافع الباحثون فى الماركسية الجديدة بأن التزايد السكانى يضيف مساهمة هيكلية لاستمرار بعض أنماط الإنتاج، مثلما يخفض العرض المتزايد للعمال المحتملين من معدلات الأجور (Harvey, 1974a). وأثارت المصطلحات المرتبطة بذلك مثل التحضر المفرط، والتريُّف المفرط، جدلا كبيرا، مع الدراسات الحديثة على الصين التى تدعم التحول من مجتمع تنخفض فيه درجة التحضر إلى مجتمع تزيد فيه درجة التحضر (Shen, 2002).

قراءة مقترحة

Cohen (1999).

Pacific Rim **نطاق (حافة) المحيط الهادئ**

هو إقليم جغرافى يمتد عبر المحيط الهادئ، ويضم المدن الواقعة فى أقصى الغرب فى أمريكا الشمالية بالإضافة إلى اليابان وأستراليا والمدن الساحلية ودول المدن فى شرق آسيا. وزاد الاهتمام بهذا المصطلح فى الثمانينيات نتيجة لازدهار قوة الاقتصاد فى آسيا، وبسبب كثافة التجارة والعلاقات المالية عبر المحيط الهادئ (Appelbaum and Henderson, 1992). واتسمت

الكتابات الأكاديمية والعادية حول المنطقة بالغلو فى القول وأن كثيرا من المدن فى هذه المنطقة هى إبداع أدبى بحد ذاتها، وهى التى تخدم الأجندات الاقتصادية والرؤى الجيوبوليتيكية لمبدأ «دعه يعمل، دعه يمر» الأوروبى الأمريكى (انظر Dirlik, 1993).

قراءة مقترحة

Appelbaum and Henderson, 1992; Dirlik, 1993.

تفشى وبائي **pandemic**

مصطلح إغريقى مشتق من المقطعين pan «كل» + demos «ناس») ويستخدم فى العلوم الصحية لوصف ظهور مرض معين، أو سلوك صحي، أو أحداث متعلقة بالصحة، والتى تتفشى بشكل غير طبيعى عبر منطقة جغرافية واسعة. ويُطبّق المصطلح عادة على فترات مرتبطة بانتشار عالمى لأمراض رئيسية مُعدية مثل الكوليرا والأنفلونزا والطاعون والجدرى (مثل وباء الأنفلونزا، انظر Patterson, 1986)، ويقتصر استخدام مصطلح «وباء عالمي» للفترات التى ينتقل فيها ناقل المرض بشكل سريع حول العالم. ومن أهم الأوبئة العالمية خلال المئة سنة الماضية «الأنفلونزا الإسبانية» (18-1919)،

وكوليرا إل تور (1961)، ونقص المناعة المكتسبة (الإيدز) (1981)، انظر (Kohn 1998).

قراءة مقترحة

Cliff, Haggett and Smallman-Raynor (2004).

مبنى الرقابة الشاملة Panopticon

عبارة عن تصميم الفيلسوف والفقيه القانونى جيرمى بنتام Jeremy Bentham لمبنى ـ سجن (حسب المعنى الأكثر شيوعًا) – والذى تقوم فيه قوة مركزية بالمراقبة الشاملة، والتى وصفها فى كتابه بالعنوان نفسه (1791) (انظر Bentham, 1995). وقد كان تصميم بنتام عبارة عن مبنى مستدير، وغرفة مرتبة حول محيط الدائرة، ومفتوح من كلا الجانبين، ويتكون من طابق أو أكثر. وتُضاء الغرف أو الخلايا من الخلف، وتكون واضحة من الأمام للبرج المركزي. وبالتالى يمكن لمراقب البرج أن يرى كل خلية من موقع ثابت. ولكن يمكن إنشاء نظام للستائر يمنع المقيمين فى الخلايا من رؤية برج التحكم، وبالتالى لن يدركوا إذا كانوا مراقبين فى تلك اللحظة أم لا، أو حتى ما إذا كان هناك أحد ما على البرج. وبالتالى لن يكونوا عرضة لقوى خارجية فحسب، بل سيجعلون تلك القوى جزءًا منهم ليراقبوا أنفسهم. ويعد تصميم بنتام مناسبا لأى مبنى يتوجب فيه

استمرار القدرة على مراقبة الأفراد الذين لا يستطيعون الاتصال مع غيرهم، مثل المدرسة، أو المصنع، أو المستشفى، أو الثكنات، أو المنزل، أو السجن على الأرجح. وتم تقديم تصميم بنتام إلى الحكومة البريطانية كنموذج للسجون بعد أن أصبح النقل إلى المستعمرات أقل قابلية للتطبيق فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ولكن تم تطبيقه جزئيا فى السجون النموذجية مثل بينتونفى Pentonville، وإصلاحية ميللبانك Millbank Penitentiary. وبُنى هذا النوع من السجون خارج بريطانيا أيضا فى كل من إسبانيا وهولندا والولايات المتحدة وكوبا.

ولقى تصميم بنتام اهتماما معاصرا كبيرا نتيجة لتحليل فوكو (1975 [1976a]) لهذا النوع من السجون كونه مثال **السلطة النظامية** (انظر Patton, 1979). حيث رأى فوكو أن هذا النوع من السجون هو الرابط المعمارى لطريقتين فى التعامل مع المشاكل الاجتماعية، والتى حللها ووضعها فى مشكلتين، إحداهما مشكلة المصابين بالجذام، والأخرى مشكلة المصابين بالطاعون. فبالنسبة لضحايا الجذام فقد تم عزلهم عن المجتمع، أما ضحايا الطاعون، فقد تمت مراقبتهم بقسوة من داخلهم. وبينما أدى مرض الجذام إلى ظهور طقوس العزل، أدى الطاعون إلى ظهور المخططات النظامية. ففى المدن التى انتشر فيها الطاعون، كان هناك تقسيم مكانى صارم مع مراقبة تامة، وفحص شامل، وآليات للتنظيم. وهذه توضح نموذجين: مجتمع بحت

فى مقابل مجتمع منظم. وكلاهما رمز لنماذج أوسع من السلطة مثلما هو الحال فى تحليل فوكو لذلك النظام. إنه الاندماج المعمارى لهذه النماذج، حيث أثر تنظيم المدينة التى انتشر فيها الطاعون على فضاءات الاستبعاد. واقترح فوكو أن المجتمع الذى ظهر فى هذه الفترة يمكن اعتباره كأحد «السجون» العامة، حيث ينتشر نموذج المراقبة والسلوك النظامى عبر المدينة بمجملها. ولم يسلم تحليل فوكو من الانتقادات، ولذلك عمل على إعادة تحرير النص الفرنسى بمقابلة تمهيدية (1980d) أدت إلى إعادة النقاش لأعمال بنتام مجددا. وفى الجغرافيا البشرية، أثر نقاش فوكو على دراسات الجغرافيا التاريخية التى تدرس الفقر، والرفاهية، وأماكن العمل (Driver, 1993) والنقد المعاصر للأمن والمراقبة والسجن (Hannan, 1997; Dobson and Fisher, 2007).

قراءات مقترحة

Bentham (1995); Foucault (1978); Wood (2007).

نموذج معرفى (بارادايم) **paradigm**

هى كلمة إنجليزية قديمة تعنى نمطا أو أسلوبا أو مثالا، حيث أنقذها من الغياب الفيلسوف ومؤرخ العلوم الأمريكى توماس كون Thomas Kuhn (1922–96) فى بحثه القصير «بنية الثورات

العلمية» (1970 [1962]) وهو أكثر كتاب مأثور فى القرن العشرين. ويعد التعريف الدقيق «للنموذج» محل خلاف، حيث حصر أحد النقاد 21 معنى مختلفا فى الطبعة الأولى من كتاب كون (على الرغم من أن الطبعة الثانية قدمت توضيحا: Masterman, 1970). والنموذج ببساطة عبارة عن مجموعة من القيم، والافتراضات، والمناهج، والأمثلة، التى يتشارك فيها مجتمع علمى معين، جاعلة منه ما هو عليه. ويشكل النموذج ما يفكر به العلماء حول شىء ما قبل أن يفكروا فيه.

وكان استخدام كون للنموذج جزءًا من مشروعه الأكبر ليوفر بديلا للتاريخ التقليدى للعلم الذى ركز على الطبيعة التقدمية والبطولية للعلم. ويرى كون أن معظم العلم كان لحل الألغاز، مع وجود ممارسى المهنة الذين يعملون ضمن إطار من المعايير المتعارف عليها، والافتراضات المشتركة، والتقنيات والمعايير التى تشكل بمجملها النموذج. وبالتالى كانت نشاطات العلماء تدار من المعمل، ولم تكن أعمالا بطولية. وفى هذا الإطار «للعَلم العادي» ظهر بعض الشذوذ الذى لم يكن بالإمكان تفسيره ضمن النموذج السائد. وبزيادة هذه الحالات، ظهرت أزمة تتطلب «بحثا استثنائيا» (وليس مجرد حل ألغاز). وإذا نجح البحث الجديد فى معالجة الشذوذ، فإن التغير الثورى يحدث على هيئة «تغير فى النموذج»، واضعا بذلك مخططا للفترة التالية من العلم الطبيعي. ولكن النماذج كانت غير قابلة للقياس

بسبب بنيتها. وبالتالى تحركت المعرفة العلمية كتحولات منقطعة غير قابلة للمقارنة، وليس كتطور خطى («ثورات علمية»).

وقد استحوذ عمل كون على قدر كبير من الاهتمام النقدي. فقد كان هناك التباس فى التعاريف كما ذكرنا. وأتى رد كون عليها ليوضح النموذج بفصل الخصائص العالمية للمجتمع العلمي، التى تسمى «المصفوفة التخصصية» (Kuhn, 1970 [1962], p. 182) عن «الحلول الفعلية للمشاكل» (Kuhn، 1970 [1962], p. 186)، مثل استخدام كتاب معين أو تقنية رياضية تعرف «بالأمثلة» (Kuhn, 1970 [1962], pp. 186- 7). وذهبت الانتقادات الأخرى لادعاءاته الواقعية. حيث ادعى تولمن (1970) Toulmin تاريخيا أن تغير النموذج لم يكن ثوريا، بل كان يحدث طوال الوقت. وكان الشيء النادر هو العلم الطبيعي. ولهذا السبب اعتقد بوبر Popper (1970، p. 53) أن «المرء يجب أن يشعر بالأسف «للعالم الطبيعي» لـ «كون». وكذلك أثارت نظرية كون عن عدم القابلية للقياس الجدل بسبب تبعاتها التى تعنى أن العلم لا يتطور. وبينما تقبل لاكاتوس (Lakatos 1978) نظرية عدم القابلية للقياس بين «المحاور الصلبة» للنظريات المنافسة، ادعى أن المرء يمكن أن يتحدث عن التطور باستخدام التكهن التجريبي، وتأييد إعداد برامج أبحاث.

وهذه النقاط مهمة، لكنها لا تساعدنا على فهم سبب نجاح كتاب كون نجاحا خاطفا. وهناك أسباب متعددة لذلك، ولكن السبب الأهم

هو مناهضته للعقلانية وترديده لآراء مماثلة تجتاح عددا من العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية منذ الستينيات (حيث كان الكتاب يقرأ أكثر مما فى العلوم) وبلغ ذروته فيما بعد الحداثة وما بعد البنيوية. وسواء كان يقصد أم لم يقصد (والأدلة تشير إلى أنه لم يقصد) فقد قدم كون معرفة علمية. ليست شكلية ومجردة من المنطقية (الرؤية التقدمية والبطولية)، ولكنها مشبعة نسبيا بالمعتقدات الثقافية والممارسات العادية الخاصة بسياق معين ـ فى النماذج ـ ولم يكن هذا تفسير الجغرافيين للنموذج، والذين استفادوا من كون أولا خلال «ثورتهم العلمية» الخاصة بهم، التى تسمى **الثورة الكمية**، والتى كانت مصممة لتقود العلم المكانى من خلال «البحوث الاستثنائية». وتم تفسير «نموذج» كون كتبرير للمنهج العلمى العقلانى لتلك الحركة (Haggett and Chorley, 1967)، وتمت معاملة النماذج كأساليب علمية (cf. Billinge, Gregory and Martin, 1984a; Mair, 1986). وحاول بعض المؤيدين المتأخرين لها تعويض بعض الاحتمالات غير العقلانية الجذرية لعمل كون من خلال تفسير تاريخ التخصص (Barnes, 2004b).

ولكن بينما كان كتاب كون من ضمن أفضل 100 كتاب فى قائمة «الملحق الأدبى لجريدة التايمز» منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يكن من ضمن قائمة أفضل 100 كتاب فى الجغرافيا. وعلى الرغم من ذلك، لم يعد مصطلح «النموذج» غامضا، ويستخدم الآن بشكل

واسع ليعنى «مثالا»، أو يستخدم بمعنى أوسع مما قصده كون لوصف طريقة نظامية للتفكير حول شيء أو عمل شيء ما.

قراءات مقترحة

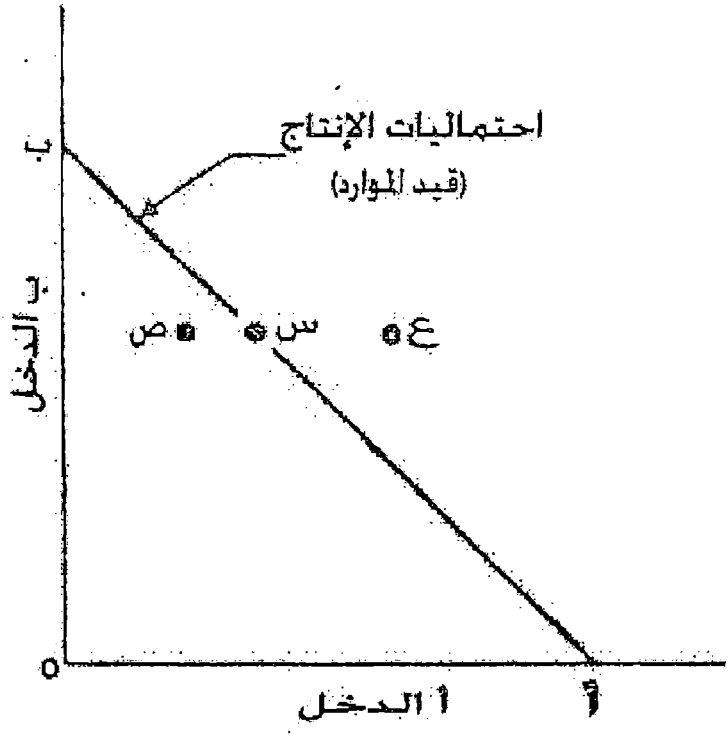
Kuhan 1970 [1962]; Mair (1986).

أمثلية باريتو Pareto optimality

وضعٌ يصبح فيه من المستحيل أن تجعل بعض الناس أفضل حالا دون أن تجعل الآخرين أسوأ حالا. وقد ابتكر عالم الاقتصاد والاجتماع باريتو (1848ـ1923) V. F. D. Pareto هذا المعيار «للكفاءة الاقتصادية»، وهو يعد عنصرا مهمًا فى **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**. ويمكن تطبيق معيار باريتو على كفاءة توزيع الموارد، ويمكن الوصول إلى الأمثلية حين يصبح من المستحيل إعادة تخصيص الموارد لإنتاج حصيلة يمكنها أن تزيد من رضا بعض الناس دون أن تقلل من رضا الآخرين.

حيث تتوفر الموارد لتوليد مقدار معين من الدخل الذى يمكن توزيعه على أ و ب، ويمكن أن يكون ذلك أفرادًا، أو جماعات من الناس، أو حتى السكان المقيمين فى إقليمين مختلفين. ويشير الخط أ ب إلى التوزيعات المحتمل لأقصى دخل كلى متاح، حيث تتراوح من ذهاب كل شيء إلى أ دون أن يحصل ب على شيء (فى النقطة

أ)، إلى ذهاب كل شيء إلى ب (فى النقطة ب). وتشكل النقطة س موضع أمثلية باريتو، حيث ستجعل أى إعادة للتوزيع باتجاه أ أو ب (على طول الخط) الطرف الآخر أسوأ حالا. وفى الحقيقة، فإن أى نقطة بداية على الخط تحقق «أمثلية باريتو». فمن المستحيل زيادة حصة أ من س إلى م (وبالتالى إبقاء ب على حالها)، لأن ذلك يتعارض مع قيود الموارد. ولكن تعد النقطة ص داخل المثلث أ ب و شبه مثالية، وذلك حسب معيار باريتو، لأن الموارد المتوفرة لا تستغل بأكملها، ويمكن زيادة دخل أ إلى س مثلا بدون أخذ أى شيء من ب. وتسمى هذه الحركة «تحسين باريتو». ويظهر معيار باريتو دائما فى اقتصاديات الرفاه التقليدية، حيث يقال إن القبول بأمثلية باريتو، كقاعدة لكفاءة التخصيص أو عدالة التوزيع، يتضمن حدا أدنى من الرضا الأخلاقى. ولكن تبنى معيار باريتو يحمل بعض التبعات التى يمكن أن تقوى الوضع الراهن. فبمجرد أن يصل المجتمع إلى حدود إمكانات الإنتاج - أى أنه لم يعد هناك أى نمو - فإنه يصبح من الصعب تحسين حالة الفقراء بدون معارضة معيار باريتو، لأن أى حركة ستكون على حساب الآخرين (الأغنياء). ومهما ساءت حالة الفقراء، فإنه لا يمكن تحسين حالهم إلا بزيادة إنتاج الدخل (أو أى شيء آخر). وفى الواقع، سيحول تطبيق معيار باريتو فى اقتصاد غير نام دون إعادة التوزيع باتجاه الفقراء مهما بدا التوزيع الموجود غير عادل (راجع جغرافية الرفاه الاجتماعي).



شكل (19) أمثلية باريتو

ملاحظة بالمشاركة **participant observation**

هو أسلوب فى البحث يهدف الباحث فيه للمشاركة فى العملية المدروسة حتى يحصل على معرفة قريبة عن المشاركين وعاداتهم،

عندما لا يتمكن بعض المشاركين فى مجال الممارسة من الكشف عنها فى وضع مفتعل مثل المقابلات. وكانت ملاحظة المشارك أسلوبا مفيدا لكل من علماء الإثنوغرافيا الوصفية فى مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع الحضري، وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية برونيسلو مالينوسكى و إ. إيفانز-بريتشارد، وعالمة الأنثروبولوجيا الثقافية مارغريت ميد. وكما قال مالينوسكي، توفر ملاحظة المشارك وسيلة «لاستيعاب وجهة نظر المشارك وعلاقته بالحياة وإدراك «نظرته» إلى «عالمه» (1961, P. 25)، والتى يجب تحليلها بمصطلحات مؤسسية أوسع عبر الموارد الفكرية التى يعدها علماء الأنثروبولوجيا «تفوق المشاركين بكثير». وقد تعرض هذا الدفاع الاستعمارى والنوعى عن التجربة لانتقادات قوية، ليس فقط داخل علم الأنثربولوجيا على الأقل. ومع ذلك فإن الانتباه إلى نوعية العلاقات الضرورية للوصول إلى المعرفة السياقية، والذى يعد أمرًا أساسيًا فى ملاحظة المشارك، لا يزال يعد أساسيا فى العلوم الاجتماعية ما بعد الوضعية أو التفسيرية.

ولقد قام مايكل بوراواى (انظرBurawoy, Burton, Ferguson and Fox, 1991) بوضع إطار لملاحظة المشارك فى مواجهة كل من الفلسفة الوضعية والنسبية الثقافية، على أنها أسلوب يعرف على محورين: الأول هو محور البيانات النظرية أو العلمية، والذى يرتب الأشياء ابتداء من الأشياء الواضحة بذاتها، وصولا إلى الأشياء

التى تحتاج إلى التمحيص النظرى، أما المحور الثانى وهو المحور التفسيرى، فهو يرتب «الملاحظ» و«الملحوظ» عبر مدى يتراوح من الاغتراب وصولا إلى الاندماج. ويؤكد بوراواى على أهمية الاختيار فى تحديد موقع الذات على كل من المحورين، وذلك فى عملية البحث الإنثوغرافى (انظر الإنثوغرافيا). فالوعى الذاتى بموضع الذات فى هذين المعنيين يعد أمـًرا مهمًا فى تحليل ما أسمته دونا هاراواى (Donna Haraway 1991c) المعارف السياقية: وهى نواتج العلاقات الضعيفة بصورة دائمة، والتى لا يمكن حلها بدعاوى الموضوعية من خلال الألفة أو التشفير الدقيق للعلوم الكلية.

ويمكن تطوير براعة بوراواى التحليلية عن طريق السؤال عن كيف أن الالتزام بالموضوعية على المحور العلمى يفترض مجرد ترجمة بعض جوانب المعرفة المحلية إلى العلم «العالمي»، وذلك من خلال ممارسات عرقية وجنسية محددة للانتماء العاطفى. كما أشار هوج رافلز (2002) Hugh Raffles أيضا بصورة بليغة الى أن معظم المعرفة المحلية تظل فى سياق إنثوجرافى غير عالمي، وغير علمى: أى مجال المعارف العاطفية المجسدة والمؤثرة والمكانية (انظر التأثير) والقصصية. وتمثّل تحدى رافلز فى تمثيل هذه الجغرافيا الوجدانية الأوسع من خلال الانتباه إلى تعدد أشكال تنظير المشارك، على أساس البنود المتباينة التى يحددها الوصول غير المتكافئ للمصادر الفكرية، والاجتماعية، والمكانية. ويكمن التحدى الأساسى اليوم فيما

يتعلق بملاحظة المشارك فى إيجاد طرق لتمثيل الموارد السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والأدبية، والوجدانية، والتى يتم من خلالها النقاش الفعلى للمعرفة فى سياقها. وهكذا يمكن لهذا الأسلوب أن يؤيد الطريقة التى تصبح من خلالها نواتج ملاحظة المشارك دليلا علميا، وذلك لن يكون من خلال المعارف المكبوتة، ولكنه سوف يكون من خلال معايير المحاسبة التى تتعامل مع الظروف غير المتكافئة لإنتاج المعرفة العلمية. ويتيح مثل هذا النهج المطالبة المستمرة بالمسئولية أيضا، وتناول البشر والجغرافيات الخاصة بهم، وذلك من خلال الأدلة التى تبين بشكل واضح الاعتماد على طبيعة «المشاركة».

ديموقراطية تشاركية participatory democracy

هى نظام حكم يشارك فيه المحكومون بصورة مباشرة فى صناعة القرار و/أو صنع السياسات. وهذا يتعارض مع الديموقراطية النيابية representative democracy، والتى ينتخب فيها المحكومون ممثلين لهم فى هيئة تتخذ القرارات نيابة عن الناخبين. ويعتقد أن هذه الديموقراطية قد نشأت غالبا فى أثينا القديمة، حيث كانت تتخذ القرارات من قبل جمعية عمومية تضم جميع المواطنين. وعلى الرغم من صعوبة التطبيق الكامل لهذه الديموقراطية فى ظل وجود كثافة سكانية عالية، فلا تزال المشاركة الشعبية فى صنع القرار محطًا لأنظار العديد من الحركات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن مشاركة

المجتمع فى الحكم قد تعرضت لانتقادات، وذلك بسبب ارتباطها بالسياسات الليبرالية الجديدة (Herbert, 2005).

قراءات مقترحة

Barber (2004).

تقسيم partition

جذبت فكرة التقسيم فى الوقت الحالى (والتى ترتبط بالتفاعل بين المفاهيم التنافسية المختلفة لكل من الدولة والأمة) الانتباه إليها مجددا من حيث كونها حلا لا مفر منه، وإن لم يكن مثاليا، للنزاعات العرقية التى دامت طويلا. فقبل الحرب العالمية الأولى، كانت عملية التقسيم أداة للإمبراطوريات لتقسيم الأقاليم فيما بينها، أو استخدامها لتعزيز حكمها. أما بعد الحرب، فقد كان التقسيم يحدث إما فى تفويض السلطة التى تمنح الاستقلال للأمم، أو كحل للصراعات العرقية التى لا يمكن حلها. وحتى بعد ذلك، فقد ثبت أن هذه «الحلول» متقلبة، وغير مستقرة، وذلك بسبب عدم التجانس الثقافى لتلك الأقاليم التى تم تقسيمها، وهو الذى يتضح فى تقسيم دولة فلسطين لإنشاء دولة إسرائيل، أو التقسيمات المتعاقبة للهند وباكستان (حيث أصبح شرق باكستان فى النهاية بنجلاديش). أما فى حالة «التقسيمات قصيرة الأجل»، كما هو الحال فى فيتنام وألمانيا،

فإن المسيرة القومية قد تنجح دون الكثير من الصعوبات، فى حين تفشل الأمة عادة فى «التقسيمات طويلة الأجل» (والتى تتميز بتاريخ طويل من سياسات الغيرية واستمراريتها) فى تكوين دولة. وبذلك فإن السعى لتحقيق تجانس بين الأمة nation والدولة state يصبح شبه مستحيل.

ووفقا للمنظور الجيوبولتيكى النقدي، فإن «التقسيم» لا يعد (النتيجة) النهائية للصراع أوالتنافس الجيوبوليتيكي، ولكنه يمثل وسيلة لتسوية أو إدارة ذلك الصراع، والتى تقبلها الأطراف المختلفة، وذلك إما عن طريق الاختيار أو كنتيجة للإقناع أو الضغط. وبمعنى آخر، فإن التقسيم لا يجب أن ينظر إليه على أنه نتيجة حتمية للاختلافات الأزلية الفعلية أو المتصورة، ولكن بدلا من ذلك، يجب أن ينظر إليه على أنه إستراتيجية مكانية تم إعدادها بطريقة واعية، وتطبيقها بصورة متعمدة، للتخلص من الخلافات الحقيقية أو المتصورة، إذ إنه الطريقة المفضلة على غيرها من الطرق، بما فى ذلك تبادل أو تعاقب المشاركة فى السلطة.

وتشير المقارنة بين عمليات التقسيم التى جرت فى مختلف أنحاء العالم، ابتداء من الهند البريطانية إلى يوغوسلافيا، ومن كندا إلى أيرلندا، ومن نيجيريا إلى رواندا، ومن الاتحاد السوفييتى إلى فلسطين، إلى أن الإقليم يعد فى واقع الأمر عاملا حاسما فى عملية تفكيك وإعادة تشكيل الدول والولاءات. وعلاوة على ذلك، فقد تبين

أن عملية التقسيم لا يمكن اختزالها إلى مجرد حدث لانفصال دولة (كما هو الحال فى الهند وباكستان، وصربيا وكرواتيا، وأيرلندا وبريطانيا، أو ما يحتمل أن يحدث فى كندا وكيبيك). كذلك فإن هذه العملية يجب عليها التعامل مع تقسيمات فرعية إقليمية إضافية، وانقسامات عائلية، واختلافات دينية. وعلى سبيل المثال، فقد نتج عن عملية تقسيم الهند البريطانية تقسيمات لاحقة لكل من البنجاب والبنغال. وبالمثل فقد اشتمل تقسيم يوغسلافيا على تقسيمات فرعية لـ إيستريا وكراجيناس وساندزك، وتقسيمات للشعوب والأقليات هناك.

وعلى مر التاريخ، هناك عدد قليل من أمثلة التقسيم التى تم فيها تجنب أعمال العنف. ففى أى زمان، وفى أى مكان، تطبق فيه عملية التقسيم، فإنه عادة ما كان يترتب عليها دمار واسع النطاق للمشهد الاجتماعى الثقافي. وفى الغالبية العظمى من الحالات، يصبح العنف هو العامل المحدد لإعادة تشكيل المجتمعات السياسية، حيث يجبر الإقليم (أو الجيوبولتيكا) ومصادر الولاء، وعلم النفس الفردي/ الجمعى على إعادة تشكيلها وتعديلها. ونرى أنه إلى حد ما، كلما كانت الروابط والعلاقات الموجودة أكثر قوة، كلما زاد استخدام العنف فى إنشاء مصادر جديدة للهوية من خلال إعادة رسم الخرائط. ومن بين الرموز العديدة «لفترة تقسيم» شبه القارة الهندية، هناك ملايين اللاجئين الذين لا يزالون يعيشون مع ذكريات مريرة جراء عمليات

السلب، والنهب، والاغتصاب، والقتل، وهناك من بين هؤلاء من يمثل ذكريات حية لهذه الأحداث.

قراءات مقترحة

Pandey (2001).

رعوية **pastoralism**

هى نظم اجتماعية واقتصادية للشعوب التى تمارس تربية الماشية وترتبط بها بشدة (والأكثر شيوعا هو رعى الإبل، والماشية، والماعز، والضأن). وقد تشكلت هوية الأقليات والطوائف أو العشائر فى ضوء قيامها بتربية الماشية عادة على مر التاريخ خلال فترات التخصص المهنى. وتستوجب الصور المتنقلة من الرعى متطلبات تختلف جوهريا فى المعرفة، والعلاقات الاجتماعية، والعمل، مقارنة بالأنشطة الإنتاجية المستقرة. وبالتالى، فإن الصور الأكثر تنقلا من عمليات الرعى كانت ترتبط غالبا بالتخصص المهنى المرتبط بتشكيل الهوية. ولهذا السبب، فإن الاستخدام الشائع لمصطلح «الرعى» غالبا ما يشير إلى نظم الرعى المتخصصة المعتمدة على صور أكثر تحركا لتربية الماشية. ومع ذلك، فإن الرعى يشتمل على نظم تتفاوت فى درجات اعتمادها على إنتاج الماشية، وعلى انتقالها.

ومن منظور **الإيكولوجيا الثقافية**، فإن الرعى يمثل عملية تكيف فعالة مع النظم **الإيكولوجية** التى تعد هامشية بالنسبة

لزراعة المحاصيل، نتيجة للقيود التى تفرضها الظروف المناخية أو الطبوغرافيا أو التربة. وبالتالى، وبينما ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك من الناحية التاريخية، فإن مهنة الرعى المعاصرة توجد على نحو متزايد فى المناطق الهامشية، وذلك نتيجة لبعد الزراعة عن هذه المناطق الإنتاجية. وينظر لأشكال الرعى الأكثر تنقلا على أنها ملائمة على نحو مثالى للبيئات التى تتسم بالتباين الزمانى والمكانى الكبير فى إنتاجية الغطاء النباتى الطبيعي. وهناك محوران من التنقل الذى تنطوى عليه النظم الرعوية، وهما: التنقل البشرى، وانتقال الماشية. حيث ينطوى الرعى البدوى (انظر البداوة) على انتقال العائلات الرعوية والماشية التى يقومون برعيها، وهذا الانتقال لا يتيح تأسيس مسكن دائم للإنسان. كما يوجد العديد من نظم الرعى الأخرى، مثل حركة الرعاة الفصلية، والتى لا يتم خلالها انتقال كامل الوحدة الإنتاجية (الأسرة، العشيرة، وما إلى ذلك) مع انتقال الماشية. وقد وجدت الدراسات أن انتقال الرعاة يتنوع ويختلف بدرجة كبيرة (وذلك من حيث عدد المرات والوحدات الإنتاجية)، مما يجعل تصنيف الشعوب الرعوية بناء على انتقالها وانتقال ماشيتها من الأمور الخطيرة.

وعلى الرغم من انتشار التصورات الشاعرية عن الرعاة الأفراد المنعزلين الذين يعتمدون فقط على حيواناتهم لتلبية احتياجاتهم المعيشية، فإن معظم المجتمعات الرعوية ارتبطت تاريخيا بسلطات

عسكرية أو سياسية أوسع نطاقا، وذلك من أجل الحصول على الأمن والحماية، واعتمدت بنسب متفاوتة (مع الاعتماد الجزئى على امتلاك الماشية) على الزراعة و/أو التجارة، للحصول على النقود والغلال. وأصبحت هذه المشاركة مع النظم السياسية والاقتصادية الأوسع أكثر وضوحا منذ منتصف القرن العشرين فى العديد من مناطق العالم. ولم يقتصر الأمر على أن سبل المعيشة الرعوية المتنقلة بصفة عامة لا تتمتع بدعم من الدول القومية، ولكنها فى سياقات معينة، كانت الدول تهاجمها وتفككها بصورة فعالة، لأنها ترى أن الرعى المتنقل عمل مخالف للتنمية والأهداف السياسية (انظر **الهجرة**). وقد أدى انتزاع ملكية الموارد، إضافة الى الضعف الاقتصادى لمنتجى الماشية فى السوق، إلى جانب التقلبات المناخية، وتقلبات الأسواق، إلى زيادة معدل فقر الشعوب الرعوية. وبينما يحافظ العديد من الرعاة على هويتهم الرعوية المرتبطة بتربية الحيوانات، فإن سبل المعيشة الخاصة بهم غالبا ما تعتمد بصورة متزايدة على مزاولة النشاطات الاقتصادية الأخرى.

قراءة مقترحة

Galaty and Johnson (1990); Ingold (1980); Niamir-Fuller (1999).

براءات الاختراع هى إحدى فئات حقوق الملكية الفكرية المصممة لإمداد المخترعين بالحقوق القانونية لمدة محددة (عادة ما تكون عشرين عاما)، وذلك لمنع الآخرين من استخدام، أو بيع، أو استيراد ابتكاراتهم. ويجب أن تلبى استمارة طلب تسجيل براءة الاختراع شروط مكتب تسجيل براءة الاختراع الوطنى أو الدولى بأن الاختراع الموصوف فى الاستمارة جديد، ومفيد، وأن ابتكاره ينطوى على خطوة ابتكارية تفوق ما هو معروف حاليا فى العلم، أو تكون غير معلومة للممارس الخبير.

وبمرور الوقت، أصبح هناك المزيد والمزيد من الأشياء التى يمكن تسجيل براءة اختراع لها (مثل مواد حيوية معينة)، مثل الأعمال التجارية (وبصفة خاصة وفى الآونة الأخيرة شركات العلوم الحيوية التى تنتج الأدوية)، والتى اقترحت أن يكون تسجيل براءات الاختراع أمرًا أساسيًا لقدرتها على تحقيق عوائد على استثماراتها المرتفعة فى عمليات البحوث والتطوير المطلوبة للاكتشاف، والإنتاج، والحصول على موافقات بصورة منتظمة من أجل المنتجات الجديدة. ومثل هذا البند مدرج فى اتفاقية تريبس (جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) TRIPS (Trade-Related aspects of Intellectual Property Rights) والتى تديرها منظمة التجارة العالمية (WTO) وهو ما يثير الجدل على نطاق واسع.

قراءات مقترحة

Coombe (1998); Parry (2004)..

أبوية patriarchy

هى نظام للبنى والممارسات الاجتماعية يقوم الرجال فى ظله بالسيطرة على المرأة واضطهادها واستغلالها. وهناك فرق بين سيادة الرجل التقليدية أو السيادة الأبوية التى تعد صورة من صور إدارة أمور الأسرة، والتى يهيمن من خلالها الوالد على باقى أفراد الأسرة الممتدة (بما فى ذلك الرجال الأصغر عمرا)، ومن ثم يسيطر على الإنتاج الاقتصادى للأسرة، وبين السيادة الأبوية الودية، والتى يهيمن الرجل من خلالها على المرأة فى المجتمع المدنى. ويمثل هذا الأخير اهتمامًا أساسيًا بالنسبة للتنظير والتنظيم النسوى خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى. وبحلول الثمانينات، كانت فائدة هذا المفهوم من الأمور المشكوك فيها، فقد رأى النقاد أنه أمر ينافى التاريخ وغير حساس بالنسبة للتفاوت بين الثقافات. وعلى ما يبدو فإن الجهود المبذولة لوضع الفرضيات الخاصة بسيادة الرجل وعلاقة ذلك بالرأسمالية، قد سقطت فى مفهوم الوظيفية، أو تركت العلاقة بين النظامين دون حل. فإذا كانت السيادة الأبوية (سيادة الرجال) تعمل بصورة مستقلة عن العلاقات الرأسمالية، كما تفترض «نظرية

النظم المزدوجة»، ألم يؤد هذا إلى ترك العلاقات الأبوية للرأسمالية بلا تنظير كامل؟ وفى مجال الجغرافيا، بذلت جهود من قبل كل من فورد وجريجسون Foord and Gregson (1986) لحل هذه المسائل المعقدة، وذلك من خلال الواقعية: وقد انتقد والبى [Walby (1989)] النموذج الخاص بهما، وذلك لإغفاله العمل مدفوع الأجر، وقهر الدولة والرجال (للاطلاع على ردود الأفعال المهمة الأخرى) انظر النوع، ومجموعة دراسة الجغرافيا والمرأة (Women and Geography Study Group 1997)، وقدم نظرية النظم المزدوجة للسيادة الأبوية على ثلاثة مستويات تجريدية هى: النظام، والهيكل، والممارسة. ووفقا لوالبي، فإن السيادة الأبوية تتألف من ستة هياكل: نمط الإنتاج الأبوي وعنف الذكور والعلاقات الأبوية فى العمل مدفوع الأجر والدولة والجنوسة، والمؤسسات الثقافية. ولكن من وجهة نظر آكر Acker (1989)، فإن وضع الفرضيات النظرية للسيادة الأبوية بهذه الطريقة قد عفا عليه الزمن: فقد تغير اهتمام الحركة النسوية من الأبوية كنظام إلى علاقات النوع (وتغير الآن إلى المغايرة، والاختلاف الجنسى: انظر النوع). وكذلك انتقل الاهتمام بعيدًا عن توضيح «أسباب» العلاقات الأبوية إلى فهم «النتائج» المختلفة لها.

وابتداء من مرحلة الثمانينيات من القرن الماضى، اقترح بارن Barren (1980) أنه يمكن فهم السيادة الأبوية بصورة أفضل كونها صفة وليست اسما. فلا يزال هذا المصطلح يستخدم كاسم، ولكنه

يستخدم فى صيغة الجمع عادة: وقد أشار جروال وكابلان Grewal and Kaplan (1994, pp. 17 -18) إلى ضرورة «التعامل مع ما يشغل المرأة حول العالم من خلال الخصوصية التاريخية لعلاقاتها بالسيادة الأبوية المتعددة، إضافة إلى الهيمنة الاقتصادية الدولية»، ولكن كان اهتمامها يتمثل فى عمل مقارنة بين كل من «التعدد، والتداخل، والقمع العنصرى» وليس فى بناء نظرية للهيمنة والقهر، تحت الشعار الموحد للنوع (أى تحت شعار الأبوية). وقد نبهت نظرية ما بعد الاستعمارية أنصار الحركة النسوية إلى الطرق التى يمكن من خلالها استخدام اتهامات العلاقات الأبوية بين مجموعات المهاجرين، أو فى دول العالم الجنوبى، لأغراض التمييز، والاستعمار أو الإمبريالية. فقد كان مبرر إدارة بوش للغزو الأمريكى لأفغانستان فى عام 2001 ـ الدفاع عن المرأة الأفغانية وتحريرها – يعد أحد الأمثلة. وقد طلب يونج Young (2003a) من أنصار الحركة النسوية الغربيين النظر فى كيف أنهم «وضعوا أساس» نجاح هذه الدعوة من خلال حملاتهم ضد «طالبان»، و«موقف الحامي» الذى يتبنونه أحيانا «فيما يتعلق ... بنساء العالم اللاتى يعتبرهن (النساء الغربيات) أكثر تبعية أو خضوعا وأكثر تعرضا للقهر بسبب العلاقات الأبوية.

الإمبراطورية الأمريكية الكونية Pax Americana

يتشابه هذا المرادف لتعبير الإمبراطورية الأمريكية مع الإمبراطورية الرومانية القديمة، من حيث المساندة القوية

(Johnson, 2003a; Foster and McChesney, 2004)، أو الشرح دون تمحيص (e.g. Steel, 1967) للقول بأن هيمنة الولايات المتحدة على العالم تجعل العالم آمنا للتجارة ذات المسافات الطويلة والاتصالات، والديموقراطية. وفى الآونة الأخيرة، قام مجلس الاستخبارات الوطنية (وهى الهيئة الأمريكية الحكومية المخططة «للإستراتيجيات الاستخباراتية» NIC) بوضعه كواحد من أربعة سيناريوهات استثنائية لما سوف تكون عليه الخريطة الجيوبوليتكية للعالم بحلول عام 2020 (National Intelligence Council, 2005). ومع «رسم خريطة لمستقبل العالم» مع الاهتمام الشديد بما يعده المخططون الإستراتيجيون بمثابة «اتجاه كبير» على المدى الطويل **للعولمة**، رأى مجلس الاستخبارات الوطنية مفهوم «الإمبراطورية الأمريكية» كامتداد جيد للهيمنة العسكرية الأمريكية المعاصرة، جنبا إلى جنب مع التعثر الأمريكي، على الرغم من استمرار القدرة على السيطرة على مؤسسات **الحوكمة** العالمية. ويقارن مجلس الاستخبارات الوطنية هذه الرؤية الخاصة بعام 2020 مع ثلاث رؤى أخرى، هى: «عالم دافوس» Davos World والذى ترى أيضا أنه سيناريو يوتوبى نسبى، على الرغم من ازدياد النفوذ الآسيوى على الاقتصاد الأمريكى على نحو متزايد، و«الخلافة الجديدة»، والتى تعد رؤية مختلفة ومتميزة للغاية للعالم الذى أصبح غير مستقر من خلال ما هو متصور (باستخدام **الجغرافيات التخيلية** لمفهوم **الاستشراق**) كمقاومة إسلامية مرتبطة بالتقاليد للعولمة والتأثير الأمريكى؛ وأخيرا، الواقع المرير لما يسمى

«دائرة الرعب»، وذلك نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال شبكات الإرهاب العالمية، والذى يبدو بدوره على أنه محفز لردود الأفعال الحكومية الاستبدادية. وهذا ما يجعل معظم علماء المستقبل لدى مجلس الاستخبارات الوطنية مملوءين بالخوف، فالعولمة قد تكون الضحية الحقيقية (NIC, 2005, p. 104).

وفى الوقت الذى يُنظر فيه إلى «الإمبراطورية الأمريكية» على أنها استمرار على نحو شرعى وغير استثنائى نسبيا للنظام العالمى الحالى (نسبة إلى الثلاثة سيناريوهات الأخرى المتعلقة برؤية الخريطة السياسية للعالم بحلول عام 2020)، فإنه من المفيد أن ننظر إلى ما تخبرنا به السيناريوهات البديلة حول ما يجب أن يقوم مجلس الاستخبارات الوطنية بقمعه للاستمرار فى تصوره الاستثنائى لأمريكا، على أنها الدولة القومية المتفردة المحبة للحرية والمعادية للإمبريالية. فعلى سبيل المثال، يضع سيناريو «دائرة الخوف» تصورًا للاستبداد والتضحية المستقبلية بالعولمة، ولكنه فى جميع الأحوال يقوم بالتعتيم على الضحايا الموجودين فعليا للبرامج الخاصة بوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، والتى تتمثل فى برامج التعذيب فى «المواقع السوداء»، والأماكن الاستثنائية الأخرى (انظر **فضاء الاستثناء**). كما أن «الخلافة الجديدة» تنافق الدور الكبير الذى تلعبه الوكالات الاستخباراتية الأمريكية فى المساعدة على بداية وتسليح وحتى تدريب العديد من القيادات الرئيسية للحركات

الجهادية الأكثر عنفا وطموحا إقليميا فى وسط آسيا وشبه الجزيرة العربية. وفى الوقت نفسه، فإن سيناريو «عالم دافوس» ينم عن التناقضات التى لا تزال عميقة، والتى تبرز وتقوض الفكرة الأمريكية الاستثنائية، والتى تدعى أن نشر الحرية، ونشر القطاع الخاص يمثلان شيئا واحدا.

وإذا كانت التنمية السريعة لرأسمالية الكوادر فى الصين لم تجعل هذا الأمر واضحا تماما لمجلس الاستخبارات الوطنية، فإن الفشل الذى استمر دون هوادة فى العراق منذ نشر تقرير 2020 يجب أن يوضح ذلك تماما. وهنا وفيما يتعلق بما أعلنه العديد من دعاة الحرب بأن هذه معركة استهلالية للقرن الأمريكى الجديد الأكثر سلاما، نجد أن الوحشية والموت والدمار الرهيب الذى سببته الإمبراطورية الأمريكية غير السلمية قد تم توثيقه على نطاق واسع على الأرض.

حتى وإن كان المقصود بهذا المصطلح هو السلام، فإن الجانب الأكثر أهمية فى الإشارة إلى «السلام الروماني» كان يتمثل دائما فى العنف الذى مارسته الإمبراطورية القديمة، والأسلوب العقابى الذى اتبعه الجيش الرومانى فى إخضاع وإدماج المناطق الهامشية فى عالم موحد تسيطر عليه روما. وفى عام 1963، أقر الرئيس كيندى بهذا، عندما قال إن السلام العالمى الذى تسعى إليه الولايات المتحدة ليس «الإمبراطورية الأمريكية» المفروض على العالم بأسلحة الحرب الأمريكية (مقتبس من Foster and McChesney, 2004).

وعلى الرغم من ذلك، فإنه بحلول الألفية الجديدة، كانت العودة إلى النموذج الرومانى هو تماما ما كانت تدعو إليه إدارة الرئيس بوش علانية، كسبب منطقى لحرب العراق. ونظرا لغطرسة بعض الدعاة لهذه السياسة الخارجية للمحافظين الجدد، لذا فلم يكن هناك ما يدعو للدهشة من بقاء هوياتهم غير معروفة، ولكن فيما يلى ما تقرير المراسل رون سسكيند (2004) Ron Suskind عن تعليقات أحد مساعدى بوش:

يقول المساعد: إن الرجال مثلي، كانوا يعيشون «فيما نسميه مجتمعا يستند إلى الواقعية» والذى عرفه على أنه الأشخاص الذين «يعتقدون بأن الحلول تنبثق من دراستك الحكيمة للواقع الملموس». وكنت قد أومأت برأسى وتمتمت بشىء عن مبادئ التنوير والتجريبية. ولكنه قاطعنى قائلا «هذه لم تعد الطريقة التى يعمل بها العالم»، ثم تابع حديثه. «فنحن الآن إمبراطورية، وعندما نقوم بعمل ما، فإننا نخلق الواقع الخاص بنا. وعندما نقوم بدراسة هذا الواقع بحكمة، كما تفعلون. فإننا سوف نعمل مجددًا، ونقوم بخلق واقع آخر جديد، والذى يمكنك دراسته أيضا، وهذا هو تصنيف كيفية سير الأمور. فنحن الذين نصنع التاريخ، وأنتم، جميعا، سوف تستمرون فى مجرد دراسة ما نقوم به».

وهذا النوع من الاتجاهات يضع وكالات الاستخبارات الأمريكية فى موقف صعب بصورة واضحة، حيث يضطرون لتلفيق الحقائق التى تساعدهم فى تبرير سياستهم لغزو العراق (Rich, 2006).

ويبدو أن التحول اللاحق نحو بناء النماذج فى مجلس الاستخبارات الوطنية، سيتجه إلى الابتكار الجيوبوليتيكى للقصص التى تروى من أجل الترويج للحرب، وفى المقابل، يتم الإعلان عن ذلك على أنه محبة للسلام، وتكريس لعولمة الاقتصاديات الجغرافية. ومع ذلك، فإن الابتعاد عن الواقع فى أماكن أخرى باسم الإمبراطورية الأمريكية تعرض للنقد الكبير. ومع الاستثناء المحتمل لمؤيدى **النظرية اللاتمثيلية**، إلا أن الجغرافيين استمروا فى وضعهم كأنهم قاطنون فى مجتمع مستند إلى الواقعية، والذى يقر بكل من حدود وإمكانيات المعرفة السياقية. وهكذا، فبدلا من وضع خريطة لسيناريو مستقبلى للسلام الأمريكى فى عام 2020، قام القادة فى هذا المجال بتوضيح الدمار العنيف والحرمان الذى تمثله الإمبراطورية الأمريكية على الأرض فى الاستعمار الحالى (Harvey, 2004b; Johnston, 2005d; Gregory and Pred, 2007؛ انظر أيضا Retort, 2005). وبدلا من وضع العولمة والخوف كنقيضين، فإن الجغرافيين النقديين استكشفوا عولمة الخوف التى نتجت عن السعى الأمريكى المتواصل لتكوين الإمبراطورية الاستثنائية التى تأسست على الأفكار المتعلقة بالسلام والعدل من أجل الجميع، والتى دائما ما تتهاوى فى الجغرافيات البشرية - بداية من مزارع العبيد، وصولا إلى مناطق تصنيع الصادرات وإلى جوانتانمو، حيث توجد الاستثناءات تحت شعار الرؤية الاستثنائية (Miller, 2006; Mitchell and Rosati, 2006; Sparke، 2005,2007; Wright, 1999b). ومن هنا نجد أن

الشعار الوحيد الملائم لهذه التدابير التعذيبية المتضمنة للقتل والقهر هو: «الإمبراطورية الأمريكية» Pax Americana، مع إمكانية تطبيق قيود معينة.

قروي peasant

هذا المصطلح كان شائع الاستخدام فى اللغة الإنجليزية منذ القرن الخامس عشر، والذى يشير إلى الأفراد العاملين فى الأرض الزراعية ويقيمون فى الريف. وبحلول القرن التاسع عشر، تم استخدام مصطلح «القروى» كنوع من الإهانة (مثل ماركس، على سذاجة الحياة الريفية)، وفى الماضى القريب كان هذا المصطلح يحمل دلالات البطولة والثورية (كما فى الماوية على سبيل المثال). أما بالنسبة للاستخدام الحديث، فإن القرويين هم الأشخاص الموجودون فى المزارع العائلية (الأسر الزراعية)، والذين يعملون كوحدات جماعية نسبيا، فى الإنتاج والاستهلاك، وإعادة الإنتاج (Chayanov, 1966). أما بالنسبة للصور الخاصة بالهيكل الاجتماعى للوحدة الأسرية (الأسرة النووية، والأسرة الممتدة متعددة الأجيال، وتقسيم العمل داخل الأسرة تبعا للجنس، ونظم الملكية) فإن العلاقات الاجتماعية بين الأسر داخل المجتمعات الريفية، وكذلك العلاقات الإيكولوجية للإنتاج (النمط الريفى)، غير متجانسة لدرجة كبيرة جدا (Wolf, 1966). وعادة ما كانت تستخدم مصطلحات «القروى

peasant» و«الحياة القروية peasantry» بصورة فضفاضة لوصف فئة كبيرة من المنتجين الريفيين كأنماط عامة تتميز ببعض الملامح الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية المحددة: مثل الفلاح المتخلف أو غير الاقتصادى، والفلاح العقلانى، والفلاح الأخلاقى، أو الفلاح غير المنضبط. وهذه المصطلحات وغيرها، مثل التقليدى والكفافي، أو الحائز الصغير، تنتقص من المهمة التحليلية المهمة لواقع القرويين كمجتمع منتج بصورة خاصة، فى اقتصاد سياسى له خصوصيته التاريخية، وله آلياته وقوانين الحركة الخاصة به.

ويتميز الفلاحون بقدرتهم على الوصول المباشر إلى الوسائل الإنتاجية الخاصة بهم فى الأرض، عن طريق هيمنة استخدام العمالة الأسرية، وعن طريق الاكتفاء الذاتى بدرجة عالية (انظر **الزراعة المعيشية**). وعلى الرغم من ذلك، ووفقا للتعريف، فإن جميع القرويين يتسمون بالمشاركة الجزئية فى الأسواق (التى تميل إلى العمل مع وجود درجة عالية من الخلل)، كما أنهم يكونون تابعين فى الاقتصادات السياسية الأكبر، حيث يوفون التزاماتهم تجاه أصحاب **السلطة** السياسية والاقتصادية. والفلاحون، بوصفهم صورة من صور المشروعات الأسرية الضاربة بجذورها فى الإنتاج من الأرض أساسا، لديهم **عملية عمل** متميزة (ترابط الوحدة الأسرية ومجموعات العمل)، إضافة إلى مزيج فريد من العمل والملكية من خلال المشاركة الجزئية فى السوق، ونجد أن الفلاحين يقفون بين

المجموعات الاجتماعية التى فقدت كل أو معظم أصولها الإنتاجية (البروليتاريا أو شبه البروليتاريا)، من ناحية، وبين الأسر الزراعية التى تشارك بصورة كاملة فى السوق (والتى تسمى بالمنتجين الصغار أو منتجى السلع البسيطة) من ناحية أخرى. ومن هذا المنظور، عاش الفلاحين فى مجموعة من الظروف الاقتصادية، والثقافية والسياسية (مثل الإقطاع، والرأسمالية، واشتراكية الدولة) التى امتدت لفترات طويلة من التاريخ ويمثلون «مجتمعا جزئيا». وعادة ما ينظر للمجتمعات الريفية على أنها مجتمعات انتقالية - حيث إنها تقف فى منتصف الطريق بين القبائل البدائية وبين المجتمعات الصناعية» (Wolf, 1966, p. vii) - وإنها إلى الآن تعتبر هامشية أو دخيلة، و«خاضعة لمجموعة من الدخلاء المسيطرين» (Wolf, 1966, p. 13) وإنها تحصل على الفوائض بصور متنوعة (الريع، والفائدة، والتبادل غير المتكافئ).

وفى كثير من مجتمعات العالم الثالث، والتى لا يزال القرويون يشكلون فيها طبقة مهمة ومهيمنة أحيانا، هناك تساؤل جوهرى حول مصيرهم فيما يتعلق بنمو الدولة والمشاركة فى السوق. فالقرويون هم دائما ضحايا الحداثة (Moore, 1966). وقد انعكست القضايا الخاصة بتزايد التحول التجارى وميكنة الإنتاج الريفى، وكذلك زيادة الدخل من خارج المزرعة (الهجرة، والإنتاج الحرفى، والعمل المحلى مدفوع الأجر) فى الاهتمام الموجود منذ وقت طويل بالتباين الداخلى

بين الريفيين، وبالتالى بقاؤهم فى الأجل الطويل (هناك مناقشات حول مثابرة القرويين، والهجرة الريفية، والفلاحين الباقين). وربما من الآمن أن نقول إن الفترة بين عامى 1950 و1975 قد شهدت تحولاً عصريًا أصبح من خلاله القرويون أقلية عالمية للمرة الأولى.

وكان انتشار الدراسات المتعلقة بالقرويين خلال الثلاثة عقود الماضية، مصدرًا للابتكارات النظرية المهمة المتعلقة بالاقتصاد السياسي، الذى يدور حول موضوعات ظهور السلع الاستهلاكية، وتشكيل الطبقة، والمقاومة والتمرد (Shanin, 1988). كذلك فإن الدراسات المتعلقة بالقرويين كانت أساسًا فى تطور **الإيكولوجيا السياسية والإيكولوجيا الثقافية**، حيث كانت المعارف والممارسات التى لدى القرويين هى نقطة الانطلاق الحيوية لفهم إدارة الموارد المنزلية، وبالتالى فهم عمليات التغير وإعادة التأهيل الإيكولوجية (Watts, 1983a; Blaikie and Brookfield, 1987).

وكان الدور الذى لعبه القرويون فى سياق الانتقال من وإلى الرأسمالية دورا مركزيا؛ حيث أشار بارينجتون مور (1966) Barrington Moore إلى أن العلاقات بين مالكى الأراضى والفلاحين أمر جوهرى فى فهم المسارات المتنوعة لكل من **الديموقراطية** والديكتاتورية فى العالم الحديث. إذ كانت ثوراتهم فى كل من المكسيك، والجزائر، والصين على سبيل المثال - التى تناقض فكرة القرويين المرتبطين بالتقاليد وغير المسيسين - أمرا جوهريا

فى تشكيل القرن العشرين (Skocpol، 1980). وقد أشار كاوتسكى 1899- 1988 [Kautsky]) إلى المسألة الزراعية فى أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر، بغرض تأكيد التداعيات السياسية للأشكال الجديدة للتمييز والبروليتارية المرتبطة بالنمو التجارى، والقضايا السياسية والاستراتيجية الناتجة عن احتجاج وكفاح القرويين. وكانت عودة ظهور ملايين الأسر الريفية فى كل من الصين وروسيا وأوروبا الشرقية من أهم السمات المميزة للفترة منذ عام 1989 وإلغاء الزراعة الجماعية من الكتلة الاشتراكية السابقة.

وكان الدور الذى لعبه القرويون فى تحولات ما بعد الاشتراكية دورًا حاسمًا فى المشهد السياسى لهذه المناطق من العالم، كما أنهم مثلوا حالات مثيرة للاهتمام لدراسة الأشكال الجديدة للمسارات الرأسمالية الزراعية (Verdery, 1996; Selenyi, 1998). وقد اكتسبت الأنشطة التنظيمية والسياسية للقرويين قوة دافعة للتحرك فى أجزاء العالم الأخرى، كما هو الحال فى الهند (Gidwani, 2008)، وأندونيسيا (Li, 2006)، والمكسيك (Bobrow-Strain، 2007).

قراءة مقترحة

Scott (1988).

مفهوم «يمثل الآن أحد أكثر التعبيرات المجازية انتشارا فى مجال العلوم الإنسانية» (Thrift, 2000a، p. 225). ويرتبط انتشار هذا المفهوم بالاهتمام الحالى بالتجسيد أو عادات الجسم، والخبرات والمعارف غير الإدراكية «non-cognitive» وإنتاج الحياة الاجتماعية، من خلال الممارسات اليومية، والرغبة فى نزع صفة الطبيعية عن الفئات والعمليات الاجتماعية، وخلق فرص سياسية جديدة، والتأكيد على إبداع الحياة الإجتماعية. وعلى الرغم من أن مقاربات الأداء المختلفة تشترك فى معظم هذه الأهداف، فإنها تختلف بدرجة كبيرة أيضا فى مفاهيم **العامل البشري**، و«**الذاتية والسلطة**» (Gregson and Rose, 2000)، كما أنها تميل إلى توجيه الاهتمام إلى الجغرافيات والأماكن المختلفة. ومن الشائع التمييز بين أربع: من المقاربات وهى: المنهج الاجتماعى الدرامي، والأدائية (كما حدده بتلر Butler)، والنظرية اللا تمثيلية، ودراسات الأداء.

ويعود المنهج الاجتماعى الدرامى عادة إلى أفكار إيرفنج جوفمان Erving Goffman حول القواعد التى تتحكم فى السلوك، والاستراتيجيات المختلفة التى نستخدمها فى التحكم بأنفسنا فى وجود الأخرين. فالحياة الاجتماعية تعتبر مرتبة من قبل أطراف واعية تلتزم بالقواعد. وهذه هى الرواية الجغرافى التى تميز مقدمة المرحلة عن نهايتها، والعام عن الخاص. وقد أشار كل من

جريجسون وروز (Gregson and Rose (2000 إلى أن هذه هى الفكرة الأكثر سيادة فيما يتعلق بالأداء فى الجغرافيا. وهناك عدد من الدراسات التى تناولت الأداء المطلوب فى أماكن عمل محددة، أى: قطاعات الخدمات عادة (McDowell and Court, 1994). وقد طور دافيدسون (Davidson (2003 النهج الدرامى للنظر إلى رهاب الخلاء كنوع من «رهبة الجمهور» التى ترغم الذين يعانون منها على تقييد أدائهم العام لتجنب الحاجة للاشتراك فى «إدارة الانطباع».

وفى حين ينطوى النهج الدرامى للأداء على عامل الوعى، والذى يكون موجودًا قبل الأداء (Gregson and Rose, 2000)، فإن الأدائية توضح العملية التى يتم من خلالها إنتاج الأطراف الاجتماعية عن طريق الأداء. وهذا هو أداء «الأوامر» الذى تنظمه المعايير الاجتماعية، ولكن قد تظهر احتمالات للفشل نتيجة الاختلاف بين الأداء الفعلى والمعايير/المبادئ التى يشير إليها. وعلى الرغم من أن بتلر Butler تعمل أساسا فى إطار زمنى وليس فس إطار مكانى، فإنها أشارت إلى أهمية السياق الجغرافى بالنسبة لمعنى كل أداء: «فالتخريب هو نوع من التأثير الذى يستعصى على الحساب، وتحديد السياق، هو الذى يشير إلى النتائج» (1993b, p.29). وقد قام كل من جريجسون وروز (Gregson and Rose (2000 بتوسيع مفهوم الأدائية ليشمل المكان، وقد أشارا إلى أن «الأداء لا يحدث فى مواقع موجودة فعلا، بل إن الأداء هو الذى يأتى بهذه الأماكن إلى حيز الوجود» (p، 144).

وتقدم أنماط التفكير اللا تمثيلية لمفهوم الأدائية المزيد من التركيز على الإبداع، وهو ما يزيد على التمثيل، والإدراك، والخطاب، ومهارات الحياة اليومية، والتأثير، و«ربط الأفراد مع البيئة» (Thrift 2004c, p. 177). وفيما يتعلق بكل ما سبق، يقول ثريفت عن «اللا وعى التكنولوجي» إنه «بنية تحتية أدائية» كبيرة توفر أرضية مستقرة لممارساتنا، وتحقق معايرة واسعة للمكان. والتخيل المكانى هو تخيل الاتصالات والتفاعلات، والحركة والتجمعات، وتوقيت الوجود والحدث اللحظي.

وتأخذ أنماط الفكر اللا تمثيلية الكثير من دراسات الأداء، كمنظور متعدد الاختصاصات له علاقات أوثق بفنون الأداء، وخاصة المسرح والرقص. وتشترك معها فى التركيز على الإبداع والتمثيل، والتداخل بين المعيارية والتعددية، وحدود التمثيل، والخصائص التعبيرية للجسد فيما بعد الخطاب، ومجموعة كاملة من الحواس، بما فى ذلك الأداء الجسدى (وكذلك محاولات لتطوير المفردات لتوثيق ذلك). وتركز دراسات الأداء بشكل خاص على حدود الأزمنة والأمكنة التى تسمح بالتعليق المؤقت للقواعد، والطابع المؤقت للحدث، والذى لا يمكن تسجيله بالكامل، أوالحفاظ عليه، أو تكراره أبدا.

وقد فتح التركيز على الأداء طرقا جديدة للتفكير حول أساليب البحث. ويؤكد التركيز على الحوار العميق أهمية المشاهدة من أجل الفهم - وليس فقط كيف يمكن للناس وصف عالمهم - ولكن كيف

يتصرفون فى عالمهم (انظر: المنهجية العرقية)، إذ إن مشاهدة هذا «الفعل» يمكن أن توفر فرصًا للوصول إلى مجموعة من الخبرات والمشاعر التى لا يمكن التعبير عنها بسهولة من خلال حديث المقابلات. كما أنه يشجع أيضا أسلوبًا مختلفا لمنهجية النقاش. فبدلا من مطالبة المشاركين بوصف عالمهم، يصبح الباحثون أكثر اهتمامًا بالاستماع إلى حديث المستجيبين المحتملين أثناء وجودهم فى عالمهم. كما أنهم مهتمون بالحديث الذى يصنع الأشياء. ويُجرى المزيد والمزيد من الباحثين التجارب مع استراتيجيات كتابة الأداء، وتوسيع حدود ما يعد بيانات ومنتجات بحثية قيمة، لتشمل إنتاج المسرح والفيديو (انظر الأساليب النوعية). وقد وسعت أداءات أبحاث الوعى الذاتى من المناقشات حول السياقية والأخلاق فى البحث فى اتجاهات جديدة (Routledge, 2002).

وعلى الرغم من التقارب والتداخل بين المناهج، المختلفة للأداء، فهناك خلافات كبيرة تستوجب المزيد من النقاش، خصوصا حول ما يعد سياسة واستراتيجية سياسية فعالة. إذ إن ثريفت (Thrift (2004c يوجهنا إلى الدخول فى تفاصيل الأدائية لتسخير (طاقة اللحظات) (ص 188). وانتقد هوستون وبوليدو (Houston and Pulido (2002 النزعة الفردية فى الكثير من الأعمال داخل الجغرافيا المتأثرة بمفهوم الأداء، والميل للحد من مقاومة نطاق الجسم. وهم يوجهوننا إلى الرجوع إلى المادية

التاريخية والسياسات الجمعية. وقاما أيضا بتقييم جاكوبس وناش Jacobs and Nash (2003) من حيث تقبلهم للنظرية اللا تمثيلية. ويرى هؤلاء المحللون أن التركيز على التهرب من الفئات الثابتة، فى محاولة لإبراز عمليات التحول، يهدد بالعودة إلى الموضوع غير المحدد (الذكورى ضمنا). كما يدعون كذلك إلى الحاجة إلى التمييز بين علاقات القوة: «فى العالم الذى تعتبر فيه القوة مختفية بشكل جذرى (كالكثير من مناقشات الذاتية أو التفاوض حول الأعباء المنزلية، أو علاقات العمل، أو الادعاء ورفض الحقوق)، يصبح، الحتم البحثى أحد الأمور الحساسة للعلاقات والاقتراب من هذه المسألة، إما من حيث قواها المحددة، أو من حيث إمكاناتها التحويلية» (ص 4ـ275). وكيف نجعل هذه المحددات تقدم أساسا للنقاش.

قراءات مقترحة:

Butler (1990) Jacobs and Nash (2003); Phelan and Lane (1998); Thrift (2003a);

اداتية performativity

هى إحدى حلقات التفكير الحديث حول الأداء، وكانت وسيلة مهمة لتنظير أعمال السلطة فى إنتاج القواعد والمعايير. ويكمن المفهوم فى التمييز اللغوى بين الأحاديث المؤكدة، وأحاديث الأداء.

إذ إن حديث الأداء (والذى يجسده المثال المشهور بعبارة: «أنا أعلنك...»، والتى تقال فى مراسم الزواج)،"هو فى حد ذاته الفعل الذى ينفذ العمل الذى يشير إليه. ويؤدى الحديث الأدائى إلى دفع استخدام اللغة النشط الذى يصنع العالم، إلى مركز الصدارة» (Culler, 1997, pp. 97 -8).

وقد تناولت جوديث باتلر Judith Butler هذا المفهوم بمنتهى الدقة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعى وقواعد الجنسية الغيرية (1990، 1993a)، انظر: **نظرية الشذوذ الجنسي**. حيث ادعت أن النوع الاجتماعى هو أداء دون مكانة وجودية: «فليس هناك هوية للنوع الاجتماعى وراء التعبير عن النوع، إذ إن الهوية تتشكل أدائيا من خلال «التعبيرات» التى يقال عنها أن ستنتج عنها».

وهذا موقف أكثر تشددا من موقف **البناء الاجتماعى** النسوى التقليدى، لأنها تقول إن الجنس البيولوجى ينتج أيضا: فلا يوجد أساس داخلى بيولوجى يستند إليه النوع الاجتماعي. وبهذا المعنى، فإن قواعد النوع يتم تجسيدها من خلال **الجسد**: حيث تتجسد هذه القواهد حرفيا. وتصارع بتلر أيضا مع **الذاتية** الأكثر تعقيدا مما هو واضح فى العديد من كتابات البنيويين الاجتماعيين، لأنها تحاول أن تضع **التحليل النفسى** فى صراع مع **تحليل الخطاب**. وتقول إن الهويات لا تؤدى ببساطة على سطح الجسد: فما يتم أداؤه يعمل دائما بالنسبة إلى ما لا يمكن أداؤه أو قوله (لاسيما العلاقات الجنسية

المثلية)، وذلك بواسطة اللا وعى. وعلى النقيض من بعض اعتبارات الأداء الاجتماعى، فإن ما يتم تحليله على أنه أدائى لا ينظر إليه على أنه اختير بحرية، فهى ملزمة ومفروضة بقواعد الجنسية الغيرية الإلزامية (المعيارية الغيرية) والشخص ليس لديه خيار سوى الوجود داخل قواعد النوع وتقاليد الطبيعة الخاصة بالنوع (مثل اختلاف الجنس الثنائي). ويعد الأداء أيضا جزءا لا يتجزأ من التاريخ، بل هو «سلاسل من الاستشهاد» ويعتمد تأثيره على التقاليد (مثل الحديث السابق). وتتجسد القواعد والهويات من خلال تكرار المثل (مثل «المرأة» المثالية أو «الرجل» المثالي). ولأننا لم نعش المثل الأعلى دائما، فهناك مجال لعدم تحديد الهوية (انظر: **العامل البشري**).

وقد انقسم الجغرافيون وفق ردود أفعالهم تجاه نظرية الأدائية. فكان بيل وبينى وكريم وفالنتين Bell, Binnie، Cream (1994) Valentine، من أوائل مَن نشروا هذا المفهوم، لدراسة الاحتمالات الهدامة لأداءات معينة من **الجنوسة**، وقد اهتم النقاد بأن موضوع الأداء مجرد من المكان والزمان، ولا يترتب عليه الكثير، وهو تصور فى عالم غير مادى استطرادى بحت، وهو يشترك فى خصائصه مع موضوع السيادة الذكورية (لمراجعة هذه الانتقادات، انظر: Pratt, 2004). وقد وجد البعض أن هذا المفهوم مثمر يستحق التفكير فيه، فالبعض قام بتنظير المكان ذاته كأداء، مثل جريجسون وروز (Gregson and Rose, 2000)، بينما أبرز آخرون الجوانب المكانية

التى لم يتم تنظيرها كاملا فى أعمال بتلر، ولكنها تدعم بالضرورة هذه العملية التى يصفها هذا المفهوم (Thrift, 2000; Pratt, 2004). وفى كلمات ثريفت Thrift: «إن الممارسات الاجتماعية، لديها قوة استشهادية، نظرًا للأماكن التى تتجسد فيها، ويتم العمل من خلالها. وتؤكد الأنماط اللا تمثيلية فى التفكير، على وجه الخصوص، أهمية عدم الاستطراد، وعدم استقرار عملية الاستشهاد، فتصور الحياة الاجتماعية على أنها «غير نشطة عمليا» وأنها أنماط وأساليب أداء متحركة ومترابطة، وليست مجرد مجموعات قواعد مقننة (McCormack, 2003, p. 489). وقد تم وضع المفهوم للعمل على وضع نظريات أكبر من النوع والحياة الجنسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم جريجورى Gregory (2005) هذا المفهوم فى تحليله حول سلطة السيادة، ويحدد ثرفت Thrift (2000) «إيكولوجيا» جديدة للممارسات التجارية الرأسمالية التى تنتج مديرين «متعجلين»، يتطلعون للابتكار المستمر والأداء المرتفع دائمًا.

نظم الأسواق الدورية **periodic market systems**

هو الإمداد المنتظم لخدمة البيع بالتجزئة وغيرها من الوظائف الخدمية الأخرى عند مواقع ثابتة فى أيام محددة سلفا فى الأسبوع. ويمكن لجميع الوظائف أن تكون متاحة فى بعض الأيام فقط، وفى البعض الآخر - كما هو الحال مع «أيام الأسواق» فى البلدات

البريطانية – تقدم وظائف إضافية للموجودين كل يوم فى أيام محددة كل أسبوع. وهناك تناظرات فى توزيعها مع نظرية المكان المركزى، كما هو الحال فى سلسلة كلاسيكية من الأوراق التى قدمها سكيننر Skinner (1964 -5) عن نظم الأسواق الصينية. وفى الحالات ذات النطاقات المنخفضة والحدود الدنيا المرتفعة نسبيا، يتغلب التجار الذين يتحركون حول الأسواق فى أيام محددة على مشاكل عدم كفاية الطلب لتبرير العرض الدائم. وقد حددت التحليلات التجريبية مجموعة كبيرة من الطرق التى تعمل فى ظلها مثل هذه الأنظمة، والتى غالبا ما تعكس المعايير الثقافية المحلية.

قراءة مقترحة:

Bromley (1980)

راسمالية بترولية petro-capitalism

لقد قيل إن الحياة الحديثة هى شكل من أشكال «الحضارة الهيدروكربونية» (Yergin, 1991). إذ قال أحد النقاد إن الطاقة «سابقة للاقتصادات» (Shelley, 2005, p. 1). ويمثل الغاز والنفط أكثر من ثلثى إمدادات الطاقة فى العالم، والتى لا غنى عنها للأشكال الحديثة من وسائل النقل وإمدادات الطاقة. ومنذ مطلع القرن العشرين، والرأسمالية الصناعية والنفطية (وبالطبع الاشتراكية

الصناعية) يتوقفان على توفر النفط الرخيص. وتشير الرأسمالية البترولية إلى فكرتين مختلفتين لكنهما مرتبطتان. الأولى هى أن النفط هو وقود الرأسمالية الصناعية الحديثة. وفى سياق المناقشات المعاصرة حول تغير المناخ العالمى (انظر: **الاحترار العالمى**)، فإن الإدمان (أو الاعتماد) على النفط كاستراتيجية خطرة جيوبولوتيكيا بالنسبة للدول المستوردة للنفط، والنقاش المستمر حول ما إذا كان قد تم الوصول إلى ذروة الإنتاج العالمى من النفط، قد تكون هناك بداية للتحول إلى غيره من مصادر الطاقة (مثل الوقود الحيوي، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية). ولكن فى الأجلين القصير والمتوسط، سيواصل البترول (والغاز) دفع عجلة الاقتصاد الرأسمالى العالمى. أما المعنى الثاني، فهو أن الدول المنتجة للنفط، والتى تعتمد بشدة على عائداته (كنسبة من الصادرات أو كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) - التى تسمى «بالاقتصاديات القائمة على النفط» فى بعض الدوائر (Le Billon, 2005) - تشكل أنواعًا محددة من الاقتصاد الرأسمالى بقدر عدم اعتمادها على النفط كمصدر للطاقة، ولكنها تمثل شكلا من أشكال الاقتصاد الريعى الذى تمثل فيه إيرادات النفط (الإتاوات، والضرائب، والمبيعات) القوة الدافعة للاقتصاد السياسى ككل. وتمثل الرأسمالية البترولية نوعا خاصا من الاقتصاد الاستخراجي، والذى تكون فيه عائدات النفط تحت سيطرة الدولة عادة، ينفذ برنامجا طموحا للتنمية والتحديث بقيادة الدولة (يمثل شاه إيران حالة نموذجية فى السبعينيات). ويمكن أن تكون

نيجيريا والسعودية وغينيا الاستوائية وأذربيجان، حالات أخرى من الرأسمالية البترولية، على الرغم من أنه يجب إن يقال إنها أشكال غير منضبطة تماما وفاسدة للرأسمالية (تعمل بأداء دون المستوى) بالمقارنة بالدول غير النفطية المماثلة. وتكون الرأسمالية البترولية فى هذا المعنى الثانى مرتبطة بـ «لعنة الموارد» (Ross, 2001)، (انظر أيضًا: سلع الصراع).

قراءة مقترحة:

Kaldor and Karl (2007)؛ Shaxon (2006)؛ Watts (2004).

مركزية التحيز الذكوري **phallocentrism**

هى وضع الرجل فى المركز، وهى طريقة ذكورية للتمثيل والاقتراب من العالم، والتى يرجعها بعض المنظرين إلى أعضاء الرجل التناسلية والاقتصاد الذكورى الشهواني، واعتبار المعرفة محايدة وعالمية، مع رفض المعارف البديلة، أى المعارف التى تمثل مصالح ووجهات نظر الرجال. وهى تتشابك مع (مركزية الشعار)، التى تحدد المعنى بطريقة المتضادات الثنائية الهرمية (ومن هنا جاء مصطلح مركزية شعار الذكورة). وتعترف المركزية الذكورية بالمرأة، ولكنها تحدد موقع هويتها فقط بالنسبة لعلاقتها بالرجل، وتضعها ضمن سلسلة من المفاهيم والمصطلحات الثنائية: «وذلك لأن الاختلاف الجنسى يخفى

نفسه فى مفاهيم ومصطلحات أخرى، وأشكال متناقضة أخرى - فى التمييز بين الشكل والموضوع، وبين المكان والزمان، وبين العقل والجسم، وبين الذات والآخر، وبين الطبيعة والثقافة، وهلم جرا، إنه لا يزال فى حالة كامنة فى جميع المعارف الممارسات الاجتماعية (Grosz, 2005, p. 177). ودفعت الانتقادات الموجهة إلى المركزية الذكورية رائدات الحركة النسوية الفرنسية مثل هيلين سيكو Helene Cixous ولوسى إيريجارارى Luce Irigarary، والفلاسفة الذكور مثل جاك لاكان Jacques Lacan، وجاك دريدا Jacques Derrida لاستكشاف الطرق الأنثوية (أى الأكثر انفتاحا وتعددا) فى القراءة والكتابة، وتحديد ودراسة المشكلات، بما فى ذلك التنوع فى المعايير الفكرية لإنتاج المعرفة، والطرق المتنوعة لإدراك العلاقات بين النظرية والممارسة. وتعتبر جاردين (1985) Jardine هذه الاستكشافات نسوية gynesis (النظرية النسوية التى يمكن فيها لدلالات وقراءات الإناث غزو وتعطيل النصوص السردية للذكور). حيث تنظر إلى أعمال الفلاسفة الذكور على وجه الخصوص ببعض الشك، وتقدمها على أنها أمثلة على جنون العظمة الذكورية، فهؤلاء الرجال بدأوا فى الرغبة فى أن يصبحوا نسوة كوسيلة لتجنب أن يصبحوا هدفا لرغبة الأنثى.

ويعتبر مفهوم المركزية الذكورية مفهوما مهمًا داخل الجغرافيا، حيث تعزو جاردين (1985) Jardine انتقادات المركزية الذكورية (مثل

عدم التصديق بالأصول والروايات الرئيسية والإنسانية والتقدم) التى تطورت عبر القرن العشرين، إلى نهاية **الإمبريالية** الأوروبية، فضلا عن تنامى نفوذ **الحركة النسوية**. إن الانتقادات التى تعرضت لها المركزية الذكورية كانت مهمة لعملية إعادة التفكير حول مفهوم الطبيعة، حيث إنها ترتبط بمحاولات إزاحة الرجل من مركز السيطرة، وإعادة تصوير الطبيعة بمصطلحات نشطة وأقل استغلالية. وبقدر تشابك الإنسانية والمركزية الذكورية، تمتد انتقادات الأخيرة إلى **الجغرافية الإنسانية**. وتدعى روز (1993) Rose بأن المركزية الذكورية تسود المعرفة الجغرافية، الموضوعة فى إطار مفهوم الذكورية المناظر. (انظر أيضا: **النوع، ورهاب الذات، والجنسية الغيرية، والجنوسة**).

قراءة مقترحة

Grosz (2005)

الظاهراتية / الفينومونولوجيا phenomenology

فى حين استخدم مصطلح «علم الظواهر» فى الفلسفة من قبل لامبرت, J.H. Lambert (1728 - 1777)، وكانط Immanuel Kant,(1724 - 1804) وماخ Ernst Mach (1838– 1916) ويشكل جزءا حيويا فى «ظاهريات الروح» لهيجل (1807)، إلا أن الظاهريات بدأت فى القرن العشرين مع هوسرل Edmund Husserl

(1859- 1938). وشروح أعماله من قبل مارتن هيدجر Martin Heidegger وإنجاردين Roman Ingarden وموريس ميرلوبونتى Maurice Merleau-Ponty وجان بول سارتر Jean-Paul Sartre وماكس شيلر Max Scheler وألفريد شوتز Alfred Schutz وجاك دريدا Jacques Derrida وإيمانويل ليفيناس Emmanuel Levinas وباديو Alain Badiou وأجامبن Giorgio Agamben من ضمن آخرين (انظر: Kockelmans، 1967, pp. 24 -5). وبالنسبة لهوسرل Husserl، كان تعريفه للفينومينولوجيا واضحا ومطابقًا لتعريف هيدجر (1889- 1976) Martin Heidegger..

ودخلت الظاهريات الجغرافيا البشرية فى أوائل السبعينيات كرد فعل وانتقاد للمنهج الاختزالى والمنهج الموضوعى فى العلم المكانى، والبنيوية، والوظيفية وبعض صياغات الماركسية التى دخلت المجال فى ذلك الوقت أيضاً. وتحولت الجغرافيا الإنسانية على وجه الخصوص إلى الظاهريات لمعالجة المفاهيم المجردة للناس والأماكن. وتركز «الظاهراتية الجغرافية» على الممارسات اليومية بأشكال مختلفة، والعامل البشرى، والحركة، والمكان، والأخلاقيات الأجتماعية والبيئية. وكان ينظر إلى (الفينومينولوجيا) على أنها مقاربة منهجية وفلسفية، والتى كانت منسجمة مع الذاتية الإنسانية، ويرى أنصارها فى مطالبتها بالعودة إلى «الأشياء ذاتها»، وهى الرؤية المتعارضة مع التجريد العلمي، والتى تُفضل الجغرافيا الاجتماعية المباشرة والعوالم المعيشة (Casey, 1993).

وفى تدخل نقدى مهم، شكك بيكلز (1985) Pickles بقوة فى هذه القراءات الذاتية للفينومينولوجيا. حيث قال بيكلز إن «الظاهراتية الجغرافية» قد أغفلت نقد كل من هوسرل وهيدجر لكل من الموضوعية و«الذاتية» فى العلم، على بقائها فيما سماه هوسرل «الاتجاه الطبيعي». ولم تكن الأزمة الحقيقية للعلوم الأوروبية تتمثل فى أنها تعامل العالم اليومى بطرق مجردة جدا، ولكن لفشلها أيضا فى الاعتراف بأن ادعاء الموضوعية فى الاتجاه الطبيعى كان يجب توضيحه ووضعه فى إطار وجوده المكانى الذى شكله (انظر: **علم الوجود**). ووضع ورلن (Werlen 1993, 1988) فى وقت لاحق علم الوجود الإقليمى للحياة اليومية والفعل الاجتماعى من خلال قراءة إبداعية قريبة للظاهراتية التأسيسية لألفريد شوتز (Alfred Schutz 1899 –1959).

وهكذا فإن الفينومينولوجيا ليست «بديلا» عن الميول التجريدية للعلم، ولكنه من الضرورى ربطه بها، إذ إنه يحاول تأصيل العلاقة بين العلمى وما قبل العلمي، وبين النظرية والحياة اليومية، فى تحليل وجودى انعكاسى تم إعداده بعناية. وعلم الظواهر لا يرتبط بأية «وجهة نظر»، ولا يمثل أى إتجاه خاص، لأن الفينومينولوجيا لا تنتمى لأى من النوعين، ولا يمكن أن تصبح كذلك طالما أنها تفهم نفسها. ومصطلح «الظاهراتية» يعنى فى المقام الأول «مفهوما منهجيا». ولا يميز المصطلح «ماهية» موضوعات البحث الفلسفى كمسألة موضوعية، ولكنه يحدد «كيفية» تلك البحوث.

وكلما كانت صياغة المفهوم المنهجى أكثر أصالة، وكلما كان تحديده للمبادئ التى يجب أن يقوم عليها العلم أكثر شمولا، كان متأصلا فى الطريقة التى نصل بها للاتفاق مع الأشياء ذاتها، وكلما ابتعد عما نسميه «الأدوات التقنية»، بالرغم من أن هناك العديد من هذه الأدوات حتى فى التخصصات النظرية (Heidegger, 1927، p. 27)، (وانظر: المنهجية).

وكانت العلوم قد نسيت تاريخها الخاص بالمفاهيم والمناهج مما أدى إلى الحاجة إلى الفينومينولوجيا لتوضيح الظاهريات الأنطولوجية الإقليمية للعلوم وإنتاج المعرفة والعالم المعيش. فمن وجهة نظر بيكلز، لا تهتم الفينومينولوجيا فى المقام الأول بالجغرافيات الفردية الذاتية، ولكن بالطرق التى تشكل الظواهر ككائنات محددة من خلال العمليات التاريخية المعقدة، والعمليات الاجتماعية من خلال تحديد البعد الزمنى واللغوي، والتجريد، وصياغته رسميا (وأحيانا صياغته رياضيا)، والتى تشكل عملية صناعة المعنى بأشكاله المتعددة. وتهتم الفينومينولوجيا دائما بتكوين أشياء محددة، وعلاقاتها الطبيعية ككائنات واعية، وبالنية أو المعنى، وبسياق عالم الحياة الذى دائما ما يتهرب من جميع لغويات الفعل العقلي، ولكنه يمثل شرطا مسبقا لمثل هذه اللغويات. ومهمة الفينومينولوجيا بهذا المعنى ليس التأكيد على أولوية عالم الحياة اليومية على عالم العلم، أو أولوية مكان على أماكن مجردة، ولكن لكى نفهم من خلال التحقيق الوجودى كيف يتم

تشكيل كل منها فى المشروعات التاريخية المختلفة للتجريد ولغويات الفعل العقلى (انظر أيضا: Gregory 1978b).

وبحلول فترة التسعينيات والألفية الثانية، أدت الاتجاهات الجديدة فى الفكر الجغرافى إلى المزيد من التوسع فى قراءات الفينومينولوجيا فى جغرافية ما بعد الوضعية. وتم تجديد الفينومينولوجيا بواسطة الاهتمام المتزايد بمرحلة ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية، لاسيما بالطرق التى تدرس بها الكتابات المناهضة للأصولية ما يسميه جاك دريدا ظاهريات أنطولوجية باقية والتزاماتها الخاصة بتفسيرات معينة للأصولية، والعقلانية والذات. وفى الآونة الأخيرة، أدى تزايد الاهتمام بين الجغرافيين البشريين بكتابات أجامبن Giorgio Agamben وكارتو Michel de Certeau ودريدا Jacques Derrida وفوكو Michel Foucault ونانسى Jean-Luc Nancy وسبيفاك Gayatri Spivak وآخرين، إلى تقدير طرق تكييف هؤلاء المفكرين لفكر الظاهراتية للوصول إلى غايات جديدة، وقد تحقق تقدم النظرية اللا تمثيلية فى الجغرافيا البشرية جزئيا أيضا من خلال قراءة مختلف أشكال (ما بعد) الفينومينولوجيا.

قراءات مقترحة

Pickles (1985)

إن العلاقة بين الفلسفة والجغرافيا علاقة طويلة ومثيرة للاهتمام. ولتقديم أمثلة من التقاليد الغربية المنتشرة على نطاق واسع، قال سترابو Strabo بالعلاقة الوثيقة والضرورية بين الفلسفة الخلقية والمعرفة الجغرافية، ونشر السير إسحاق نيوتن Sir Isaac Newton إصداراته الخاصة من كتاب فارنيوس Varenius بعنوان الجغرافيا العامة Geographia generalis فى عامى 1672و1681، وألقى كانط محاضرات فى **الجغرافيا الطبيعية** طوال مسيرته التدريسية (1755-1796)، وفى مقابلة مع فوكو عام 1976 أعلن أن الجغرافيا «يجب أن تكمن بالضرورة فى جوهر اهتماماتي». وكان لكل من هؤلاء الكتاب وجهة نظر مختلفة فى الفلسفة بالطبع، وفى الجغرافيا والمعرفة الجغرافية أيضا. فعند سترابو، كان علم جغرافية الأماكن الصغرى يقوم بتقديم التفاصيل التجريبية للتفكير فى الحقيقة، والنبل، والفضيلة (ودعم الإمبريالية الرومانية أيضا)، وكان نيوتن مهتما بالمفهوم المكانى الرياضى المختلط للجغرافيا، وكانت محاضرات كانط وصفية، وتتكون من سلسلة من الملاحظات حول المحيطات والأشكال الأرضية والطقس، ووصف ممالك الحيوان والنبات والثروة المعدنية، ومسح «الأجزاء الأربعة من العالم» (آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا)، وبرزت تلميحات فوكو من خلال تحقيقاته العميقة فى العلاقات بين المعرفة والسلطة والمكان.

وكان المؤرخون الجغرافيون قد أدركوا تماما هذه المرحلة التاريخية - على الأقل حتى كانط - إذ إن أهم الدراسات فى تاريخ الجغرافيا (انظر: تاريخ الجغرافيا) قد أولت اهتمامًا كبيرًا للتأملات الفلسفية فى العلاقات المتشابكة بين الثقافة والطبيعة، ولاسيما الدراسة الاستقصائية التاريخية لجلاكن (1967) Glacken . ولكن الجغرافيا الحديثة كانت بطيئة فى إدراك الفلسفة بوصفها دليلًا للبحوث المعاصرة، وكان الاهتمام بها فى البداية غير رسمى إلى حد كبير. فاهتمام هارتسهورن (1939) Hartshome بتفسير «طبيعة الجغرافيا» تحول مرارا إلى كانط لإبراز اعتبار تشكيل المفهوم فى الجغرافيا كعملية مقارنة الإديوجرافية، وتهتم بالتفرد والخصوصية، لكن هذا لم يكن نتاج أى ارتباط جاد مع محاضرات كانط فى الجغرافيا الطبيعية أو مكانها فى أعماله ككل، ناهيك عن الكتابات الكانطية الأشمل. وحتى رفض وجهات نظر هارتسهورن Hartshome فى الستينيات، كان أقل تأثرا بالفلسفة، مقارنة بتأثير الرغبة فى إعادة بناء الجغرافيا كعلم مكانى، لم تدون أساسياته فى فلسفة العلوم (وخاصة فى الفلسفة الوضعية) حتى قام هارفى Harvey بتقديم كتابه «التفسير فى الجغرافيا» (1969).

وفى المقابل، كان نقد العلم المكاني، وتشكيل سلسلة من المشروعات المتتابعة، يعتمد دون شك على - وفى عدة حالات يكون موجها من قبل - استكشافات الفلسفات بعد الوضعية المختلفة المعترف بها.

ويسعى العديد من هذه المناهج، مثل الوضعية أو الوضعية المنطقية، إلى تحديد نوع الآلية المركزية المحركة (انظر: الماهوية)، ولإرساء ادعاءاتهم المعرفية على قاعدة اليقين (انظر التأسيسية). ولذلك فإن الاستكشافات الأولى فى فلسفات ما بعد الوضعية فى الجغرافيا البشرية وجدت مرتكزاتها فى الذات الإنسانية واللغة أو العقل (Gale and Olsson, 1979)، انظر أيضا: الجغرافية الإنسانية، علم الظاهريات، والبنيوية).

ولكن هذه المجالات عميقة، وفى الوقت الذى كان فيه العديد من الجغرافيين يخوضون فيها باعتبار أن الفلسفة «آلية تفسير» جاهزة، والتى يتم إدخال الحالات الجغرافية فيها (Barnes, 2008)، كان هناك إدراك قليل «للحوار» بين الفلسفة والجغرافيا. وكان رسم جونستون (1983) Johnston خريطة «للفلسفة» على صعيد «الجغرافيا البشرية» نموذجا لمنح الامتياز للفلسفة، وأثبت أنه نموذج للاستقصاءات العامة الأخرى. وحتى عمل ساير (1984) Sayer المؤثر، والذى كان واحدًا من أمهر التحقيقات الفلسفية فى هذه الفترة، حدد المكان والفضاء المكانى بالسياق والظروف، حيث تم اشتقاق المخطط العام للتفسير بشكل مباشر من مبادئ الواقعية النقدية. وكانت قراءة بيكلز (1985) Pickles المتأنية للظاهريات (Martin Heideggerو Edmund Husserl بشكل أساسى) فريدة تقريبا فى إدراكها مفهوم المكانية باعتبارها من الشواغل المهمة لكل من الفلسفة والجغرافيا البشرية.

ويوجد فى ملحمة أولسون (1980, 1991, 2007) Olsson العظيمة. من خلال الفلسفة (وما بعدها). الكثير مما يقال للجغرافيين البشريين، بل إنها ركزت أيضا بشكل مباشر على بعض المفاهيم العميقة فى هذا المجال، خصوصًا منذ إعادة صياغتها من خلال العلوم المكانية، ولكنها أُنتجت فى سجل تجريدى رائع ربما أفقد الكثير من القراء طريقهم. وبعيدا قليلا عن مسار أولسون، فإن ظهور **ما بعد الحداثة** فى الجغرافيا البشرية (وعبر طيف واسع من العلوم الإنسانية والاجتماعية) فعل الكثير لصرف الاهتمام عن هذا النوع من الحداثة، والتى ألهمت مشروعات مثل مشروعات أولسون.

وقد جذبت ما بعد الحداثة، بالتنسيق (وغالبا بالتوتر) مع المشاركات المابعدية الأخرى، مثل ما بعد البنيوية، **وما بعد الاستعمارية**، انتباه الكتاب الجدد إلى الجغرافيا البشرية بشكل كبير، وربما كان أبرزهم دريدا Jacques Derrida وفوكو Michel Foucault، ثم فى وقت لاحق أجامبن Giorgio Agamben، وبتلر Judith Butler، وديلوز Gilles Deleuze وآخرون.

ولكن السؤال عما إذا كان يمكن لأى من هذه الشخصيات أن تقتصر على مجال «الفلسفة» فقط، لا يزال بلا إجابة، فلن يستريح أحدهم للوظيفة التنظيمية التى غالبا ما تمنحها العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى للفلسفة.

وفى الواقع، فإن اعتبار الفلسفة قاضيا وحكما تعرض لانتقادين كبيرين، حيث قبل الانتقاد الأول أهمية التفكير الفلسفي، ولكنه حذر من انتشاره الأيديولوجي، وفى ذلك يقول بييت Peet:

«فى أفضل حالاتها، تكون «فلسفة الجغرافيا» عبارة عن نسق من الأفكار العامة التى تهتم باتجاه ومضمون العمل الجغرافى الذى يظهره الممارسون خلال الممارسة، وفى أسوء حالاتها، فإن «فلسفة الجغرافيا» تتعلق بما إذا كان أولئك الذين قرأوا الفلسفة بصورة عامة، والمؤيدون «للأفكار الأكثر تقدما فى الاختصاصات الأخرى»، يمارسون سلطة أيديولوجية على أولئك الذين ظلوا مع الاهتمامات العملية» (Peet, 1998, pp. 8 -9).

وترتبط هذه الشكوى ارتباطا وثيقا مع وصية ماركس، والتى أثارها بشكل متكرر هؤلاء الملتزمون **بالجغرافيا البشرية النقدية والجغرافيا النقدية**: «لقد اقتصر الفلاسفة على تفسير العالم بطرق مختلفة، ولكن النقطة المهمة هى العمل على تغييره». وبناء على ذلك، فإن تطور الاشكال المختلفة **للجغرافيا الماركسية** كان مصحوبًا بقراءة متزايدة الدقة للفلسفة: فقراءة لويس ألتوسير Louis Althusser «العرضية» لنصوص ماركس كان لها جمهور محدود فى الجغرافيا البشرية، ولكن إعادة قراءة هارفى Harvey للماركسية الكلاسيكية، وتشريح سميث (1984) Smith للروابط بين **الرأسمالية والتنمية غير المتساوية**، كونت ارتباطًا وثيقًا مع مجموعة من الفلسفات المادية لتوضيح مسائل منهجية، بل ومسائل موضوعية أيضا، انظر على سبيل المثال: **الجدلية، العملية، وإنتاج الفضاء المكانى**، وحتى القراءة العرضية لهارفى ذاته (Castree, 2006a; Castree and Gregory, 2006b; Harvey، 1996).

والاعتراض الثاني، كان فى بعض النواحى أكثر تطرفا. فقد دعا الفيلسوف الأمريكى رورتى Richard Rorty إلى التقويض الكلى «للفلسفة» واستبدالها بثقافة ما بعد الفلسفة. وكان مرتابا فى أولئك الذين اعتقدوا أن الفلسفة يمكن أن توفر لغة واحدة متعارفا عليها يمكن ترجمة كل المسائل إليها، ويمكن حل جميع النزاعات من خلال مصطلحاتها. وأقرت براجماتية رورتى بالقدرات الإبداعية للخطاب، وعالجت ثقافة ما بعد الفلسفة، كنوع من «النقد الثقافى» الذى «لا يتبنى موقف أشميدس الخارج عن التاريخ» ليقدم قراءاته من خلاله (قارن: المعرفة السياقية وانظر: Barnes, 2008a). ولم تقدم رؤية رورتى نموذجا مفصلا لجغرافيات ما بعد الأصولية، ولم تكن تهدف لعمل ذلك، ولكن يمكن قراءة إعادة تنشيط التفكير الفلسفى للتخصص حديثا كدعوة لعلاقة أكثر انفتاحا وحوارية بين الفلسفة والجغرافيا. فمن الواضح أن هناك مسافة كبيرة بين المقالات عن «الفلسفة» في الجغرافيا، والتى تم جمعها من الجغرافيين بواسطة جال وأولسون (1979) Gale and Olsson والمقالات المنشورة فى كلا المجالين «الفلسفة» و«الجغرافيا» (2001–4).

ولا تزال هناك اهتمامات أكثر أهمية متوازية مع اهتمامات رورتي، إذ إن الاهتمامات المتجددة بالفلسفة تمتد لما وراء فلسفات العلوم لمعالجة الفلسفات السياسية والأخلاقية. وبالطبع فإن أحد الاهتمامات البحثية كان يتمثل فى تشابك الفلسفات السياسية

والأخلاقية «مع» مسار العلوم، وبالتالى فإن الجغرافيين البشريين أعادوا تنشيط بعض اهتمامات جلاكن (1976) Glacken الحيوية، من خلال المناقشات حول التكوين المعاصر «للطبيعة» وللحياة نفسها بطرق تدعو إلى إعادة رسم خرائط الآفاق الاجتماعية والبيولوجية (2008) Thrift، انظر أيضا: **الحياة المجردة، السياسة البيولوجية، والنظرية اللا تمثيلية**. وبصورة أقل ملحمية، كان هناك الكثير من التحقيقات حول **الكوزموبوليتانية والأخلاق**، والمسكن والمكان، بما فى ذلك إعادة قراءة نقدية لأعمال دريدا وهدجير وليفيانس (على سبيل المثال: Barnett, 2005; Harrison, 2007b)، وتحقيقات حول **الاستثناء**، والقانون وأعمال العنف، تتضمن إعادة القراءة التقدية لأعمال أجامبن وفوكو على سبيل المثال: Gregory, 2006 Minca,) (2007a;، وتحقيقات حول المسائل الذاتية والمكانية، تتضمن إعادة القراءة النقدية لبتلر وفوكو (Pratt, 2004). وهذه القائمة استرشادية، وليست شاملة، ولكنها تشير إلى بعض الطرق التى تُعالج بها الفلسفة بشكل متزايد كمرجع أكثر منها مجرد نص. وتستخدم للإثراء أكثر منها مجرد تحقيقات جغرافية بوليسية. وهذا لا يغنى عن الحاجة للقراءة الوثيقة الدقيقة للسياق، حيث تظهر مجموعات مثل قراءات كرامبتون وإلدن (2007) Crampton and Elden متعددة الأوجه لفوكو والجغرافيا، أن حرية التجريب مع النصوص الفلسفية ليست ترخيصا للتفتيش عليها.

جغرافيا طبيعية Physical geography

تشير الجغـرافيـا الطبيعية إلـى تـوصيـف وتفسيـر الظواهـر الجيولوجية، والهيدرولوجية، والحيوية، والمناخية، وتفاعلاتها على سطح الأرض أو قريبًا منها. وغالبا ما يتعلق هذا، وإن لم يكن بصورة مطلقة، بمسكن الإنسان ونشاطه.

والجغرافيا الطبيعية عبارة عن شىء له طبيعة فكرية، حيث يتغير دورها وعلاقاتها وتعريفها مع تغير طبيعة واهتمام المشروع الجغرافى ذاته. وعبر تاريخها الحديث، كانت الجغرافيا الطبيعية متضمنة فى معظم الحوارات الأساسية داخل الجغرافيا، ولكن يقال إنها لم تزدهر من لا شيء. فمنذ البدايات الرسمية فى أوائل العصر الفيكتوري، وحتى فترة ما بين الحربين العالميتين، يمكن الادعاء بصدق، أن الجغرافيا الطبيعية كانت هى كل الجغرافيا. إذ كان الجغرافيون الطبيعيون جزءًا من النخبة العلمية، وكان التعليم والبحث الجغرافى قد بدأ بالضرورة مع الأسس الطبيعية لبيئة الأرض، التى انتشرت فى وعبر الأقاليم (الطبيعية) الجغرافية. وفى وقت ما فيما بين الحربين، عندما تغير كل هذا. حيث أعيدت صياغة الجغرافيا على أنها موضوع له طبيعة مزدوجة أساسًا. وبالنسبة للجزء الأكبر من القرن العشرين، كانت الحوارات المتعلقة بمزايا أو عيوب هذه الازدواجية تُبرِز الانعكاس الجغرافي، أما من ناحية النشاط الجغرافي، فقد كانت الجغرافيا الطبيعية تفقد مكانتها باستمرار باعتبارها محددة الاتجاه فى التقليد

الجغرافى المتغير. وبحلول أواخر القرن العشرين، أصبحت الجغرافيا مشروعًا غير متبلور وغير مترابط، حيث تراجعت اهتماماتها بالهوية العلمية، بينما تزايد اهتمامها باتباع المقاربات الإنسانية. وفيما أصبح يعرف بعالم ما بعد الحداثة وما بعد البراجماتية، كانت الآراء المتعددة والمتنافسة تمثل مزايا جديدة، ولكن السخاء الفكرى لم يُنعم على الجغرافيا الطبيعية، التى كانت بمثابة مظهر لوضعية مقيدة وغير مقبولة بصورة لا طائل من ورائها. أما فى الألفية الجديدة، فيمكن أن تكون الجغرافيا الطبيعية على حافة النهضة. فبعد مواجهة ما يشبه الأعمال المعوقة من داخل المجال، أصبح من الممكن أن تنتعش من خارجه، فأولا هناك مجموعة جديدة من القضايا البيئية التى تتطلب نوعًا جديدًا من المقاربة العلمية، وثانيًا، هناك علم نظم الأرض. أى: الجغرافيا الطبيعية بتسمية أخرى ومن أماكن أخرى. الذى يتحرك لتلبية هذه الحاجة.

وتقدم أعمال القرن التاسع عشر المبكرة، أسسًا قوية بصورة واضحة للعلم المعاصر، وعلى سبيل المثال:

«الجغرافيا الطبيعية هى وصف الأرض والبحر والجو، بمن يسكنها من كائنات حيوانية ونباتية، وتوزيع هذه الكائنات المنظمة، وأسباب توزيعها». (Sommerville, 1849, p. 1).

وهكذا كانت الجغرافيا الطبيعية مجالاً واسعًا وشاملًا للمعرفة، يشمل أعمال الباحثين الطبيعيين العظام مثل ألكسندر فون همبولت

وتشارلز داروين، ويدعى تراثا فكريا مثل «بدائية المعرفة الطبيعية» لدى إيمانويل كانط (انظر: الكانطية). فقد كان مشروعهم يتمثل فى الجغرافيا ككل. ومع ذلك، أصبح نطاقها وشمولها يثير المشاكل عندما حاول العلم الحديث المبكر أن يحقق التقدم والتنظيم المؤسسى (Livingstone, 1992)، وعندما أصبح المزيد والمزيد معروفًا وقابلا للمعرفة عن مجموعة كبيرة من الظواهر الطبيعية (Dickinson and Howarth, 1933). فقد قدمت الجغرافيا الطبيعية دعامة قوية للمشروعات التصنيفية:

«هناك علوم قليلة تقدم فرصًا أفضل من الجغرافيا الطبيعية لدراسة الوحدات الكبيرة وتجميع ظواهرها المختلفة» (Emerson, 1909, vii).

وكانت فضائلها تمجد باستمرار فى التعليم العام، وفى مساندة المدرسة البيئية الصاعدة (Marsh, 1965] 1864]). ومع ذلك، كانت تعتبر أقل أمنا باعتبارها مشروعا فكريًا متكاملًا، خاصة عندما أصبح «التأويل» يمثل هدف العلم. وكان أرنولد جويوت Arnold Guyot، الذى ميز بين التشريح (الوصف) ووظائف الأعضاء (التفسير) يطالب بما يلى:

«يجب أن تكون الجغرافيا الطبيعية غير قاصرة على وصف أرضنا، بل يجب أن تكون بمثابة العلم الطبيعى للعالم، أو علم الحياة المعاصرة للعالم، بالإشارة إلى علاقاتها واعتمادها المتبادل» (Guyot, 1850, p. 3).

وهنا ظهرت بذور معضلة أساسية «داخل» الجغرافيا الطبيعية، والتى وفرت الخلفية للانقسام اللاحق داخل الجغرافيا ككل. إذ كان على الجغرافيا الطبيعية بطريقة ما . أثناء سعيها لتحقيق الدقة العلمية والتميز الأكاديمى إما أن تضيق نطاقها (وتخاطر بالتعرض لتعدى علوم مستقرة، خاصة الجيولوجيا)، أو أن تطلق مطالب طموحة بالمجالات غير المشغولة (والتى كان يمكن أن تعتمد على علم الأحياء فى مرحلة ما بعد الداروينية، مع تقدم القرن). وتمثلت استجابتها فى الأجل القصير فى الفزيوغرافيا . وهو مصطلح شامل آخر له ارتباطاته المراوغة . بينما تمثلت فى التقارب مع الحتمية البيئية وذروتها، الإيكولوجيا البشرية، فى الأجل الطويل.

وفى بعض الأمثلة المجسدة، كانت الفزيوغرافيا هى الجغرافيا الطبيعية بكل جوانبها:

«الفزيوغرافيا عبارة عن وصف جوهر وشكل وترتيب وتغير كل الأشياء الحقيقية فى «الطبيعة» وعلاقاتها ببعضها، مع منح الأولوية للمبادئ الشاملة وليس الحقائق المعزولة» (Mill, 1913, p. 3).

بالإضافة إلى أن لها:

«... قيمة فريدة فى التدريب الذهني، باعتبارها مقدمة إلى كل العلوم، وملخصة لكل نتائجها ...» (Mill, 1913, p. 14).

وفى أمثلة أخرى، كانت الفزيوغرافيا مكونًا أكثر تحديدًا ودقة علمية من الجغرافيا الطبيعية التى كانت:

«... غالبا ما تتحول إلى مجرد نوع من ممارسة الفضول العلمي، الذى يحوى مجموعة كبيرة من الحقائق المنفصلة بدون أدنى محاولة لتوضيح مدى ترابطها» (Skertchly, 1878, p. 2).

وكانت علاقة الاعتماد المتبادل بين الأنواع الطبيعية، فكرة شائعة فى تلك الكتابات المبكرة (Thornton, 1901) وكان اللجوء إلى المفاهيم الطبيعية الأساسية للمادة والعمل والطاقة (التى ظهرت بدرجة أكبر بالداخل تحت شعار الفزيوغرافيا)، يمثل وسيلة شائعة لمعالجة ذلك. وفى الواقع، كانت هذه المقاربة تحمل شبهًا واضحًا مع المحاولات المتأخرة لتجديد الجغرافيا الطبيعية من خلال تطبيقات نظرية النظم (انظر: لاحقا).

ولكن مجلد توماس هنرى هكسلى فى 1877 كان مختلفا؛ إذ إن هكسلى «... استعار الاسم الذى كان يطلق طويلا على قسم المعادن». ومن الطريف أن هدف هكسلى كان يتمثل فى:

«... رسم خط فاصل واضح، من حيث المضمون والأسلوب، بينها [الفزيوغرافيا] وبين ما يعرف عادة بالجغرافيا الطبيعية». (Huxley, 1877, p. vi).

وتكمن أسس هذا التمييز فى الاعتقاد بأن الجغرافيا الطبيعية أصبحت علما طبيعيا بصورة مبالغ فيها. وبالطبع، كان مشروع هكسلى امتدادًا للتعليم الابتدائى العام، وكانت التعليقات تعكس استياءه من

أن القيمة التعليمية الفريدة للجغرافيا الطبيعية، ضاعت فى دراسة أكثر تخصصا. وبالرغم من طموح هكسلى لمنح معنى للمكان والهدف، حيث كانت المعرفة تترسخ فيما هو محلى ومشاهد، فإن فزيوغرافيته كانت بعيدة عن الجغرافيا الإقليمية. حيث كان محتواها يعكس بعض الجوانب العملية المتعلقة بكيفية العثور على القطب الشمالي، أو قراءة لوحة الطقس فى صحيفة تايمز، بالإضافة إلى الفصول التقليدية (حينئذ) عن الجليد والبحر والزلازل والشمس. وبالرغم من محاولة شتودارت Stoddart (1986) لوضعها فى مكان مركزى فى الجغرافيا، فإنه يبدو أنها أدت إلى تراجعها وليس إلى تقدمها، بالرغم من أنها كانت سابقة لعصرها من الناحية التعليمية، وكان يساء فهمها نوعا ما. ومن المؤكد أن الكثير من المراقبين المعاصرين، كانوا قادرين على تسمية الفزيوغرافيا بالمكون الأساس فى الجغرافيا الطبيعية، والمكون الأكثر تأثرًا (ومحدودية) بالاهتمامات الملائمة للنشاط البشرى (Salisbury, 1907).

وقصر الاستخدام اللاحق للفزيوغرافيا على وصف المشهد، ووضعها بتصميم داخل التقليد الجغرافى (Tarr, 1920). وفى الواقع، يقول لوبيك إن الفيزيوجرافيا:

«يجب ألا تسمى الجغرافيا الطبيعية لأن فكرة علاقة الحياة بالبيئة الطبيعية لا تدخل فى نطاق الفزيوغرافيا» (Lobeck, 1939, p. 3).

وهكذا كانت الفزيوغرافيا ترتبط بالجيومورفولوجيا، وأصبح هذان المصطلحان مرادفين للجغرافيا الطبيعية بصورة متزايدة. وقد حاول ديفيز (Davis (1899b أن يميز بين الفزيوغرافيا والجغرافيا الطبيعية على أساس اختبار وجود أو غياب «الأسباب والنتائج» (p. iv) بين البيئة والحياة العضوية. وقد حققت الجغرافيا الطبيعية هذه الروابط، والتى كانت فى غيابها مجرد دراسة بحتة لشكل الأرض، أو كانت الفزيوغرافيا كما تطرح الآن. ونادرًا ما كان ديفيز يطبق هذا التوصيف على أعماله الخاصة، وأصبحت الجغرافيا الطبيعية ـ تحت تأثيره أساسًا ـ أكثر ارتباطًا بوصف وتطور شكل الأرض الإقليمي. ومع ذلك، فإنه عند اقتراح هذا الاختبار كنوع من التوصيف للدراسة، كان قد ساعد على إثارة شبح الحتمية البيئية، وبالتالى سهل مرور مجالات أخرى من الجغرافيا الطبيعية إلى طريق طويل، ولكنه مسدود فى النهاية (Leightly, 1955).

وهكذا، فإنه بينما سمحت الفزيوغرافيا بمجال أكبر للمناورة فى المجالات المتنافسة للعلوم الوليدة، نجد أنها لم تفعل شيئا لتوضيح أو تأكيد الجغرافيا الطبيعية (أو الجغرافيا ذاتها) ككل متماسك. فمن ناحية، كانت الفزيوغرافيا بمثابة جغرافيا طبيعية متعددة الجوانب، حيث ظل مشروعها أكثر طموحا مما تدل عليه إنجازاتها. ومن ناحية أخرى، كانت مجالا متخصصا يرتبط بالجغرافيا حول محيطها مع العلوم التطبيقية الأخرى (Fenneman, 1919: see figure 1).

وهناك العديد من المجالات البحثية المحيطية التى تثير التساؤل عن ماهية ما يقع فى المركز. وقد كانت الجغرافيا الطبيعية هى التى تقع فى هذا المركز، وذلك بارتباط صعب مع أشكال مختلفة من البحث الإقليمي.

وطوال النصف الأول من القرن العشرين، كانت الجغرافيا الطبيعية تساند البحث الجغرافى الإقليمي. ففى أوضح صورها، كانت الجغرافيا الطبيعية تقدم تعريفًا طبيعيًا للأقاليم التى يبدو فيها أن النشاط الاقتصادى والاجتماعى يتكيف أو يتقيد فيها بالبيئة الطبيعية. وبعيدًا عن الأقاليم الطبيعية المناخية الواضحة، حيث تكون الجغرافيا الطبيعية مجرد خلفية مناسبة، فإن الدرجة والأسلوب اللذين ترتبط بهما الجغرافيا الطبيعية حقيقة بالمشهد البشرى كانت قضية محيرة. وأضفى الفشل فى الإجابة على هذا التساؤل الشرعى بصورة طبيعية على الثنائية الأساسية للجغرافيا، حيث لم يمكن التوفيق بينهما بنجاح أبدًا. وسارت الحتمية البيئية فى مسارها بسرعة نوعًا ما، وأصبحت الإيكولوجيا البشرية (Barrows, 1923) ليست مجرد خلف لها، ولكنها أصبحت واحدًا من المصطلحات المحددة والواصفة للجغرافيا ذاتها (Turner, 2002). وبينما كان الاهتمام لا يزال ينصب على العثور على شىء جديد وفريد لتعريف الموضوع، كان هناك منعطف حيوى للجغرافيا الطبيعية، طالما:

«إننى أعتقد أن الموضوع القديم للجغرافيا، بالرغم من أنه فقد العديد من خصوصياته، لا يزال يحاول تغطية مساحات شاسعة

جدًا، وأنه سيستفيد بالتخلى صراحة عن الفزيوغرافيا، وعلم المناخ، وإيكولوجيا النبات، وإيكولوجيا الحيوان (Barrows, 1923, p. 13).

وبهذه الطريقة لم يقتصر الأمر على إعادة توجيه الجغرافيا، بل إن الجغرافيا الطبيعية أُهملت من المشروع الجغرافى (للوصول إلى معالجة سلسة لهذه القضايا انظر: Unwin، 1992). لقد كانت الجغرافيا الطبيعية تتحدد بصورة متزايدة على أنها شكل خاص من النشاط الجغرافى (كثيرا ما يظهر كجغرافيا تطبيقية) وليست مجالًا فكريا متماسكا، وكان يشار إليها فى أفضل الأحوال بصورة غير مباشرة عند تناول دور العلاقات البشرية البيئية داخل الجغرافيا ككل.

ولم تكن جميع الأطراف سعيدة بفصل الجغرافيا البشرية عن الجغرافيا الطبيعية طبعًا، حيث جاء عدم الرضا أو الضيق من العديد من الدوائر. وعلى سبيل المثال، بذل هارتسهورن (1939) Hartshorne جهدًا كبيرًا لجذب الاهتمام إلى الاستبعاد الفعلى للجغرافيا الطبيعية، وبالتالى تقييد الجغرافيا. ولم يكن هذا دفاعا عن الجغرافيا الطبيعية فى حد ذاتها، ولكنه كان دعوة إلى تراث همبولت وغيره، ممن رأوا أن الطبيعة كانت وحدوية أساسا. إذ إن رسالة الجغرافيا كانت تتمثل فى الكشف عن الارتباطات المكانية، ومنح «الدراسة المنهجية» أولوية على أى «محتوى موضوعي» آخر. فقد ظهرت الازدواجية بسبب التجريد الفلسفي، والاهتمام بدراسة تصنيفات الظواهر بمعزل عن بعضهما

(Hartshorne, 1959). وقد عبَّر علماء فى الجغرافيا الطبيعية عن نفس الموقف، مثل ميلر أو وولدردج، ممن استمروا فى الإيمان بالدور الجوهرى للجغرافيا الطبيعية فى الدراسة الإقليمية، حتى عندما تكون العلاقات ضعيفة أو غير واضحة:

«يمكن أن يؤدى التسرع فى الحكم على المحتوى، بملاحظات ضحلة قليلة بناء على ملاحظة سطحية لعناصر البيئة الطبيعية، إلى تجاهل أو تزييف الصفة الطبيعية للعلاقة التى توجد دومًا بين المشهد الطبيعى والبشري» (Miller, 1953, p. 196).

وبالرغم من أن هذه الإدانات كانت راسخة بعمق، فإنها نادرًا ما كانت تعرض بصورة مقنعة، وكانت النظرة السائدة إلى الجغرافيا، تتمثل فى أنها علم له فروع عديدة منفصلة، كانت متحدة فى الماضى البعيد جدًا فقط (شكل 2). وكذلك، فإن نفس الدعوات إلى الوحدة المبنية على تحديد أو توصيف بعض الخصائص الأساسية للتحليل الجغرافي، يمكن أن تكون قد ساهمت فى التعتيم على الجغرافيا الطبيعية، وذلك داخل الجغرافيا، وبالنسبة إلى العلوم البيئية الأخرى (Lightly, 1955). إذ يقول لاليتلى ببساطة، إن الدراسة الجغرافية «لأى» ظاهرة على سطح الأرض، يمكن أن تبرر ليس فى حد ذاتها (كما يساء العرض غالبا) ولكن «لأن» وجودها «في» مكان يعطيها الشرعية كموضوع للبحث الجغرافي. وعلى العكس، فإن الجغرافيا الطبيعية التى تتطلب تبريرًا جغرافيًا أكثر تعقيدًا لمادتها وأساليبها،

تعرقل التقدم فى تحقيق «المعالجة العلمية» للبيئة. وهذا النوع من الجغرافيا الطبيعية (الذى تأسس إما فى الإفصاح عن الارتباطات المكانية، أو فى دراسة العلاقات البشرية البيئية، أى فى الهويات المتنافسة للموضوع: Turner, 2002)، يتطلب مفردات ونمط بحث يتكيف مع حجم ونطاق المشهد والدراسة الإقليمية، والتى تبعدها عن العلوم الأخرى، والتى لا تبدو مناسبة لمنهجياتها الاختزالية بصورة متزايدة خلال النصف الثانى من القرن العشرين.

ومع تراجع الإقليمية ذاتها عن الساحة الجغرافية، أعيدت دراسة دور وعلاقات الجغرافيا الطبيعية ثانية. وفى ذلك الوقت، كان كل من علم المناخ، والجيومورفولوجيا، والإيكولوجيا، فى تطور مستقل، وبدون علاقات مكانية كنقطة انطلاق، كانت هناك مشاكل مقلقة موازية لأزمة الهوية لدى الأجيال السابقة:

«من الواضح أن الجغرافيا الطبيعية، على الرغم من أن الكثير منها يتداخل مع علوم الأرض، يجب أن تتميز عن العلوم التى تدرس الظواهر الأرضية فى حد ذاتها، بغض النظر عن ملاءمتها للتوصيف المكانى لوجود الإنسان ونشاطه» (Chorley, 1971, p. 95).

ويرى شورلي، أن هناك عدة طرق متاحة للجغرافيا الطبيعية لتجنب التباعد المتزايد داخل الجغرافيا، ولضمان «الملاءمة» مع العلوم والمجتمع المحيط بها، التطبيق المشترك للتقنيات، والأساليب، (بناء النماذج وخاصة نظم المعلومات الجغرافية)، ودراسة الموارد والتنمية،

ونظرية النظم (العامة) (GST) والمقتبسة أساسا من لودفيج فون بيرتالانفى (وهو بيولوجي). وبالطبع، كان الموضوع الأخير فقط هو الجديد، ويرى شورلى أن هذا الموضوع فقط هو الذى قدم مفهومًا متكاملًا ومقاربة يمكن نقلها على نطاق واسع حقيقة:

«يمكن تصوير النظم على أنها هياكل ثلاثية الأبعاد تتغلغل فيها التدفقات والعلاقات المعقدة. التى تشكل نظم اتخاذ القرار المكانية الاجتماعية الاقتصادية. بصورة متبادلة فى نظم العمليات والاستجابات الطبيعية»، (المرجع السابق، ص 22).

وقد حاول تشورلى بالنسبة للجيل الجديد، أن يعيد ربط الجغرافيا (الطبيعية) بالمسارات المتكاملة للعلوم الطبيعية، وأن يسترد لهذا المجال المكانة العالية من الطموح والتطبيق، (والتى انتعشت بوضوح لدى Stoddart, 1986). وكانت نظرية النظم العامة أفضل طريقة فى ذلك الوقت «لتمثيل» هذه العلاقات والصلات المعقدة (أى الأنماط والعمليات) التى كانت جوهرية بالنسبة للجغرافيا منذ العصر الفيكتوري. وانتقلت مقاربة النظم بصورة متواصلة إلى الجغرافيا الطبيعية (Chorley and Kennedy, 1971)، ولكنها ظهرت بصورة آلية تركز على التحكم بصورة مفرطة (Bennett and Chorley, 1978)، مع صعود المنظورات الإنسانية. وكما يقول هاجيت Haggett (1990, p. 152) جاءت بعد ذلك سريعة تبخر فيها الإجماع على الطبيعة المشتركة للتباين المكانى والمنهجية المشتركة، عندما قامت

الجغرافيا «البشرية» «بالانفصال عن جذورها الجغرافية القديمة» واتجهت نحو العلوم الاجتماعية.

وبالإضافة إلى الاهتمام الواضح بالتماسك والتعريفات العلمية، لم تكن الفترة من منتصف إلى نهاية القرن العشرين، خالية من دراسات واقعية مهمة، بالإضافة إلى الإنجازات العملية التى قدمها الجغرافيون الطبيعيون. وبالرغم من إدراك ذلك متأخرًا، وفَّرت هذه العوامل أيضا نقاطا مهمة للتواصل مع جداول الأعمال العلمية والبيئية المعاصرة. وعلى سبيل المثال، ساعد بارى وتشورلى (Barry and Chorley 1968) على استمرار حياة علم المناخ العام كمسار تأسيسى لدراسة الجغرافيا الطبيعية، وظهرت بعد كتابهما، نصوص أكثر تقنية وعلمية مثل كتابات أوك (1978) Oke عن مناخات الطبقات الخارجية، وإسهامات هندرسون. سيلر (1989) Henderson-Seller، ومك جوفى (1989) McGuffie، المبكرة عن النماذج المناخية. وتعتبر كل هذه الأعمال الآن «تقليدية»، وقد ظهرت فى طبعات متعددة. وبالنسبة إلى التاريخ المناخي، يقال إن دراسة طبيعة ونطاق التغير البيئى الطبيعي، كانت واحدًا من أعظم إنجازات الجغرافيا الطبيعية فى هذه الفترة. وستظل إسهامات علماء الجغرافيا الطبيعية جوهرية للتخصص الفرعى لدراسات نشأة وتطور الإنسان Quaternary (انظر: Goudie، 1977، وطبعاته العديدة للمراجعة). ولم يكن التركيز التقليدى على التفاعل الإنسانى البيئى منسيًا، حيث ظهر

علماء الجغرافيا والجغرافيا الطبيعية جيدا فى النص الشهير «دور الإنسان فى تغيير وجه الأرض Man’s role in changing the face of the Earth (Thoms, 1956)، وفيما جاء بعده مثل مانرز ومايكسويل Manners and Mikeswell (1974) وجودى Goudie (1981). (يقدم هذا المجلد الأخير تجميعًا ممتازًا جدًا للكتابات الجغرافية وغير الجغرافية المتنوعة فى طبعاته العديدة الأحدث).

وكان هناك ظهور قوى آخر للجغرافيا الطبيعية فى أواخر القرن العشرين فى دراسات البيئة والتنمية، وذلك مع دخول التحليل الاقتصادى السياسي، والخبرة البيئية التقنية العلمية فيما أصبح يعرف الآن بالإيكولوجيا السياسية. حيث تعتبر أعمال بليكى Blaikie (1985) و بليكى وبوركفيلد Blaikie and Brookfield (1987) أمثلة نموذجية، وتقدم أيضا تكافؤا مدعما مع الكتابات (الجغرافية) الأكثر اتساعًا، ومن خلال دراسة العولمة والاقتصاد والتنمية غير العادلة. ففى الولايات المتحدة مثلا، يضع بوتزر Butzer (2002) الاهتمام بالبيئة والتنمية فى صميم تنشيط الجغرافيا الطبيعية التى كانت قادرة على تشكيل وصياغة جداول أعمال مهمة عالميا داخل وخارج الدوائر الأكاديمية. ويتضح المثال الجيد على ذلك فى صيانة الموارد والبيئة، والحركة البيئية، حيث كان الجغرافيون الطبيعيون يمارسون بفعالية رسم أصولها وتغيير خصائصها، وتحديد ونشر اتجاهات جديدة. انظر مثلا: المنظورات المختلفة تماما التى قدمها جروف Grove (1995) وبيبر Pepper (1996) وآدمز Adams (2004).

وبالعودة إلى الفكرة العلمية، بحلول التسعينيات من القرن الماضى، كانت الجغرافيا تعيش فى عالم ما بعد النموذجية (Alber, Marcus and Olson, 1992) وظهرت احتمالات جديدة لتنشيط الأفكار القديمة والبحث ثانية عن التماسك العلمي، إن لم تكن الوحدة العلمية. وفى الواقع، كانت الجغرافيا الطبيعية ذاتها محاطة بسلسلة من الحوارات التى تتناول **نظرية المعرفة** فيما بعد الوضعية (خاصة **الواقعية**)، ومن ثم تتناول العمق **الأنطولوجى** (Rhoads and Throne, 1996). وهكذا دخلت كل من الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية المجال الفكري ـ وإن لم يكن بهدف مشترك ـ مسلحتين معا بالتقدم المنهجى والفلسفي. وكانت هناك أيضا علامات على وجود وعى أكبر بدور الجغرافيا الطبيعية والجغرافيين الطبيعيين فى تعريف وتقدم العلم ككل (Matthews and Herbert, 2004).

أما خارج المجال، فقد كانت هناك ضرورات قوية لإعادة تحديد مواقع المقاربات الأكاديمية المواتية للجغرافيا الطبيعية، إن لم تكن المعتمدة عليها. حيث ظهرت مقاربات النظم عبر العديد من التخصصات، مع استخدام منظور نظرى أعمق ومفردات مدعمة «لدراسات التعقيد» (انظر: **نظرية التعقيد**). ويحدد الحوار البيئى بصورة متزايدة، علاقة أساسية بين العلم والأخلاق والاستدامة، مما يتطلب نماذج تحليل آلية وإنسانية (Nordgren, 1997). وكان

هناك إعادة ترتيب للموضوعات الأكاديمية، حيث لم يقتصر الأمر على أن تصبح التخصصات الداخلية والبينية حديثة، بل أصبحت تعتبر شرطًا مسبقًا لمواجهة القضايا البيئية والمجتمعية المعقدة (انظر خاصة: مفهوم ونتائج التهجين . Whatmore, 2002a). وهكذا يبدو واضحا فى هذا المناخ أن:

«توسيع الانقسام القائم، سيكون خطأ مأساويًا، سيضعف العلم فى الوقت الذى يحتاج فيه المجتمع إلى نظرة متماسكة ومتكاملة لكيفية استغلال وانتهاك الإنسانية للبيئة الطبيعية» (Alber, Marcus and Olson, 1992, p. 397).

ويقدم جريجورى (Gregory (2005c . ربما فى أشمل تقييم للنطاق الحديث وتاريخ الجغرافيا الطبيعية . مجموعة من السيناريوهات المتفائلة لقيامها بهذه المهمة (انظر: الشكل المرفق).

ويعتبر التعريف المعاصر لعلم الاستمرارية (Kates, Clark, Corell et al., 2001)، مثالا واضحا على أن الجغرافيا الطبيعية تُستخدم فى وضع وتنسيق جداول الأعمال متعددة التخصصات، والتى تستجيب لقضايا البيئة والمجتمع والتنمية، والتى تكون واسعة النطاق ومعقدة ومختلطة. ويبدو أن القدرة المتزايدة لنظم المعلومات الجغرافية GIS على التحرك من مجالات تقنية البحث إلى التطبيق العملى خاصة عندما تستخدم باتساق مع تدفق المعلومات المتزايد بسرعة من مجموعة من المنصات البعيدة التى تغطى مشاهدات

العالم البشرى والطبيعى الحيوى ستجعل الدعوة إلى استعادة ازدهار الجغرافيا الطبيعية أمرًا ملزمًا. ومع ذلك، هناك إشارات تحذير، وذلك لأنه بينما كان جريجورى يردد واحدة من تلك الخصائص النقدية التى تعرف الجغرافيا الطبيعية، التى يتمثل غرضها فى:

«فهم كيف تكون البيئة الطبيعية للأرض بمثابة أساس النشاط الإنساني، وكيف تتأثر به فى نفس الوقت (Gregory, 2005, p. xxvii).

فإن هذا التأكيد هو الذى تسبب لفترة طويلة فى تقسيم، بل وفى الحط من قدر هذا العلم خارج دراسات «تطبيقية» معينة. وهكذا ارتفعت التوقعات لتصاب بالإحباط بعد ذلك. ومن المثير أن الألفية الجديدة بدأت عندما كانت الجغرافيا الطبيعية الواقعة على هوامش، أو بعيدة عن، المجال الجغرافى قوية جًدا. وقد تطورت شبكة علمية جديدة مخصصة لعلم نظم الأرض، الذى يطالب بنفس جدول أعمال الإنسان والبيئة، والذى يمكن أن يكون فى وضع أفضل ليتمتع بمزايا التقدم الفكرى والتحليلى الواسع، وأن يلبى احتياجات المجتمع (Pitman, 2005). وهكذا تحتاج الادعاءات الطبيعية للجغرافيا الطبيعية بالتميز كعلم بيئي، إلى إظهار قيمة مضافة تتخطى تلك المستمدة من الخبرة المتراكمة لدى الآخرين. ويمكن مثلًا اعتبار الجغرافيا الطبيعية (والبيئية)، بمثابة مكونات أصغر فى إطار علمى بيئى شمولى واسع جدًا يزعم امتلاك معظم المنطق، والتراث الفكري، الذى تزعم الجغرافيا ذاتها امتلاكه.

وهكذا يتمثل الأمر ثانية فى استمرار السعى للوصول إلى طريقة متميزة مستقبلا، وإلى وسائل أكثر دقة لإدماج الجغرافيا الطبيعية فى الجغرافيا والعلم الجغرافى ككل.

قراءات مقترحة:

Chorley (1971); Fenneman (1919); Gregory (2005); Pitman (2005); Rhoads and Thorne (1996); Turner (2002).

نظرية بيرنه **Pirenne thesis**

نموذج للعلاقات بين التجارة الدولية والتحضر فى أوروبا فيما بعد العصر الرومانى وفى العصور الوسطى، قدمه المؤرخ البلجيكى هنرى بيرنه Henri Pirenne (1862-1935) - (Pirenne, 1925, 2001 [1937]) إذ إن سقوط الإمبراطورية الرومانية فى عام 476 م أحدث أزمة سياسية عسكرية، ولكن بيرنه قال إن الصدمة «الاقتصادية» الكبرى للنظام الحضري، جاءت متأخرة كثيرا من الغزو الإسلامى لشرق البحر المتوسط، وشمال أفريقيا، وصقلية، وجنوب إسبانيا (الأندلس) فى القرن الثامن. حيث انقطعت تجارة البحر المتوسط بعيدة المدى «بالقوة القاهرة لطوفان كوني»، فتداعت الأسس الحضرية لأوروبا، لأنها كانت «مجبرة على الاعتماد على مواردها الخاصة». وتفتتت أوروبا إلى سلسلة من الأقاليم الصغيرة المعزولة. ويدعى بيرنه أنه بعد القرنين

العاشر والحادى عشر، بعد «عودة» المسيحية فى إسبانيا، والحملات العسكرية للحروب الصليبية، بدأ الانتعاش التجارى ينشّط ثروات المدن: «ومثلما اختفت تجارة الغرب مع إغلاق أسواقها الأجنبية، تجددت هذه التجارة مع إعادة فتح هذه الأسواق». حيث قاد التجار الانتعاش الحضري، وذلك بقيادة مدن الجنوب (خاصة البندقية)، وعلى ساحل شمال الأطلنطى (بروجس Bruges)، حيث استقروا فى مناطق كئيبة قريبة من الجيوب المحصنة قبل الحضرية السابقة المعروفة باسم الفوبورج أو البورتوس Faubourg or Portus .

ومع ذلك،استخدمت الأعمال اللاحقة المصادر الأثرية والكتابية، لإظهار أن البحر المتوسط ظل طريق تجارة قابلا للعمل طوال هذه الفترة، على الرغم من أن النشاط كان مركزا فى المناطق الوسطى الأكثر أمنا، وأن التجارة كانت مزدهرة أيضا على شواطئ الأطلنطى والبلطيق. ويقول مككورمك (2001) McCormick إن الاتصالات بين إمبراطورية الفرنجة وشرق البحر المتوسط، انتعشت فى العقود الأخيرة من القرنين الثامن والتاسع، بحيث إن الإسلام لم «يطبق كثيرا مبدأ القتل الرحيم coup de grace على النظام الرومانى المحتضر» كما «قدم الثروة والأسواق التى ستطلق النهضة الأولى لأوروبا» واقتصادها التجارى (Hodges and Whitehouse, 1981). ومن الواضح الآن أيضا، أن المدن «ذات الطبيعة التجارية الواضحة» ظهرت فى شمال غرب أوروبا فى القرن السابع، وانتشرت فى

القرنين الثامن والتاسع، بما لها من مضامين مهمة لكل من جغرافيات التجارة المحلية وبعيدة المدى، ودور التجار في تشكيل المورفولوجيا الحضرية.

قراءات مقترحة:

Hodges and Whitehouse (1983); Verhulst (1989).

بكسل (خلية رقمية) **pixel**

اختصار محرّف لعنصر الصورة (Pix لكلمة صورة وel لكلمة عنصر). أى العناصر الفردية المرتبة فى صفوف وأعمدة لتكوين صورة مركبة قائمة الزوايا. فمثلا، كان لشاشة ترتيب الرسوم المرئية VGA فى الثمانينيات، كثافة قصوى قدرها 640×480 (مع 16 لونا)، بينما أصبحت الشاشة الممتازة الحديثة يمكن أن يكون بها 1024×768 بكسل (و16,777,216 لونا). حيث يؤدى رفع عدد البكسلات فى نفس المساحة إلى زيادة دقة الصورة، كما يزيد أيضا مقدار المعلومات التى يمكن معالجتها وتخزينها. وبالتالى فإن بيانات نقطية «راستر» غالبا ما تكون مضغوطة، مثل الصور الرقمية (JPEGs) وإطارات DVD (باستخدام نظام ترميز الصور المتحركة المعروف باسم MPEG2).

يشير المكان بالمعنى العام إلى موقع جغرافى من أى حجم أو شكل، وذلك بالمقارنة بالمعانى العامة المماثلة **للمساحة** أو **الإقليم** أو **الموقع**. ومع ذلك، نجد فى **الجغرافيا البشرية** والعلوم الإنسانية بصفة عامة، أن المكان غالبا ما يحظى بأهمية كبيرة (قارن **اللاندسكيب**). وأحيانا يعرف المكان، بأنه التحول الذى أحدثه الإنسان فى جزء من سطح الأرض أو فى **فضاء مكانى** موجود سلفا أو غير متميز. وعادة ما يتميز المكان بمعانٍ ثقافية أو موضوعية يتشكل ويتميز من خلالها، ويعتبره معظم علماء الجغرافيا البشرية فى حالة من «التحول» المتواصل (Pred, 1984). ويعتبر المكان مفهومًا جوهريًا فى **الجغرافيا البشرية** بصفة عامة، وفى **الجغرافيا الثقافية** بصفة خاصة، ولكن كان هناك أيضا اهتمام متزايد بهذا المفهوم فى الجغرافيا الاقتصادية، حيث توضح ضرورة تأصيل العمليات الاقتصادية فى مواقع معينة، ولجعل هذه المواقع متنافسة بصورة استباقية داخل **الاقتصاد العالمى** (Massey, 1984; Harvey, 1989b). ويمثل المكان، والاختلافات بين الأماكن - بالنسبة للعديد من الجغرافيين - الجوهر الحقيقى **للجغرافيا**، والمادة الخام التى تعطى العلم مبرر وجوده. ولكن إمكانية تداخل المكان مع المفاهيم الأخرى تمثل مشكلة صعبة. إذ يمكن أن يشير كل من المكان والإقليم والمساحة، إلى وحدة حيزية لها حدود محددة، وخصائص داخلية مشتركة، وهذا يتغير عبر الزمن، ويتفاعل

مع وحدات أخرى مماثلة. فما الذى يجعل المكان مفهوما متميزا إذن؟ هناك ثلاثة مجالات للمناقشة لها أهمية خاصة:

(1) إن المكان له معنى بالضرورة حتى يكون مكانًا، فبالرغم من وجود إشارات لهذه الفكرة عبر تاريخ **الجغرافيا**، فإنها اكتسبت شعبية فى العلم الحديث مع صعود **الجغرافيا الإنسانية**. وقد تناول توان Tuan (1977) وريلف Relph (1976) ومجموعة من الآخرين، المكان باعتباره ظاهرة محسوسة ومجربة بصورة شخصية. ونظرًا لأن علماء الجغرافيا الإنسانية غالبا ما يستمدون إلهامهم من **الظاهراتية**، فإنهم يعتبرون المكان ليس مجرد أساس الظواهر الجغرافية فحسب، ولكنه يمثل أيضا مكونًا لا يمكن اختزاله فى التجربة الإنسانية، وبدونه لا يمكن تركيب وتفسير التجربة الإنسانية ذاتها. وتشمل هذه التجارب مفاهيم المكان، ومعانى المكان، والتوطن البشري، وذكريات المكان (انظر: **الإدراك البيئي**، والذاكرة). وكان يُنظر إلى هذه التجارب على أنها تشكل التجارب الفريدة للأفراد، بينما تكون خاصة بثقافات مختلفة أيضا. وكانت الأماكن ذاتها تُفهم على أنها مركبات مادية ذات معنى فريد يعكس ويفصل المفاهيم والتقاليد الثقافية. ومع ظهور **الجغرافيات النسوية**، والجغرافيا الثقافية «الجديدة» فى الثمانينيات من القرن الماضى، كان المكان يفهم بدرجة أقل من خلال فكرة الذات الإنسانية المقصودة المناسبة ذاتيًا، وبدرجة أكبر من خلال العلاقات الاجتماعية المشحونة بالسلطة، والتى كانت الذوات الإنسانية تتشكل

وتتوزع من خلالها من قبل. وهذا يعنى أن هذه الذوات لم تكن بمثابة مؤلفين لنواياهم ومعانيهم، ولكنهم اعتبروا حاملين لهويات اجتماعية لم يصنعوها بأنفسهم. وأصبحت معانى المكان أمرًا خاصًا بهويات عرقية، ونوعية، وسلالية، وطبقية معينة (Keith and Pile, 1993; McDowell, 1997b). (وكان هذا جزءًا لا يتجزأ من المعانى المتغيرة للثقافة فى الجغرافيا). وفى نفس الوقت، سلط على المعنى ذاته ضوء جديد، وأصبح يعتبر أقل وضوحا من قبل. وظهر اهتمام خاص بكيفية تمثيل الأماكن فى أشكال ثقافية مختلفة (الفن، والفيلم، والأدب، والخرائط) كانت متروكة لاستخدامات اجتماعية معينة داخل مجالات نشاط مشحونة بالسلطة (Duncan and Ley, 1993). ولكن كان هناك فهم للمعنى يتمثل فى أنه غير قابل للتحكم فيه، لا من قِبل الذين ينتجونه، ولا من قِبل الذين يستخدمونه. فالمعنى ليس له موضع نهائى؛ فقد كان يُفهم على أنه قابل للخلاف والتغير فى كل نقطة أثناء انتشاره. وهناك منظور مهم آخر للمكان المشحون بالمعاني، يعتبر المكان ـ كمفهوم ـ يساعد على توضيح الفرق بين الفوضى/النظام، والمناسب/غير المناسب اجتماعيا... إلخ. وفى هذا الصدد، لا يمكن فصل المكان عن القواعد الاجتماعية والثقافية المفروضة/الداخلية التى تحدد ما ينتمى إلى مكان ما. حيث يشير إلى الحالة (القابلة للتغير) للانتماء فى مقابل الاستبعاد، كما يشير التعبير بأن شيئا ما أو شخصا ما، «فى محله» أو «فى غير محله» (Cresswell, 2004).

(2) إن المكان يتحول إلى موضع. كان التغير الزمنى ـ كصفة مكونة للمكان ـ يعتبر أمرًا مقبولا لفترة طويلة، خاصة فى الجغرافيات التاريخية الثقافية. وهذه عبارة عادية (وإن كانت مشحونة سياسيا أحيانا) تعنى أن الأماكن لا تظل كما هي. ففى الواقع، يتغير المكان بصورة مستمرة. وهذا يعنى أشياء مختلفة. إذ كان يعنى أن المكان يتضمن تحولا من نوع ما، مثل تحول عنصر غير بشرى (البيئة الطبيعية) بتأثير العنصر البشري، إلى **هجين** من الثقافة والطبيعة (انظر: **المشهد الثقافي**). وهناك نوع مختلف من التحول غالبا ما يتحدث عن التحول من الحيز إلى المكان. وقد أدى إدخال فكرة إنتاج **الفضاء المكانى** تعارض المكان والحيز أمرا صعب الاستمرار، لأنه يبدو أنها تجعل المكان مجرد لحظة محددة داخل الحيز المنتج. ومؤخرًا كان ظهور المكان، يُفهم على أنه ناتج عن عملية تأصُّل. وبهذا المعنى، فإن المكان لا يُشتق من أى شىء آخر (كاشتقاق المكان من الحيز)، ولكنه عبارة عن **تجمع** مستمر موجود دائما، من العناصر والعلاقات المترابطة جغرافيا، والمتشابكة **معرفيا**. (ويمكن القول إن الحيز مشبع تماما بالمكان). ويعتمد هذا التصور للمكان على **النظرية البنيوية** (Pred, 1984) ثم على **النظرية اللا تمثيلية**، وعلى الفكر الأحادى عند جيل ديلوز وغيره من منظرى التأصيل (Hetherington, 1997a; Thrift, 1999a).

(3) إن الإحساس العام بالمكان غير مركزي، تناول الجغرافيون وغيرهم مؤخرا مسألة ما إذا كانت **العولمة** قد قضت على المكان

كحقيقة اجتماعية مكانية بنفس الطريقة التى يقال بها إن العولمة قد أدت إلى «موت المسافة»، بل وإلى «موت الجغرافيا»، كنوع من التنبؤ بوقوع كارثة، وما إذا كانت الأماكن تتحول إلى «لا أماكن» تحت مؤثرات الحداثة المتأخرة. ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن المكان لا يزال يمثل شيئا مهما، وعلى أنه من الخطأ أن نعتبر أن المكان والعولمة يلغى أحدهما الآخر. فمثلا، تمثل الأماكن/المواقع ملامح بارزة لاقتصاد العولمة الذى لا يزال يتصف بإنتاج الاختلافات عبر العملية التأسيسية للتنمية غير المتساوية. وهناك شىء طريف آخر يتمثل فى الطريقة التى أعلن بها بعض الجغرافيين، خاصة ماسى (Massey 1991)، فكرة المكان التى تعتبر الترابط العالمى بمثابة «شرط مسبق» للمكان أو الإحساس بالمكان. حيث ترى ماسى أن المكان لا يتشكل بما هو بداخله، بل يتشكل بخطوط اتصاله المميزة بالأماكن الأخرى من العالم. حيث يختلف مكان ما عن الآخر على أساس علاقاته بالخارج. وهذا يجعل التمييز بين «الداخل» و«الخارج» أمرًا جدليًا. ويتمتع «الإحساس العالمى بالمكان» عند ماسي، بلمسة السياسة التى تتطلع إلى الخارج، بدلا من التطلع إلى المحلية الدفاعية على أساس التقاليد المهددة المحاصرة. ومع ذلك، كان إحساسها بالمكان لا يجيب على التساؤل عما إذا كان يجب اعتبار الأماكن بمثابة مراكز من نوع ما، حتى لو كانت مجرد نقاط التقاء خطوط الاتصال العالمية. وبناء على نظرية الفاعل - الشبكة، يؤيد هيثرنجتون (Hetherington 1997) بصورة مختلفة نوعًا ما، اعتبار المكان بمثابة

«عملية ترتيب» للأماكن المنتشرة والمترابطة فى نفس الوقت، والتى تنتظم من خلالها شبكة من الأماكن المتباعدة عن بعضها فى علاقة مع بعضها البعض. (انظر أيضا: الجغرافيات الطباقية).

قراءات مقترحة:

.(Cresswell (2004); Hetherington (1997a

أسماء الأماكن **Place-names**

يُعد ارتباط الاسم بالمكان أسلوبًا لتمييز مكان عن غيره؛ غير أن أسماء الأماكن تحظى بدور أكبر من مجرد علامات للتمييز بين الأماكن، إذ إنها أيضًا بمثابة طرق لإسناد بعض أنواع من المطالبة (غالبا ما تكون للسيطرة وإثبات الملكية) حول الأماكن محل النزاع. ويرتبط كل من السجل اللغوى والاجتماعى للمكان ببعضهما ارتباطا وثيقًا.

ففى الجغرافيا التاريخية، وسيما فى أوروبا، كانت دراسة أسماء الأماكن أو «الأسماء الجغرافية Toponyms» بمثابة حقل بحثى فى مجال علم اللغة، يعتمد بشكل أساسى على الكشف عن الأدلة المكتوبة التى تخص الهجاء المبكر للأسماء. وغالبًا ما اعتادت مثل هذه الدراسات على إجراء استدلالات على تكُّون كل من التاريخ العمرانى وهيئة الأرض، وقد كانت هذا تربة خصبة للكثير من الجدل.

فبالنسبة لبريطانيا، ذهب البعض فى أحيان إلى أن الأسماء الوثنية، والأسماء التى تنتهى باللاحقة «ingas» مثل (hastings) ترمز إلى العمران الأنجلوساكسونى المبكر جدا، بينما المقطع «ingaham» مثل برمنجهام، فإنه يمثل الفترة التالية من العمران، وفى كثير من الأحيان، فإن المقطع «tun» مثلما هو موجود فى Edgbaston يدل على أن تلك الأماكن نشأت فى فترات أكثر حداثة. (Gelling,1997)

ويؤمن معتنقوا وجهات النظر هذه كذلك بما يعرف بنظرية «الانسياب النظيف clean sweep»، تلك التى تعنى أن الأنجلوساكسون كانوا - هم - مؤسسى اللاندسكيب الإنجليزى، منذ حدوث الاختفاء الجماعى لأسماء الأماكن المرتبطة بالأصل الكلتى celtic فى المقاطعات الشرقية، وهو ما يعد دليلا على أن الأرض أصبحت خالية من المستوطنين ومحلات الاستيطان (قارن: **استمرارية الاستيطان**). غير أن الغالبية العظمى من تلك الادعاءات، قد قوبلت بالرفض فى السنوات الأربعين الأخيرة، والاعتراض الرئيسى كان يرى أن ارتباط أسماء الأماكن التى تنتهى بـ inga و ingham بالتاريخ الأنجلوساكسونى محدود للغاية، أخذًا فى الاعتبار أن المقطعين السابقين، يتكرر ظهورهما بصورة كبيرة فى المناطق الشرقية والجنوبية من إنجلترا (Dodgson, 1966). وعلاوة على ذلك، فإن هناك صعوبات جمة فى التمييز المستمر بين كل من «ham» والتى تعنى القرية، وبين «hamm» والتى تعنى الأرض الكائنة بمنحنى النهر، من المحتمل أنها أرض

جافة فى السبخة، وهو ما يتيح المجال لإمكانية الوقوع فى الخطأ فيما يخص كل من المعنى الطبوغرافى من ناحية، والمدلول الحياتى من ناحية أخرى (Dodgson,1973). ومع ذلك، فمن المعروف أن اسم المكان الأكثر ارتباطًا بالمستوطنين الأنجلوساكسون الأوائل، سيكون ممثلًا فى الأسماء ذات الدلالة الطبوغرافية. ومن المفترض الآن أن اللاحقة tun ترتبط بالبيت الريفى فى العصور الوسطى، حين كان المجتمع منظمًا بطريقة أكثر تعقيدا من خلال إقرار نظام العشيرة القوي. وهناك افتراض قوى باستمرار تأثير الثقافة الكلتية على أسماء الأماكن فى إنجلترا من خلال الأبحاث التى أجريت لتتبع كلمة واله walh والتى تفترض وجود تأثير كبير للسكان المتحدثين باللغة الويلزية. ومن المفترض أن دراسة أسماء الأماكن الإسكندنافية قد حققت إجماعًا عظيمًا، وأدت الى بعض التكامل الناجح فى مجال علم اللغة والآثار، وكذلك فى تاريخ اللاندسكيب. لقد اقترحت هذه الدراسات أن الأسماء الدنماركية للقرى تقع فى المواضع الأقل رغبة من المنظور الإيكولوجى والزراعي، ويتضمن هذا، أن الدنماركيين المنتصرين كانوا جماعة عسكرية أصغر حجمًا مما أدعى من قبل، كما أنهم لم يستولوا أو يستوعبوا المستعمرات التى كانت قائمة قبل الوجود الإنجليزى. ولقد أصبح العالم الحديث، غير مكترث تجاه التواريخ التى أنجزت فى مجال أسماء الأماكن، وبعيدًا عن أوروبا، وأحيانًا داخلها، فإن كل من الاستعمارية والإمبريالية، مارس القوة، ليفرض أسماء جديدة على اللاندسكيب. فإسباغ تسمية على مكان

ما للتناسب مع حدث بعينه، ورغم استمرار هذه الممارسات، كما هو الحال فى ظل الاستعمار الإسرائيلى والاستيطان فى كل من غزة والضفة الغربية الواقعة تحت الاحتلال العسكرى، فإن السكان لم يكونوا سلبيين تجاه هذه التسميات ولم يتقبلوها. والواقع أن فترة ما بعد الاستعمار، قد تميزت باسترداد أسماء الأماكن السابقة على الاستعمار، أو اخترعت أسماء جديدة غير استعمارية، فعلى سبيل المثال، فإن مدينة سالزبورى عاصمة المستعمرة البريطانية روديسيا، قد سميت بهذا الاسم نسبة الى اسم رئيس الوزراء البريطانى، بينما فى العام 1981 حملت العاصمة اسم هرارى عاصمة للدولة المستقلة حديثا والتى حملت اسم زيمبابوي. وقد حاول العديد من الدول أن يرسِّخ أسماء الأماكن من خلال اللجان القومية، كما هو الحال بالنسبة للمجلس الجنوب أفريقى لمسميات الأماكن الجغرافية، أو كما هو الحال بالنسبة لمجلس الولايات المتحدة الأمريكية للمسميات الجغرافية (وهى مؤسسة فيدرالية تدعمها شبكة من اللجان التابعة لكل ولاية على حدة). وبما أن الحداثة مشروع اقتصادى بمثل ما هو مشروع سياسي، فليس مدهشا إذن أن أسماء الأماكن وضِعت كعلامات تعريفية قومية أو ثقافية، أكثر منها كمواضع سلعية. فاسم المكان، من خلال ارتباطه بخبرات إقليمية بعينها، يمكن أن يحمل قيمة سلعية، ولهذا السبب، حاول الاتحاد الأوروبى أن ينظم نسب أسماء الأماكن الإقليمية بالطعام، كربط أسماء أماكن معينة بنوع من الأطعمة (كالجبن) أو المشروبات (كالنبيذ مثلا)، وذلك من خلال

قانون «مؤشرات الحماية الجغرافية»، وعلى الرغم من الاتفاقيات الثنائية، فقد ثبت أن الأمر غاية فى الصعوبة فى فرض القيود والحماية لأسماء الأماكن خارج إطار الاتحاد الأوروبى. وفى هذا السياق ـ كما فى غيره من الأمور ـ فإن أسماء الأماكن تظل علامات مميزة، وموضع نزاع كما كانت فى الماضى.

اللا مكان placelessness

إذا كان **المكان** يمثل حسب أحد التعريفات «اندماج» العوالم البشرية والطبيعية التى تصبح «مراكز مهمة لتجاربنا المباشرة» وتساعد على أن نحيا حياة حقيقية أصيلة حافلة بالمعاني، فإن اللا مكان يمثل نقيض ذلك (Relph, 1976، p.141). فهو «يصف كلا من البيئة التى بدون أماكن مهمة، والاتجاه الذى لا يعترف بأهمية الأماكن» (Relph, 1976, p. 143). فقد ابتكر ريلف هذا المفهوم كموضوع للنقد فى رسالة أصبحت نصًا جوهريًا فى **الجغرافيا الإنسانية**، خاصة فى تلك الصياغات التى كانت تستلهم **الظاهريات**. ويقال إن اللا مكان ينتج عن طغيان «التقنية» فى تصميم وبناء المشهد البشري. وهذا واضح فى كل مكان، من المساكن ومراكز التسوق فى الضواحي، إلى المزارات السياحية وسلاسل المطاعم والمطارات. وبهذا المعنى، يعتبر اللا مكان ظاهرة حديثة متميزة تتوافق مع ظهور الثقافة الجماهيرية والاتصال الجماهيري، والمؤسسات متعددة الجنسيات،

والحكومات المركزية المتغطرسة (انظر أيضا: **الاغتراب، والحداثة، وما بعد الحداثة**).

ولكن مفهوم اللا مكان لم يظهر بدون جدال؛ إذ إن أنواع «الأماكن» التى يسميها (الضواحي، ومناطق التسوق، والمواقع السياحية، وهكذا) كان ينظر إليها بصورة أكثر تسامحا، وحتى بتعاطف، من جانب طلاب الثقافة الشعبية والعامية، خاصة فى الولايات المتحدة، كما يتضح من كتابات جاكسون J. B. Jackson وتلاميذه (Jackson, 1970; Wilson and Groth, 2003). حيث يدّعون وجود فرق مهم بين الفرض المطلق للتخطيط البيروقراطى من ناحية، والحلول الأصيلة ثقافيًا للمشاكل المكانية للحياة اليومية من ناحية أخرى. وكذلك يرون فى هذه الاستجابات المبتكرة (وإن لم تكن كلها «جيدة»، ولكن ليس منها ما هو مدمر للمكان أيضا) قدرًا كبيرًا من المعانى والرمزية الشعبية. ومؤخرًا، يقول الجغرافيون الذين يدرسون **استهلاك** السلع الجماهيرية، مثل الملابس والطعام والسكن، إن الإنتاج لا يحدد الاستهلاك: وهكذا فإن الأماكن التى تنتج لمجموعة واحدة من الاستخدامات فى الأذهان، يمكن أن تطلب، ومن ثمّ تستهلك من جانب الناس لأغراض أخرى، قد تكون مقاومة غالبا (Gregson and Crewe, 2003). وكان يقال أيضا إن اللا مكان يعتبر موردًا ضروريًا ومهمًا لممارسة **الهويات** الجنسية المكبوتة والمهمشة، ومجالًا للحرية النسبية، والتحرر والخصوصية، مقابل القيود التى تفرضها الأماكن المنظمة (Knopp, 2004) (انظر: **الموضع المغاير**).

لقد تغير معنى مصطلح «المزرعة» عبْرَ الزمن، فبعد أن كان يعنى أصلا قطعة من الأرض بها أشجار، أصبح يعنى مجموعة من المستوطنين أو وحداتهم السياسية خلال التوسع البريطانى فى الخارج (مثل مزرعة أولستر Ulster Plantation، انظر: **الاستعمارية**). ومؤخرًا، أصبحت «المزرعة العلمية الواسعة» تعنى مزرعة كبيرة أو عزبة بها أرض، ترتبط بصورة خاصة بالإنتاج المدارى وشبه المدارى لمحاصيل المزارع «النقدية» مثل السكر والبن والتبغ والشاى والكاكاو والموز والتوابل والقطن والسيزال sisal والمطاط وزيت النخيل (Thompson, 1975b: انظر: **الزراعة**). وتجمع معظم المزارع بين العمليات الزراعية والصناعية، ولكن التقنيات، وعمليات العمالة، وحقوق الملكية، و**البنية التحتية**، تغيرت تغيرًا هائلا عبر الزمان والمكان، مما جعل التعريف الشامل للمزرعة أمرًا مستحيلا (انظر: **الأعمال التجارية الزراعية**). فقد شهدت المزارع تحولات تاريخية فى علاقات العمل بين نظم عمل العبودية، والإقطاع، والهجرة، والسخرة، والعمل الحر بأجر، وهناك العديد من المزارع فى أمريكا اللاتينية تعمل من خلال توليفة من أشكال العمالة المذكورة. (انظر: **عملية العمل، والرق**).

وتميل كل تعريفات المزرعة العلمية الواسعة، إلى تمييزها عن أشكال الإنتاج الزراعى الأخرى، حسب خصائص الحجم، أو

هيكل السلطة، أو المحاصيل، أو قوة العمل (المهارات المنخفضة، ومجموعات العمل، وأشكال الخضوع المختلفة). وكان لنظرية المزارع العلمية الواسعة تاريخ طويل يمكن تتبعه من ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل فى القرن التاسع عشر، حتى نييبور وإدجار تومبسون فى القرن العشرين. وكان هناك فرق مهم بين أنماط المزارع القديمة والجديدة، حيث كانت المزارع الأولى (مثل مزارع أمريكا الوسطى)، تتصف بالنمط قبل الرأسمالى أساسًا، حيث كان الفائض يوجه إلى الاستهلاك المباشر، بينما كانت المزارع اللاحقة بمثابة مشروعات رأسمالية مدفوعة بقوة التراكم الرأسمالى (انظر: **الرأسمالية، والإقطاع، والسوق**).

وتعتبر الأعمال الحديثة المزارع العلمية الواسعة بمثابة «مؤسسات شاملة»، شكلت صلاتها التاريخية بالعنصرية والرق كل الهياكل الاجتماعية والسياسية (كما فى منطقة الكاريبى وجنوب الولايات المتحدة)، ولكنها عملت أيضا كعوامل قوية أدت لانخفاض التنمية (Tomich, 2004; Edelson, 2006; Pons, 2007). ومع ذلك، لا يمكن فهم المزارع، ومجتمعات اقتصاديات المزارع، فى ضوء المنطق الضيق لإنتاج المشروع فقط. إذ إن الأشكال والظروف المتنوعة جدًا التى ظهرت وتحولت فيها هذه المزارع، يجب أن ترجع إلى الأشكال التاريخية وإيقاع التراكم الرأسمالى فى ظل أراضى وعمالة وأسواق رأسمال محددة.

يستخدم هذا المصطلح بأكثر من معنىً متميز فى الجغرافيا البشرية والعلوم الاجتماعية:

(1) إذ يستخدم فى **الجغرافيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية** والأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية لوصف حالة التنوع المجتمعى على أسس عرقية عادة (وإن لم يكن بالضرورة). ففى تلك الاستخدامات، يمكن أن تصبح التعددية مرادفة **للتعددية الثقافية**، ويظهر جليًا فى مناقشات إدارة التنوع . مثل تحقيق التماسك الاجتماعى فى دول أوروبا الجديدة (Amin, 2004a). وعادة ما تعتبر هذه التعددية مرنة، وخاضعة عبر الزمن لمواجهة قوى الاستيعاب.

(2) وبصورة أكثر تحديدًا، تعتبر المجتمعات التعددية ناتجة عن **الاستعمار** الأوروبى فى المناطق المدارية، حيث ظهر مجتمع متميز من العاملين المحليين، والمهمشين، والتجار الآسيويين، والنخبة الأوروبية، وحيث كانت السلطة تتناسب عكسيًا عادة مع حجم المجموعة، حسب كتابات فورنيفال (1948) J. S. Furnivall. وقد طبق سميث M. G. Smith عمل فورنيفال المبدئى عن جنوب شرق آسيا على جزر الكاريبي، مما أثر على عدد من دراسات الجغرافيين الاجتماعيين (Clarke, Ley and Peach, 1984). وكان جوهر هذه الدراسات يتمثل فى أن الترتيب الطبقى أكثر جمودًا، مما ساعد على استمرار التقسيمات بين الأجيال حتى فترة ما بعد الاستعمارية.

(3) تشير «التعددية» فى صنع القرارات السياسية إلى نظرية ترتبط بروبرت داهل Robert Dahl تتعلق بحراك السلطة فى الديمقراطيات democracies الحديثة بين جماعات مصالح محددة. وتعتبر الصراعات مؤقتة وليست هيكلية، ويمكن معالجتها بصورة براجماتية بالانتخابات التى تشكل ساحة التحكيم النهائية. ولكن هذه النظرية المتفائلة للمراجعات والموازنات الحاكمة ذاتيا فى المجال السياسي، واجهت انتقادًا شديدًا وتم إبطالها فى السياق الحضرى الذى ظهرت فيه أولا فى دراسات تحالفات النمو (Jonas and Wilson، 1999) التى أحيت نظرية النخبة المبكرة التى بدأ داهل فى تقويضها.

تحليل نمط النقطة — point pattern analysis

نوع من التحليل يتضمن البحث عن الأنماط الجغرافية في مجموعات البيانات التى بها تشفير جغرافى بالنقط (س، ص) فى ضوء مرجعيات شبكية قومية، مثل تحديد أين تقع أو تحدث ظاهرة جغرافية ما. ويقال إن النمط موجود إذا كانت مواقع الملمح أو الحدث الجغرافى موزعة بصورة غير عشوائية عبر إقليم الدراسة، مما يعنى إما أنها متجمعة فى أماكن معينة، أو أنها موزعة بالتساوى عبر نفس الإقليم.

وتتمثل الطريقة البسيطة للعثور على الأنماط فى البيانات النقطية فى رسم المواقع على خريطة MAP. وعادة ما تكون الإشارة إلى الطبيب وعالم الوبائيات جون سنو John Snow، الذى تمثل خريطته لتوزيع الوفيات من وباء الكوليرا عام 1848 فى لندن رمزًا، مغريا يوضح كيف أن العمليات (انتقال المرض) تكوّن أنماطًا جغرافية (تركز الوفيات حول مضخة مياه فى شارع برود فى سوهو) يؤدى الكشف عنها (بإعداد الخرائط) إلى اكتشاف معلومات جديدة عن كيفية حدوث هذه الأنماط (اكتشاف أن الكوليرا مرض تحمله المياه، انظر: **الجغرافيا الطبية**)، وبينما تعتبر هذه الرواية الشائعة مختلقة جزئيا . فلم تكن الخريطة موجودة فعليا فى عمل سنو الأصلى فإن عنصر الأسطورة يقول شيئًا مفيدًا عن طبيعة تحليل أنماط النقط، ويقدم تحذيرا مهمًا للقيمة غير المشكوك فيها للخرائط فى دعم البحث الجغرافى واكتشاف المعرفة، حيث يظهر شاو، دورلنج وشاو Shaw, Dorling and Shaw (2002) أنه لو كان شاو وسع خريطته لتشمل كل لندن، لاكتشف تركزًا كبيرًا للوفيات جنوب التايمز (تقع سوهو شمال النهر). وتعتبر خريطة سنو أداة بيانية . تركز على مضخة معينة فى لندن لتوضيح اكتشافه الموجود سلفًا، بأن الكوليرا تحملها المياه الملوثة. وتتمثل المشكلة العامة فى أن الخرائط يمكن صنعها لخدمة أغراض معينة، وتستطيع العين أن تكتشف (أو تُدفع لتكتشف) أنماطا واضحة، ولكن لا يمكن إثبات صحتها بالبيانات بالضرورة.

ولذلك يتم التأكد من صحة أنماط النقط تحليليًا باستخدام المعيار الإحصائى المعتاد بطرح السؤال «هل يمكن أن نتوقع حدوث هذا بالصدفة؟» حيث يضع تحليل الفرق **بيانات نقطية** «راستر» على إقليم الدراسة لمقارنة معدل الحدوث فى كل خلية مقابل المتوسط العام. وتشمل الأساليب الأخرى لاكتشاف التجمع حساب المسافة من الأحداث إما إلى أقرب جار (الشكل المبكر من تحليل النمط فى الجغرافيا الكمية، والمرتبط بإختبار الفرضيات المشتقة من **نظرية المكان المركزي**)، أو إلى أحداث أخرى فى إقليم الدراسة، وآلة **التحليل الجغرافى** أيضا. ويمكن أن يستخدم تقييم معنوية الأنماط نظرية الاحتمالات، أو يستخدم التوزيعات العشوائية للبيانات لمحاكاة آثار الجغرافيا فى مجال **الحوسبة الجغرافية**. والحقيقة، إنه ليس مستغربا تكرار حدث ما فى أكثر من مكان داخل الإقليم المدروس إذا كان عدد السكان فيه كبيرا.

وكما فى **علم الأوبئة**، تستخدم تحليلات أنماط النقط فى إعداد الخرائط البيئية، وخرائط الجريمة (Chainey and Ratcliffe, 2005)، بمساعدة مجموعة من البرامج التى تشمل نظم المعلومات الجغرافية و«البيانات الأرضية» «GeoDa» (Anselin, Syabri and Kho, 2006) و«كرايمستات» (Levine، 2006) «CrimeStat». وباعتبارها أمثلة على **الإحصاءات المحلية**، يمكن توسيع المبادئ الجغرافية لهذه التحليلات لتستخدم متغيرات تنبؤ للمساعدة على تفسير ما يوجد فى المكان (انظر: **الانحدار المرجح جغرافيًا**، وآلة **التفسير الجغرافي**).

قراءات مقترحة:

O'Sullivan and Unwin (2002); Wong and Lee (2005).

نماذج انحدار بواسون Poisson regression models

تنتمى هذه النماذج إلى مجموعة أساليب تحليل **البيانات الفئوية**، حيث تستخدم عندما يكون متغير الاستجابة فى الشكل الذى يشبه **الانحدار** عددًا (مثل عدد الجرائم فى منطقة)، ويريد الباحث أن يربط هذا بخصائص أخرى للمنطقة. وتعنى طبيعة متغير الاستجابة هذا، التى لا يمكن أن تكون سالبة، أنه لا يجب استخدام نموذج الانحدار المعياري. وبدلا من ذلك، تتم نمذجة اللوغاريتم الطبيعى للعدد، ويأخذ الجزء العشوائى منه شكل توزيع بواسون، بحيث إن التغير العشوائى (انظر: **العملية العشوائية**) حول العلاقة المدروسة، يكون له تباين مقيد بالتساوى مع الوسط الحسابي. ويستخدم توزيع بواسون أيضا فى **النمذجة اللوغاريتمية الخطية** لتحليل الجداول المتقاطعة متعددة الاتجاهات. فإذا كان توزيع العدد (مع مراعاة متغيرات التنبؤ)، به التواء موجب ملحوظ بحيث إن تباين البواقى يزيد على الوسط الحسابي، تظهر الحاجة إلى نموذج بواسون أكثر انتشارًا أو نموذج «ذات الحدين السلبي». ويتضح المثال على هذا النموذج، عندما يمثل طول الإقامة فى المستشفى متغير الاستجابة؛

فبينما تتمثل الإقامة النمطية فى أيام قليلة، نجد أن بعض المرضى قد يمكث عدة أشهر، إذ يستطيع نموذج بواسون متعدد المستويات استيعاب الآثار العشوائية المكانية.

ويتمثل أحد الاستخدامات المهمة لانحدار بواسون، فى أنه يمثل جزءًا من مقاربة إعداد خرائط الأمراض اعتمادًا على الخرائط، حيث إن «معدل الوفيات المعياري» عبارة عن معدل المشاهدات إلى العدد المتوقع. ففى هذا النموذج، يتم إجراء انحدار لوغاريتم العدد المشاهد، على لوغاريتم العدد المتوقع ومتغيرات التنبؤ الأخرى، مع معاملة المعامل المرتبط بالعدد المتوقع على أنه موازن مقيد بالقيمة 0,1 وهناك مجال آخر مهم للتطبيق يتمثل فى معايرة نماذج التفاعل المكانى، التى تتمثل الاستجابة فيها، فى لوغاريتم عدد التدفقات بين المناطق. ويوضح جاى (1987) Guy كيف يمكن استخدام نموذج بواسون فى تقدير نماذج معقدة جدًا، تشمل قيود مناطق الجذب والوصول.

قراءات مقترحة:

Griffith (2006); Griffith and Haining (2006).

policing مُمارسات شُرطية

يشير هذا المصطلح فى أبسط معانيه إلى الممارسات التى تهدف إلى تنظيم وضبط المجتمع وأفراده، خاصة فيما يتعلق بشئون الصحة،

والنظام، والقانون، والأمن. ويشير هذا المصطلح تحديدًا إلى أعمال الجهات الحكومية المسلحة بالسلطة الجبرية لفرض القانون والحفاظ على النظام. ويتمثل أحد التوقعات الأساسية من ضباط الشرطة، فى أنهم سيعملون على خفض حدوث وحدة الجريمة من خلال المراقبة والتوقيف. وهكذا تُمثل أنشطة الشرطة العملية الأولى من العملية الجنائية التى يمكن أن تؤدى إلى الإدانة والعقاب.

وتركز معظم البحوث التى تجرى على أنشطة الشرطة فى الجغرافيا، على الهياكل القانونية، والبيروقراطية، والثقافية التى تشكل التخيلات الجغرافية، وأساليب ضباط الشرطة. ويعتبر هذا العمل الإثنوجرافية أساسًا، حيث يركز على الأساليب الجغرافية التى تؤدى الشرطة أعمالها من خلالها (Fyfe, 1992) واهتمامها بضمان الضبط الإقليمى (Herbert, 1997)، انظر: **الإقليم**. ويوضح هذا البحث، أن طبيعة هذه الأعمال الإقليمية التى يؤديها الضباط، تتأثر بشدة بتعريفهم المسبق للأماكن التى يعملون فيها. فمثلا، تحدد الشرطة «أماكن عدم الوجود» (Keith, 1993) أو «مناطق مناهضة الشرطة» (Herbert, 1997)، وهى الأماكن التى تدفع تواريخ الصراع مع الأقليات فيها ضباط الشرطة إما إلى تجنبها، أو إلى ممارسة الأساليب العنيفة.

وفى السنوات الأخيرة، اعتنقت أجهزة الشرطة أساليب جغرافية لعزل واستهداف مناطق معينة تعانى أنشطة إجرامية مستمرة، اطلق عليها «المناطق الساخنة». فمن خلال الاعتماد على نظم المعلومات

الجغرافية، تحاول أقسام الشرطة تحديد أين تنتشر الجريمة، حتى تحشد القوة اللازمة لمكافحتها. وتشير الأدلة إلى أن هذه الأساليب يمكن أن تكون ناجحة فى تخفيض الجريمة فى أماكن معينة. ومع ذلك، تعتبر هذه العمليات مكلِّفة، ويمكن أن تؤدى إلى مجرد نقل الجريمة إلى مواقع أخرى.

وتحاول بحوث أخرى عن أنشطة الشرطة أن تضعها فى الإطار الأوسع لهياكل سلطة الدولة، وعلاقات الدولة بالمجتمع. ونخص بالذكر هنا العمل على أنشطة شرطة المجتمع، وهى حركة إصلاحية معاصرة، تهدف إلى زيادة التعاون بين الضباط والمواطنين. حيث تُظهر مشاهدات أنشطة شرطة المجتمع أثناء العمل، كيف يمارس الضباط السلطة فى تحديد المشاكل واقتراح الحلول (Saunders, 1999; Herbert, 2006). ويركز البحث أيضا على عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الجيش والشرطة فى تطوير «قوات الأمن».

وتتم تحليلات أنشطة الشرطة خارج السياقات المحددة للأطراف الموحدة لسلطة الدولة الجبرية أساسًا فى سياق مناقشات الحكامة. حيث يشير هذا إلى العمليات التى يتم من خلالها تشجيع الأفراد والجماعات على تحمل المسئولية عن رفاهيتهم وانضباطهم. وتمثل بعض أنشطة «المساعدة الذاتية» مثل تكوين مناطق يمكن الدفاع عنها، وتكوين جماعات مراقبة للمجاورات، واستخدام الأمن الخاص . أمثلة على المجالات التى يفترض أن تمتد أنشطة الشرطة إلى

خارج الإطار الخاص بالدولة. ولكن هذا التفويض لسلطة الشرطة يتعرض للانتقاد غالبًا لأنه يفاقم من الاختلافات الطبقية، فالأفراد والمجتمعات الثرية، يمكنهم حماية أنفسهم وممتلكاتهم بسهولة أكبر، وبالتالى يحافظون على وضعهم الاجتماعي.

قراءات مقترحة:

Fyfe (1992); Herbert (1997).

إيكولوجيا سياسية **political ecology**

منهج متكامل يبعد كثيرًا عن كونه نظرية، يعالج العمليات التبادلية المعقدة بين الطبيعة والمجتمع (Blaikie, 1985; Blaikie and Brookfield, 1987). وقد ظهر هذا التعبير فى سبعينيات القرن العشرين فى مجموعة من السياقات الفكرية ـ استخدمه الصحفى أليكس كوكبورن، والأنثروبولوجى إيريك وولف، وعالم البيئة جراهيم بيكهورست ـ بوصفه مصطلحًا عامًا غير مكتمل نوعًا ما لمجموعة الطرق التى تأثرت بها الاهتمامات البيئية سياسيًا فى أعقاب موجة البيئيين التى اندلعت فى أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين (انظر: الحركة البيئية). أما فى استخدامها الأكاديمي، وخاصة الجغرافي، فقد كان للإيكولوجيا السياسية دلالة أكبر وأكثر تعقيدًا . والتى ترجع إلى الإيكولوجيا البشرية والإيكولوجيا الثقافية، وإلى تاريخ مبكر من

العلاقات بين الأنثروبولوجيا والجغرافيا فى أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، ويتضمن تجميعًا وانتشارًا تحليليًا أكثر حداثة فى ثمانينيات القرن العشرين يرتبط بعمل بييرز بليكى Piers Blaikie (1985)، وميشيل واتس (Michael Watts (1983a، 1986 وسوزانا هيشت (1985) Suzanna Hecht. وفى تسعينيات القرن العشرين، نجد أن الاهتمامات التجريبية الأساسية للإيكولوجيا السياسية - الريفية والزراعية والعالم الثالث - توسعت بصورة كبيرة، وعمقت الآفاق النظرية الاهتمامات الأصلية بآليات إدارة الموارد (Peluso, 1992; Zimmerer, 1997; Neumann, 1999). وانقسمت الإيكولوجيا السياسية إلى مجال أكثر تعقيدًا للإيكولوجيات السياسية التى تضم التاريخ البيئى (Grove, 1995)، دراسات العلم (Demeritt, 1998)، ونظرية الفاعل - الشبكة (Braun and Castree, 1998)، ونظرية النوع (Agrawal, 1998) وانظر: الجغرافيات النسوية، والنوع والتنمية، وتحليل الخطاب (Escobar, 1995) والماركسية (O'Connor, 1998; Left, 1995) وقارن: الجغرافيا الماركسية.

وهناك بحثان جغرافيان، أولهما «الاقتصاد السياسى لتعرية التربة The political economy of soil erosion»، أعده بييرز بليكى (1985) Piers Blaikie، والآخر «تدهور الأرض والمجتمع Land degradation and society»، أعده هارولد بروكفيلد وبييرز بليكى (1987) Harold Brookfield and Piers Blaikie وضعا

حجر الأساس الفكرى والنظرى لصياغة الإيكولوجيا السياسية على هذا النحو. إذ إن ما حققه بليكى فى بحثه، كان يتمثل فى تنظيم الاحتشاد المتزايد بين ثلاث مقاربات نظرية: الإيكولوجيا الثقافية (Nietschmann, 1973) فى الجغرافيا، والتى تكمن فى مقاربات النظم الإيكولوجية فى السلوك الإنساني، والأنثروبولوجيا الإيكولوجية المتأصلة وخصائص تكيف النظم الحية (Rappaport, 1968)، والمد المرتفع للاقتصاد السياسى المدفوع بالماركسية، ودراسات الحياة القروية خاصة فى السبعينيات. وساهم عدد من الناس فى هذا التلاقى بين الأفكار . مثل عمل ريتشارد (Richard 1985) عن العلوم القروية، وتحليل هيتشت (1985) Hecht عن شرق الأمازون، وعمل جروسمان (1984) Grossman عن حياة الكفاف فى بابوا نيوغينيا، وعمل واتس (1983) Watts عن أزمة إعادة الإنتاج البسيط والجفاف فى نيجيريا . ولكن بليكى جمع عددًا من الموضوعات والأفكار المتناثرة معًا، معتمدًا إلى حد كبير على تجاربه الخاصة فى جنوب آسيا. ويرفض النموذج الاستعمارية لتعرية التربة، والذى وضع إطار مشكلة القيود البيئية، وسوء الإدارة، وزيادة السكان، وفشل السوق، بدأ بليكى من مفهوم «مدير الموارد»، وخاصة الأسر التى يستخرج منها الفوائض، «والذين يضطرون بدورهم إلى استخراج «الفوائض» من البيئة، [مما يؤدي] إلى التدهور». وجاءت القاعدة التحليلية من عدد من المفاهيم الأساسية متوسطة المدى - والتهميش، والتحول البروليتاري، والاندماج . التى سمحت

للجغرافيين برؤية فشل مشروعات الحفاظ على التربة من منظور طبقى أو اجتماعي، وخاصة سلطة الطبقات المتأثرة بتدهور التربة بالنسبة إلى سلطة الدولة، والإدراك الطبقى لمشاكل التربة وحلولها، والأساس الطبقى لتدهور التربة كقضية سياسية. وكان بليكى قد تمكن من إحياء فكرة أن الفقر يمكن أن يسبب التدهور بطريقة جدلية. «فالقرويون يدمرون بيئاتهم الخاصة فى محاولة لتأخير تدمير أنفسهم». وأنه يجب ألا يُفهم الفقر على أنه شىء أو حالة، بل يجب فهمه على أنه يمثل العلاقات الاجتماعية للإنتاج التى تعتبر بمثابة مجالات الإمكانات والقيود.

وتعنى **الإيكولوجيا السياسية** فى هذا العمل، توليفة من «اهتمامات الإيكولوجيا والاقتصاد السياسى بمعناه الواسع» (Blaikie and Brookfield, 1987, p. 17)، حيث يمثل الاقتصاد السياسى الاهتمام بالتأثير «على الناس وعلى أنشطتهم الإنتاجية، والتغيرات المستمرة داخل المجتمع على المستويات المحلية والعالمية». وهذا تعريف واسع. ويمثل مقاربة وليس نظرية. وهو ما تبناه المحررون فى العدد الافتتاحى من «مجلة الإيكولوجيا السياسية Journal of Political Ecology» عام 1995م. ويوجد للإيكولوجيا السياسية ثلاثة مجالات أساسية.

فأولا، يعتبر المجال الأول تفاعليا ومتناقضا وجدليا؛ إذ تكون العلاقة بين المجتمع والموارد المرتبطة بالأرض، سببية متبادلة بطريقة

تجعل الفقر يؤدى من خلال الإدارة السيئة - إلى زيادة التدهور البيئي، ومن ثم تعميق الفقر ثانية. وهكذا تعتبر مشكلة تدهور الأرض اجتماعية فى أصلها وتعريفها، وليست مشكلة سوء إدارة أو تدهور طبيعى حتمى أو نمو سكاني. فمن الناحية التحليلية، يجب أن يتمثل محور اهتمام أية دراسة للطبيعة والمجتمع فى «مدير الأرض»، الذى يجب أن تُدرس علاقته بالطبيعة فى سياق تاريخى وسياسى واقتصادي.

وثانيا، تطالب الإيكولوجيا السياسية بالتفسير الإقليمى أو المكانى للتدهور، والذى يربط من خلال «سلاسل التفسير» صانعى القرارات المحليين بالتباينات المكانية فى البنية البيئية (الاستقرار والمرونة كخصائص لنظم إيكولوجية بعينها). وهكذا فإن دراسات المحلية تدخل فى التحليلات متعددة المستويات التى تتم على مجموعة من مقاييس مكانية الإقليمية.

وثالثا، تتأثر إدارة الأرض بإطار «عناصر خارجية» تعنى عند بليكى دور الدولة ونموذج المركز والهامش.

وإذا كانت الإيكولوجيا السياسية المبكرة غير واضحة تماما بشأن ما يتضمنه الاقتصاد السياسي، بخلاف نمط نظرية التبعية فى سبعينيات القرن العشرين، فإنها تقدم عددًا من المبادئ والمفاهيم متوسطة المدى. حيث يتمثل أولها فى المفهوم المنقح للهامشية الذى يمكن أن تؤدى جوانبه السياسية والإيكولوجية والاقتصادية،

إلى تقوية بعضها بعضًا: فتدهور الأرض عبارة عن نتيجة وسبب للتهميش الاجتماعي. وثانيًا، ينتقل ضغط الإنتاج على الموارد من خلال العلاقات الاجتماعية، التى تفرض مطالب مفرطة على البيئة (أى استخراج الفائض). وثالثا، إن عدم ملاءمة البيانات البيئية ذات العمق التاريخى التى ترتبط بسلسلة من تحليلات التفسير تفرض استخدام مقاربة جماعية. وبدلا من النظريات وحيدة السبب، يجب قبول «مفاهيم جماعية وتعريفات جماعية، وتبريرات جماعية» (Blaikie and Brookfield, 1987, p. 16).

وتتمتع الإيكولوجيا السياسية بخاصية تصور إدارة الأرض والتدهور البيئى (أو الاستدامة) فى ضوء كيفية تشكيل الاقتصاد السياسى للقدرة على إدارة الموارد (من خلال أشكال الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها واستغلالها)، ومن خلال عدسة الإدراك (أى إدراك أن التراكم لدى شخص يعنى التدهور لدى آخر). ولكن الإيكولوجيا السياسية كانت ضعيفة جدًا فى جوانب أخرى، فغالبا ما يكون لديها تصور قديم عن الإيكولوجيا والآليات الإيكولوجية (بما فى ذلك قصور فهم القوة الإيكولوجية، Zimmerer, 1994b)، وغالبًا ما كانت تغض الطرف تماما عن سياسات الإيكولوجيا السياسية، ولديها فكرة إرادية نوعًا ما عن الإدراك البشري، ولم تقدم مجموعة من المفاهيم المشتقة نظريًا لاستكشاف نتائج أو تحولات بيئية معينة. ولذلك أدت كل أوجه الضعف هذه، بالإضافة إلى الطبيعة غير المحددة وغير الواضحة

للإيكولوجيا السياسية غالبا، إلى تعميق وتكاثر الإيكولوجيات السياسية فى ستينيات القرن العشرين (Hecht and Cockburn, 1989; Peet and Watts, 2003 [1996]); Bryant and Bailey, 1997). وتناولت عدة دراسات مسألة السياسة، مع التركيز على أنماط المقاومة والصراعات للوصول إلى البيئة والسيطرة عليها، وكيف أن السياسة تتحول إلى سياسات بصورة استطرادية (Moore, 1996; Leach and Mearns, 1996; Pulido, 1996; Neumann, 1998)، وانظر أيضا العدالة البيئية. وأخذ آخرون مقاربة الاقتصاد السياسى فى اتجاهات مختلفة نوعًا ما: حيث أخذ أجدهم علاقة الفقر بالتدهور، واستكشف النتائج بأدوات الاقتصاد المؤسسى (Das Gupta, 1993) والاستحقاقات، بينما عاد آخر إلى ماركس لاشتقاق مفاهيم من التناقض الثانى للرأسمالية (O'Connor, 1998). وقد تناولت معظم الأعمال الصمت الأصلى للإيكولوجيا السياسية عن مسائل النوع (Agrawal, 1998). ولا يزال هناك آخرون - يعتمدون غالبا على نظرية الخطاب والدراسات الاجتماعية للعلوم - يدرسون المشاكل والسياسات البيئية - خارج العالم الثالث غالبا - فى ضوء التحديث، والمخاطرة، والحكامة، البيئية (Leach and Mearbs, 1996; Braun and Castree, 1998; Keil, Bell, Penz and Fawcett, 1998; Forsyth, 2003; Li, 2007).

ويمكن القول إن الإيكولوجيا السياسية قد فككت نفسها على مدار العقدين السابقين تقريبًا، حيث حاول الدارسون توسيع

نطاقها. وفى نفس الوقت، نجد أنها واجهت انتشار أشكال مختلفة من الدراسات البيئية والدراسات العلمية، وما بعد البنيوية، وحركات اجتماعية جديدة. وتتحدث أكثر الأعمال طرافة الآن عن الإيكولوجيا السياسية للمدن (انظر: **الطبيعة الحضرية**)، والسلع، وأشكال الحكم الأخضر وتكوين الذات (Agrawal, 2005; Heynen, Kaika and Swyngedouw, 2006; Swyngedouw, 2004b)، والعنف (Peluso and Watts, 2001). ومع ذلك، لا يزال الكثير من هذه الأعمال مستمرًا فى الصراع مع العلاقات الجدلية بين الطبيعة والمجتمع، تلك التى جددتها الإيكولوجيا السياسية المبكرة (Harvey, 1996)، والتى ما زالت مستمرة فى عرض اللغز الأساسى لما أصبح الآن مشهدًا متعددًا ومتوسعًا باستمرار للإيكولوجيا السياسية.

قراءات مقترحة:

Adam (1998); Demeritt (1998); Faber (1998); Fairchild and Leach (1998); Forysth (2003); Guha and Martinez-Alier (1997); Hajer (1995); Kuletz (1998); Moore (1996).

اقتصاد سياسي political economy

دراسة العلاقة بين العمليات الاقتصادية والسياسية، حيث ميز أرسطو فى كتابه «السياسة» Politics بين الأويكوس «oikos»، أى:

الأسرة المعيشية (على أسس أبوية) لتلبية الاحتياجات اليومية، و«والمدينة polis»، أى: مجال الارتباط العام والحياة السياسية. وفى أوائل القرن السابع عشر، بدأ استخدام الاقتصاد السياسى فى فرنسا لمناقشة كيف يمكن أن يساهم هذا النشاط فى سلطات الحاكم وفى رفاهية رعاياه. مما جعل الاقتصاد نشاطًا عامًا وليس خاصًا، ورفع إشكالية الاقتصاد السياسى إلى نطاق الدولة (وكموضوع أوروبى ضمنًا). واستكشف «التجاريون»، كيف يمكن أن يزدهر الحاكم/الأمة من إدارة الفائض التجارى على حساب الدول القومية الأخرى. بينما قال «الطبيعيون» متأثرين بالأزمات الاقتصادية فى فرنسا . إن مصدر الثروة يكمن فى الزراعة، أى الخصوبة «الطبيعية» للأمة. وبدأ الطبيعيون يقولون إن الحاكم يجب ألا يحكم الاقتصاد كثيرًا .

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، بدأ الاقتصاد السياسى البريطانى فى الظهور، متبلورًا حول الأفكار المبكرة لدى آدم سميث (23–1790)، والتى تطورت إلى مدرسة فكرية للنفوذ العالمى طوال القرن التاسع عشر. وفى ضوء تجربة انتقال بريطانيا من مجتمع يقوم على ملكية الأراضى والأنشطة الاقتصادية الزراعية الريفية، إلى مجتمع رأسمالى صناعى وحضرى (انظر: **الثورة الصناعية**)، بالإضافة إلى الثروة التى تحققت لبريطانيا نتيجة شبكات التجارة غير العادلة مع مستعمراتها والجيران الأوروبيين الأقل تصنيعًا، أصبح يقال إن الثروة القومية كانت تتجسد فى العمل وليس الأرض

(**نظرية العمل فى القيمة**)، وإن القوى الدافعة الأساسية، كانت تتمثل فى تقسيم العمل، وتوسيع السوق، والتجارة المحلية والدولية الحرة. وأدرك سميث وتوماس مالتوس وديفيد ريكاردو وجيمس وجون ستيوارت ميل العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والسياسة القومية بمفاهيم ربطت الاقتصاد السياسى بليبرالية لوك. فالحرية تتأصل فى اصحاب الملكية الخاصة، ولذلك يعتبر التدخل السياسى فى أنشطتهم انتهاكا للحرية والخصوصية. ومع هذا التحول الجغرافى من فرنسا الاستبدادية إلى بريطانيا الديمقراطية، أصبح المعنى السياسى مساويًا للدولة القومية وليس الحاكم.

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، انقسم الاقتصاد السياسى إلى مدرستين ـ ماركسية وليبرالية ـ مختلفتين تماما. حيث قام ماركس بتنقيح نظرية العمل فى القيمة عند ريكاردو، وقال إن **الرأسمالية** تستغل العمال، وإن العلاقة المهمة بين العمليات السياسية والاقتصادية تمثل الطريقة التى تولد من خلالها الرأسمالية الصراع السياسى بين الطبقات ثم تتشكل به (انظر: **الاقتصاد الماركسى**). وكان يرى أن الرأسمالية تمثل تقدما على **أنماط الإنتاج** السابقة، لأنها شجعت الفرد المستقل فى مكان العمل وفى الحياة السياسية، ولكنها عاجلا أم آجلا، ستؤدى إلى الصراعات الطبقية التى لن يستطيع حلها أى من السوق أو الدولة، مما يفسح الطريق أمام اقتصاد سياسى أكثر جماعية يعتمد على الشيوعية أو الاشتراكية.

وفى تسعينيات القرن التاسع عشر، وكاستجابة لانتقاد ماركس للرأسمالية جزئيًا، ظهر اقتصاد سياسى يتصف بالحدية والذاتية فى نفس الوقت تقريبا فى كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا والسويد وإيطاليا. وقال ويليام ستانلى جيفونز وليون فالراس وكارل منجر وكنت فيكسل، إن القيمة تتحدد بمنفعة المستهلك وليس بقيمة العمل. وباستخدام حسابات اللذة/الألم، قالوا إن المنفعة الحدية لكل شيء أى المتعة الإضافية الناتجة من الحصول على وحدة إضافية من سلعة تتناسب عكسيا مع العرض. وهكذا فإنه سيدفع المستهلكون فى الأسواق الحرة المبلغ الصحيح لكل شيء يشترونه، أى: منفعته الحدية بالنسبة لهم. ووسع الأمريكى جون بيتس كلارك الحسابات لتشمل العمل ورأس المال، مستنتجا أن العمل ورأس المال سيحصلان على المقابل العادل فى الأسواق الحرة، وذلك حسب إنتاجيتهما الحدية بالنسبة للمجتمع. ووصفت هذه المدرسة فى **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد** نفسها ببساطة «بالاقتصاد economics»، لأنه طبقا لهذه الرؤية، سيقوم الاقتصاد (إذا تركته الدولة بدون تدخل) بتعظيم الرفاهية الاجتماعية من تلقاء نفسه، لأنه سينسق رغبات المواطنين بانسجام. واختصارًا، فإنه يمكن التخلى عن التدخل السياسى لصالح الاقتصاد من أجل المجتمع.

وكما أن الليبرالية بها أنماط محافظة وأخرى تقدمية، نجد أن الأمر ينطبق أيضًا على الاقتصاد السياسى الليبرالي. حيث تقول

ليبرالية لوك المحافظة، إن الحرية ناتجة عن الحفاظ على الحد الأدنى من الدولة «الحارسة»، بينما تقول الليبرالية التقدمية (التى بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر فى بريطانيا، ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة خلال القرن العشرين) إن تدخل الدولة ضرورى لضمان حرية ورفاهية أولئك الذين تؤدى الرأسمالية إلى فقرهم. وتمتعت بالانتشار العالمى تلك المدرسة الأولى التى ترتبط الآن بمشروع الليبرالية الجديدة ومهندسيها ميلتون فريدمان وفريدريك فون هايك، ولا تزال ترى نفسها تتولى الاقتصاد السياسى (بالنشر فى «مجلة الاقتصاد السياسى Journal of Political Economy» التابعة لمدرسة شيكاغو)، وتهتم كثيرًا بالعمليات السياسية، لأن مثل هذه العمليات، تقوض عمدًا ما تعتبره الأداء السليم للاقتصاد الرأسمالي. وانتعشت المدرسة الثانية فى بريطانيا وأوروبا خلال الكساد العظيم وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضى، وذلك تحت التأثير الكبير لجون مينارد كينز. إذ إنها مثل الفوردية والكينزية اتبعت مبدأ تدخل الدولة المستمر لإدارة تناقضات الرأسمالية لصالح الأمة والمواطنين الأقل حظا، واعتبرت نفسها وريثة تركة الاقتصاد السياسى «الكلاسيكي» لسميث وريكاردو وماركس فى القرن التاسع عشر. ولكن ذلك سرعان ما تراجع فى سياق أزمات فوردية ما بعد الحرب وثورتى ريجان وتاتشر، بالرغم من أن بعض المعلّقين الاقتصاديين المعاصرين مثل جوزيف شتجلتس وجيفرى ساكس وبول كروجمان، حاولوا الحفاظ على الشعلة متقدة.

وبينما يسيطر الاقتصاد السياسى الليبرالى على العلوم السياسية والاقتصاد فى شمال العالم على الأقل، نجد أن الاقتصاد السياسى فى الجغرافيا عادة ما يعنى بعض أشكال التفسير النقدى على أساس الفكر الذى أطلقه ماركس. فخلال سبعينيات القرن العشرين، نجحت **الجغرافيا الراديكالية** فى إزاحة المقاربات الليبرالية ذات التوجه السوقى فى الجغرافيا الاقتصادية، والمرتبطة **بنظرية الموقع والعلم المكانى** ونوعت نفسها. واختصارًا فإن صيغ الماركسية التى تتراوح من الجدلية إلى التحليلية، تصيغ مقاربة للاقتصاد السياسى تركز على الصراع الطبقي. وتدرس **الواقعية** كيف أن العلاقات الاقتصادية الضرورية والصراعات السياسية للرأسمالية تتعقد بسبب الاختلافات فى السياق الجغرافي. وتستكشف **نظرية التنظيم** العلاقات الاقتصادية للدولة على مختلف النطاقات، وتقارن بين نظم الفوردية وما بعد الفوردية فى **التراكم** عبر الزمان والمكان. وتدعو المقاربات من خلال **الحكومية** إلى بذل مزيد من الاهتمام بالسلوك اليومي، وسلوك السلوك، وليس الدولة، باعتباره مؤلفًا للعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني. وتلفت المقاربات المتأثرة **بالنسوية وما بعد البنيوية** الاهتمام إلى **النوع والهويات** المختلفة عن الطبقة، كمجالات جديدة لعدم المساواة **والصراع** فى ظل الرأسمالية. وتبحث مقاربات **الحركات الاجتماعية** لظهور الصراعات الاجتماعية للرأسمالية (انظر أيضًا: **المقاومة**). ويؤكد **التحول الثقافى** على أهمية الخطاب والتمثيل بالنسبة لآليات وتناقضات الرأسمالية. وتركز مقاربات

اقتصاد المجتمع المتنوعة على الأهمية المستمرة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية غير الرأسمالية، بينما تهتم المقاربات المتأثرة **بما بعد الاستعمارية** بالتأثير المستمر للماضى الاستعمارى المتباين جغرافيًا، وتدرس مسألة قواعد التقدم والرفاهية المرتبطة بالرأسمالية الأوروبية (انظر أيضا: ما **بعد التنمية**). وإذا كان هناك شيء مشترك بين هذه المقاربات النقدية المختلفة المتعارضة بشدة أحيانا فى الجغرافيا الاقتصادية، فإنه يتمثل فى صدى مفهوم ماركس للاقتصاد السياسى للرأسمالية.

قراءات مقترحة:

Barnes (1996); Lee and Wills (1997); Sayer (1995); Sheppard and Barnes (2000).

الجغرافيا السياسية — Political Geography

تخصص فرعى من **الجغرافيا البشرية** يحلل الطرق التى من خلالها تشكل السياسة والصراع فضاءات **مكانية وأماكن**، وبالتالى فإنها تتحدد جزئيًا بوجود وطبيعة الكيانات الجغرافية. ويعكس تقسيم الجغرافيا البشرية ـ إلى المجالات الواسعة لموضوعات الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ـ أهمية وجود الحدود العلمية فى المجال الأكاديمي. ومع ذلك، تعكس الجغرافيا المعاصرة

انتقاد القيود العلمية، وبالتالى أصبحت الجغرافيا السياسية أكثر انتقائية وارتباطًا بالمجالات الأخرى من الجغرافيا البشرية. ويعتبر التاريخ المختصر للجغرافيا السياسية ضروريا لفهم أهمية هذا الاتجاه.

لقد لعبت الجغرافيا السياسية دورًا جوهريًا فى بداية تطور الجغرافيا البشرية الحديثة. وفى الواقع، كان مصطلح الجغرافيا السياسية يطبق بالمعنى العام على الجوانب الإنسانية للجغرافيا، وكان بمثابة مساعد للتاريخ. وأدى تأسيس الجغرافيا كعلم جامعي، إلى ظهور الفروع العلمية المبدئية للجغرافيا الاستعمارية، **وجغرافية التجارة**، والجغرافيا السياسية، وذلك كانعكاس لدور العلم فى **الإمبريالية**. وكان النص الأساسى للعلم الفرعى الجديد يتمثل فى كتاب فريدريك راتزل (1897) Friedrich Ratzel بعنوان «الجغرافيا السياسية Politische geographie»، الذى استخدم نظرية عضوية الدولة لربط الثقافات بالبيئات داخل الحدود المتحركة للدولة. وقد ربط نص راتزل المؤثر الجغرافيا السياسية بأفكار **الداروينية** الاجتماعية، حيث حدد مجموعة من الثقافات المتنافسة حسب قدراتها المتباينة على استغلال البيئة، مع حصول أكثر الثقافات نجاحًا على حق تأسيس دولة فى إقليم معين. وكانت النتيجة ظهور مفهوم **المجال الحيوي**، الذى حدد لاحقا حق ألمانيا فى تحريك حدودها نحو الشرق فى مناطق يسكنها السلاف.

وفى نفس الوقت تقريبًا، كان السير هارولد ماكيندر يؤسس الجغرافيا السياسية فى الجامعات فى بريطانيا العظمى، ويضع أيضا إطار الجغرافيا السياسية لدعم الإمبريالية البريطانية. ويتذكر الجميع جيدًا ادعاء ماكيندر أن الجغرافيا السياسية لها دور فى صياغة الخطط الجيواستراتيجية الكبرى، وذلك لتأثره بالداروينية الاجتماعية والنظرية العضوية فى الدولة (O' Tuathail, 1992). حيث حدد مقاله «المحور الجغرافى للتاريخ geographical pivot of history» فى (1904م) ـ والذى عرف لاحقا بنظرية قلب الأرض ـ الجغرافيا التاريخية للقوى القارية الأوروبية فى الصراع الدائم مع القوى البحرية. وفى سياق تحدى ألمانيا المتزايد لبريطانيا، رأى ماكيندر أن التغير التقني، يسهل سيطرة ألمانيا على أوراسيا، ثم السيطرة على العالم فيما بعد. وكان الحل الذى قدمه ماكيندر يتمثل فى تكوين إمبراطورية بريطانية قوية لمواجهة هذا التهديد. أما فى الولايات المتحدة، فقد شجع أيساياه باومان Isaiah Bowman الجغرافيا السياسية لخدمة احتياجات الحكومات لتحديد دور متزايد باستمرار فى السياسة العالمية (Smith, N., 2003c).

ويوضح ماكيندر وراتزل بعض الملامح المهمة للجغرافيا السياسية المبكرة ذات المضامين المعاصرة. فأولا، نجد أنهما استغلا نظريات كبرى عامة مشكوك فى قوتها لتوفير سلطة أكاديمية لخيارات سياسية خارجية لدول معينة. وثانيا، نجد أنهما ربطا أسس وحيوية

الجغرافيا السياسية بتهديدات الأمن القومي، وبالقدرة على تقديم مشورة «عملية». وثالثا، كان التحليل يركز على الدولة، ويعتبر أن الدول هى فقط الأطراف المهمة. ورابعا، كان المنظرون متميزين اجتماعيا، حيث كانوا من الذكور البيض. وخامسا، إنهم لا يزالون يدّعون «معرفة» العالم ويصنفون مساحات شاسعة من الأقاليم على أنها مسارح لخصائص أو سلوكيات معينة. وكما يقول هاراواى Haraway (1988)، كانوا يمارسون «رؤية بعين الرب god's eye-view».

وتجسدت العلاقة بين الجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية فى تصوير الجنرال كارل هوسهوفر على أنه «عبقرى الشر» بوقوفه وراء خطط أدولف هتلر فى الحرب العالمية الثانية للسيطرة على العالم (O' Tuathail, 1996b). ومن خلال المبالغة الكبيرة لوسائل الإعلام الأمريكية، تمثلت النتيجة النهائية فى ظهور صورة ملطخة للجغرافيا السياسية، لأنها أصبحت ترتبط بالتوسع الجيوبوليتيكى الألمانى (قارن الجيوبوليتيكا). ومن المثير للسخرية أن يتراجع هذا العلم الفرعى كمشروع بحثى فى الجامعات على جانبى الأطلنطي، وذلك فى نفس الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تشرح النظريات الجيوبوليتيكية عندما حققت مكانة القوة العظمى. وهكذا تعرضت الجغرافيا السياسية للإهمال الأكاديمي، بالرغم من استمرار تدريسها فى بعض المؤسسات، وإن كان ذلك من خلال

كتــب ومقاربات «قديمة» نوعا مــا. وأصبح محــور اهتمامها يتمثل فــى رؤية وظيفية للدولة تشــجع على التكامــل الوطنى وتراكم رأس المــال. وتم تحديد نمطين من الدول: الدول المســتقلة ذات الســيادة، والدول التابعة (كالمســتعمرات والممتلــكات الأخرى)، (Hartshorne, 1950). وتم تجاهــل النمط الثانى تماما مثل علاقات الســلطة بين الأغنياء والفقراء، أو الدول المســتعمرة والدول الخاضعة للاستعمار. وبدون الإطار البيئى الســابق، ومع ضعف الغرض السياسي، فقدت الجغرافيا السياســية قوامهــا وملاءمتهــا (Claval, 1984). وبدلا مــن ذلك، اقتصر علماء الجغرافيا السياســية على وصف الأحداث السياسية (مثل الانتخابات) أو الملامح السياسية (مثل الحدود) وذلك فى محاولة لتســيير عملية تكامل الدولة والنمو الرأســمالي. وظلت الجغرافيا السياســية تركز على الدولة، ولكــن بنظرة داخلية وليس جيواستراتيجية، وبمنظور معيارى وليس بمنظور إلزامي.

وتعتبر الجغرافيا السياسية ـ مثل كل الدراسات الأكاديمية ـ نتاج سياقها الاجتماعى والفكري. فالمنافسة العالمية بين الدول ومفاهيم الداروينية الاجتماعية، شجعت النظريات التى قدمها ماكيندر وراتزل، وتمكن رخاء ما بعد الحرب، من التمهيد لقبول مفهوم **الوظيفية**. وفى ستينيات القرن العشرين، ارتبطت السياسة العالمية لحرب فيتنام والأزمات الداخلية التى ظهرت فى الاضطرابات السلالة بالاهتمام الفكرى المتزايد بأعمال كارل ماكس. ولم تكن الجغرافيا السياسية

محصنة، وبدأت الجغرافيا السياسية النقدية فى الظهور بمرور الوقت. وكانت العملية بمثابة تحديد تدريجي للقضايا الاجتماعية، والجماعات المهمشة، وتبنى أطر نظرية اجتماعية جديدة وخصبة، والاعتراف بالمنهجيات المفيدة المختلفة.

وبداية، فقد تم استكشاف فكرتين عامتين تعتمدان على أساليب التحليل المكاني، هما: توزيع الموارد والفرص فى المدن (Cox, 1973)، وجغرافية الانتخابات (Taylor and Johnson, 1979). وأدى هذان الفرعان، إلى الدخول المتأخر للأساليب التحليلية إلى الجغرافيا السياسية. ومع ذلك، لم تكن هذه الأساليب مناسبة لاكتشاف أسباب التفاوت الاجتماعي. وكان البعض يعتبر أن الظهور الموازى للجغرافيا الراديكالية، يمثل وسيلة لتحديد البنى التحتية التى كانت تنتج التفاوت الاجتماعى والصراعات السياسية المرتبطة بها.

وأثارت المشاكل الحضرية للصراع العنصري، والتفاوت الاقتصادي، والمشاكل العالمية للحرب، والتباين الاقتصادى الشامل، استخدامات مختلفة للأدب الراديكالي. واستخدم ديفيد هارفى (David Harvey 1999, 1982) فى عمله «حدود رأس المال Limits to capital» أعمال كارل ماركس لشرح كيف أن إنتاج الأماكن الحضرية كان جزءًا ضروريًا وخلافيًا فى الرأسمالية. ومن ناحية أخرى، تبنى بيتر تيلور (1985) Peter Taylor نظرية النظم العالمية الماركسية الجديدة، التى قدمها إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein،

لتحديد موقع الدول داخل آليات الاقتصاد العالمى الرأسمالي. وتمثلت النتيجة فى التركيز على الجغرافيا السياسية للمقياس المكانى الجغرافي، مع اعتبار أن النطاقات المحلية/الحضرية والدولة القومية والعالمية متشابكة.

وازدهرت المساندة المؤسسية للجغرافيا السياسية لتساير المناخ الفكرى المتغير، حيث تأسست «فصلية الجغرافيا السياسية Political Geography Quarterly» «التى أصبحت بعد ذلك مجلة الجغرافيا السياسية Political Geography» عام 1982م. وأدت الطبعة الأولى من كتاب بيتر تيلور (1985) Peter Taylor «الجغرافيا السياسية: الاقتصاد العالمى والدولة القومية والمحلية Political geography: world-economy، nation-state and locality»، ومجموعة من المؤتمرات والمجلدات المحررة (Burnett and Taylor, 1981)، إلى اعتبار هذا العلم الفرعى مكونا متجددا فى الجغرافيا البشرية.

ومع ذلك، تبنت الجغرافيا البشرية فى التسعينيات من القرن الماضى ما أصبح يسمى «**التحول الثقافى**»، وتعاملت مع منظِّرين اجتماعيين آخرين غير ماركس (انظر: **النظرية الاجتماعية**). وكانت النتيجة تحديا لما كان يعتبر تجسيدا قائما للنطاق والتركيز على البنى الاقتصادية. وتم تنظير سياسة إنتاج النطاق بتقدم متزايد، وطالب المختصون فى الجغرافيا النسوية ومنظروا الشذوذ (انظر: **الجغرافيات النسوية، ونظرية الشذوذ الجنسى**)، بالتركيز على

مقاييس مكانية للجسد والأسرة المعيشية. وأصبحت الجغرافيا السياسية انتقائية بصورة متزايدة، مع تركيز الجغرافيا الثقافية على الصراعات السياسية الكامنة فى البنى الثقافية، وشملت الجغرافيا السياسية التمثيل الثقافى للسياسة. وأصبحت حدود هذا العلم الفرعى متداخلة بصورة متزايدة (Painter, 1995).

وتمثلت إحدى النتائج فى تجدد الاهتمام بموضوع الجيوبوليتيكيات. فمنذ الحرب العالمية الثانية، عرفت الجغرافيا السياسية نفسها بأنها مختلفة عن الجيوبوليتيكا. وركز موضوع **الجيوبوليتيكيات النقدية** (O' Tuathail, 1996b) على الممارسات الجيوبوليتيكية القائمة للدول، وتم تفكيك رطانة السياسيين و«الخبراء» من أجل توضيح سياسات السلطة القائمة عليها. وكذلك شجعت الجيوبوليتيكا النقدية على التركيز على الأطراف غير الدولية، مثل الحركات الاجتماعية والجماعات المحلية، والتى عكست أيضا المطالبة بزيادة دراسة **السلالة، والنوع، والجنوسة** (Kobayaski and Peake, 2000; Staeheli, Kofman and Peake, 2004)، بالرغم من أن هذه الموضوعات والمنظورات النظرية، لم تندمج تمامًا بعد فى التحليلات الجغرافية السياسية.

وكان التركيز على الدولة، والقومية، والسياسة الدولية، أو «السياسة الرسمية»، التى أدت إلى انتعاش الجغرافيا السياسية، يكمله الاهتمام بسياسة التمثيل والحكم، أو السياسة «الداخلية» (Flint, 2003a).

وتحدت فلسفات ميشيل فوكو وبيير بورديو وغيرهما، الملامح البنائية والاقتصادية لبعض صيغ النظرية الماركسية، واستخدم الجغرافيون هذه الأعمال للتركيز على موضوعات حوكمة (Hannah, 2000) والبنى الاجتماعية للمكان (Mohan and Mohan, 2002). وتحدى علماء النسوية، الطبيعة الثنائية للنظريات والتحليلات القائمة (Staeheli, Kofman and Peake, 2004). وبالتالى شَهِد العلم انفجارًا فى ظهور العديد من المجلات (الفضاء والسياسة Space and Polity، والجيوبوليتيكا Geopolitics، والمجتمع والفضاء المكانى Society and Space) بالإضافة إلى طفرة فى نشر الكتب عندما أصبحت مناهج الجغرافيا السياسية أكثر انتشارا فى الجامعات (Flint and Taylor, 2007 [1985]; Jones, Jones and Woods, 2004).

ولعبت الجغرافيا السياسية المتكاملة دورا كبيرًا فى تأسيس علم الجغرافيا الحديث. ومع ذلك، كان ثمن الأساس النظرى المشكوك فيه، يتمثل فى التطبيق باسم الإمبريالية والحرب. ولكن الجغرافيا السياسية المعاصرة أصبحت انتقائية، وتقوم بالنقد الذاتى باستمرار، بما يتحدى تحديد أولويات نظريات وجماعات اجتماعية معينة، ويحدد إلى جانب الدولة، الأطراف الأساسية الفاعلة. وتمثلت النتيجة فى عدد من التوترات الإبداعية. حيث أصبحت المنظورات النظرية المتنافسة تلفت النظر داخل هذا العلم الفرعي. وعندما أصبح مفهوم «الحرب على الإرهاب» يمثل السياق السائد، عادت

قضية الارتباط للظهور ثانية، مما أحدث توترًا بين علماء الاجتماع المنتقدين للسياسة الخارجية من ناحية، والإداريين والسياسيين الذين يبحثون عن الجغرافيا لتقدم الأدوات والتحليلات التى تسهل مكافحة الإرهاب من ناحية ثانية.

قراءات مقترحة:

Agnew (2002); Cox and Low (2003); Flint (1999); Painter (1995); Staeheli, Kofman and Peake (2004); Flint and Taylor (2007 [1999]).

pollution **تلوث**

عبارة عن المواد التى تنبعث فى البيئة مسببة ضررا للكائنات الحية أو الكتل المبنية (مثل الطرق والمباني). ويمكن أن تكون هذه المواد طبيعية أو من صنع الإنسان (انظر: **الأخطار البيئية، والمخاطر**). ويحدث الضرر عندما لا تستطيع البيئة بسهولة استيعاب نوع أو كمية المواد المنبعثة.

وتتراوح آثار التلوث من التشويه الجمالى إلى الخسائر الاقتصادية، والأضرار الصحية، والوفاة، والتدهور البيئى فى الأجل الطويل. ويمكن أن يكون انبعاث التلوث مفاجئا، ويمكن أن يتضمن تراكما بطيئا للمواد، كتركز المعادن الثقيلة، مثل مبيدات الآفات والحشرات

فى سلاسل الغذاء. وكذلك فإن آثار التلوث، يمكن أن تكون تدريجية أو مفاجئة. ويمكن أن يكون الأثر قصير الأجل، ويمكن أن يوجد لفترة طويلة، ويمكن أن يكون محليا أو واسع الانتشار أو بعيدا عن مصدر التلوث (انظر: **المطر الحمضى**). ويمكن أن يوصف التلوث من خلال وسيطه (مثل تلوث الهواء أو تلوث الماء) أو طبيعته (التلوث الضوضائى والمطر الحمضي) أو مصدره (كالتلوث الصناعي).

ويتشكل التلوث طبيعيا واجتماعيا (انظر: **البناء الاجتماعى**). حيث يوضح بيكرستاف وووكر Bickerstaff and Walker (2002) **الجغرافيا الأخلاقية** للتلوث والمخاطر والمسئولية فى مدينة إنجليزية. ويمكن أن ينظر بعض الناس إلى التلوث على أنه «حدث عارض»، ويمكن أن يفهمه آخرون على أنه نتائج مقصودة وحتمية لعمليات الإنتاج. وانتقدت أقسام من **الحركة البيئية** بشدة عمليات الإنتاج التى تولد التلوث. وتبذل الجهود بصورة متزايدة «لإغلاق الدائرة» باستخدام النفايات السابقة من هذه العمليات كمدخلات فى عمليات إنتاج جديدة، وذلك فيما يعرف «بالإيكولوجيا الصناعية». وتفرض التنظيمات لمنع انبعاث التلوث المقصود الذى يعتبر غير مقبول. وأحيانا يجب معالجة الملوث حسب المعايير قبل انبعاثه. ولكن وضع المعايير وفرضها يختلف عبر العالم، لأن البيئات المستقبلة مختلفة، وبسبب الرغبات فى الحفاظ على **النمو الاقتصادى**.

وتزايد الاهتمام بالتلوث كثيراً بعد موت أكثر من 4000 نسمة فى سحابة دخان كيماوية فى لندن عام 1952، وبعد نشر راشيل

كارسون «الربيع الصامت Silent spring» عام 1962، ولاحظ كيتس (1995) Kates أن الانخفاض الحاد فى التلوث بعد قانون الهواء النقى لسنة 1956 فى المملكة المتحدة، كان جزءًا من اتجاه أطول لتحسين نوعية الهواء، نتيجة التخلص من الفحم كمصدر للطاقة. وحددت راشيل كارسون مخاطر ملوِّث جديد، وهو المبيد الحشرى دى دى تى (Carson, 1962). وكان ذلك سابقًا للاهتمام بالعديد من المواد التى صنعها الإنسان، والتى تتراوح من المبيدات الحشرية حتى نفايات الصناعات النووية. وأدت الملوثات قارية وعالمية النطاق. مثل انبعاثات الكلوروفلوركربون والمطر الحمضى والملوثات التى تساهم فى الاحترار العالمى إلى إثارة قلق كبير لدى الحكومات والحركات البيئية والمواطنين فى الدول المتقدمة.

ويعتبر التلوث أحد الجوانب المهمة للعدالة البيئية فى الولايات المتحدة (Pastor, Morello-Forsch and Sadd, 2005)، حيث يعتبر التلوث والاختلافات الأخرى فى نوعية البيئة، نوعًا من التمييز، ووصل الأمر فى دول أخرى إلى نفس النتيجة بصورة متزايدة (Walker, Mitchell, Fairburn and Smith, 2005). أما فى المناطق التى يقال عنها إنها للتأخر التنموي، فغالبا ما تثير الأشكال المحلية من التلوث، مثل نقص مياه الشرب النقية، أقصى اهتمام مباشر.

كثافة السكان **population density**

حاصل قسمة عدد السكان على المساحة التى يشغلونها، وفى **الجغرافيا الحضرية**، أصبحت مقاييس الكثافة فى المجاورات والمناطق المبنية، جزءًا من المناقشات حول التمدن، والتى تربط السياق برفاهية المجموعات السكانية. وفى **الديموجرافيا وجغرافية السكان**، غالبا ما تحسب الكثافة على **المقياس المكانى** قومى وإقليمي، وتلقى الضوء على العلاقات بين الأوضاع البيئية ورفاهية السكان (انظر: **نموذج مالتوس، وزيادة السكان**). ومع ذلك، نجد أن التباينات الواسعة بين الدول فى معدلات **التحضر**، وتوافر الأرض الصالحة للزراعة، تقوض استخدام المقياس البسيط فى مجال المقارنة، مما دفع البعض إلى تفضيل استخدام «الكثافة الفسيولوجية»، التى تقسم عدد السكان على مساحة الأراضى القابلة للإنتاج (Sambrook, Pigozzi and Thomas, 1999). ويؤدى توافر البيانات المرتبطة بمساحات الأراضى والنماذج المرنة، إلى مساندة المزيد من التطور فى التصنيفات المتعلقة بالكثافة (Hugo, Champion and Lattes, 2003).

قراءات مقترحة:

Plane and Rogerson (1994, ch. 2).

مجال دراسى في التنظيم الجغرافى والترابط بين المجموعات، وفيما بين عقدى خمسينيات وتسعينيات القرن العشرين، عرفت جغرافية السكان نفسها بأنها الدراسة المنهجية لما يلى: «(1) الوصف البسيط لأعداد السكان وخصائصهم، (2) تفسير التوزيع المكانى لهذه الأعداد والخصائص، (3) التحليل الجغرافى للظواهر السكانية (العلاقات المتبادلة بين الاختلافات المكانية فى السكان، مع كل أو بعض، العناصر الأخرى داخل منطقة الدراسة الجغرافية)» (Zelinsky, 1966, pp. 5 -6). وبالتالى فإن هذا العلم الفرعى يعتبر السكان بمثابة مجموعات مرادفة للتشريعات السياسية (مثل المقيمين فى الحضر، أو الأستراليين)، أو **الهويات** العرقية والقومية، أو النمط اللونى (أبيض، وأسود)، أو الأحداث الديموجرافية (المهاجرين، المسنين، الأسر، طفرة المواليد، **اللاجئين**). ومع الاعتراف بالعلاقات بين مثل هذه **التصنيفات**، (أى بناء المعرفة) وتداول **السلطة**، توسعت الأفكار المتعلقة بكيفية تكوين واستمرار وأغراض هذه المجموعات السكانية. وتأخذ هذه القراءة الموسعة فى حسبانها أيضا، العلاقات والصلات بين المجموعات، كما فى العمل الذى يدرس **التحيز للون الأبيض** فى سياق النزعة تجاه العرق الأسود، أو تجارب الهجرة بالنسبة إلى المستقرين. وتستكشف هذه الدراسات أيضا نظرات جماعية أكثر للتنظيم الجغرافى الذى يتخطى الاهتمام العارض

بالتباين الحقيقى فى المكان لاستعادة ومراجعة الأفكار المتعلقة بالمكان والبيئة. ويرى البعض، أن توسيع الاهتمامات يهدد تكامل رؤية هذا العلم الفرعى الذى اقترحه تريوارتا Trewartha عام 1953، بينما يرى آخرون أن الجماعية المتزايدة، تشير إلى قوة وملاءمة هذا المجال للفروع الأخرى للجغرافيا والمجتمع بصفة عامة، وقد حدثت إعادة التسمية الحديثة للمجلة الرائدة لتصبح «السكان والفضاء المكانى والمكان Population, Space and Place» مع زيادة التقارير النقدية (انظر: **الجغرافيا البشرية النقدية**)، وفى وقت تصاعد فيه نهج ما بعد العلمية (Conway, 2004).

وكانت الإسهامات فى جغرافية السكان متعددة العلوم منذ فترة طويلة، وذلك لأن المعارف الجغرافية (خاصة تلك المتعلقة بالبيئة والمكان والفضاء)، كانت قد تطورت كثيرًا كجزء من فكر **التنوير** فى علوم مختلفة تشمل الاقتصاد، والاجتماع، والديموجرافيا، حيث يقول الفكر الاقتصادى التقليدى خاصة **نموذج مالتوس** - إن معدلات نمو السكان يمكن أن تؤدى إلى زيادة الطلب على موارد **الغذاء** بما يفوق قدرة البيئة على توفير المدخلات الضرورية. ووسع الفكر المالتوسى الجديد مفهوم **طاقة الحمل** ليشمل العناصر الاجتماعية والثقافية، وتم استخدام النماذج والمحاكاة واسعة النطاق، بما فى ذلك نموذج حدود النمو. وساعدت الانتقادات الماركسية الجديدة على تعقيد الآراء المتعلقة **بزيادة السكان**، ولفتت الانتباه إلى العوامل السياسية (انظر: **الإيكولوجيا السياسية**).

وبينما لفتت التقارير المتعلقة بالبيئة الانتباه إلى العلاقات بين السكان وندرة الموارد والإنتاج، وجدت المقاربات التى ركزت على المكان، علاقات مهمة بين السكان والثقافة والإنتاج/الاستهلاك. وانعكاسًا للأفكار التى لا تزال مؤثرة لمدرسة الجغرافيا البشرية الفرنسية، يرى بيجو ـ جارنييه (8- 1956) Beaujeu-Garnier أنه بدراسة «طرق حياة» السكان، يستطيع هذا المجال تحقيق التكامل بين سبل العيش (أو إمكانيات الإنتاج الاقتصادى والبيئي) والاهتمام بالعادات والقيم والتغير الثقافي. ويقاوم هذا التفسير التكاملى لعلاقات السكان والطبيعة/المجتمع تجزئة القضايا السكانية على أنها منفصلة عن الاهتمامات الاقتصادية أو الثقافية، واعتبر، من أو ما، يكون السكان أمرًا مسلما به، واستمر فى إثبات صعوبة تطبيقه (قارن بين معالجة بروهنس (1910) Bruhnes لجغرافية الاستيطان والعمل المعاصر فى المدن العالمية).

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت جغرافية السكان مؤسسية كعلم فرعى يهتم بالبيانات التجريبية والوضعية عن التباينات المكانية فى توزيع وتركيب ونمو السكان. وأطلق تريوارتا (1953) Trewartha الدعوة إلى المقاومة، حيث رأى الجغرافيا المركبة التى بدأت ووجدت من أجل الناس (السكان) وتنظيمهم الجغرافي. وجعل تريوارتا قضيته كعلم مكانى تحظى بالأهمية، مما يضمن انتشار رؤيته للمكان كوعاء يمكن من خلاله وصف «نظام» الظواهر السكانية، ثم تفسيره وتعديله

من خلال تطور النظرية (انظر: نظرية الموقع). وبناء على البيانات الجديدة والتعاون الدولي، واعتمادًا على إسهامات **الديموجرافيا** بصفة عامة، **الانتقال الديموجرافى** ونظرية السكان المستقرين بصفة خاصة، ساهمت الجغرافيا البشرية بعدد من الأعمال عالجت انتشار التحولات الحيوية (خاصة فكرة التحول التى أسماها زيلنسكى Zelinsky (1971) «فرضية الحراك» (hypothesis of mobility والتباينات المكانية فى مكونات التغير السكانى (**الخصوبة والوفيات** والهجرة) والتركيب السكانى (خاصة التعمر) وتطور **الإسقاط السكانى** وأساليب جداول الحياة الإقليمية الأكثر دقة (Jones 1981; Woods, 1982). وتزايد الاهتمام بالسلوك الفردى للأفراد مع توسع أُطر **نظرية الخيار العقلانى والطبيعة الاجتماعية** لنمذجة قرارات الهجرة على النطاقات السكنية والإقليمية (انظر أيضا: **الجغرافيا السلوكية، والعلم الإقليمى**). وتضافر نمو دراسات **الجغرافيا الطبية** للأمراض والوفيات، والتباينات الجغرافية فى الوصول إلى **الصحة**، مع الإهمال النسبى للخصوبة، مما أتاح للمعلقين نقد تركيز معظم الأعمال على الهجرة، والدعوة إلى الحاجة إلى استمرار عبور الحدود بين العلوم لتنشيط المجال. وبينما ظلت العلاقات مع الديموجرافيا قوية، تحقق اندماج مجالات مثل الديموغرافيا المكانية والديموجرافيا الجغرافية (Woods, 1982; Wachter, 2005)، مع المعالجات البديلة **للفضاء المكانى**، ولكن ليس على حسابها (White and Jackson, 1995).

وأثرت الانتقادات الشهيرة الكامنة فى الجغرافيا البشرية فى الثمانينيات على هذا المجال بطريقتين على الأقل. فمن الناحية المنهجية، حدث تركيز كبير على الأساليب الكمية والأساليب «المختلطة» لمقاربة الموضوعات البشرية، ومراعاة المشاعر والتطلعات والخطابات بصورة أكثر جدية. وأدت إطارات مسار الحياة إلى توسيع تفسيرات دورة حياة لتكوين الأسرة وأنماط التوطن والتشتت من أجل مراعاة السياقات المكانية والزمانية المتفاعلة، وتحسين تكامل تفسيرات البنى والسلطة على أسس بنيوية (Van Wissen and Dykstra, 1999). وأدى التطور السريع للمحاكاة الجزئية ونمذجة العوامل وعلم المعلومات الجغرافية بصفة عامة إلى زيادة استغلال منتجات البيانات الجديدة، وتعميق الاهتمام الكبير للعلم بالسياسات العامة وتخطيط الأعمال، وزيادة التوسع (وربما التحول الديموقراطي) فى كيفية تعريف المجموعات السكانية، ومن يقوم بذلك، ولأى غرض.

وفى الواقع، فإن مسألة كيف أن المعرفة المتعلقة بالتنظيم الجغرافى للسكان تعكس وتقوى تداول السلطة فى المجتمع لا تزال مستمرة فى تحديد اتجاه هذا المجال. وبالتحديد، درس عدد من المعلقين الفئات المستخدمة فى دراسة السكان، وخاصة مسألة كيفية تصنيف السكان، وتسميتهم، وإضفاء الشرعية عليهم، كموضوعات للدراسة والسياسة. وتقول آراء ما بعد البنيوية، إن السكان عبارة عن مؤسسات تتشكل اجتماعيًا، وإنهم يمكنون ويواجهون التفاوت

والقهر فى المجتمع. وبناء على آراء ميشيل فوكو، درست البحوث استخدام الدول للخطاب و«التقنية السياسية» لتكوين آخرين أدنى منهم، بما يضفى الشرعية على المشروعات السياسية. وتشمل أمثلة ذلك نشر التصنيفات القائمة على السلالة لتأكيد التطهير العرقى، والإبادة الجماعية، بما فى ذلك المحرقة النازية، واستغلال تقاليد النوع والجنوسة ضد المدنيين واللاجئين فى الحروب. واستكشفت بحوث ما بعد الاستعمارية العلاقة بين تصنيفات السكان والتعداد ونظم التسجيل، وإعداد خرائط السكان العرقية لتحقيق الأغراض الاستعمارية، والاستغلال الاستعمارى الجديد لخطابات الهجرة لإكساب أجندات التنمية شرعية تشمل برامج الإصلاح الهيكلى (Kosinski, 1984; Lawson, 2000). وبناء على الجغرافيات النسوية والجغرافيا الاجتماعية، أعاد هذا المجال دراسة مفاهيم الديموجرافيا، بما فى ذلك العمر (أدبيات جغرافيات الأطفال والتقدم فى العمر) والتكاثر والمرض والعجز والموت والوفاة (Pratt, 1999; Valentine, 2001; Kalipeni, Craddock, Oppong and Ghosh, 2004; Silvey, 2004).

وتنتشر القراءات المتنوعة للفضاء المكاني، والتى تعتمد بصورة متزايدة على أفكار البيئة والمكان، فى أرجاء المشاركات المتوسعة لهذا المجال فى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والإيكولوجية بدرجة أقل، لكل من العولمة والليبرالية الجديدة. حيث يستكشف البحث

فى المدن العالمية أنماط هجرة العمالة الماهرة، وتنوع الأسر والعائلات، والتباينات فى تجارب الاستيطان، والاندماج والاستيعاب والاستبعاد الاجتماعى داخل مجتمعات المهاجرين (Clark, 1998; Beaverstock, 2002; Wong, Yeoh and Graham, 2003). ومن خلال موازنة تفسيرات «هجرة الأسر» المبنية على الإنتاج، فإن التركيز على الهجرة المرتبطة بالنوع، جذب الانتباه إلى عوامل إعادة الإنتاج الاجتماعى والسياق المؤسسى بين العمال المحليين والأشخاص المتنقلين (Boyle, Halfacree and Robinson, 1998). وقد تم ربط التعددية الاجتماعية والمكانية المتنامية لترتيبات حياة الأسر بالتقدم فى العمر والهجرة الوافدة، مما أطلق بحوثا جديدة فى الانتقال الديموجرافي. ومن الناحية التاريخية، كانت المستويات المنخفضة من الخصوبة ترتبط بتفاعل التغيرات فى مفاهيم الذات ومجموعة سياسات الدولة، بما فى ذلك توفير الإسكان والمساعدات الاجتماعية. وبالمثل، فإن الطرق المتغيرة التى تتدخل بها الدول فى المجتمعات العابرة للقوميات ومجتمعات الشتات.. بما فى ذلك ضوابط الحدود وإدارة التحويلات ذات النزعة النقدية، ومن خلال خطابات القومية بعيدة المدى - قد شهدت مقاربة تكاملية أكثر صراحة، حيث تجمع بين قراءات اقتصادية وثقافية وسياسية (Samers, 1997; Jackson, Crang and Dwyer, 2004).

وهناك عدد من المساهمات الأساسية داخل جغرافية السكان يرتبط باتجاه السفر والتأثير الأوسع لدراسته، إذ إن الالتزام الآنى

بالتعددية والخصوصية المنهجية المتعمقة للعديد من المقاربات، يضمن استمرار المسائل المهمة المتعلقة بالتماسك والحيوية الفكرية. وبينما يوجد اقتراح ضمنى بأن التدخل والتوازن (فى المقاربة والموضوع وخلافه)، سيخدم جيدا متطلبات البحوث القائمة وتلبية متطلبات التمويل، هناك اتجاه نحو تعريف التوازن فى ضوء المقاربة الديموجرافية الراسخة فى هذا الميدان. وهذا يعنى أن موضوع الهجرة يمارس تأثيرًا كبيرًا على أجندة البحوث، وذلك على حساب العمل فى الخصوبة (والوفيات والتركيب السكانى بدرجة أقل، والتى تمثل موضوعات مجالات بحثية أخرى داخل الجغرافيا). ومع ذلك، يعتبر هذا التقسيم مصطنعًا ومثيرًا للمشاكل فى ظل قراءات ما بعد البنيوية والقراءات النقدية.

وبالمثل، ساعدت الحوارات الحيوية حول التعددية المنهجية، على تطور مقاربات الأساليب المختلطة، واستبعدت التقنيات وحيدة الأسلوب، والتى تعتبر من خصوصيات المجالات الأكثر تخصصا بما فى ذلك الديموجرافيا المكانية. وكان التخصص المنهجى يميل إلى المبالغة فى الانقسام بين أولئك الذين يستخدمون الأدوات الكمية والنوعية والإثنوجرافية، فى الوقت الذى تتطلب فيه أجندات عديدة مقاربات تعددية ومرنة. ويمثل النمو فى الاهتمام بالجغرافيات التشاركية participatory geographies فرصة أخرى للتفكير فى العلاقة بين المعرفة والسلطة فى هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الراهن يتمثل أساسا فى أن تحليلات المخاطر لا تزال غائبة عن الحوارات التى تدور داخل المجال، بالرغم من تزايد الاهتمام العام بشئون تحقيق الأمن بالمعنى الواسع (انظر: الأمن). وفى ظل المضامين الظاهرة للتحولات الإيكولوجية والثقافية الموثقة جيدا بالنسبة للتنظيم الجغرافى للسكان وبنية المجتمع، هناك حاجة للعمل على فهم الأدوار التى تقوم بها الجماعات فى التأثير على المستقبل العالمي.

قراءات مقترحة :

Bailey (2005); Findlay (2004); Jones (1981); Kalipeni, Craddock, Oppong and Ghosh (2004); Plane and Rogerson (1994).

قدرة (إمكانية) سكانية **population potential**

مقياس لمدى قرب سكان موزعين مكانيا من نقطة معينة، (وقد تطور كجزء من مشروع الجغرافيا الكلية)، ويحسب الضغط الواقع على نقطة ما كما يلى:

$$vi=\sum_{j=1}^{k} (Pj/dij), = i,$$

حيث P_j عبارة عن حجم السكان عند النقطة j، وd_{ij} عبارة عن المسافة بين i وj، ويسرى الجمع على كل نقاط k (ويمكن رفع d_{ij} إلى أى أس، بما يعكس جهد المسافة، انظر: **تلاشى المسافة**). وكلما ارتفع الضغط عند نقطة - V_i - كلما كانت هذه النقطة أكثر إتاحة للسكان المعنيين. وتوضح خرائط خطوط تساوى ضغط السكان الإتاحة النسبية لمجموعة من النقاط، مرجحة بأعداد سكانها والمسافات بينها (كما فى **نموذج الجاذبية**). ويمكن إحلال متغير آخر محل السكان، مثل القوة الشرائية، لإعداد مقياس لمدى **سهولة الوصول** للسوق لكل نقطة i.

قراءات مقترحة:

Stewart and Warntz (1959); Warntz (1965).

إسقاط (توقع) سكاني **population projection**

سيناريو يتعلق بحجم وتركيب السكان فى المستقبل (أو الماضي)، يعتمد على مجموعة من الفروض الديموجرافية، ومثل سيناريوهات «ماذا لو what if»، يجب تمييز «الإسقاط projection» عن «التقديرات estimates» (التى تهدف إلى تقديم أدق صورة للسكان الحاليين) و«التنبؤات forecasts» (التى تهدف إلى التنبؤ الإحصائى بالسيناريو الأكثر ترجيحا بناء على مجموعة كبيرة من المعلومات).

وتشمل الأساليب الرياضية الأساسية (المباشرة) لإجراء الإسقاطات تحديد الاتجاهات الديموجرافية، واستخدام معادلة التوازن (انظر: الديموغرافيا) وخاصة أسلوب مكون الجيل، الذى يضع فروضا محددة عن تجارب الخصوبة والوفيات والهجرة لكل جيل مدته خمس سنوات فى مجتمع ما أثناء تقدمه فى العمر. وقد ساعد تزايد تطبيق الإسقاطات السكانية فى الأعمال والتخطيط على إطلاق سلسلة متواصلة من الابتكارات المنهجية، التى تشمل تطورات فى الإسقاطات شبه القومية، وإسقاطات المناطق الصغيرة، والنماذج متعددة الأقاليم، وإسقاطات الأقليات العرقية (Wilson and Rees, 2005).

قراءات مقترحة:

Rowland (2003, ch. 12).

هرم سكاني **population pyramid**

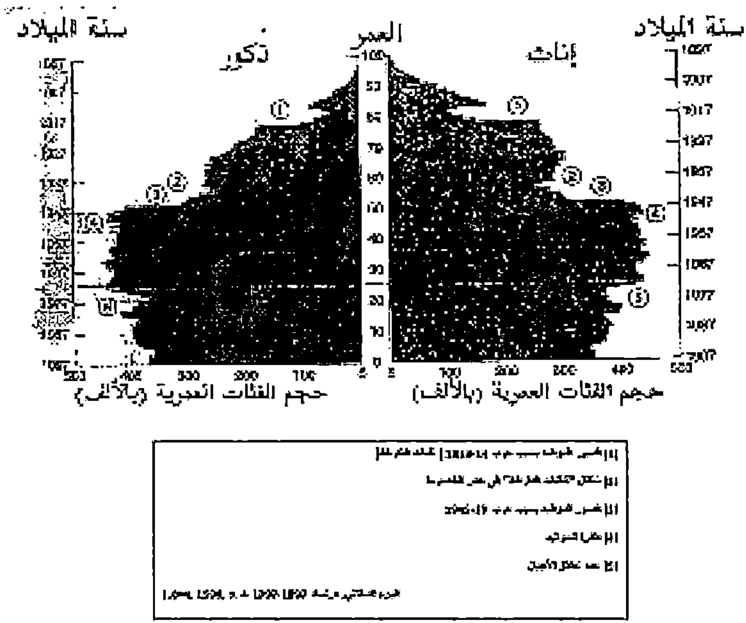
عبارة عن تصوير بيانى للتركيب العمرى والنوعى للسكان، حيث يقدم سجلًا منظورًا للتركيب السكانى الحالي، ويميز بين السكان المتزايدين (تتخذ جوانب الهرم شكلا مقعرا) والسكان المستقرين (جوانب مستقيمة) والسكان المتقلصين (شكل خلية النحل بجوانب محدبة، انظر: مكتب التعداد الأمريكى للاطلاع على الأهرامات

المعاصرة التى يمكن محاكاتها). وتقدم الأهرامات السكانية أيضا توضيحًا منظورًا للأحداث الديموجرافية السابقة، بما فى ذلك وصولِ أو مغادرة تيارات الهجرة الانتقائية النوع، وتأثير الحروب على السكان الذكور، وقتل الأطفال وحركة أجيال ركود/رواج المواليد (Momsen، 1991). ويعتبر شكل هرم سكان فرنسا نموذجا لسكان دول الشمال، حيث يوضح التأثير العام للفئات المتقدمة فى العمر، والذى يؤدى إلى زيادة كبيرة فى أعداد النساء فى الفئات العمرية الأكبر من 75 سنة، وذلك بسبب أمد الحياة المنخفض للذكور. ويتضح الانخفاض الحديث فى معدلات المواليد أيضا من القصور فى أعداد من تقل أعمارهم عن 25 سنة، وكذلك تتضح النتائج الديموجرافية فى الهرم السكانى أيضا، وعلى سبيل المثال، ينعكس الانخفاض الحاد فى المواليد خلال الحرب العالمية الأولى فى أعداد سكان فترة أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين. أما فى دول جنوب العالم، فتكون الأهرامات السكانية أكثر انحدارًا فى جوانبها، بما يعكس ارتفاع الخصوبة (التى تضيف المزيد من السكان إلى قاعدة الهرم) وارتفاع الوفيات خلال مسار الحياة، وهو ما يزيح النمو السكانى باستمرار.

قراءات مقترحة:

Shryock and Siegel (1973).

مصطلح معقد جدا يشير إلى كل من الأيديولوجيات السياسية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية التى ترتبط بأفكار العوام والشعب، ومناهضة الصناعية، والمشروع الصغير النطاق. ويمكن اعتبار الشعوبية كممارسة بمثابة تيار مناهض وخطاب أقلية ضد



صعود الرأسمالية الصناعية، وبينما يمكن إرجاع بعض خيوط الفكر الشعوبى إلى حركات التمرد المعروفة باسم «المكتسحون والحفارون

Leveller and Digger» والتى ظهرت فى الفترة ما قبل الصناعية فى إنجلترا فى القرن السابع عشر، إلا أن الأصول الفكرية ترجع عادة إلى جهود سيسموندى Sismondi وغيره من الاشتراكيين الريكارديين (Kitching، 1982).

ويقول كتشنج Kitching إن هناك مجالين تستخدم فيهما الشعوبية، يتمثل أحدهما فى معارضتها للصناعة الحضرية واسعة النطاق، وتشجيعها للمشروعات الصغيرة الأخلاقية الكفؤة، بينما يتمثل الآخر فى نوع معين من السياسة التى يُبذل فيها جهد لتكوين إرادة قومية جماعية (انظر أيضا: **الهيمنة والقومية**). وتكمن بلاغة **الخطابة** والإستراتيجيات السياسية الشعوبية فيما يسميه لاكلاو Laclau (1977) التفصيل المزدوج المؤلف من:

أولا: تكوين كتلة مستقرة تتكون من الشعب والطبقات القوية،

ثانيا: الخطابات التى تربط «مصالح الشعب» بمصالح الطبقات الأخرى (انظر: **الطبقة والدولة**).

ويمكن أن تشمل الحركات الشعوبية راديكالية المزارعين، والاشتراكية الريفية، والديكتاتورية الشعوبية (البيرونية)، والديمقراطية الشعوبية، والحركات الاجتماعية الحضرية (Canovan, 1981) وانظر أيضا **العشوائية**. ويمكن أن تشمل استراتيجيات التنمية الشعوبية أو الشعوبية الجديدة كلا من: **التعاونيات** الريفية أو القطاع غير الرسمي، أو الإصلاح الزراعى أو

التخصص المرن للعالم الثالث (Kitching, 1982)، وهناك خط قوى فى الفكر الشعوبى فى جغرافية التنمية والدراسات الزراعية يشمل ما قدمه شايانوف Chayanov من دراسات.

قراءات مقترحة:

Canovan (1981); Laclau (2006); Watts (1995).

محاباة فى الدعم الحكومي pork barrel

مصطلح أمريكى يشير إلى التوزيع غير العادل للسلع العامة من أجل دعم آفاق إعادة انتخاب مرشح أو حزب سياسي، وعادة ما يرتبط هذا الدعم بالمشرّعين الذين يحصلون على منافع للجمهور المحدد محليا والذى يمثلونه، ولكن المصطلح يستخدم أيضا بصورة عامة للإشارة إلى أية محاباة حكومية ظاهرة لمناطق معينة.

موقفية positionality

عبارة عن حقيقة أن مواقف الباحث الاجتماعية والثقافية والشخصية (والعمليات النفسية الأخرى) تؤثر فى الأسئلة التى يطرحها، وكيفية صياغتها، والنظريات التى يميل إليها، وكيف يقرأها، وقد ميز بوندى Bondi (1999) بين قراءة ما بين السطور

وقراءة الخبرة، وعلاقاته مع من يدرسهم فى الميدان أو من خلال المقابلات، والتفسيرات التى يعطيها للأدلة التجريبية، والحصول على البيانات، ومؤسسات ومنافذ نشر البحوث، واحتمال الاستماع إليها وقراءتها. وكانت الحوارات المتعلقة بالموقفية مستمرة منذ ثمانينيات القرن العشرين، خاصة داخل **النسوية والجغرافيات النسوية**، وبين الذين يستخدمون **الأساليب النوعية**. فى ظل اعتقاد بأن كل المعارف جزئية وتشكل منظورات معينة تتجسد فى علاقات السلطة. وفى عبارة مؤثرة جدا، ميز هاراواى Haraway (1989) بين المعرفية **الموقفية والنسبية**، قائلا إن مواصلة الموقفية التى تتم من خلال تقنيات معينة للرؤية (مثل التحويل الكمى وإعداد الخرائط ومنهجيات المسوح الميدانية) تمثل الطريق إلى **الموضوعية** (وليست علامة على الذاتية)، وتمثل طريقة لصياغة دعاوى معرفية مسئولة توضح فى نفس الوقت حدودها وتوفر الفرص لتطوير علاقات عبر مختلف أنماط المعارف.

وتغيرت مقاربات الموقفية عبر السنين بما يعكس **نظريات الذاتية** المتغيرة. وفى المناقشات السابقة، غالبا ما كانت الموقفية تأخذ شكل استبطان نقدى ذاتي، يحاول من خلاله الباحثون تحديد مواقفهم داخل علاقات السلطة (غالبا كطبقة وسطى ومن البيض والغربيين) وذلك من أجل فهم كيف يدخل هذا فى عملياتهم البحثية، انظر: **الانعكاسية** (Moss, 2005). وانتقدت روز Rose (1997b) بذل

الجهود لجعل الموقفية شفافة. فلا يقتصر الأمر على استحالة تحقيق ذلك، فى ظل تعقيد العمليات النفسية، بل إن هذه الجهود تقترب من «معجزة» الرؤية الكاملة التى انتقدها هاراواي. وفى موقف أصبح مقبولا على نطاق واسع الآن، قالت إن هناك «عدم قدرة على المعرفة» لا يمكن مواجهتها لمواقفنا الخاصة بنا ولمواقف الآخرين. ومن اتجاه آخر، تبنى البعض موقفا يتمثل فى أن أعضاء المجتمع الثقافي، هم فقط الذين لهم الحق فى الحديث عن للجماعة البشرية ,England (1994. وهذا يعكس الاهتمام. خاصة بين المجتمعات المهمشة. بأن باحثى الطبقة الوسطي، الذين غالبا ما يكونون من البيض، يعيدون إنتاج أنماط السيطرة السارية من خلال عملية البحث ومنتجاته. وغالبا ما يصلون إلى معلومات غير متاحة للمجموعات المهمشة، ويعتبرون تجارب الذين يدرسونهم بمثابة «بيانات خام» يقومون بتفسيرها، ولديهم القدرة (غير المتاحة للمجموعات المهمشة) على تقديم تفسيراتهم فى سياقات دراسية وسياسية أحيانا، وغالبا ما تبدو بحوثهم مفيدة جدًا لهم (من خلال التقدم فى مسارهم الوظيفي) بدرجة أكبر من استفادة الذين يدرسونهم. وقد ساهم كل من الصعوبات العملية لسياسات **الهوية** وتأثير نظريات الذات بعد البنيوية (انظر: **ما بعد البنيوية**) على تلطيف هذا الموقف. وأدى فهم أن المواقف الذاتية متعددة، وأن الاختلافات الاجتماعية تتشكل داخل علاقات السلطة، إلى انتقال الاهتمام بعيدًا عن التفكير الثنائى (أى: إن الباحث يشبه أو يختلف عن المبحوثين) إلى فهم نقاط الاتصال

الجزئى بين الباحث والمبحوثين، وكيف يتشكل الاختلاف نفسه داخل عملية البحث: «لا يمكن الإجابة على السؤال «من يتحدث عن من؟» بناء على عدم ملاءمة الخصائص الذاتية - اللون، النوع، الجنس - التى تؤكد وجودنا، ولكن يمكن الإجابة عليه بناء على أساس تاريخنا فى المشاركة، وعلى أساس فهمنا لكيفية تكوين الاختلافات، ولكيفية استخدامها كأداة سياسية»، (Kobayashi, 1994, p. 78).

وبدلا من المواقف المستقرة وعلاقات التشابه أو الاختلاف، تغيرت اللغة لتستخدم التحالف والتضامن والتعاون والأرضية المشتركة والتداخل. وتوصى كاتس (1994) Katz بإعادة بلورة الأهداف، والابتعاد عن دراسة «هؤلاء الناس الفقراء» والتحول إلى بحث العمليات أو مجموعات العلاقات. ويستطيع الباحثون أيضا إعادة استغلال قدرتهم على الوصول إلى أماكن جمع البيانات والنشر غير المتاحة للمجموعات التى يتعاونون معها، ومساندة المجموعات الهامشية فى تمثيل نفسها، ومضاعفة موارد اتصالها (Butz and Besio, 2004). وبدلا من افتراض أن بحوثهم ستفيد مجموعة محتاجة، وهو الموقف الذى تعتبره كاتس مشكوكا فيه لأنه يتجاهل ذاتية المبحوثين، فإنهم يستطيعون تكوين مواقف تمكن كل المشاركين (الأكاديميين، وشركاء المجتمع، والمبحوثين) من الحصول على نتائج البحث واستخدامها بطرق مختلفة لتحقيق أهدافهم المشتركة فى سبيل العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، يحذر (Butz and Besio, 2004) من

أن القدرة على تحديد موقف الذات بهذه الطريقة تعتمد أيضا على المواقف الأخرى، ففى بعض الظروف الثقافية، قد لا يكون من السهل على النساء الدخول فى مثل هذه الأنواع من المشاركات البحثية. ويثور الاهتمام أيضا حول مخاطر الإفراط فى الارتباط بمجموعات معينة، فهناك حجج قوية تؤكد المنافع العملية والتحليلية للتباعد الدراسى (Brown, 1995). وأخيرًا، فإن التضامن مع مجموعات النشطاء يمكن أن يثير قضايا أخلاقية، كالتى طرحها روتليدج (Routledge 2002)، عندما انتحل هوية مزورة بأسلوب احتيالى للحصول على معلومات لحلفاء نشطاء. فما الحدود الأخلاقية لهذا الموقف المرن؟ (انظر: **الأخلاق**)، وهذا يقودنا إلى صميم ما نعتبره بمثابة الغرض من إنتاج المعرفة الدراسية.

قراءات مقترحة:

Katz (1994); Kobayashi (1994); Rose (1997).

تمييز إيجابي **positive discrimination**

أسلوب تقوم الحكومات من خلاله بمحاباة مجموعات سكانية تعرضت لشكل أو أكثر من أشكال الضرر. وتهدف برامج التمييز الإيجابى أو العمل الإيجابى إلى علاج الاختلالات والتفاوتات من خلال التدخل المباشر. وفى بعض الحالات، يمكن أن يعنى هذا توجيه بعض السياسات مكانيًا، مثل منح الأطفال من مجاورة سكنية محرومة بعض الامتيازات فى الوصول إلى أماكن الجامعات. وفى

حالات أخرى، قد يتطلب الأمر استهداف قطاع معين، كما فى تعيين النساء فى وظائف عليا فى الصناعة التى يسيطر الرجال عليها عادة (Berman, 1984). ويهدف كل ذلك إلى تكوين مجتمع أكثر عدالة، والتقليل من التفاوت إن لم يمكن القضاء عليه (Leach, 1974).

قراءات مقترحة:

Berman (1984).

وضعية **positivism**

حركة فلسفية متنوعة تاريخيا، تؤكد أن المعرفة العلمية فقط هى المعرفة الحقيقية، وتنكر مصداقية التأمل الميتافيزيقى (غير العلمي) (انظر أيضا: العلم). وكان أسلافها يتمثلون فى مفكرى التنوير مثل ديفيد هيوم (76- 1711) David Hume، وبيير سيمون لابلاس (1749 -1827) Pierre-Simon Laplace. ولكن المصطلح ابتكر أولا، ثم صاغته الفلسفة رسميًا، على يد الفيلسوف والاجتماعى الفرنسى أوجست كونت (1798 -1851) August Comte، ونشر فى مجموعات ضخمة فى عمله «مقرر فى الفلسفة الوضعية Course in positivist philosophy» فيما بين عامى 1830 و1842م (فى ستة مجلدات). وبعد ذلك، كان كل جيل لاحق يشكل الوضعية حسب أهدافه، وغالبا ما كان يقدم عنوانًا جديدًا، ولعل أشهرها الوضعية المنطقية، التى ولدت فى مناقشات دائرة فيينا خلال العشرينيات (انظر أيضا: التجريبية المنطقية).

وهناك ستة ملامح تميز الروافد المختلفة للوضعية (Hacking, 1983):

(1) التركيز على أهمية «الملاحظة» باعتبارها أساس كل المعرفة (غير الرياضية). وكان يجب أن تتأسس العبارات العلمية على التجارب المباشرة والمتاحة فى العالم، من خلال الحواس الخمس (قارن: التجريبية). فهذه المباشرة تضمن أن الحقائق كانت بحتة، وأنها لم تتحقق بالنظريات أو الأحكام القيمية، وأنها تمثل العالم كما هو فى الحقيقة. وأنها منيعة وغير قابلة للانتهاك. وبالتحديد، فإن اعتراف «كونت» بالملاحظة كمصدر للمعرفة كان يمثل قمة عملية تاريخية تم فيها التغلب نهائيا على أخطاء الحقب السابقة، التى تتصف بالسيطرة (الخاطئة) للفكر الدينى أولا والفكر الميتافيزيقى لاحقا.

(2) الإيمان إما بمبدأ التحقق (استخدام الملاحظات لإثبات نظرية) أو إثبات معيار القابلية للتكذيب (باستخدام الملاحظات لإثبات خطأ نظرية). ويستخدم كلٌ من مبدأ التحقق ومعيار القابلية للتكذيب أساليب شائعة وكذلك أساليب دقيقة (مثل الاستدلال الإحصائي) لتحديد مدى صحة أو بطلان العبارات.

(3) الاعتقاد بأن السببية المشهودة فى الطبيعة والمجتمع ليست سوى حدوث متكرر لحدث يعقبه حدث آخر. حيث ترفض الوضعية التفسير المعتاد للسبب، وتعتبر أنه يشوه النظريات البالية

الميتافيزيقية (من الذى سبق له أن شاهد «سببا»؟). ويتمثل البديل فى صياغة تعتمد فقط على التجربة، والارتباط الدائم للأحداث القابلة للملاحظة («إذا وقع الحدث أ، سيتبعه الحدث ب») انظر: **القانون (العلمى)**.

(4) الشك فى الكيانات النظرية غير القابلة للمشاهدة بالتعريف، حيث قال «كونت» إن التعميمات النظرية يجب أن تعتبر دائما مجرد **فرضيات**، وقد حاول الوضعيون المناطقة أن يختزلوا كل العبارات النظرية إلى افتراضات منطقية (شرعية)،(وقد انتهى هذا الجهد بصورة كارثية). وحتى الحل الأقل تطرفا «للعملية»، التى ربطت معنى المصطلح النظرى بالعمليات التجريبية المطلوبة لقياسه، أصبح واضحًا فى ظل ما يتضمنه أن كل أداة قياس جديدة تحدد مصطلحًا نظريًا جديدًا.

(5) الإيمان بوحدة المنهج بما يسمح للوضعية بأن تطبق بدقة على **العلوم الإنسانية** والعلوم الاجتماعية، كما تطبق على العلوم الطبيعية والحيوية. وهذا ما يعرف **بالمذهب الطبيعى**: أى أن منهجًا واحدًا يناسب كل شيء، ويكشف «الحقيقة» أينما وجدت. وتصور «كونت» الوحدة كبناء هرمى تعتمد فيه العلوم التى تدرس ظواهر معقدة على القوانين المكتشفة فى علوم تهتم بظواهر أقل تعقيدا (Haching, 1983)، بينما قادت الوضعية المنطقية حركة وحدة العلم، التى تلقى معرفة أى علم فى البوتقة الموحدة للفيزياء (كان يجب

أن توضح «دائرة المعارف الدولية للعلوم الموحدة»، التى تعتبر عملًا تذكاريًا، كيف كان يمكن أن يتحقق ذلك، ولكن لم يكتب منها سوى مجلدين فقط: (Reisch, 2005).

(6) الإنكار الشديد للميتافيزيقا (أى: الافتراضات التى لا تعتمد على الطبيعة). ولم يكن «كونت» يهتم بالمعانى الميتافيزيقية، معتقدا أن زمانها قد ولى تماما، وأن الزمن الآن أصبح زمن الوضعية. وكان الوضعيون المناطقة مجرد متطرفين، حيث وضع آير (1936) A. J. Ayer عنوان الفصل الأول فى إعلانه الوضعى المنطقى لجمهور ناطق بالإنجليزية هكذا: «التخلص من الميتافيزيقا The elimination of metaphysics».

وقد ظهر العديد من هذه الملامح الستة فى **الجغرافيا** منذ تحولها المنهجى فى القرن التاسع عشر، بالرغم من أن ذلك غالبا ما كان ضمنيا فقط وبصورة متقطعة ولم يكن شاملا. وقبل الحرب العالمية الثانية، لم تكن الجغرافيا الأنجلو أمريكية مناسبة تمامًا. وبينما عرف العلم نفسه من خلال التسجيل الدقيق للملاحظات التجريبية، من الميدان غالبا، فإنه بالتالى قد حقق المعيار الأول من الوضعية، ولم يتحقق الكثير من المعايير الأخرى، وذلك للأسباب التى قدمها الوضعيون على الأقل. وعلى سبيل المثال، فإنه بينما كان الجغرافيون متشككين فى النظرية خلال هذه الفترة، لم يكن ذلك لأنهم مقتنعون بالحجج الفلسفية المتعلقة بعدم تحول كلمة الملاحظة إلى كلمة نظرية،

ولكن لأن النظرية تتضمن مستوى من التعميم الذى كان يعتبر غير مناسب للمحتوى الموضوعى للجغرافيا (قارن: **الاستثنائية**).

وأدى ظهور **الثورة الكمية** فى أواخر خمسينيات القرن العشرين إلى جعل الوضعية أكثر ملاءمة للجغرافيا. حيث استمرت الملاحظات التجريبية تحظى بالأهمية، بالرغم من أنها أصبحت الآن ملاحظات يقوم بها آخرون، وتسجل فى مجلدات **التعداد** الضخمة، أو على أسطوانات ممغنطة (وبالتالى تنقل الكثير من البحث التجريبى الجغرافى من الميدان إلى المكتب). وأصبح التدقيق نشاطا محددا يتم باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الرسمية الأكثر تقدما (انظر: **الأساليب الكمية**). واستمرت متابعة التوصل إلى الارتباطات الثابتة، وأعلن توبلر (1970) Tobler «القانون الأول فى الجغرافيا»: كل شيء يرتبط بكل شيء آخر، ولكن الأشياء القريبة أكثر ارتباطا من الأشياء البعيدة». ولم ينطبق الملمح الرابع المميز للوضعية المتمثل فى الشك* فى المصطلحات النظرية. إذ إن الثورة الكمية الجغرافية كانت مشبعة بالنظرية. ففى الحقيقة، كانت هذه الثورة نظرية فى الأساس، خاصة فى **الجغرافيا الاقتصادية** و**الجغرافيا الحضرية**، اللتين تحولتا بسبب استيراد النظريات القديمة من الفيزياء والاقتصاد والاجتماع. ومع ذلك، كان أفق الأسلوب الموحد واحدا من أقوى جوانب الثورة الكمية. وكان يجب أن تكون هناك لغة مشتركة **للجغرافيا الطبيعية** و**الجغرافيا البشرية**، وكان يجب أن يكون لعلم الجغرافيا إطار واحد.

وأخيرا، فإن مناصرى ثورة الجغرافيا الكمية خففوا من حالة الحرب المفتوحة ضد الميتافيزيقيين، والتى طالب بها الفلاسفة الوضعيون، مقارنة باستمرار الإعراب عن الحاجة إلى المزيد من الدقة والقليل من الغموض وأهمية استبعاد الأحكام القيمية (انظر: النظرية المعيارية).

وبعد كل هذا، كانت هناك مناقشات صريحة قليلة للوضعية حتى أوشكت على التلاشي، إذ يقول موريل (Morrill (1993, p. 443 وهو أحد رواد الثورة الكمية، إنه «لم يقابل وضعيًا أبدا». وحتى الملخص المنهجى الوافى الذى أعده هارفى (Harvey (1969 للجغرافيا العلمية «التفسير فى الجغرافيا Explanation in geography» لم يستخدم هذه الكلمة (حيث لم تظهر فى الفهرس)، وكان يفضل تعبير «الأسلوب العلمي» بدلا منها. إذ كانت الثورة الكمية أكثر اهتماما بتحقيق مهام التطور النظرى والتطبيق، أو استيعاب مجموعات كبيرة من البيانات، مقارنة بالتفلسف حول ما كان يحدث باسم الوضعية. ونتيجة لذلك، فإنه عندما هاجم بعض الجغرافيين البشريين الوضعية بشدة لاحقًا، لم يقوض هذا بالضرورة ممارسات الثوريين الكميين والمحللين المكانيين، لأن هؤلاء غالبًا ما جهلوا المجموعة الكاملة من المبادئ الوضعية التى يجب البدء بها ولا يستخدمونها.

وكان انتقاد الوضعية طويلًا ومستمرًا، وما زال مستمرًا بطرق مختلفة، حيث تم انتقاد كل ملمح من الملامح الستة: (1) الحقائق

لا تتحدث عن نفسها، ولكنها تتجسد دائما في القيم والأحكام ومحاولات التفسير (انظر: **النموذج المعرفى**)، (2) الحقيقة خيالية، ومتداخلة فى علاقات اجتماعية أوسع تتعلق بالسلطة والمعرفة (انظر: **النظرية النقدية، والخطاب**)، (3) الارتباطات المستمرة تؤدى فقط إلى تمارين إحصائية بسيطة (انظر: **الواقعية**)، (4) يجب أن تكون **النظرية** أساسية فى بحوثنا، مع عدم اعتبارها مرآة للعالم، بل اعتبارها عاكسة وناقدة ومنتجة ومشروطة، (5) لا تقدم العلوم الطبيعية أسلوبًا متميزًا، ولكنها عرضة للخطأ، ومتناقضة، ومحدودة بسياقها التاريخى والجغرافى (انظر: العلم)، (6) الميتافيزيقا تؤثر فى جوهر وجودنا الاجتماعى وعلى إنتاج المعرفة (انظر: **الأخلاق، والملاءمة، والقيم**).

وتصل هذه الدعاوى المضادة إلى تأكيد الأسس والمسئوليات الاجتماعية للبحث الفكري، ورفض فصل العلم عن الخطابات الأخرى. ويوجد الآن عدد قليل من الجغرافيين الذين يعتبرون أنفسهم وضعيين. أما جغرافيات ما بعد الوضعية، فقد خففت من حماسها المفرط لاستخدام الأساليب الكمية، وأعطت منحى جديد لمجالات كانت توصف بأنها وضعية سابقًا، مثل الجغرافيا الاقتصادية ونظم **المعلومات الجغرافية** مؤخرًا، وفتحت مجالات جديدة مثل النسوية وما بعد الاستعمارية. وبصفة عامة، فقد قلل سقوط

الوضعية فى الجغرافيا من حالة الثقة، وحتى التفاؤل الذى وعدت به الثورة الكمية والعلم المكانى، وحل محله ما يطلق عليه جريجورى (Gregory, 1994) «القلق الكارتوجرافى» (انظر المنطق الكارتوجرافى). وعلى هذا النحو يبدو أن الجغرافيا تطورت حقًا.

قراءات مقترحة:

Gregory (1978); Kolakowski (1972).

إمكانية possiblism

مذهب يرى أن المجتمعات البشرية يمكن أن تستجيب بمجموعة من الطرق إلى مؤثرات البيئة الطبيعية. وترتبط الإمكانية أساسًا بالمدرسة الفرنسية فى الجغرافيا البشرية التى ترجع جذورها إلى كتابات بول فيدال دى لا بلاش (1845–1918)، ولكنها وجدت ترحيبا أيضا فى بريطانيا فى أعمال أوائل القرن العشرين لدى باتريك جيديس Patrick Geddes وفلير H. J. Fleure، وفى الولايات المتحدة، فى إصرار كارل زاور (ساور) على القوة التحويلية للثقافة البشرية (انظر أيضا: مدرسة بيركلى). وهكذا فإنها تتعارض مع الحتمية البيئية، وقد عبّر عنها تقليديا لوسيان فيفر Lucien Febvre فى القول المأثور: «ليس هناك حتميات، ولكن هناك إمكانات فى كل مكان، والإنسان - كسيد للإمكانات - هو الحَكَم على استخدامها» (Febvre,

(1932, p. 27. وقد تم تحديد جذور فلسفية مختلفة لهذا النهج، منها الفلسفة الكانطية الجديدة (انظر: **الكانطية**، Berdoulay, 1976)، ونظرية الاحتمالات المرتبطة باسم بوانكارى (Poincaré Lukermann, 1965)، وعلم الأحياء اللا ماركى (انظر: **اللا ماركية**: Archer، 1933). ويمكن تحديد الاختلافات بين الإمكانية والحتمية البيئية والاحتمالية بسهولة أكبر، عندما نعتبرها انماطا مثالية وليست منظورًا عمليًا فى البحث الجغرافي.

قراءات مقترحة:

Lukermann (1965).

Postan thesis **نظرية بوستان**

عبارة عن تفسير شامل لآليات اقتصاد العصور الوسطى، قدمه المؤرخ ميشيل بوستان (1898 –1981) Michael Postan. وقد وضعت هذه النظرية لإنجلترا أولا، ولكنها امتدت لاحقا لتغطى معظم أوروبا الغربية. وتعتبر أفكار بوستان مستمدة من رواد الاقتصاد السياسى التقليدي، خاصة ريكاردو ومالتوس، ممن اعتبروا الاقتصاد السياسى إطارًا لفهم الروابط بين السكان والموارد الأرضية ومستويات المعيشة فى الأجل الطويل (Postan, 1966, 1972; Hetcher and Bailey, 2001). وعلى هذا الأساس، فقد استجاب سلبيا للتفسيرات الخطية

لاقتصاديات العصور الوسطى التى كانت تقوم على الاعتقاد فى النمو التقدمى للسوق والتحول النقدى كأطار لفهم التغير. وفى الواقع، فقد استغلت هذه النظرية كأداة لفهم كل من الاقتصاد الأوروبى فى العصور الوسطى، والاقتصاد ما قبل الصناعى الحديث المبكر (Le Roy Ladurie, 1966; Abel, 1980).

وقد قَبِل بوستان فروض الاقتصاد السياسى التقليدى بشأن ثبات عرض الأرض كأحد عوامل الإنتاج، والابتكار التقنى الطفيف فى الزراعة، وتناقص العوائد على مدخلات العمل المتزايدة. ونتيجة لذلك، اعتبر النمو السكانى غير قابل للاستمرار فى الأجل الطويل، لأنه يؤدى إلى الإفراط فى عرض العمل بالنسبة للأرض، وتفتيت حيازات الأرض. وبالتالي، قال إنه نتيجة لنمو السكان طوال القرن الثالث عشر، والذى ارتبط بانخفاض الأجر الحقيقى وتقلص أحجام الحيازات، وظهور مجتمع حساس لكمية الحصاد بصورة متزايدة، كان معرِّضا لأزمات دورية (Postan and Titow, 1958 - 9). وكان هذا ملحوظا فى الاتجاه المستمر لمعدلات الوفيات نحو الارتفاع مع أسعار الحبوب، ومسئولا عن مراحل كارثية مثل المجاعة الأوروبية العظيمة فيما بين عامى 1315-1322م. وبالإضافة إلى ذلك، كان يميل إلى توقع إمكانية التعرض لمعدلات وفيات مرتفعة ترتبط بأمراض وبائية مثل الطاعون الأسود، كمظهر لتعرض المجتمع للخطر نتيجة الاختلال بين السكان والموارد المتاحة للفرد. وأضاف

بوستان عناصر أخرى إلى هذا التفسير، مثل الاعتقاد فى انخفاض خصوبة التربة نتيجة للافراط فى زراعة الارض وانخفاض مستويات النيتروجين، مما يدفع المجتمعات إلى زراعة أنواع من التربة كانت بطبيعتها غير مناسبة للزراعة وإنتاج المحاصيل. واعتقد أن انخفاض السكان فى القرن الرابع عشر كان عقابًا على «الإفراط فى الصيد» فى القرن السابق، وأن الدمار الذى لحق بخصوبة التربة، كان غير قابل للإصلاح حتى القرن السادس عشر على الأقل، عندما بدأت أعداد السكان فى التزايد من جديد.

ومنذ وفاة بوستان، عارض المؤرخون والجغرافيون التاريخيون فكرة عدم تغير التقنية، وقالوا إن القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر كانا يظهران علامات تطور التخصص الميزة النسبية الحقيقية بطريقة أكثر اتساقا مع نظرية النمو عند سميث (Britnell, 1993; Britnell and Campbell, 1995). وقد قيل أيضا، بما يتفق مع نظرية بوزيرب، إنه فى المناطق كثيفة السكان فى إنجلترا، كانت غلة الحبوب تتزايد بسبب الزيادة فى مدخل العمل مع زراعة الأرض وحرثها وتسميدها مرارا (Campbell, 1983, 2000). وبحث آخرون عن تفسيرات بديلة لضعف الاقتصاد المرتبط بالاستغلال الرسمى من خلال إزالة الفوائض التى تنتجها العبودية كعلاقة إنتاج (انظر نظرية برينر). ومؤخرًا ظهر ادعاء بأن الصعوبات المرتبطة بفشل المحاصيل فى العديد من الحالات، كانت ناتجة عن أحداث طبيعية

متطرفة كانت تؤثر سلبًا فى أى اقتصاد فيما قبل الصناعة (Bailey, 1992). وقيل أيضا إن الأمراض الوبائية القادمة من الخارج، التى خفضت مستويات أعداد السكان بعد عام 1347م، لم يكن لها صلة بمستويات معيشة السكان لأن كلا من الأغنياء والفقراء كان معرضا لها بالتساوى (Bailey, 1996). ومع ذلك، يظل النموذج بيانًا قويًا لا يزال يتمسك به الكثير من المفسرين بسبب تميز مفاهيمه.

RMS

قراءات مقترحة:

Campbell (2000); Hatcher and Bailey (2001); Postan (1972).

ما بعد الاستعمارية (ما بعد الكولونيالية) post-colonialism

حركة فكرية نشأت فى الدراسات الأدبية والثقافية تتعلق بالأثر المتنوع وغير المتساوى والمختلف عليه الذى تركته الاستعمارية على ثقافات الشعوب، سواء التى مارست الاحتلال أو التى تعرضت له، وذلك من حيث طريقة إعادة إنتاج أو تحول العلاقات والممارسات والتمثيلات بين الماضى والحاضر، وبين «قلب» و«هوامش» الإمبراطورية وما بعدها. وبينما نجد أن تكاثر الاستخدامات والمعانى الضمنية لمصطلح «ما بعد الاستعمار» (واختلاطه مع مصطلحات

أخرى مثل «الاستعمار الجديد»، و«الاستعمار السابق»، و«مناهضة الاستعمار»، و«ما بعد الاستقلال»، و«ما بعد الإمبريالية») قد أدى إلى ظهور كتلة متشابكة من الخيوط الفكرية. كما يلاحظ أيضا أن ما بعد الاستعمارية ـ كشكل من أشكال التحليل النقدى للاستعمارية ومشروعاتها اللاحقة ـ تسلم بما يلى:

(1) «القراءة العميقة والنقدية للخطاب الاستعماري.

(2) فهم التواريخ المعقدة والمجزأة التى تنتقل من خلالها الاستعمارية من الماضى إلى الحاضر.

(3) تصوير الطرق التى يتم من خلالها ارتباط المجتمعات المستعمرة والمستعمرات معًا فى شبكات من التقارب والتأثير والتبعية.

(4) الحساسية تجاه المضامين السياسية لطريقة كتابة التاريخ (Gregory, 2000).

وقد يشير مصطلح ما بعد الاستعمارية إلى شيء ملموس، له «مرجعيات سياسية وتاريخية فى المكان والزمان، بما يحدد الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين قوى الاستعمار والمستعمرات» (King, 1993, p. 90). ويمكن تمييز هذا المأخذ على ما بعد الاستعمارية فى الأعمال التى تركز على أشكال تعبير وهوية ما بعد الاستعمار ـ مثل الأشكال والأنماط والهويات الاجتماعية والديموجرافية والسياسية والثقافية ـ على هامش المجتمعات التى كانت مستعمرة سابقًا (Simon, 1998, p. 230). وغالبا ما تكون الدول

القومية بعد الاستعمارية «منهمكة فى الهجوم على الأماكن التمثيلية» فى محاولة لإنتاج «نموذج المواطن بعد الاستعماري» (Srivastava, 1996, p. 406). وكانت الأشكال الحضرية والنمط المعماري، بصفة خاصة، تعامل «كوسيلة اجتماعية وسياسية للتمثيل تشكل من خلالها الأمة بعد الاستعمارية حوارًا مع ماضيها الاستعماري» (Kusno, 198, p. 551). ولا يؤدى الصراع بعد الاستعمارى من أجل تحقيق هوية جديدة إلى اختفاء الماضى الاستعمارى تمامًا، ولكنه يتضمن استرجاعًا انتقائيًا وتبنى الثقافات المحلية (انظر: المعرفة المحلية) والاستعمارية لإنتاج أشكال مناسبة لتمثيل الحاضر بعد الاستعماري. وغالبا ما تكون الهوية بعد الاستعمارية «مثيرة للسخرية» و«متناقضة» و«قلقة» على «عدم الأصالة»، وذلك لأنها تتشكل بكل من «التماثل السلس نسبيا مع ثقافة المستعمر، ورفض ثقافة المستعمر أيضا» (Kusno, 1998, p. 550).

ومع ذلك، يعتبر استخدام مصطلح ما بعد الاستعمارية، أمرًا مثيرا للمشاكل، لأن الواقع التاريخى فى النصف الثانى من القرن العشرين فى العالم الذى كان مستعمرًا، كان يتشكل «بالحداثة التى تحققت من خلال مخالب الاستعمارية، وكان مليئا بالمتناقضات والعمليات غير المكتملة والاضطرابات (Lee and Lam, 1998, p. 968). ويجب أن نفهم ما بعد الاستعمارية بمعنى جمعي، لأن هناك «اختلافات راديكالية تمامًا فى العلاقة «الأستعمارية» بين المركز الإمبريالى والمستعمرات فى مختلف جوانب الإمبراطورية السابقة» (Mishra

and Hodge, 1991, p. 412). وهكذا تقل فائدة المصطلح إذا ربطناه بلحظة تاريخية معينة، أو وضع سياسى أو غرض محدد. وبدلًا من ذلك، يفضل استخدام مصطلح «ما بعد الاستعماري» للإشارة إلى «اتجاه للدراسة النقدية للآثار البعدية للاستعمارية وتشكيلها للمعرفة» (Radcliffe, 1977, p. 1331). إذ إنه يُقدم إطارًا مفاهيميًا يعمل على زعزعة الخطابات السائدة فى الغرب الاستعماري، وتحدى الافتراضات الراسخة، وانتقاد الشرعيات المادية والاستطرادية للاستعمارية (Crush, 1994; Jackson and Jacobs, 1996; Jacobs, 1996; Blunt and McEwan, 2002; McEwan, 2003). ويرتبط نقد هذا المصطلح بالأشكال الثنائية «مثل الشرق/الغرب، التقليدي/الحديث، الطبيعي/الثقافي، البنيوي/الشكلي» من أجل تحديد «التوترات المثمرة الناتجة عن الاختلافات غير المتكافئة، وليس المصالحات الخادعة» (Nalbantoglu and Wong, 1997, p. 8).

وأصبحت الراديكالية التحررية، والموقف الاسترجاعى المنسوب إلى ما بعد الاستعمارية موضع تساؤل بعدد من الطرق. إذ يقول النقاد، إنه مثلما يؤدى تطبيق فئة «ما قبل الاستعماري» على المجتمعات قبل اندماجها فى النظم السياسية والاقتصادية الأوروبية إلى تثبيت صفة «الاستعماري» كنقطة مرجعية أساسية، فإن إضافة البادئة «بعد» يمكن أيضا أن تفرض «استمرارية التواريخ الأجنبية» و«التواريخ المحلية التابعة» (Perera, 1998, p. 6). وهذا يطرح التساؤل عما إذا

كان وضع العالم اليوم قد أعيد تشكيله على أنه «ما بعد استعمارى بصورة غير قابلة للتبديل» (Hall, 1996, p. 256)، أو ما إذا كان من المحتمل أن «الاستعمارية تركت الحياة اليومية للكثيرين بدون تأثير، أو ما إذا كانت التغيرات التى أحدثتها فعلا غالبًا ما كانت تتم بدون أن تلحظ كتغيرات» (During,1992, p. 346). ويمكن أن يؤدى تفضيل لحظة «ما بعد الاستعمارية» ببساطة إلى إحياء أو استرداد ما أعلنت ما بعد الاستعمارية بإصرار أنه «انتهى» (Hall, 1996b, p. 248; Gregory, 2004).

وحذر آخرون من اتجاهات النظرة الضيقة لبعض أشكال دراسات ما بعد الاستعمارية. التى تبدو رافضة لتخطى تنظير «معنى الارتباط» (Mishra and Hodge, 1991, p. 399). وتركِّز بدلاً من ذلك على الحاجة إلى دراسات ما بعد الاستعمارية للتعامل مع «الممارسات المادية والأماكن الفعلية والسياسة الحقيقية» (Sylvester, 1999, p. 712; Driver, 1996; Jackson and Jacobs, 1996; Barnett, 1997, p. 137; Lester, 1998; Driver and Gilbert, 1999b). وإذا كانت المحددات الرئيسية لنظريات ما بعد الاستعمارية تكمن فى «محاولاتها الخاطئة لتتخطى بالبلاغة ما لم يُتخطى فى الواقع» (Ryan, 1994, p. 82)، فإن نقطة البداية المهمة فى التغلب على بعض هذه المحددات، ستتمثل فى تحليل ما بعد الاستعمارية من خلال مسارها عبر الأماكن الحقيقية والأشكال المبنية والوجود المادى للمجالات الحيوية اليومية.

ويذهب رام (Ram (1998, p. 628 إلى أن مجال الحديث عن ما بعد الاستعمارية، يبدو مشوهًا بطريقة ميئوس منها بأصوله الاستعمارية التى تبدو مستنفدة كمصدر للنقد والفعل، ومن ناحية أخرى، سيبدو الخطاب ما بعد الاستعماري، غير قادر على تمثيل أى شيء بخلاف الغيرية المطلقة». وتعتبر الخطوات الأولى الأكثر صعوبة، كما يقول شاترجى (Chatterjee (1994, p. 216: إذ إن «أوروبا والأمريكتين، وهما الموضوعان الحقيقيان للتاريخ، قامتا بالتفكير نيابة عنا فى تسجيل الاستغلال والتنوير الاستعماري، بل وتسجيل مقاومتنا المناهضة للاستعمار وبؤس ما بعد الاستعمار أيضا». ويقول سيداواى (Sidaway (2000, p. 593 أيضا إن «أية جغرافيا ما بعد استعمارية، يجب أن تدرك فى قرارة نفسها الاستحالة الخاصة بها، فى ضوء أن الجغرافيا تتصف حتما (فلسفيًا ومؤسسيًا) بموقعها وتطورها كعلم استعمارى غربي». وحتى تتطلع الجغرافيا بعد الاستعمارية للانفصال التام عن هذا المسار المحدد، تتمثل الخطوة الأولى للأمام، فى اعتبار ما بعد الاستعمارية مجالا كثير الحركة والتطور والخلاف، حيث يمكن الوصول إلى فرض الرؤى فى مواقع متعددة. وبينما لا يمكن فصل ملامحها التعويضية كوسيلة لمقاومة الاستعمارية بجميع أشكالها، وجوانب المناورة كوسيلة للاستعمارية لإعادة إنتاج نفسها، فإنه يمكن شحذ أسلحتها النقدية من أجل «تفكيك النظام الممثِّل للاستعمارية»، بل وتوضيح أسباب صمت المحليين «بتحرير المقهورين فى الخطاب» والرد على المركز

الاستعمارى (Alatas, 1995, p. 131; Rattansi, 1997; Nagar and Ali, 2003). وفى هذا المجال، ينادى روبنسون (Robinson (2003a، مقتبسا من شاكرابارتى Chakrabarty، «بالصياغة المحلية» للدراسات الغربية، والتى يعقبها الدراسة المتواصلة للممارسات الاستعمارية فى إنتاج المعرفة بعد الاستعمارية.

قراءات مقترحة:

Blunt and McEwan (2002); Robinson (2003); Sidaway (2000).

ما بعد التنمية **post-development**

تقليد فى الفكر والعمل السياسى يرفض قبول أن **التنمية** محايدة أو بريئة بصورة ما. ويعترض أنصارها أيضا على اقتراح أن «الدول النامية» تستطيع أو يجب عليها أن تتبع خطى **الغرب/الشمال**. بل ويستطرد بعض أنصارها ويقولون إن **خطاب** التنمية قد ألحق ضررًا كبيرًا بجنوب العالم. إذ يقول آرتورو إيسكوبار (Arturo Escobar (1995 إن التنمية تسببت فى **المجاعة** والديون وزيادة **الفقر** لمعظم سكان العالم. ويقول أيضا إن تنمية ما بعد 1950م قد فشلت، وإنه يجب اكتشاف أنماط حياة أخرى والعمل من خلالها. وفى هذا المجال، تشير ما بعد التنمية إلى تلك المجموعة من التجارب الإيكولوجية والاقتصادية والثقافية التى ستنتج طرقا جديدة وربما أفضل للحياة الإنسانية.

ويمثل فكر ما بعد التنمية طيفًا من الفكر المعارض الذى يخلط الرؤى القديمة بالجديدة بنسب متساوية تقريبا. فمن ناحية، هناك الفكر المناهض للتنمية الذى يستبعد التنمية صراحة. ويرجع النشطاء المناهضون للتنمية إلى المهاتما غاندى وليو تولستوي، حيث يّدعيان أن التنمية عنيفة وغير إنسانية. وهناك أكثر من إشارة إلى هذا التفكير فى كتاب إيسكوبار «**مواجهة التنمية**»: لقد فشلت التنمية ويجب القضاء عليها. ولكنه اعتمد أيضا على أعمال قدمها **منظرو التبعية** فى الستينيات من القرن الماضى، ومنهم آندريه جندر فرانك. ومثل الكثير من الآخرين، كان يقول إن **نموذج التحديث** الاقتصادى السائد فى الشمال، لا يمكن تصديره إلى **جنوب العالم**. حيث تستخدم الدول الكبرى قوتها لمنع التنمية المتوازنة. وسيكون من غير الحكمة، وربما من المستحيل، أن تقوم أغلبية دول العالم بنسخ نموذج التنمية الاستغلالى بيئيا الذى اتبعته دول الشمال (انظر أيضا: **نموذج المركز الهامش**).

ومع ذلك، فإن ما جعل عمل إيسكوبار مثيرًا للتحدي، هو حقيقة أنه اعتمد على عمل ميشيل فوكو ومجموعة **دراسات المهمشين** للتفكير فى إنتاج التنمية كشكل **الحكامة**.. إذ يقول إيسكوبار إن **العالم الثالث** اخترعته برامج المساعدات الأمريكية باعتباره عنصرًا متبقيا فى صراع **الحرب الباردة** بين العالمين الأول والثاني. وليس هناك شيء طبيعى بشأن هذه **البنية الاجتماعية**. باستثناء التاريخ غير الشائع للاستعمارية. التى أنتجت هذا الخليط المتنوع من الدول كمجال

فريد أصبح يتصف منذ ذلك الوقت «بالفقر الشامل» وأعراض نقص التنمية. وبعبارة أخرى، يقول إيسكوبار إن الجغرافيا التخيلية للتأخر التنموى، كانت تتشكل بخطاب التنمية الذى ذلل أغلبية العالم فى ضوء الرؤية الأسطورية للغرب الكامل والخير. وتحت غطاء التنمية، كان الخبراء الغربيون (عمال المساعدات والفنيون والعسكريون) طلقاء فى العالم الثالث لضمان انحلاله ظاهريا. وهكذا فإن حقيقة أن الأمم المتحدة أعلنت ستينيات القرن العشرين «عقدا للتنمية» تشير إلى الغطرسة التى يميل إيسكوبار إلى مواجهتها.

وكان عمل إيسكوبار مهمًا فى فرض إعادة تقييم العمل (غير) المنتج الذى قدمته التنموية. فمن خلال ربط دراسة التنمية والجيوبوليتيكيا، كان إيسكوبار قادرًا على إثارة أسئلة مهمة حول معانى الاستعمارية. ألم تكن التنمية مجرد استمرار للاستعمارية باسم آخر؟ ألم تحوّل رجال ونساء العالم الثالث إلى مجموعة من الأغراض التجريبية، التى يجب عزلها لاحقا فى متحف أو جامعة؟ (انظر: تعليقات آشيس ناندى Ashis Nandy على الغلاف الخلفى لكتاب «مواجهة التنمية Encountering development»). وفى نفس الوقت، هناك ضعف فى تقرير إيسكوبار. إذ إن اقتراحه أن التنمية بدأت عام 1949 يتجاهل تاريخًا من الفكر حول التقدم والفوضى (عن التنمية) الذى استكشفه بقدر من التفصيل كل من آرندت Arndt (1981) وكوين وشنتون Cowen and Shenton (1996).

وكذلك قال كوريريدج (1998) Corbridge وكيلى (1999) Kiely إن إصرار إيسكوبار على خطاب وجيد للتنمية، يجعله لا يرى التدخلات الحكومية المختلفة التى ظهرت من أجندة الاحتياجات الأساسية مثلًا، أو إطار النوع والتنمية، أو الليبرالية الجديدة. وفى بعض الأوقات، يقترب إيسكوبار من موقف مناهضة التنمية الذى يتطلب الهروب من كل أشكال الحكم. ولكن لم يتضح كيف يمكن أن يتحقق مثل هذا الهروب، ولم يتضح ما إذا كان قد فصل تكاليف الفرصة لبدائله التنموية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه يُدين التنمية فى مجملها، ولم يلاحظ أن توقعات الحياة فى أجزاء عديدة من العالم، قد زادت بمعدل غير مسبوق تاريخيا بعد عام 1950.

وإذا كان إيسكوبار استغل فوكو لتوبيخ التنموية، فهناك صيغ أخرى لفكر ما بعد التنمية تعتبر أقل معيارية. وعلى سبيل المثال، فقد بدأ بارثا شاترجى (2004) Partha Chatterjee فى تطوير استجابة ما بعد الاستعمارية على ما يسميه الإشارات «الخيرية عديمة الضمير» لليبرالية الجديدة، وعلى «الإدارة العامة الجديدة» (NPA) التى غالبا ما تسايرها. ولفت الانتباه مرارًا إلى التسلسلات الزمنية المختلفة لتكوين الدولة الحديثة فى الغرب وفى دول آسيا وأفريقيا. وكان يرى أن تقنيات الحكم وتكوين المجتمعات ذات الأسماء، كانت تسبق تكوين الدولة القومية والمجتمع المدنى فى معظم أنحاء العالم. إذ

إن مطالبة الإدارة العامة الجديدة بالحكم الصالح والتنمية بالمشاركة من جانب الأفراد، غالبا ما تتعارض مع الحقائق المحلية، حيث يحتاج الناس إلى مساندة الوسطاء المهرة فى المجتمع السياسي. وفى محاولة لاستكشاف التنمية والتحول البيروقراطى فى ليسوتو، وجد جيمس فيرجوسون (1990) James Ferguson أنه بينما فشلت مشروعات التنمية الفردية بصورة منتظمة، فإنها اجتمعت لتنتج آلية مناهضة للسياسة استبعدت اللغة التقنية للتنمية، وتبنت مناقشة عامة متسقة لعلاقات النوع، وحقوق الأراضي، وطبيعة الدولة، وخلافه. وبعبارة أخرى، لم تكن حجة فيرجوسون تتمثل فى أن التنمية قد فشلت (مثل إيسكوبار). ولكنها تتمثل فى أن مجموعة متنوعة من تدخلات التنمية قد فشلت فى القضاء على الفقر الريفى فى ليسوتو، ولكنها نجحت وبدون قصد أحيانا فى فرض سلطة الدولة البيروقراطية فى الريف.

ويشير عمل فيرجوسون على الآلية المناهضة للسياسة، إلى مجال مثمر لما بعد التنموية التى تحافظ على الروابط مع الفكر التنموى الراديكالي. وقد ظهرت تقارير مماثلة عن نزع الصبغة السياسية عن التنمية كتبها بيتر أوفن (1998) Peter Uven عن وكالات المساعدات فى رواندا، وجون هاريس (2001) John Harriss عن تهافت عمل روبرت بوتنام عن نظريات رأس المال الاجتماعى، وديفيد موسى (2005) David Mosse عن تأثير مشروع مساعدات بريطانى كبير على السلطة فى الهند. وهكذا نجد أن فكر ما بعد التنمية يمكن أن يقدم الكثير فى هذا المجال، وفى استكشافات الطرق التى يعبر

من خلالها فكر التنمية عن القلق أو الخيال الغربى تجاه «ذاته» (Gilman, 2003).

قراءات مقترحة:

Cooper and Packard (19980; Escobar (1995); Ferguson (1990); Watts (2003).

ما بعد الفوردية post-Fordism

مجموعة من أساليب الإنتاج الأكثر مرونة مقارنة بالأساليب **الفوردية** السابقة، والتى تستخدم كجزء من **التراكم المرن**. وتتصف هذه الأساليب بثلاث خصائص أساسية: (1) التركيز على المرونة فى كل من مهارات العمال (الذين يمكن أن يعملوا بعض الوقت بما يسمح بمرونة استخدامهم حينما يكون هناك طلب على المنتج)، وفى تشغيل الآلات التى يجب أن تكون قابلة للبرمجة والتشغيل لإنتاج توليفة من المنتجات المختلفة، (2) الانفصال الرأسى بدلًا من التكامل الرأسي، حيث يعتمد الإنتاج على شبكة ضيقة من الموردين الذين يستطيعون الاستجابة بسرعة للتغير فى الطلب، و(3) التركيز على المنتجات النهائية الدقيقة وعالية الجودة، بسبب أسلوب **الإنتاج فى الوقت المناسب** وانتقائية المستهلكين. وغالبا ما يقال إن ظهور ما بعد الفوردية جاء استجابة لأوضاع الأزمات فى السبعينيات من القرن العشرين، عندما أصبحت الفوردية **كنمط الإنتاج؟** ونظام تراكم غير

مستقر. ومع ذلك، أشار آخرون، إلى أنه فى الواقع كان العديد من الأساليب التى ارتبطت بما بعد الفوردية موجودًا منذ ما قبل ظهور الفوردية ذاتها، ولكنه أُعيد اكتشافها ببساطة فى ثمانينيات القرن العشرين (Gertler, 1988; Amin، 1994). وفى الواقع، استخدم بيك وتيكل Peck and Tickell (1994) مصطلح «بعد الفوردية after-Fordism» اعترافًا بعدم وجود مجموعة متماسكة من المبادئ التي توضح ما بعد الفوردية، والطرق التى تجد بها عناصر من كل من الفوردية والتراكم المرن معا فى أساليب إنتاج واستراتيجيات المشروعات.

وبالنسبة للجغرافيين، فإن ما بعد الفوردية ارتبط بصورة معقدة بالإقليم أو **بالتجمع العنقودى**، بسبب أهمية **التجميع الاقتصادى** واقتصاديات **التوطن** للإنتاج المرن.

ما بعد الإنسانية posthumanism

نمط من العمل الفكرى والثقافى يتضح بجلاء فى **النظرية النقدية**، والهندسة المعمارية، والفلسفة، والعلوم الاجتماعية التى تركز على عدم النقاء المتضمن فى كون الشيء إنسانيا، والتوجه ضد التقليد الإنسانى الذى كان يمثل نمط الفهم السائد لزمن طويل فى **العلوم الإنسانية** والعلوم الاجتماعية. وعندما تفترض **الإنسانية** أن البشر، بقدراتهم المتمثلة فى الرشادة، والوعي، والبراعة، والروح،

واللغة، وغيرها، يحتلون مركز العمل الاجتماعي، ويستطيعون تخطِّى المجال الطبيعي، يصر العمل بعد الإنسانى على أن كل هذه القدرات تتحقق بمساعدة الكثير من الآخرين (بما فى ذلك غير البشر). وغالبا ما تستخدم مجموعتان متصلتان من أشكال الفكر النظرى لإطلاق هذه الدعاوى (Braun, 2004a). إذ تعتمد المجموعة الأولى على أشكال جديدة من الحيوية (Watson, 1998) ترتبط بقراءات هنرى بيرجسون وجيل ديلوز، حيث تعتبر الأشياء الخادعة، مثل الوعي، والعقل، والذاكرة، والمستوعبات الأخرى التى غالبا ما تسمى إنسانية أساسا، مجرد حركات معقدة للموضوع. وقد ظهر قدر من هذا النمط من العمل تحت عنوان **نظرية الفاعل – الشبكة**. ويعتمد التدخل الثانى كثيرًا على التقليد التفكيكي، ويُظهر استحالة الذات الإنسانية البحتة (Badmington, 2000). وفى الحالة الأخيرة، فإن المشروع الإنسانى أو الآلة الأنثروبولوجية كما يطلق عليه أجامبن Agamben (2002)، يمكن عرضه على أنه لا يختلف كثيرًا عن التميز الجزئى للإنسانى عن غير الإنساني، والذى غالبا ما يأخذ شكل الثنائية الإنسانية/الحيوانية. وبينما يمكن اعتبار أن البادئة «ما بعد» تصف وضعًا تاريخيًا ظهر حديثا، حيث يتعرض الإنسان الذى كان نقيًا فى وقت ما إلى خطر الانقراض بصورة متزايدة بسبب نمو التقنيات الوراثية الاصطناعية وتقنيات التكاثر الجديدة وغيرها (Fukuyama, 2002)، فإن هذه النزعة التاريخية تفقد موضوعيتها. ويتمثل الخلاف فى أن الإنسان والمشروع الإنساني، كانا يمثلان دائما

سعيًا مثقلًا وغير متجانس، ويتضمن أكثر من العناصر البشرية، حتى إذا كان الاختلاط قد حقق كثافات وأشكال جديدة (Hayles, 1999). وتتمثل النتيجة فى تحدى لإعادة تصور الجانب الاجتماعى للعلوم الاجتماعية والجانب الإنسانى للجغرافيا البشرية. ويمثل هذا أيضا نوعًا من التشكيل السياسى للعديد من الأشياء المكبوتة التى كانت متروكة على هامش الحوار الإنساني. وتتضمن ما بعد الإنسانية المشكلة بصورة إيجابية «خلط الخيالات الجامحة بالابتكارية التقليدية، [مما يبشر] بالتحول السياسى لتقنيات الحياة التى أصبحت فيها النزاعات الفكرية والحوارات العامة متشابكة بصورة لا يمكن فصلها فى حالة مخاوف الغذاء، والزراعة العضوية، والصورة الوراثية، وأى عدد من الحوارات الأخرى السياسة البيولوجية» (Whatmore, 2004, p. 1360).

قراءات مقترحة:

(Whatmore, 2004).

مدينة ما بعد الصناعة **post-industrial city**

نوع من المدن انتقلت جغرافيته الاقتصادية من الاعتماد على العمالة فى الصناعة التحويلية، إلى التركيز على العمالة فى الخدمات. وعادة ما يتصف سوق العمل المزدوج فيها بالانفصال بين

العاملين المهنيين والإداريين الذين يحصلون على أجر جيد فى القطاع العام، وهيئة الخدمات الأقل أجرًا. ويوضح نمط استخدامات الأرض والمناطق الاجتماعية فى المدينة بعد الصناعية، اختلافًا ملحوظًا عن الترتيب فى نموذج المدن الصناعية الحلقية التقليدية (قارن: **النموذج النطاقى**). ويتميز خط الأفق فى وسط المدينة الآن بالاستثمار الجديد فى أبراج المكاتب، والمؤسسات العامة، ومبانى الفنون، والرياضة، والمطاعم، وخدمات وقت الفراغ. وتراجعت استخدامات الأرض فى الصناعات القديمة والنقل حول وسط المدينة لصالح إعادة تطوير الجبهات المائية وأماكن أنشطة وقت الفراغ، وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة مشاركات بين **القطاعين العام والخاص**. وقد مر عدد من مجاورات قلب **المدينة** بعملية إعادة الاستثمار **والتحسين** مع استجابة سوق الإسكان **لسوق عمل** الخدمات المتقدمة. وانتقل المهاجرون الجدد والعمال الفقراء نحو الخارج إلى مواقع الضواحي، التى أصبحت المحور الجديد للصناعة التحويلية وتجارة الجملة المجاورة للمطارات والطرق السريعة الإقليمية. وتتنوع **الضواحى** فى أنماط الحياة والمكانة الاجتماعية، ومع ظهور مدن التوابع (**أو المدن الحدية فى المنطقة الحضرية الكُبرى**) أصبحت تلك الضواحى تحتل مكانة حضرية أكبر.

وتتخطى خصائص المدينة بعد الصناعية ملامحها الخاصة بسكانها واستخدامات أرضها، حيث توضح الدراسات الكندية أن

خصائص الأسرة والنوع فى المدن بعد الصناعية تختلف عن هذه الخصائص فى المدن ذات القاعدة الصناعية، مع وجود أسر أصغر، واتجاه أكبر نحو تساوى النوع فى مكان العمل، وانخفاض وتأخر معدلات الزواج (Ley, 1996). وتعتبر ليبرالية نمط الحياة وارتفاع مستويات العلمانية من بين السمات الثقافية والاتجاهية المميزة.

وبالرغم من أن المدينة بعد الصناعية تمر عادة بالنمو الاقتصادى والسكاني، فإنها تواجه تحديات مهمة. فمنذ الثمانينيات من القرن الماضى، كانت السياسة الليبرالية الجديدة تميل نحو مبادلة خدمات الرفاهية بالأهداف التنظيمية (Harvey, 1989a)، مع إبراز الاستقطاب الاجتماعى والمكانى (Walks, 2001). ويمكن أن يؤدى التركيز على اعتبارات جودة الحياة للطبقة الوسطى إلى تقديم المزيد من الخدمات الأساسية، فمثلا يمكن أن يؤدى الإنفاق من حصيلة الضرائب على الأشياء الجذابة للمستهلكين، مثل الملاعب الرياضية، إلى تخفيض نوعية الحياة للسكان الأكثر فقرًا (Friedman, Andrew and Silk,2004). وغالبًا ما يرتبط النمو السكانى وسوق عمل الطبقة الوسطى الكبيرة بتحديات لتوفير الإسكان (انظر: دراسات الإسكان). ولقد أدى انخفاض الاستثمار فى النقل العام، إلى تزايد الاعتماد على السيارات الخاصة، مما أدى إلى ازدحام المرور ومستويات مرتفعة من تلوث الهواء. وكما تظهر اضطرابات المهاجرين فى ضواحى باريس عام 2005، فإن مواقع الضواحى يمكن أن تكون مكمن لظاهرة حديثة من الاستبعاد الاجتماعى الحاد.

قراءات مقترحة:

Ley (1980); Robson (1994).

مجتمع ما بعد الصناعة **post-industrial society**

عبارة عن صياغة مفاهيم الأوضاع المتغيرة فى الاقتصاد والمجتمع فى دول الشمال، بداية من ستينيات القرن العشرين تقريبا. وقد اشتهر المصطلح بسبب كتاب دانييل بل (1973 , 1999) Daniel Bell شديد التأثير، الذى حظى بانتشار واسع، وإن لم يكن ذلك بالخصوصية التى أرادها. حيث يهتم المجتمع بعد الصناعى بالتحول الوظيفى فى المجتمعات المتطورة، كما فى حالة الآلية والاستعانة بمصادر خارجية، حيث تنتقل العمالة بصورة متزايدة إلى مهن الياقات البيضاء، ومجموعة الخدمات، والتى تلعب فيها المعلومات المتخصصة وتقنية المعلومات دورًا كبيرًا فى تشكيل المجتمع والاقتصاد. وفيما عدا ذلك، يرى بعض المؤلفين، أن هناك عملية تطورية، حيث تنتقل المجتمعات خلال مراحل اقتصادية واجتماعية محددة، من تجميع المواد الخام إلى الصناعة التحويلية، وأخيرًا إلى تقديم الخدمات التى تساعد كلا من الاستهلاك والإنتاج.

وخلال سبعينيات القرن العشرين، ظهرت أشكال متعددة من فكرة المجتمع بعد الصناعي. ونتيجة للتأثر برد فعل الطلاب الفرنسيين تجاه عدم الوصول إلى بيروقراطيات الدولة، قال آلين تورين

(Alain Touraine, 1971) إن الحائزين على المعلومات المتخصصة كانوا يتحولون إلى تكنوقراط متميزين يفرضون سيطرتهم على مجالات متنامية من الحياة اليومية. وهناك تيار آخر للعمل يركز على حائزى المعلومات المتخصصة على أنهم طبقة وسطى جديدة من العاملين الإداريين والمهنيين، بالرغم من انقسامهم داخليًا حسب درجة وصولهم إلى رأس المال الثقافى والاقتصادي، ومواقعهم فى القطاعين العام أو الخاص (Gouldner, 1979). وهناك مسار ثالث أكد عليه مانويل كاستل Manuel Castells وزملاؤه يحدد دور شبكات وتدفقات المعلومات فى تشكيل التشكيلات الاجتماعية الجديدة.

ومع ذلك تمثلت الشخصية المسيطرة فى دانيل بل تحديدًا. فبالرغم من اهتمامه بالتحول المهنى إلى مجتمع الخدمات، فإن نظريته تطورت كثيرا، حيث حاول تتبع المسار التقدمى للمجتمعات المتقدمة، باستخدام الحالة النموذجية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فى ثلاثة مجالات اجتماعية متشابكة تتمثل فى البنية الاجتماعية والسياسة والثقافة. وذكر إمكانية عدم توافق هذه الأجزاء فى هذه العملية التقدمية، وعلى سبيل المثال، فإن الاقتصاد الأكثر تنظيما، يكون أكثر ارتباطًا بالثقافة الأكثر تناقضًا. ويرى بل إن نظرية المعرفة فى القيمة ستحل محل نظرية العمل فى القيمة، مما يؤدى إلى خلاف حاد مع المنظرين الماركسيين الغربيين والصيغ الأكثر منهجية فى روسيا (انظر: الماركسية). وبحلول منتصف الثمانينيات، كان النقاد اليساريون يعترفون بدقة إسقاطات بل فى الثقافة وقوة

العمل (Wright and Martin, 1987). ومع ذلك، كانت نظرية بل مثل كل النظرية الاجتماعية وليدة عصرها. وعندما نشرت هذه النظرية مع قرب نهاية الرواج غير المسبوق لفترة ما بعد الحرب، فإنها كانت قد كتبت من منظور الطبقة الوسطى المتفائلة كثيرا، حيث لا تؤثر الندرة والصراع على مسار الحراك السكانى الاجتماعى الصاعد. ولكنها أثبتت أنها نموذج معرفى مؤثر على البحوث التالية، وتمثل فروضها الأساسية الآن جزءًا من العالم المسلم به للعلم الاجتماعى المعاصر.

قراءات مقترحة:

Bell (1999 [1973]); Clement and Myles (1994).

ما بعد الماركسية post-Marxism

على الرغم من أن مصطلح «ما بعد الماركسية» يستخدم أحيانا لتشخيص الحقبة بعد السوفيتية فى الجيوبوليتيكيات، فإن هذا الاستخدام التاريخى يهمش حالة فكرية سبقت سقوط جدار برلين بعقدين على الأقل. وإذا كان التقويم الزمنى يمثل حجر الأساس، فإن سنة 1968 تمثل البداية الدقيقة لما بعد الماركسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الفكرية لا تتضمن مشروعًا فكريًا متكاملًا، ولا هيكل نظرية محددة بالضرورة. وهكذا الأمر بالنسبة إلى ما بعد

الماركسية، التى أصبحت مجالا تقليديا لتحليلات الاستغلال المختلفة فى المجتمعات الرأسمالية التى تنطلق من جمود وشمولية التقليد الماركسى الذى يركز على الطبقة. ويوجد أول ولاء صريح لأجندة ما بعد الماركسية فى بيان إيرنستو لاكلاو Ernesto Laclau وشانتال موفى Chantal Mouffe المؤثر عن الديمقراطية الراديكالية «الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية Hegemony and socialist strategy»، حيث أعلنا: «إذا كان مشروعنا الفكرى فى هذا الكتاب يعتبر فيما بعد الماركسية، فإنه فيما بعد الماركسية فعلا».

واتساقا مع دارسين آخرين لما بعد الماركسية، الذين تبعوا أو سبقوا لاكلاو وموفي، فإن جزءًا كبيرًا من هذا المشروع الجديد يهتم بمجموعة الخطابات. أى الأنظمة الرمزية المرتبطة بالأجهزة المؤسسية . التى تشكل الذاتيات والهويات بمختلف الطرق المتميزة. وفى الواقع، فإنه إذا كان هناك خيط مشترك مع التحليل بعد الماركسي، فإنه سيتمثل فى الإصرار على أنه لا يوجد كيان مسيطر حاضر بذاته يمكن اعتباره مركزًا للمبادرات والحافظ الطبيعى لحقوق الأفراد (كما فى النظرية السياسية الليبرالية، انظر: **الليبرالية**)، ولا يوجد طرف طبقى جماعى يتمتع بالأولوية الوجودية كممثل للتاريخ (البروليتاريا فى الماركسية التقليدية). وبدلا من ذلك، يفترض أن الكيان ناقص بصورة راديكالية، أو محدد تماما فى سجلات مختلفة . نفسية (Jacques Lacan, Louis Althusser)، أو تمثيلية (Jacques

Derrida, Jean-François, Lyotard, Gayatri Chakravorty (Spivak، أو اجتماعية/سياسية Stuart Hall, Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, J.K. Gibson-Graham). ويتصل بهذه الأشكال من الإنكار سلسلة أخرى. مثل رفض الأولوية المفترضة للشمولية الاقتصادية والطبقية والنزعة التاريخية، أو العمالة المرتبطة بالاتحادات أساسًا، أو السياسات التقدمية.

قراءات مقترحة:

Callari and Ruccio (1996); Gibson-Graham (2006b [1996]); Laclau and Mouffe (1995); Sim (1998).

ما بعد المادية **postmaterialism**

مصطلح فضفاض يشير إلى أشياء كثيرة وغير محددة، وتوضح البادئة «ما بعد» حدوث انفصال تاريخى فى التوقعات الثقافية المحيطة بالعلاقة بين المجتمع والعالم غير الإنساني. ويصور هذا المصطلح ارتفاع الجماليات وجودة الحياة فوق قضايا الإنتاج والتوزيع. وقد صاغ هذا المصطلح إنجلهرت (1977) Inglehart لوصف نمو البيئية، وتراجع سيطرة السياسات المبنية على الطبقة فى حقبة ما بعد الحرب..ويمكن تفسير ما بعد المادية على أنها «إيكولوجية الوفرة» التى يمكن تمييزها عن «بيئية الفقراء» التى

تكمن دعاواها الإيكولوجية فى الدفاع عن الحياة وليس عن نوعية الحياة (Guha and Martinez–Allier, 2000).

قراءات مقترحة:

Guha and Martinez-Allier (2000).

ما بعد الحداثة **postmodernism**

حركة معمارية وجمالية وفكرية مهمة انتعشت فى الربع الأخير من القرن العشرين. ويسهل اختلاطها (وإن كان ذلك خطأ) بالحركة المعاصرة الأكثر فلسفية المتمثلة فيما **بعد البنيوية**، بل وبالتيارات الأعمق (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التى تشير إليها ربيبتها المحددة لفترة **ما بعد الحداثة**. وبالرغم من أنه قد لا يمكن تمييزها أحيانًا عن المسارات الفكرية «للموقفين» الآخرين، فإن الأغلبية تتفق على قصرها على المجال الثقافي. فهناك عدم تأكد فيما يتعلق بما إذا كانت ما بعد الحداثة قد انتهت أم لا، ولكن من الواضح أن الإثارة والجدل اللذين أحدثتهما قد تراجعا كثيرًا. وبينما توجد أدلة على أن جذور هذه الحركة أقدم، حيث بدأت فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فإن البعض يضع قمة ما بعد الحداثة جنبًا إلى جنب مع انتشار (الوسائط) المرئية والتحول التليفزيونى لرئاسة ريجان فى الثمانينيات الماضية.

وبصفة عامة، يقال إن المواضيع التى تميز الأبعاد الفنية لما بعد الحداثة، كانت تمثل إما انقطاعًا أو اتصالًا لرغبة الحداثة فى تحويل الحياة اليومية والحياة ككل إلى فن. وربما تتمثل أهم نتيجة لهذا الاتصال أو الانفصال، فى جهود انتزاع الفن من أيدى النخب الغنية (وهى المستهلك الرئيس للفن تاريخيًا) من خلال إزالة التمييز بين الأشكال الجمالية «العليا» و«الدنيا». وكان الاتجاه سيئ السمعة لدى رُواد ما بعد الحداثة، إلى خلط وسائل متعددة فى عمل واحد، غالبا ما يتحقق بالجمع بين أشكال كانت مستبعدة من قبل كعناصر مبتذلة فى الثقافة الشعبية، وبالتالى كانت مهمشة فى الفن. كما فى الكتب الفكاهية والإعلانات والكتابة على الجدران. وغالبا ما كانت الأفكار الحداثية تُشجع، إن لم تتطلب، الانعكاس والتأمل فى المعانى المتعددة للعمل، والتى كانت فى بعض الحالات ترتبط بهدف الاسترداد الصادق لمقاصد الفنان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أعمال حداثية عديدة تثير أفكار الاغتراب وزيادة الميكنة والترشيد. وعلى العكس، فإن ما بعد الحداثة غالبا ما كانت تشجع المعارضة الأدبية، والسطحية، والتعدد، والتشكك، والانقسام. وقد أصبح التاريخ على أيدى بعض رواد ما بعد الحداثة شيئا أقل من كونه مستودعا للحقائق التى تنتظر التنقيب عنها، مقارنة بكونه مسرحًا للمواقف المحتملة التى كانت فيها الأصالة والقيم الخالدة والبحث عن الحقيقة، تتعرض للسخرية من خلال التلميحات الروتينية إلى الحنين للماضي.

وقد جسّد فن معمار ما بعد الحداثة هذه المفاهيم فى البيئة المبنية. فعلى عكس ولاء فن المعمار الحديث للوظيفية واستبعاده للزخرفة (Relph, 1987)، كانت تصميمات مَا بعد الحداثة هزلية إن لم تكن ضخمة، وتهدف إلى إحداث الارتباك من خلال تداخل وتجاور أنماط جمالية مختلفة فى مناطق متقاربة. وكما فى الفن، فإن الفن المعمارى كان يستخف بالتاريخ ولا يبجله، حيث يستعير عناصر من الأعمدة الإغريقية والرومانية، ويجمل الواجهات بلمسات من التصميم المعمارى المعروف باسم «الديكور الفنى Art Deco». وتتضمن إمكانية تبادل الأجزاء فيما بعد الحداثة، مقاربة نسبية للمعنى، والتى تنكر مراكز أو «أعماق» الفهم (انظر: النسبية). وحتى المنافذ الفكرية العامة فى الثمانينيات من القرن الماضى، كما يقول هارفى (Harvey (1989b، كانت بمثابة استجابة سلبية للتعمق، أى رفض الداخل الأعمق الذى يعكس النظرة على المشاهد.

وكان ظهور هذه الأشكال المعمارية مع التحسين، وانتشار الاستهلاكية فى الثمانينيات والتسعينيات الماضية، واضحًا لدى دارسى الجغرافيا البشرية، وكان رد فعلهم غير مرحب به فى معظم الأحوال. حيث وضع نقد هارفى (Harvey (1989b لحالة ما بعد الحداثة، الأشكال الحضرية لما بعد الحداثة، فى مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية الأعمق (خاصة من الفوردية إلى ما بعد الفوردية أو التراكم المرن)، ثم فسّر ما اعتبره «الاستجابة»

الثقافية (السطحية، والنسبية، وانتهاك التاريخ) كنتيجة سطحية للحساسيات المستبعدة الناتجة عن انضغاط الزمان والمكان فى ظل الرأسمالية المتأخرة. ومن بين الأماكن التى تمثل علامات على مكانية ما بعد الحداثة المتميزة، هناك ميناء بالتيمور المطور (Harvey, 1989b)، وفندق بونافنتشر فى لوس أنجلوس (Jameson, 1984) وميناء سوث استريت فى نيويورك (Boyer, 1992)، ومقاطعتى لوس أنجلوس وأورانج فى كاليفورنيا (Soja, 1989, 1992). وسواء كانت هذه الأمثلة مطروحة لعرض التاريخ المزيف، أو هيكلة المكان لتحقيق أقصى مراقبة، أو محاولة تمييع الاتجاه عمدا، فقد كان كل منها مرتبط بطريقة أو بأخرى بالإفراط فيما بعد الحداثة. وكما يقول سوركن (Sorkin (1992b, p. 4) (وانظر أيضا: جوس Goss, 1993) فى وصف المجمع التجارى «ويست إدمونتون» فى كندا، «إن الأعمدة المغطاة بالمرايا تجزئ المشهد، وتقسم المجمع التجارى إلى أشكال من الصور غير القابلة للقراءة فى النهاية. حيث ينتشر الارتباك على كل المستويات، وينهار الماضى والمستقبل بلا معنى فى الحاضر، وتتلاشى الحواجز بين الحقيقة والوهم، وبين القريب والبعيد، مع التلاعب بالتاريخ والطبيعة والتقنية بلا تمييز، من خلال آلة خيال المجمع التجاري». وهناك جزء آخر من القلب الحضرى لما بعد الحداثة يتمثل فى العزل العنصرى الاجتماعى والمكاني. وكما يوضح سميث Smith (1996b) فى سياق التحسين بصفة عامة، فإن الأماكن الجديدة للمدينة

«الانتقامية» لم يكن قد حددها رأس المال ببساطة، ولكنها تشكلت نتيجة تحالف غير مقدس بينه وبين الدولة؛ وعندما نعود للوراء إلى هذه التقارير الكئيبة عن تمدن ما بعد الحداثة، يصعب أن نتذكر النوايا الفكرية الديمقراطية لواحد من أشهر أسلافها. روبرت فنتورى Robert Venturi. الذى استجاب إلى انتشار الحداثة التقليدية بإزالة الحاجز بين الفن المعمارى الراقى والمتدنى فى كتابه الشهير «التعلم من لاس فيجاس Learning from Las Vegas) (Venturi, Scott Brown and Izenor, 1972).

وتثير ما بعد الحداثة عدة استجابات مختلفة فى **الجغرافيا البشرية**. فكما يشير ما سبق، كان العديد من الاستجابات الأولى يتأثر بما بعد الحداثة فى الفن المعمارى والتخطيط (وليس الأدب ولا الفنون الإبداعية بصفة عامة). ورأى البعض فى اهتمام ما بعد الحداثة بالاختلاف والخصوصية، فرصة لإحياء وتجديد **الجغرافيا الإنسانية** كشكل من أشكال **المعرفة المحلية** النقدية الإيجابية بصورة لا تعوض (Ley، 1987, 1993, 2003a). بينما رأى آخرون فى ذلك فرصة كبيرة للمزيد من الطموح لإعادة بناء راديكالية مستمرة وطموحة نظريا لمجال الجغرافيا البشرية ككل (Dear, 1986, 1988: Dear and Flusty, 2002). وقد انطلقت العديد من هذه المناقشات بدرجة ما نتيجة تجارب فى الحضرية على الساحل الغربى لأمريكا الشمالية، خاصة فى لوس أنجلوس وفانكوفر، مما عجّل

بظهور وتحديد مدرسة لوس أنجلوس Los Angeles School. وكان إدوارد سوجا Edward Soja من أهم أنصارها، حيث جمع ما بين ميدانى الجغرافيا والتخطيط. ومع ذلك، وعلى عكس لى Ley ودير Dear، كانت لديه نظرة أكثر إيجابية للمادية التاريخية وللإمكانية (الكبيرة) لإعادة بنائها مكانيًا من خلال المشاركة النقدية مع ما بعد الحداثة (Soja, 1989). ومع ذلك، وعلى عكس هذا، كما ذكرنا سلفًا، حشد هارفى Harvey (1989b) ماديته الجغرافية التاريخية كنقد شديد لما بعد الحداثة وما بعد الحداثية. وكانت هذه الصيغ الأكثر معمارية لما بعد الحداثة كمشروع نقدى (سوجا) وكموضوع نقدى (هارفي) تتعرض لانتقاد دارسى الجغرافيا النسوية بصفة خاصة بسبب عدم حساسيتها للاختلاف، وكانت هذه الانتقادات جزءًا من اهتمام متزايد بما بعد الاستعمارية وما بعد البنيوية التى تجاوزت سريعا ما بعد الحداثة فى الجغرافيا البشرية وما بعدها.

ما بعد الحداثة	الحداثة
الشمولية	التجزيئية
المجتمعية	الفردية
الروحانية	العقلانية
العالمية	القومية
التسامح	الحتمية

أما اليوم، فقد تراجعت حدة الضوضاء حول ما بعد الحداثة، ولكنها استطاعت الاستمرار فى بعض السياقات، ولم تقتصر على الفن المعمارى فحسب، بل الغريب فعلا أنها امتدت إلى الدين. وهناك جزء يتمثل فى مشاركة فلسفية قدمها أنصار ما بعد البنيوية أمثال جاك دريدا (Caputo, 1997; Caputo and Scanlon, 1999)، وجزء آخر يتمثل فى موجة ثقافية من العصر الحديث، وغموض الشرق، حيث تضافر إعادة التشكيل الأخير لما بعد الحداثة ضد الحداثة غير المؤمنة، التى استخدمت عناصر منها (انظر: الجدول) فى المعارك الملحمية ضد الدين.

وسوف ننتظر لنرى كيف ستتطور علاقة الدين بما بعد الحداثة، ولكن هناك شيئًا واحدا مؤكدا: فسواء كنا فى حالة حداثة أو ما بعد الحداثة، فلن يستغرق الأمر طويلًا بالنسبة للثقافة المعاصرة حتى يتكون الحنين «إلى» ما بعد الحداثة، مكونة منها معارضة أدبية كما فعلت فى كل شيء آخر، مما يثير اقتباسات ساخرة من الحركة التى أعطت معنى جديدا لمعنى «السخرية».

قراءات مقترحة:

Dear and Flusty (1998); Harvey (1989b); Jameson (1991); Ley (2003a); Soja (1989).

يجب ألا يختلط هذا المصطلح مع الحركة الثقافية والجمالية المسماة ما بعد الحداثة، إذ إن ما بعد الحداثية تشير إلى الفترة التاريخية الحداثية التى يقال إنها أغلقت الباب على **الحداثية** Modernity. حيث ظهرت هذه الحقبة التاريخية والحركة الفنية المرتبطة بها خلال نفس الفترة تقريبا (من منتصف إلى أواخر القرن العشرين)، ولكن القوى الدافعة لما بعد الحداثية، تعمل على مدى زمنى أطول من قوى ما بعد الحداثة (خاصة وأن الشكل الثقافى يدخل فى مرحلة الخِرَف الآن). وبينما كانت الحداثية تتصف بالإصرار على إمكانية معرفة «الحقيقة»، نجد أن ما بعد الحداثية تخلت عن فروضها التأسيسية المتمثلة فى إمكانية الحل فى المشروعات العلمية (انظر: **العلم**)، والعمومية فى الأوامر الأخلاقية (انظر: **الأخلاق**)، والتجاوز فى جوهر الأشياء (انظر: **الأنطولوجيا**)، لصالح عدم التأكد والفردية والذاتية. وسواء كانت الأمور تسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ (ومن المؤكد أنها جمعت بين الاثنين)، فقد ظهرت العوامل المحددة لما بعد الحداثية من سلسلة من التحولات الكبرى فى التفاهمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بكيفية تجسيد العالم ماديًا وممارسته تجريبيًا (Jones, Natter and Schatzki, 1995).

ومن الناحية الفكرية، تبدأ ما بعد الحداثية بصفة عامة بقطيعة حادة فى تاريخ الفكر الغربي، بولاءاتها الواثقة لما يسميه جان فرانسوا

ليوتار (1984) Jean-François Lyotard «السرديات الكبرى» أى النظريات الكبرى فى المجتمع والتقدم الإنسانى. ولكنها تعرضت للنقد الشديد، بل وللرفض من جانب الجناح الأكثر فلسفة فيما بعد الحداثية، أى ما بعد البنيوية، الذى كان استجابة متزامنة للبنيوية، ونشرها المستمر لعلاقات السلطة الثنائية. ووسعت ما بعد البنيوية نطاقها النقدى بسرعة إلى أركان المفاهيم المسيطرة فى الحداثية الغربية، وأحيانًا ما كانت تعود إلى نظرياتها التأسيسية فى الفلسفة اليونانية. وبصفة عامة، يمكن وصف الانقطاع التاريخى لما بعد الحداثية فى ضوء تجنب المطلقات النظرية، والاستثمار فى البنائية المعرفية والتى أحيانا ما تتعرض للإهانة وسوء الوصف تحت شعار «كل شيء نسبي» (انظر: النسبية)، والاحتفاء بالاختلاف والإعجاب بالنظم المفتوحة والولاء لعلاقات السلطة المعقدة (لمراجعة المفكرين الأساسيين، انظر: (Best and Kellner, 1991). وأدى ظهورها مع عصر المعلومات إلى إبعادها عن إيمان الحداثة بقدرتنا على تمثيل العالم بصورة دقيقة ومناسبة، ويرى البعض مثل جان بودريار (Jean Baudrillard (1993، أن منتجات ما بعد الحداثية ليست مجرد إعادة إنتاج رديء، ولكنها «سيمولاكرا Simulacra»، فهى نسخ اعتبرت أكثر حقيقة من الحقيقة التى تمثلها.

وكان استيعاب هذه المفاهيم يمثل فى جزء كبير منه استجابة للفظائع التى صاحبت ظهور الفاشية والمحرقة. حيث كانت هذه

الأحداث تشير إلى نهاية حقبة، والتى غالبًا ما كان يقرؤها أعضاء مدرسة فرانكفورت بعد الحرب (انظر: **النظرية النقدية**)، ومن بعدهم مفكرو ما بعد البنيوية، باعتبارها النتيجة المنطقية لأسوأ أجزاء الحداثية، وباعتبارها الأزمة السياسية التى يجب أن يستجيب لها كل الفكر السياسى الأخلاقي. ومع تقدم ما بعد الحداثية، فقد تم تبنى وتعديل أفكارها الأساسية لكل من الغايات التقدمية والرجعية السلبية.

وبحلول أواخر الثمانينيات، ظهر أن ما بعد الحداثة، وما بعد الحداثية، كانتا منتشرتين معا، وفى الواقع كانت الأسس الفكرية للأولى تغذى التيارات الثقافية للثانية. وقد حاول الجغرافى ديفيد هارفي، تفسير هذه الروابط فى كتابه الصادر عام 1989 بعنوان: «حالة ما بعد الحداثية The condition of postmodernity» (انظر أيضا: جيمسون (Jameson, 1991; Soja, 1989). وكان هذا الكتاب ناجحًا جدًا داخل وخارج **الجغرافيا البشرية**، مما جعل هارفى واحدًا من أشهر المنظرين الناطقين بالإنجليزية فى القرن العشرين، وذلك لأن كتابه كان بمثابة شهادة على الأهمية الكبرى لكل من هذين «الموقفين» عبر المشهدين الفكرى والشعبي. وتعتمد هذه الحُجة أساسًا على إعادة صياغة هارفى **للاقتصاد السياسى** كمادية تاريخية جغرافية صريحة، تضع كلًا مما بعد الحداثة وما بعد الحداثية داخل تحولات **المكان والزمان** التى تحققت فى المرحلة الأخيرة من

الرأسمالية، والتى بدأت تأخذ شكلًا جديدًا فى السبعينيات من القرن الماضى. وكما فسّر هارفي، فإن عصر ما بعد الحداثية، كان يتصف بسلسلة من الأزمات المتصاعدة فى الرأسمالية، والتى أظهرت نتائجها تحولًا من مجموعة من علاقات الإنتاج المستقرة نسبيا. أى **الفوردية** التى يجسدها التعاقد بين رأس المال والدولة والعمل، والذى صدّق عليه المشروع التنموى الذى عرف باسم «العهد الجديد» فى الولايات المتحدة، إلى الحقبة الحداثية لما **بعد الفوردية**. وعندما انتهى هذا التعاقد تحت وطأة المنافسة الدولية على الأجور الأقل، استجاب الرأسماليون الغربيون **بنمط الإنتاج فى الوقت المناسب**، وتكوين اقتصاد يعتمد على الائتمان، والإصلاحات المكانية لإعادة توزيع رأس المال وغزو الأسواق الجديدة. وأصبحت العمليات المكانية والتقنية والعملية للاقتصاد الجديد، فى ظل نظام **التراكم المرن**، أكثر استجابةً وأسرع تغيرًا. ومع ذلك، لم تكن حجة هارفى تتمثل فى رسم علاقة سببية مباشرة بين هذه الاضطرابات فى المجال الاقتصادى لما بعد الحداثية، وخسارة ما بعد الحداثية التى تبدو مشابهة لقواعدها فى المجال الفكري، بل كانت تجمع بين هذه التحولات من خلال التغيرات فى «تجربة المكان والزمان»، إذ يقول إن التغير الاقتصادى أدى إلى **انضغاط الزمان والمكان**، مما يعيد رسم خرائطنا الإدراكية للنظام الاجتماعى بصورة جوهرية. وظهرت ما بعد الحداثية فى هذه الفوضى، وذلك نتيجة انفصال واضح عن مصفوفة الحداثية الراسخة للثقة والنظام. ومن جانبها كانت ما بعد الحداثية صورة

ثقافية ببساطة، ورد فعل عارض فى الفن والمعمار على قلق عميق ناتج عما بعد الحداثة (لمزيد من المناقشة، إنظر: Gregory, 1994, Part III, esp. pp. 406 -14).

وبناء على موقف هارفي، فإنه يجب ألا نرحب بما بعد الحداثية باعتبارها حقبة تحررية جديدة تنقلنا إلى ما وراء الحداثة المحافظة الثقيلة المحدودة، ولكن يجب أن نعتبرها وصفًا لقوى عميقة ومعقدة ومدهشة. ومنذ عام 1989، يقال إن الأحداث زادت كثافة من خلال انهيار الشيوعية، والاستهلاك الضخم، وحتى الأزمات الكبيرة المتصاعدة التى أثارتها المضاربة، والتوسع المُريك **لخصخصة** وظائف **الدولة**، وارتفاع مستويات التفاوت الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة التوترات العرقية والعنصرية، والإثارة الليبرالية الجديدة **للأسواق** الحرة لرأس المال، مع إغلاق الحدود أمام العمل (انظر: **الليبرالية الجديدة**). وفى تلك الأثناء، تم تجاهل كل هذه المؤشرات على عدم الاستقرار من خلال حنين الطبقة الوسطى العمياء لصورة الحداثة التى اخترعتها وسائل الإعلام، **والديمقراطية، المعيارية الغيرية**. وفى نفس الوقت، يعمل تصدير رأسمالية رعاة البقر إلى دول **الجنوب**، على إخفاء ممارسات الإنتاج الاستغلالية، والنتائج البيئية المترتبة عليها عن أعين مستهلكى دول الشمال، مع تصدير الوظائف وزيادة الرقابة على الحدود فى نفس الوقت. وأخيرًا، فقد كان للرأسمالية يد فى التدمير الانتقائى لفكرة الملكية، خاصة فى أماكن فى دول الجنوب

كانت حقوق السكان المحليين فيها تنتهك باستمرار، أو تُتجاهل ببساطة، لأن مؤسسات وقادة الدول الانتهازيين، كانوا يتآمرون على استغلال الموارد المحلية باسم المستهلك العالمي.

ويمكننا أن نجد داخل كل هذا بعض التفاؤل فى صفة ما بعد الحداثية للحركات الاجتماعية والأشكال البديلة للتنظيم السياسي، حيث شهد كلاهما تحولات راديكالية فى أواخر القرن العشرين، عندما أفسحت استراتيجيات الفوردية القائمة على اتحادات العمال، الطريق لظهور حركة متمردى «الزاباستيا» فى ولاية شياباس فى المكسيك فيما بعد اتفاقية النافتا. وبقدر ارتباط ما بعد الحداثية بالمرونة، بقدر ما ترتبط بالمقاومة أيضا. ويتصف المشهد المعاصر بالاحتجاجات المتنقلة ضد الليبرالية الجديدة التى أطلقتها المقاطعة الناجحة لاجتماع منظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل بولاية واشنطن عام 1999، وظهور المئات من مجموعات السكان المحليين المترابطة عالميًا، والعمل تحت الإعلان المشترك للحقوق، مع الحفاظ على خصوصيات مشاريعها السياسية المختلفة، وانتشار جذب الشباب عبر العالم إلى «الفوضوية الجديدة»، وإلى النظرية الصغرى، وإلى بيئية الشعوب الفقيرة، وإلى الحياة بعيدًا عن الهويات العرقية والقومية، وإلى الحرية الجنسية. ويتعارض هذا بوضوح مع الحشد فى ظل الحداثية، التى تصر على التماسك فى الأيديولوجية السياسية والوحدة فى أهداف التغير (تفكير البروليتاريا العالمية)، والتى غالبا ما تعلوها تسلسلات تنظيمية جامدة.

وبدلا من كل هذا، واستنادًا إلى العديد من المقاربات المتأثرة بما بعد البنيوية، مثل **النسوية**، ومناهضة **العنصرية**، ونظرية **الشذوذ الجنسى** ومناهضة الدولة، ومناهضة الرأسمالية، هناك آلاف من المجموعات الموجهة نحو إحداث تغير راديكالى من منظور الاختلاف. ويقوم النشطاء المعاصرون بالكثير من الأعمال النهائية الصغيرة الكاشفة باستمرار، والتى تعمل بصورة متواصلة على «توسيع نطاق المجال» (باستخدام كلمات نعوم تشومسكي) الذى نجد أنفسنا بداخله حاليا.

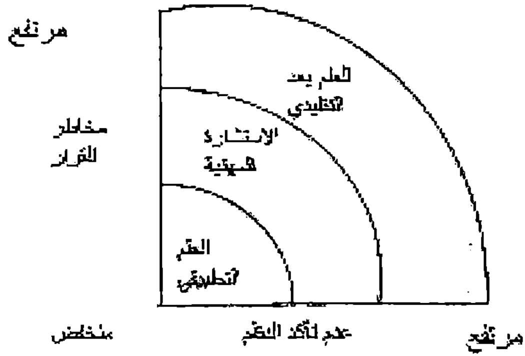
قراءات مقترحة:

Gregory (1994, pp. 406- 14); Harvey (1989b); Soja (1989).

ما بعد العلم التقليدى **post-normal science (PNS)**

يذهب سيلفيو فنتوفيتش وجيرومى رافيتش (Silvio Funtowicz and Jerome Ravetz 1993) إلى أننا نكون فى حاجة إلى شكل جديد **للعلم**، عندما «تكون الحقيقة غير مؤكدة، وتكون القيم موضع خلاف، والمخاطر مرتفعة، والقرارات ملحة». ويوضح الشكل المرفق أنه عندما يكون مستوى «مخاطر القرارات» و«عدم تأكد النظم» منخفضا، يكون هناك علم تقليدى (انظر: **نموذج معرفى**)، وعندما يكون كل منهما متوسطاً، يكون لدينا التشاور الذى يتكيف مع عدم **التأكد** بالعمل فى إطار التسامح والأحكام المهنية. ولكن عندما يكون كل منهما مرتفعا (الحالة بعد العادية) يجب تطبيق السياسات قبل

أن تصبح الأدلة مؤكدة (قارن **مجتمع المخاطرة**). ويتطلب هذا طرقًا جديدة للعمل بناءً على «مجتمع الأقران الموسع»، (أى: كل المتأثرين بموضوع ما والمستعدين للدخول فى حوار حوله) و«الحقائق الموسعة» التى تشمل أدلة سردية، ومعلومات سرية، ومعرفة محلية، والتزامات أخلاقية. وهكذا، فإن العلم بعد التقليدي، يهدف إلى تقديم إطار متكامل للمشاركة فى اتخاذ القرار الذى يشمل أدوات طورها فنتوفيتش ورافيتش لإدارة وتوصيل عدم التأكد، والسماح للتقييم النوعي للمعلومات الكمية التى يقدمها موقع (http://nusap.net/)، والذى يتخطى **التحليل المتحقق للبيانات**. وهكذا فإنه يقدم علاجًا للنسبية العَدَمية بشأن الحقائق والقيم والواقع. ويوضح سالورانتا Saloranta (2001) كيف يمكن استخدام العلم بعد التقليدى فى حوار تغير المناخ.



شكل (٢١) ما بعد العلم التقليدى

يشير هذا المصطلح إلى التحولات السياسية والاقتصادية المعقدة المختلفة التى تحدث (خاصة بعد عام 1989) فى الدول الاشتراكية السابقة فى وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق. ويشير إلى الانفصال التاريخى عن نماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنظمة حول المشروع الاشتراكى للدولة البيروقراطية المركزية، وانهيار الهيمنة الجيوبوليتيكية للاتحاد السوفيتى على الدول التى كانت تدور فى فلكه. ولا يزال هناك جدل حول ما إذا كان من الممكن اعتبار اشتراكية السوق الصينية بمثابة نموذج لما بعد الاشتراكية، بالرغم من فتح أسواقها للاستثمار الأجنبى وأسواق التصدير، وتوسع الملكية الخاصة فى اقتصاد لا يزال يخضع بقوة لدولة الحزب.

وتعتبر ما بعد الاشتراكية أيضا وصفًا لإعادة التوجه فى إطار الفكرى المعرفى وسياسى أوسع. وبالإضافة إلى المفاهيم «البعدية» المماثلة الأخرى (مثل **ما بعد الحداثة، وما بعد البنيوية، وما بعد الاستعمارية**)، فإن ما بعد الاشتراكية تشير إلى انفصال فى المفاهيم، أدى إلى سلسلة من التحولات النظرية الدقيقة فى الفكر الاشتراكي، كما حدث مع **الحداثة والبنيوية** والفكر الاستعماري. ومع نطاقها الجغرافى الهائل، وعمّق تأثيرها على الاقتصادات الإقليمية والعالمية، كما أعادت ما بعد الحداثة أيضا تشكيل الممارسات الفكرية والمؤسسية للعديد من العلوم الاجتماعية (مثل حركة البيروسترويكا فى العلوم

السياسية، وما بعد الماركسية، وإعادة التفكير فى الماركسية فى الاقتصاد، والاقتصاد السياسي، والجغرافيا، وبعث الممارسة والفكر الفوضوي فى الحركة الاجتماعية وحركات العدالة العالمية).

وعلى الرغم من وضوح التغيرات التاريخية بعد عام 1989، فإن ما بعد الاشتراكية، لا تزال تحتفظ بالطبيعة المزدوجة لأصولها. فمن ناحية، نجد أنها تمثل واحدًا من أعمق حالات الانفصال الفلسفية السياسية فى القرن العشرين، وهو الانفصال عن الاشتراكية، والعودة إلى أيديولوجية السوق عند فريدريك فون هايك. وقد أدى هذا الانفصال إلى اندلاع الليبرالية الجديدة فى الدول الاشتراكية السابقة، خاصة من خلال المنظمات الاقتصادية المنبثقة عن اتفاقية «بريتون وودز Bretton Woods» مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي. ومن هذا المنظور، لا يوجد بديل عن إصلاح المجتمعات من خلال خصخصة اقتصاداتها والتحول الديمقراطى لسياستها وتحرير مجتمعاتها. ويجب أن يصحب التخلى عن الشيوعية التكيف الهيكلي، والعلاج بالصدمات، وبناء الأسواق المفتوحة. ومن ناحية أخرى، كانت ما بعد الاشتراكية أيضًا حركة سياسية نظرية للمفكرين الاشتراكيين، والاشتراكيين الديمقراطيين المهتمين بالتفاوت الاجتماعى والاقتصادى العميق والمروع الناتج عن الإصلاح الهيكلى والعلاج بالصدمات، والذين لا يزالون مع ذلك متفائلين بشأن احتمالات ما سماه جاك دريدا «تحقق الديمقراطية» (Derrida,

(1994. فبالنسبة لهؤلاء الدارسين، نجد أن التطبيق الفنى للعلاج بالصدمات والآثار الرهيبة على الاقتصادات ومستويات المعيشة الإقليمية، كانت سببًا لقلق عميق. ومن هذا المنظور، فإن الطوارئ الاجتماعية والجغرافية لاشتراكية الدولة، تتوافق مع التعقيدات والتناقضات العميقة لِما بعد الاشتراكية (van Hoven, 2003). واستجابة لذلك، تحدى الجغرافيون صراحة إطار الانتقال السائد الذى يدرس الأشكال التنظيمية فى أوروبا الشرقية طبقا لمدى التوافق أو التنافر مع النسخ الأولى من الرأسماليات الموجودة سلفًا. حيث ركّزوا من موقعهم على تنوع «أشكال ما بعد الاشتراكية القابلة للتحقق فعلا» (Grabher and Stark, 1997; Pickles and Smith, 1998).

ومع الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، أصبحت جغرافيات اوروبا الوسطى والشرقية فيما بعد الاشتراكية، أكثر تركيزًا على قضايا التكامل الإقليمى والمؤسسي، وتكوين المجالات الاقتصادية المشتركة، وقضايا الهجرة الوافدة، وتغير سوق العمل. وهنا أصبحت ما بعد الاشتراكية تعنى أخيرا شيئا ربما كانت تريد أن تعنيه مبكرًا، وهو عملية التغير الإقليمى الحادثة على جانبى الستار الحديدى.

قراءات مقترحة:

Hann (2003); Pickles (2007); Rainnie, Smith and Swain (2002); Smith (2004); Žižek (2001).

حركة فكرية ظهرت بعد ستينيات القرن العشرين لمواجهة الجمود والأصولية التى كان يعتقد أنها تميز **البنيوية**، ومع ذلك، كانت ما بعد البنيوية مدينة دائما لسابقتها التى ترتبط بها بطرق مثمرة (ومن ثم سميت «ما بعد» وليس «مناهضة» البنيوية). حيث تطورت هذه الحركة أولا فى **الفلسفة**، ثم انتقلت إلى نظرية الأدب والنقد (انظر: التحول الثقافي). وعادة ما يرتبط مولدها بورقة قدمها جاك دريدا Jacques Derrida فى مؤتمر عام 1966 (وأعيد نشرها عام 1978، وانظر أيضا: Derrida، 1979). وتشمل الإسهامات والشخصيات الرائدة الأخرى فوكو، Foucault(1972a [1966], 1978 [1976] 1980b)، رولان بارت Barthes (1977)، سبيفاك Spivak (1988)، بوتلر Butler (1990، 1993a)، بودريار Baudrillard (1993)، لاتور Latour (1993)، بهابها Bhabha (1994)، وباديو Badiou (2005). وغالبا ما تختلط هذه الحركة مع حركة **ما بعد الحداثة**، ولكن بالرغم من اختلاطها دائما بهذه التيارات النظرية والثقافية، فإنها تعتبر أكثر تحديدًا وتحليلًا وفلسفة. فقد كانت، ولا تزال، مؤثرة جدًا فى **العلوم الإنسانية** والعلوم الاجتماعية النقدية، وجديرة بأن تكون أساسًا للعديد من مساهمات **الجغرافيا البشرية** المعاصرة فى **نظرية الفاعل – الشبكة، النسوية، وما بعد الاستعمارية، ونظرية ما بعد التنمية، وما بعد الإنسانية، وما بعد الماركسية، ونظرية التحليل النفسي، ونظرية الشذوذ الجنسي، ودراسات المهمشين**. ويظهر

تأثيرها المباشر وغير المباشر فى كل فروع الجغرافيا البشرية تقريبا، وإن كان ذلك لا يخلو من النقد والاختلاف، خاصة بين الإنسانيين والماركسيين. ويمكن أن نشعر بآثارها الأساسية فى أربعة تحولات نظرية منذ الثمانينيات:

(1) إعادة التفكير فى العلاقات بين إنتاج الفضاء المكانى وتمثيله، خاصة من خلال المفاهيم المعاد صياغتها للمشهد الثقافى واللاندسكيب، وكذلك فى مواقع أخرى للنص والسياقية، مثل الأدب والفيلم ووسائل الإعلام والموسيقى وهكذا.

(2) مفاهيم جديدة لما تتكون منه السلطة، وأين «تقع» وكيف تعمل.

(3) اضطراب التأسيسية، مما أدى إلى تفسيرات ما بعد التأسيسية للهوية والاختلاف (بما فى ذلك نقد الفئات المعيارية فى العلوم الاجتماعية، مثل الطبقة والتنمية)، والتساؤل حول الثنائية بين الثقافة والطبيعة، والتشكك فى أشكال الفهم القديم والأقل مرونة للموضوعية.

(4) الانعكاس الحديث نسبيًا فى اتجاه ما بعد البنيوية نحو تفضيل نظرية المعرفة على علم الوجود فى تفسير الحياة الاجتماعية.

وتعتبر صياغة جاك دريدا لما بعد البنيوية جوهرية بالنسبة لزعزعة المعنى الذى يكمن فى صميم المفهوم. حيث بدأ بالاعتراف بأن أية

بنية تعتمد على مركز، أى مبدأ منظم (مثل الله، والفرد، والحقيقة، أو الموضوعية)، تدور حوله بقية البنية. وبعد ذلك، فصّل دريدا المركز من معوقاته مثل تحقيق الذات والاستقلال بتأكيد طبيعته الارتباطية مع «آخر»، عبارة عن هامش خارجى يمثل المادة الخام لبناء المركز. وعند المساعدة على صياغة هوية المركز من خلال عملية التفاوض (أى ليس «آخر»)، ويقال إن هذا «المكون الخارجي» يترك «أثره» داخل المركز، بما يوضح الاعتماد المتبادل، ويوفر نقطة الدخول لأسلوب ما بعد البنيوية فى التفكيك، وهذا أحد أشكال التحليل التى توضح اعتماد المركز على الآخر المستبعد (قارن: تحليل الخطاب). وهكذا كان إسهام دريدا الرئيسى فى الجغرافيا البشرية يتمثل فى المساعدة على فك أسرار الثنائيات التقليدية، مثل الموضوعية/الذاتية، الفضاء المكاني/المكان، والطبيعة/الثقافة.

وكان الإسهام العبقرى لفوكو العبقرى فيما بعد البنيوية، يتمثل فى تتبع التطور التاريخى أو علم انساب. الفئات المبنية اجتماعيًا، والسؤال عن السياقات التى ترتبط فى ظلها موضوعات معينة بفئات معينة. وعادة ما كانت أعماله تربط بين تحليل الإنتاج المتشابك للمؤسسات (المستشفيات والسجون)، والخطاب العلمى والسياسى (انظر: الجغرافيات النقدية) وموضوعاتها (انظر: السلطة النظامية). وكذلك، فقد قاده هذا إلى تصور المواقع المتحركة وليس الثابتة للسلطة التى تعمل بوصفها أثرا مميزا ومحددا للخطاب. وربما يتمثل أهم تأثيرات ما بعد البنيوية حتى الآن، فى التأثير الكبير الذى

تركه فوكو على دراسات الحيز: فى دراسات الحكامة (عدد وأماكن الجهات)، والهوية (تسمية الأجسام من حيث العرق والانحراف والصحة... إلخ) والجنوسة (السيطرة على الأجساد والسكان، انظر: السلطة البيولوجية)، كما فى دراسات ما بعد البنيوية المتعلقة باللاندسكيب، حيث يلتقى الخطاب والمكان، وحيث تتسق ممارسات السلطة (Crampton and Elden, 2007).

وهناك علاقة معقدة بين النسوية وما بعد البنيوية. فمن ناحية، يصف بوتلر. فى سياق النسوية ونظرية الشذوذ. إنتاج الذات البشرية، على أنه مسألة أداء، وعلامات تظهر على أجساد الأفراد من خلال التكرار والاقتباس. وكما فعل فوكو، يرفض بوتلر أى تصور عن الذات الفطرية، ويرى أن الأدائية عبارة عن مسألة الاقتراب من الخيالات المثالية للنوع، ومقاومة أو حتى هجاء هذه الأفكار. (غالبا ما كان الجغرافيون يتبنون الأدائية بالإصرار على خصوصية السياق الذى تتشكل بداخله الهويات). ومن ناحية أخرى، لم يرحب بعض علماء النظرية النسوية بزعزعة الهوية التى بشّرت بها ما بعد البنيوية، مع مراعاة أن صعود فكر مناهضة الأساسية، كان متزامنا مع نجاح النساء فى المطالبة بالتصويت بناء على الجنس والنوع (Nicholson, 1989). وعلى أى حال، فإن عددًا من المفاهيم والحوارات داخل الجغرافيات النسوية، يرتبط ارتباطا وثيقا بصعود ما بعد البنيوية (انظر: الغيرية، والجسد، والاختلاف، والماهوية، والهوية، والموقفية، والذاتية).

ويعانى هؤلاء المفكرين سلفًا من نفور من التأمل الميتافيزيقى أو الوجودى (الأنطولوجي)، ومن ثم كان يقال إن علم المعرفة، كان يَنْسخ علم الوجود فى تقاليد التنظير (Dixon and Jones, 1998). ولكن ديلوز (Deleuze (1994 لم يتوقف أبدًا عند محاولة تطوير فلسفة ما بعد البنيوية بصورة دقيقة تتضمن علم الوجود. وكان رفض ديلوز لكل مفاهيم العالم التى تعتمد على الأهداف المثالية أو السامية، مثل الماهيات، يعتبر أمرًا جوهريًا فى هذا الصدد، وهو الذى جعل من الممكن اعتباره من أنصار ما بعد البنيوية. وبدلا من ذلك، نجد أنه يصف عالمًا يجمع بين القوة والتأثير، وينظم نفسه حسب الموضع المطروح (حرفيًا). وهكذا فإن الأشياء فى العالم، لا تقابلها مجموعة من الأشكال النموذجية، ولكنها تمثل منتجات فردية لتباين مادى قائم. ويؤدى الفكر بطبيعته - خاصة فى ظل الحداثة - إلى صياغة الأهداف والعلاقات فى فئات وتنظيمها حسب التشابه، وهذا يجعل المفكر على مسافة مفاهيمية من «الاختلاف البحت» الذى يعبِّر عنه العالم المادى نظرًا لأن هذه المقاربة غالبا ما تتشابه مع نظرية التعقيد، أكثر من تشابهها مع الجدلية، كذلك كان ديلوز مثيرا للجدل بين بعض أنصار ما بعد البنيوية والعديد من الماركسيين. حيث قام مع زميله فيليكس جواتارى (Deleuze and Guattari, 1987) بتطوير مفردات مكانية ثرية مليئة بمفاهيم مثل التجمع، وعلم البداوة، والريزوم (الشبكة الجذرية)، وإلغاء التقسيم الإقليمى (deterritorialzation)، والأماكن السلسة والمخططة، وغيرها (Bonta and Protevi, 2004; Doel, 1999).

قراءات مقترحة:

Bonta and Protevi (2004); Butler (1990); Crampton and Elden (2007); Doel (1999); Foucault (1980); Harrison (2006); Murdoch (2006).

فقر poverty

مصطلح يثير الكثير من الخلاف، ويشير إلى حالة عدم الكفاية أو العِوز التى لا يستطيع فيها الفرد أن يعمل فى واحد أو أكثر من الجوانب بوصفه إنسانًا قادرا. أى إن مصطلح الفقر ليس سهل التعريف. ففى الدول المسماة بالفقيرة أو النامية، غالبًا ما تتم المحاولات لتحديد الفقر فى ضوء جوانب «مطلقة» أو غذائية. وفى الهند توضح التعريفات والقياسات الرسمية للفقر بعض التعقيدات والتحديات المرتبطة بهذه الفئة. حيث تعد حكومة الهند الفقراء بأنهم الذين لا يستطيعون شراء السلع الكافية لضمان حصولهم فى المتوسط على 2400 سعر حرارى فى اليوم فى المناطق الريفية أو 2100 سعر حرارى فى المناطق الحضرية. وهذه هى الأرقام الكلية التى جمعتها سلطات تعداد السكان أو مسئولوا «مسح العينة الوطني» على مستوى الأسرة المعيشية، وهناك أيضا محاولات لحساب عدد النساء أو الأطفال الذين يعيشون فى فقر مطلق، أو الأفراد الذين يعيشون فى أسر تعولها نساء، أو الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة.

وتقول الحكومة الهندية إن معدل عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر قد انخفض إلى النصف منذ عام 1973-1974، حيث انخفض من 55 ٪ من السكان إلى 26 ٪ منهم في عام 1999-2000. ولكن هذه النسبة تضم أكثر من 260 مليون نسمة. ويتحدى دارسون مستقلون بيانات الحكومة الهندية، ويرفعون رقم سنة 2000 إلى 300-350 مليون نسمة.

وهناك فرد من بين كل خمسة أفراد فى الهند يعانون من فقر مدقع، بالرغم من التقدم الذى شهدته البلاد مؤخرًا. وتعتبر معدلات فقر الإناث أعلى من معدلات فقر الذكور. ويقدر أيضا أن هناك (Sen, 1990) أكثر من 100 مليون امرأة «مفقودة» فى جنوب آسيا والصين نتيجة الممارسات الاجتماعية النوعية قبل الولادة وبعدها (إجهاض الإناث وقتل الأطفال، وتفضيل الذكور فى الغذاء والرعاية الصحية). ومع ذلك، نجد أن أفريقيا جنوب الصحراء هى التى تلفت الانتباه عادة عندما تتحول المناقشة فى الدول الشمالية إلى الفقر المطلق. حيث طالب جيفرى ساكس Jeffrey Sachs . الاقتصادى الأمريكى ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون. بالعمل على ضمان «إنهاء الفقر فى حياتنا». فقد طالب ساكس Sachs) (2005، بالقضاء على ما سماه «الفقر الشديد» بحلول عام 2025. وطالب الحكومة الأمريكية بفرض ضريبة دخل إضافية بنسبة 5 ٪ على الأمريكيين الذين يحصلون على أكثر من مائتى ألف دولار سنويًا. ويرى أن هذا سيحقق أكثر من 70-80 مليار دولار الذى

يعتبره ضروريًا لتحريك النمو الاقتصادى فى أفق هذه الدول. ويجب أن يأتى باقى التمويل من الدول الغنية الأخرى. ويقول ساكس إن مثل هذا الإنفاق المنسق يمكن أن يضمن أن «هدف تنمية الألفية» الأول، سيتحقق. وهو الهدف الذى وافقت عليه الأمم المتحدة والذى يتمثل فى تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار أمريكى فى اليوم إلى النصف فيما بين أعوام 1990 و2015. ويمكن أيضا التخلص من الفقر الشديد والجوع بحلول عام 2025، خاصة إذا توجه إنفاق المساعدات الإضافية إلى النمو الاقتصادي، وإلى تحسين الخدمات التعليمية، وتوفير الرعاية الطبية، بما فى ذلك مرضى الإيدز.

ولكن لا يتفق الكل مع تصور ساكس بشأن الأسباب المؤدية للفقر المطلق (إذ إنه يوجه اهتمامًا كبيرًا إلى **الجغرافيا الطبيعية**)، كما لا يتفق كثيرون مع اقتراحه بأن أفضل شىء لمواجهة الفقر، يتمثل فى البرامج الشاملة للإنفاق العام. ويرجع جزء من السبب فى هذا، إلى أن ساكس يركز على فقر السعرات الحرارية أو فقر الدخل. واشتهر عن آدم سميث قوله، إن تعريف الفقر يجب أن يشمل حق عدم الشعور بالعار علانية. وبعبارة أخرى، فإنه يعترف بأن الناس لا يستطيعون العمل بالطرق التى قد يريدونها إذا كانوا هدفًا للانتهاك المادى أو اللفظي. واستمر هذا النمط من التفكير حتى جون مينراد كينز وأمارتيا سن: حيث تتمثل إحدى فضائل عمل سن (2000) Sen فى

أنه وجّهنا إلى التفكير فى الفقر من الناحية النسبية، وليس المطلقة ببساطة. إذ يقول سِن، إن المهم هو ما إذا كانت لدينا القدرة على أن نعيش حياتنا بطرق نعتبرها ذات معنى، بالرغم من إمكانية الاختلاف حول تعريف ماهية الحياة ذات المعنى. ويرى سِن أن هذا يمكن تبريره جزئيا بالمطلب المسبق المتمثل فى أن كل البشر يجب أن يحصلوا على حد أدنى من المواد الغذائية والمسكن والتعليم والصحة حتى يعيشوا بوصفهم بشرا. ويمكن أن يتصور المرء أسرة فى البنجاب تعيش فوق خط الفقر الذى تحدده الحكومة. ويمكن أن تستفيد هذه الأسرة من ارتفاع الدخول نتيجة **الثورة الخضراء**. ولكن ماذا سيحدث لو أن إناث هذه الأسرة فقدن العمل بأجر لصالح الأقارب الذكور، ربما على أساس أن عملهن فى الحقول لم يعد «مطلوبا»؟ وماذا لو أن هذه الخسارة فى القدرة على الكسب كانت بسبب صعوبة العمل فى المجال العام؟ وهنا يرى سن أن هذا يمكن أيضا أن يكون علامة على الفقر، وذلك لأنه يحدد نظامًا نوعيًا **للاستبعاد الاجتماعى**. ويمكن تطبيق نفس الحجة على أعضاء المجموعات الاجتماعية التى لا يسمح لها بالعبادة مع الآخرين، أو الذين لا يستطيعون سحب المياه بسهولة من الآبار العامة (Erb and Harriss-white, 2002).

وتقوم مثل هذه الطريقة بتوجيه التفكير فى الفقر نحو الاهتمام بالتقاليد الاجتماعية، وبالتالى إلى الطبيعة الجغرافية للفقر. ففى الدول الغنية، غالبا ما يعرف «الفقر» بالحرمان النسبي، وهنا يميل

التعريف إلى الجانب النسائى كما فى أى مكان آخر (Jones and Kodras, 1990; Chant, 2006)، حيث يعتبر الناس فقراء نسبة إلى مجموعة مفترضة من السلع أو الخدمات، أو القدرات والوظائف، التى توفر الحد الأدنى من الوصول إلى ما يعتبر «عاديًا» فى سياق اجتماعى محدد على الأقل. ففى الولايات المتحدة مثلا، يمكن أن يعتبر عدم امتلاك جهاز تليفزيون مؤشرًا على كل من الاستبعاد الاجتماعى والحرمان النسبي، عندما لا يكون ذلك اختيارًا فعليا للأسرة على الأقل. ومع ذلك، فإنه بمجرد أن تظهر كلمة «عادي» فى الصورة، ندرك أن «الحروب على الفقر» عبارة عن أبنية استطرادية وليست مجرد حملات سياسية . (Yaba, 1998) ويولى علماء الاجتماع اليوم اهتمامًا كبيرًا بسلطات الدولة والأطراف غير الحكومية لتعريف «الفقر». ويتطلعون أيضا إلى الآثار الحكومية لوصف شخص ما بأنه فقير، أو كما فى الهند، وصف شخص أو أسرة بأنها تحت خط الفقر (Corbridge, Williams, Srivastava and Véron, 2005). وينشر العمل على هذه الموضوعات مع البحوث الأكاديمية عن الفقر، وعدم المساواة، والعولمة فى الاقتصاد العالمى (Wade, 2004; Wolf, 2004). ومن الواضح أن هناك مجالا لهذين النمطين من العمل: بالنسبة للدراسات التى تهتم بشدة بالأبنية الثقافية للفقر وآثارها فى مختلف المواقع، وبالنسبة للدراسات التى تحاول جاهدة تصوير ما كان يحدث للفقر المطلق فى الدول النامية (مع أو بدون حسبان

الهند والصين، لأن أحجام السكان الكبيرة تؤثر فى كل الحسابات)، وذلك فى عصر تتزايد فيه العلاقات المكانية بوضوح.

قراءات مقترحة:

Gordon and Spicker (1999); Jones (2004a); Sachs (2005); World Bank (2001).

فجوة الفقر **poverty gap**

عادة ما يقاس الفقر من خلال «خط الفقر المطلق»، الذى يعبر عنه بقيمة مالية نقدية: فهو عبارة عن مستوى الدخل أو الإنفاق الذى لا يمكن دونه توفير حد أدنى من الطعام المناسب غذائيا، بالإضافة إلى متطلبات أساسية غير غذائية (أى: إنفاق الفرد أقل من دولار أمريكى فى اليوم، وهو المقياس التقليدى أو الحد الأدنى لخط الفقر المطلق فى أى مكان). أى: إن خط الفقر يميز الفقراء عن غير الفقراء (Ravallion, 1995; UNDP, 1998). وعادة ما تعتمد تقديرات الفقر على بيانات ميزانية الأسرة المعيشية الفعلية، أو مسوح الدخل ونسبته إلى الإنفاق. وبهذه الطريقة يمكن اعتبار نسبة من سكان البلاد، أو عدد مطلق من الأشخاص أو الأسر، على أنها تعيش فى فقر مطلق، وهذا هو مؤشر عدد الأفراد Head Count Index. وعلى سبيل المثال، يقدر حاليا أن 47 ٪ من السكان فى نيجيريا يعيشون فى فقر مطلق.

وباستخدام خط الفقر المطلق هذا، يمكن حساب النسبة المطلوبة من الناتج المحلى الإجمالى GDP للبلاد لرفع هؤلاء الذين يعيشون فى فقر مطلق فوق خط الفقر (أى: النسبة المطلوبة من الناتج المحلى الإجمالى لنيجيريا لرفع 70 مليون نسمة يعيشون فى فقر مطلق، إلى المستوى الذى يمكنه تلبية احتياجاتهم الأساسية. وهذه هى فجوة الفقر، وكلما كانت الدولة فقيرة، وكان عدد الفقراء كبيرًا، كلما زادت الفجوة (أى: الموارد التى يجب تخصيصها لانتشال من يعيشون فى الفقر). وهكذا تتعلق فجوة الفقر بنطاق الفقر وعمقه، وما الذى تتطلبه من نسبة من الناتج القومى لرفع كل السكان فوق خط الفقر. ويشير معدل فجوة الفقر Poverty Gap Ratio إلى متوسط المسافة التى تقع تحت خط فقر دولار واحد فى اليوم، معبرًا عنها بوصفها من خط الفقر (حوالى 34 ٪ حاليا بالنسبة لنيجيريا). ويشير مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index إلى النقود الإضافية التى يجب أن ينفقها الشخص الفقير المتوسط (إجمالا أو نسبة من الاستهلاك الكلي) لكى يتجاوز حاجز الفقر. وتصل فجوة الفقر بالنسبة إلى الهند حاليا إلى 4 ٪، وإلى 1 ٪ بالنسبة إلى الصين، و0,1 ٪ لأوروبا الشرقية. ويقيس مقياس شدة الفقر Poverty Severity Index توزيع مستوى معيشة الذين يقعون تحت خط الفقر (أى: بين الفقراء والفقراء جدا).

يشير أبسط تعريف للسلطة إلى قدرة طرف على التأثير على أفعال أو اتجاهات طرف آخر. ومثل معظم المفاهيم الجوهرية فى العلوم الاجتماعية، هناك إعادة تقييم مستمرة لمعانى السلطة وأسبابها وآثارها. وهناك شىء نعرفه بصورة مؤكدة، وهو أنه من السذاجة أن نفكر فى السلطة من الجانب السلبى فقط. إذ إن إمكانية إجراء حوار مع شخص ما، أو إدارة فصل دراسي، أو ندوة يمكن أن يتعلم فيها الناس، أو لعب مباراة كرة قدم، تعتمد على استخدام السلطة: حتى يأخذ الناس أدوارهم فى الحديث والاستماع، ويقوم الطلاب والمدرسون بأداء المهام المتفق عليها، وطاعة اللاعبين لحكم المباراة. فالناس يمارسون السلطة ويخضعون لها فى أوقات مختلفة كل يوم، وفى كل مجالات الحياة. ولكن الأهم من حقيقة ممارسة السلطة، هو الطريقة التى تتكون وتستعمل بها هذه السلطة. فإلى أى مدى يمكن أن تتركز السلطة فى مؤسسات أو علاقات أو جهات معينة؟ وما مدى ظهورها؟ وما فرص الصراع على علاقات القوة أو تدويرها؟ وهل هناك آليات للمساءلة، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تعمل هذه الآليات؟

ولا تزال فكرة أن السلطة شىء سلبى فكرة قوية بالأساس، حتى عندما ترتبط بها فكرة القيود اللازمة. إذ يقول توماس هوبس Thomas Hobbes (1968 [1651])، إن كل الرجال يتصرفون

بأنانية، وينكبّون على إشباع رغباتهم من خلال ممارسة السلطة بلا هوادة. ففى ظل عالم الندرة، يستطيع المسيطرون فقط منع ممارسات السلطة الفردية التى تؤدى إلى تفاقم حالة الطبيعة التى لا يمكن السكوت عليها (قارن: **السُلطة السيادية**). وتقدم الأعمال المعاصرة فى العلاقات الدولية والتى يقوم بها من يسمون بالواقعيين Realists، رؤية مماثلة للسلطة، حيث تحاول كل الدول تعظيم مصالحها الذاتية، وتكون مستعدة لاستخدام العنف لتحقيق ذلك. ولا يمكن منع الفوضى إلا من خلال قيام سلطة مسيطرة بممارسة **الهيمنة**. وتقترب بعض صيغ **الماركسية** من هذه الحجة. إذ يقول الماركسيون إن الدول الرأسمالية تستخدم سلطتها لضمان عملية **التراكم تحت حكم راس المال**. ولذلك فإنه ليس مندهشًا أن العديد من الواقعيين والماركسيين، يشتركون فى القول بأن الحرب فى العراق كانت من أجل السيطرة على **النفط** فى المقام الأول، وحماية المصالح الخاصة للولايات المتحدة. وكما يقول ديفيد هارفى فى «الإمبريالية الجديدة The new imperialism»، منضمًا إلى آخرين من ماركس إلى ماكيندر، «من يسيطر على **الشرق الأوسط**، يسيطر على مصادر النفط العالمية، ومن يسيطر على مصادر النفط العالمية، يستطيع السيطرة على الاقتصاد العالمي، وذلك فى المستقبل القريب على الأقل» (David Harvey, 2003b, p. 19).

ولا شك أن لدى الماركسية الكثير عن السلطة، وليس مجرد رؤية فى العلاقات الدولية. إذ إن الأعمال الماركسية عن السلطة فى

الجغرافيا البشرية أظهرت آثارها الأولى من خلال انتقاد النماذج السلوكية والجماعية للسلطة. إذ إن هذه النماذج - التى طوَّرها علماء السياسة أمثال روبرت داهل للنظر إلى التحالفات السياسية فى المدن الأمريكية، تركز على الطبيعة العلنية والمنتشرة للسلطة. حيث يمكن ملاحظة السلطة عندما يقوم طرف بمحاولة علنية لإجبار طرف آخر على القيام بعمل لم يكن ليقوم به لولا ذلك. فإذا نجح الطرف الأول فى ذلك، تصبح لديه السلطة فى هذا «المجال». ومع هذا، أو هكذا استنتج داهل (1963) Dahl، ربما يستطيع الطرف الآخر أن يمارس السلطة على الطرف الأول فى مجال آخر. وفى ظل طبيعة الديمقراطية فى الولايات المتحدة، كان من الصعب احتكار السلطة.

ولكن الدارسين الراديكاليين لا يوافقون على ذلك؛ إذ يقول ستيفن لوكس (2005) Steven Lukes إن هذه النظرة للسلطة كانت أحادية البعد. وذلك لأن أعمال السلطة كانت تتم غالبا فى جو ضبابي، منشغلين بوضع جداول الأعمال. ويعتبر لوكس هذا بمثابة سلطة ثنائية البعد، ولكنه لم يتوقف عند هذا الحد. فقد واصل قوله - مثل العديد من الجغرافيين الماركسيين (انظر: **الجغرافيا الماركسية**) - إن الأمر لا يقتصر على وجود جداول أعمال تميل إلى خدمة مصالح طبقية معينة (من خلال الدولة على الأقل)، ولكن كان هناك أيضا الكثير من الناس على الجانب الآخر من السلطة غير قادرين

على رؤية عجزهم. ويرجع هذا جزئيًا إلى ما يسميه الماركسيون «الوعى الزائف». فالناس العاديون لا يستطيعون رؤية «مصالحهم الموضوعية»، وذلك بسبب إتلاف قدرتهم على الاستشعار السياسى عبر سنوات من مشاهدات المباريات الرياضية، والتسوق فى المتاجر الكبيرة، أو الغرق فى أحلام الحياة الأفضل داخل الراسمالية (انظر: **الإيديولوجية**).

وقد بدأ الجغرافيون الثقافيون والسياسيون فى ثمانينيات القرن العشرين، فى استكشاف بعض مكونات الهيمنة، بالاعتماد كثيرًا على أعمال أنطونيو جرامشي، كما قامت **الجغرافيات النسوية** باستكشاف الطرق المختلفة التى تتجسد فيها العلاقات الأبوية وكيفية فهمها فى أجزاء مختلفة من العالم (Rose, 1993)، واستكشفت مسائل مقاومة السلطة، بما فى ذلك مسائل أسلحة الضعفاء (Hart, 1991). وتوسعت هذه الاستكشافات كثيرًا فى التسعينيات من القرن الماضى عندما بدأ الجغرافيون فى الاعتماد على أعمال ميشيل فوكو، وأعمال إدوارد سعيد وغيره من منظرى **ما بعد الاستعمارية وما بعد البنيوية**، ويقول جون ألين (2003) John Allen إنه يمكن التفكير فى السلطة بوصفها مُكتسبة كامنة فى بعض الأطراف والشبكات، أو بوصفها **موردا**، أو بوصفها مجموعة من الاستراتيجيات، والخطابات، وتقنيات الحكومة (انظر: **السلطة البيولوجية، والسلطة النظامية، والحكامة**). وتبدأ هذه النظرة الأخيرة للسلطة بالإشارة إلى ثراء شرعية فوكو بالنسبة

للعلوم الإنسانية. حيث يعترف فوكو (Foucault (2001 . على عكس بعض أتباعه . بأن بوسع السلطة أن تمكِن مِنِ العمل. ومع ذلك، نجد أن الجغرافيين غالبا ما كانوا يعتبرون أعمال فوكو بمثابة دليل إلى الطرق التى تسلكها وتتدفق فيها السلطة من خلال كل «دعائم» الحياة المعاصرة. وكذلك أخذوا من فوكو فكرة أن السلطة تتحدد مكانيًا بقوة. إذ إنها تتجسد فى تشريعات تنطلق من **الجسد** الإنسانى (المنظمة بشدة من خلال أفكار **الجنوسة** «العادية»)، ومن خلال تنظيم المدارس والمستشفيات والملاجئ (Philo, 2004) **والسجون**، وحتى ترسيم **الحدود** التى تعبر عن أفكار الاشتمال والاستبعاد. ومن هذا المنظور، يمكن تحدى والسلطة ونقدها ومخالفتها. وهذه وظيفة العلم الاجتماعى المعارض . ولكنه لا يمكن تخطيها: فالطريق إلى فوكو ينطلق من فيبر ونيتشه أكثر من انطلاقه من ماركس.

واكتسبت فكرة أن السلطة تحاكى كل الممارسات المكانية، وأن السلطة دائمًا ما تتحدد مكانيًا، انتشارًا واسعًا فى **الجغرافيا**. وكذلك الأمر بالنسبة لفكرة أن السلطة تكون أكثر فعالية عندما تكون أقل ظهورًا. وتحاول **الجغرافيا البشرية النقدية** عدم تطبيع بعض أقوى الخطابات السائدة فى هذا المجال. مثل أفكار **التنمية**، أو **الغرب**، أو **التحيز للون الأبيض**. وبهذا فإنها تهدف إلى الكشف عن طرق أخرى لجمع السلطة والمعرفة. وفى نفس الوقت. وكما يكشف عمل هارفى عن **الإمبريالية الجديدة** . فإن بعض الجغرافيين يركز أيضا على

المفاهيم المادية للسلطة وسلطات رأس المال والدولة. وعندما اتضح أن إدارة بوش فى الولايات المتحدة، كانت تتبع سياسة «الطريقة غير العادية extraordinary rendition» (تعذيب الأشخاص تحت ذريعة الاتهام «بالإرهاب» وذلك فى معسكرات الاعتقال خارج الولايات المتحدة)، أصبح واضحًا أن العمل على السلطات السيادية للدول (انظر: **مجال الاستثناء**) يجب أن يرتبط بالعمل على الاستراتيجيات المكانية لتحديد الآخر والاستبعاد (انظر: Gregory, 2004b عن الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني)، والتقارير الدقيقة عن استخدام القوة الأمريكية فى عصر الليبرالية الجديدة (Smith, 2005a).

قراءات مقترحة:

Corbridge, Williams, Srivastava and Véron (2005); Gregory (2004b); Lukes (2005); Mamdani (2004).

هندسة السلطة **power-geometry**

طرق منهجية متباينة يتم من خلالها وضع مختلف الأفراد والجماعات فى شبكات التدفقات والتفاعلات، حيث تعتمد هذه المواقع المتغيرة على الصلات الوثيقة التى توجد بين منتجات السلطة ومنتجات **المكان**: إذ تتشابك النماذج المكانية للسلطة بصورة متباينة، بحيث يكون للأطراف المختلفة فى المواقع المختلفة، درجات مختلفة من

الحرية. وقد اقترحت هذا المفهوم دورين ماسى Doreen Massey (1993 بوصفه نقدًا لمفهوم ديفيد هارفى «تضاغط الزمكان»، وبوصفه محاولة لفتح مفاهيم المكان التقليدية المقيدة.

وتقول ماسى (1993، ص 60–61) إن هارفى Harvey (1989b) ركَّز على الرأسمالية لدرجة أن هذا التقرير لضغط الزمان والمكان، انهار وتحول إلى الاقتصادية، وإنه منح اهتمامًا كبيرًا للطبقة لدرجة أنه فشل فى التعرف على المدى الأوسع للمواقف الاجتماعية المتضمنة، بما فى ذلك النوع. واختصارًا، فإن تضاغط الزمكان «يحتاج للشرح اجتماعيا». وبالإضافة إلى ذلك، يقول جريجورى Gregory (1994 p. 414) إن هذه العملية تحتاج أيضا إلى التفاضل المكانى: فهناك جغرافية معقدة لضغط الزمان والمكان. ويتناول مفهوم هندسة السلطة هذه الاهتمامات المزدوجة. حيث تطور هذا المفهوم بصورة مستقلة عن نظرية الفاعل – الشبكة، وإن كان بينهما بعض الشبه، فإنه يقدم إدراكا متعدد الأبعاد للمكان يهدف إلى أن يكون سياسيا بلا تردد فى توجهه.

وتعتبر الموقفية جوهرية بالنسبة إلى هندسة السلطة (Sheppard, 2002. فمنذ البداية، ركزت ماسى Massey (1993, p. 63) على سياسة الحراك السكانى التى تنبع مباشرة من المواضع المختلفة داخل هندسة سلطة معينة: «إننا نحتاج إلى التساؤل عما إذا كان حراكنا النسبى وقدرتنا على الحراك والتواصل يرسخان الاحتباس

المكانى للمجموعات الأخرى». ويرى هيندمان (,Hyndman (1997 p. 151 أن هذا يمثل سندًا إذنيًا، بينما لا تخوض ماسى بعيدًا فى اقتصاديات السلطة التى تنظم الحركة العابرة للقوميات وتسهلها وتعرقلها. وبالرغم من أن خططها الدفاعية غالبا ما تكون انطباعية، وعادة ما تظهر بمستوى عال من **التجريد**، فإن كتابات ماسى المتأخرة تتجه إلى توضيح ما تسميه «الإحساس العالمى بالمكان». إذ ترى أن الأماكن مفتوحة ومسامية ومختلطة. وبالمعنى الحرفي «أماكن الالتقاء» التى تتقابل فيها المسارات من كل الأنواع (الناس والأفكار والسلع) . وأن تمثيلها على أنها حاويات أو أغراض أو مواد بناء (قارن: **الجغرافيا الإقليمية**)، يعنى منع إمكانات السياسات المكانية الحقيقية. وهذا الانفتاح لا يمثل خصوصية **للعولمة** الحديثة، ولا يمكن اختزاله إلى تنظيم الرأسمالية المعاصرة. وترى أنه على المدى الطويل، كانت الأماكن المختلفة تقترب من التشابك مع بعضها فى «هندسة سلطة ذات مسارات متقاطعة» (Massey, 2005, p. 64)، ولكن لا توجد رواية كاملة وحيدة يمكن أن يجتمع فيها كل هذا (ص 82) وكانت نتائج هذه التقاطعات مفتوحة دائما (بالرغم من أنها لم تكن غير مقيدة بالطبع)، لأن المكان «هو مجال تقارب السرديات المتضاربة»، حيث يؤدى هذا «التقارب» إلى ظهور ومناقشة سرديات جديدة (ص 140–142). وعلى هذا الأساس، فإن هندسة السلطة لا تقتصر على تشكيل والحراك وتقييده، بل إنها ذاتها تكون فى

حركة مستمرة، وإن كانت غير منتظمة، بحيث يجب أن يكون تحليلها تاريخيًا وجغرافيًا بالضرورة (انظر: **جغرافية/الطباق الموسيقى**). وهكذا يمكن اعتبار المكان «منسوجا من القصص السائدة، وحركة داخل هندسات السلطة، ومركبًا خاص داخل الطبوغرافيات الأوسع للمكان» (Massey, 2005, p. 131).

قراءات مقترحة:

Massey (1993); Sheppard (2002).

براجماتية **pragmatism**

تقليد فلسفى أمريكى ظهر فى أواخر القرن التاسع عشر مرتبطا بأعمال كل من:

John Dewey (18591952-), William James (1842- 1910), George Herbert Mead (1863- 1931), Charles Sanders Peirce (1839- 1914)

واشتهرت هذه الحركة بفكرة أن ما يُعد معرفة يتحدد بمدى فائدته، وكما يقول جيمس James (1987, p. 578) فإن «الحقيقى هو اسم ذلك الشىء الذى تثبت صلاحيته على طريق الإيمان». وهكذا تعتبر البراجماتية فلسفة الإنجاز العملي. وتعتبر الأفكار

حقيقية عندما تمكِّن البشر من القيام بالأشياء، والتكيف مع العالم. وبعد التمتع بالشهرةِ الواسعة فى النصف الأول من القرن العشرين، تراجعت البراجماتية بعد الحرب العالمية الثانية فى أعقاب صعود العلوم الاجتماعية التجريبية والفلسفة التحليلية، والتى تعتبر بمثابة شكل غامض فنيًا غالبا وضيق الدلالة فى التفسير المتعلق بتقييم التماسك والاتساق والمعنى الدقيق للحجة. ومع ذلك، فقد أدى نشر كتاب ريتشارد رورتى «الفلسفة ومرآة الطبيعة Richard Rorty) (Philosophy and the mirror of nature 1979» إلى إحياء فضائل البراجماتية. فنظرًا لأنه كان فيلسوفًا تحليليًا سابقًا، استطاع تشخيص أمراض الفلسفة الحديثة بدقة شديدة، واعتبر أن جرعة كبيرة من البراجماتية الأمريكية تمثل علاجًا لها. ونجد اليوم فى الكثير من العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، أن إعادة تأهيل البراجماتية، يعتبر أيضا نتيجة للاهتمام الأوسع بما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، حيث تلتقى مع هاتين الحركتين فى اهتمامات مشتركة.

وقد صاغ جيمس اسم البراجماتية فى 1898 لوصف الحركة، ولكن كانت هناك دائما اختلافات كبيرة بين أنصارها، ففى أحد الجوانب مثلا، استخدم بايرس Peirce تعبيره الجديد «البراجماتية» لتمييز ما كان يفعله عن بقية أفعال زملائه، وكان «سيئا بما يكفى لحمايته من المختطفين» (Bernstein, 1992a, p. 813). ويصف بيرنشتاين Bernstein (1992b) البراجماتية فى الملحق بصورة مفيدة بخمس ملامح:

(1) مناهضة التأسيسية، أى الاعتقاد بأنه لا توجد قواعد ثابتة آمنة، لا فى العالم ولا فى العقل، يمكن أن تتحقق وتضمن استمرارية المعرفة الحقيقية.

(2) احتمالية الخطأ Fallibilism: أى الاعتقاد بأنه ليس هناك حقيقة نهائية، وأن المعرفة يجب أن تخضع دائما لمزيد من البحث والتدقيق النقدى والتمحيص.

(3) البحث المجتمعى Communal enquiry: أى فكرة أن الدراسة تحدث داخل مجتمع أوسع يتضمن الثقة، والحوار، والقواعد المشتركة والمسئوليات.

(4) الطوارئ الراديكالية Radical contingency: أى الاعتقاد النابع جزئيا من نظرية داروين فى النشوء والارتقاء بأن التغير يتحقق بالصدفة، وأن اليقين الوحيد هو عدم اليقين (ولهذا السبب يجب أن يكون البشر مستعدين دائما لتوقع غير المتوقع)، (قارن: **الداروينية**). ويقول بايرس (Peirce (1982, vol. 4, p. 544 إن «كل شىء يمكن أن يحدث بالصدفة، سيحدث بالصدفة فى وقت أو آخر. وتؤدى الصدفة فى وقت ما إلى صدفة فى كل حال».

(5) التعددية الراديكالية Radical pluralism: أى الاعتقاد بأنه لا مكونات العالم ولا مكونات الفلسفة تتجانس مع بعضها فى قطعة واحدة. وكما يقول جيمس (James (1977, p.26 فإن التعددية الراديكالية عبارة عن «نوع من الأمور المشوشة الغامضة بدون خط فاصل وقليل من النُبل الظاهرى». ولكن جيمس يرى أنها كل ما لدينا.

وأدى ظهور الفلسفة التحليلية فى أمريكا منذ أربعينيات القرن العشرين، إلى عودة كل شىء كانت البراجماتية تتجنبه سابقا كالتأسيسية، واليقين، والعقلانية الفردية، والحاجة، والوحدوية. وبالتالى تعرضت البراجماتية للإهمال، بل والاستبعاد أحيانا. وعلى سبيل المثال، فقد نظر أحد الفلاسفة التحليليين إلى ديوى بعد وفاته على أنه «رجل عجوز طريف، لم يكن لديه أكثر المفاهيم غموضا للثقة الفلسفية الحقيقية أو طبيعة المشكلة الفلسفية الحقيقية» (مقتبس فى Gouinlock، 1972، p. xi). ومع ذلك، كانت سيطرة الفلسفة التحليلية على المهنة قصيرة المدى نسبيا، وبحلول الثمانينيات الماضية، واجهت تحديًا قويًا من مجموعة جديدة من البراجماتيين، منهم رتشارد رورتى (1931–2007) ورتشارد بيرنشتاين (المولود عام 1932).

وقد حاول رورتى أولا - بناء على كتابات ديوى وجيمس - أن يفكك صرح الفلسفة التحليلية المعاصرة من الداخل، خاصة البديل المعروف بالواقعية، وثانيًا، أن تُقدم بديلا لها، وهو بديل براجماتى جديد يسميه بصورة ساخرة «المفارقة البرجوازية الليبرالية لما بعد الحداثية» (Rorty, 1989). وباختصار، يقول رورتى إن مشكلات الفلسفة التحليلية تنبع من استخدام المجاز، وتخيل، أو رؤية غير مناسبة، أو «بصيرة ocularism». حيث أقنعت الاستعارة الفلاسفة بصورة خاطئة، بأنه يمكن للعقل أن يصور العالم (قارن: الرؤية

والترائي). وعلى العكس، يدعو رورتى مثل البراجماتيين إلى استعارة جوهرية مختلفة يسميها «الحوار conversation». ففى ظل هذا النموذج، لا توجد نقاط نهائية ثابتة، ولا قواعد صارمة، ولا منطق ملزم. ويتضح هذا من صياغة مصطلحات بديلة عن تلك التى قدمها رورتي، وأهمها «ما بعد الحداثة»، لأن رورتى لا يؤمن بالسرديات الكبرى عن الحداثة العليا، التى يفترض أنها تجعل كل أجزاء العالم قابلة للقياس، و«الليبرالية»، لأن استمرار الحوار يتطلب وجود حرية تعبير وديمقراطية (وبالتالى يردد اهتمامات داروين)، و«البرجوازية»، لأن رورتى يرى أن «الليبرالية»، كانت ممكنة فى ظل الرأسمالية فقط، و«المفارقة»، لأن استمرار الحوار يتطلب تأكيد معتقدات معينة، حتى إذا لم تكن هناك أسس فلسفية راسخة لها. ويقتبس رورتى من كلام جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter (1942, p. 243، الذى يقول إن المرء يحتاج إلى أن «يدرك الصحة النسبية لمعتقداته، ومع ذلك يدافع عنها بلا تردد».

وبالرغم من تعاطف بيرنشتاين (Bernstein (1992b, ch, 8 مع العديد من أفكار رورتي، فإنه ينتقد بشدة تحفظه الاقتصادي، وإهماله لقضايا السلطة غير المتكافئة والموارد. إذ يقول بيرنشتاين (Bernstein (1992b, p. 233، إن صياغة رورتى للبراجماتية «لا تزيد كثيرًا على مجرد كونها تبريرًا للوضع القائم». وعلى العكس، يتناول بيرنشتاين هذه الأشياء المفقودة من خلال الجمع بين البراجماتية

ومختلف مسارات الفلسفة فى القارة الأوروبية، مما يؤدى إلى ما يسميه «التوليفة الجديدة» (Bernstein, 1992b). وهناك مكون مهم فى توليفة بيرنشتاين يتمثل فى الكُتاب المرتبطين بما بعد البنيوية، مثل فوكو ودريدا، من غير المحافظين اقتصاديًا، والذين تناولوا بقوة قضايا الموارد والسلطة غير المتكافئة. وهكذا يرجع فى جزء كبير من نهضة البراجماتية الأمريكية، إلى تجاوبها مع اهتمامات هؤلاء الكتاب.

وكانت هناك محاولات متفرقة للاعتماد على الكّتاب البراجماتيين فى الجغرافيا البشرية، ولكنها كانت غير متسقة وغير منسقة. حيث استغل جاكسون وسميت Jackson and Smith (1984) الوصفات التطبيقية عند ميد Mead فى تصويرهما للجغرافيا الاجتماعية، ويصف ويستكوت Westcoat (1992) العلاقة بين نظرة هوايت البيئية، وخاصة أفكار ديوي، ويستخدم بارنس Barnes (1996, chs. 2 and 5) وجيبسون - جراهام Gibson-Graham (2000b [1996]) أعمال رورتى فى مواجهة التأسيسية فى الجغرافيا الاقتصادية، ويستخدم سنلى Sunley (1996) أفكار فيلسوف تحليلى سابق تحول إلى البراجماتية - هيلارى بوتنام. ويضعها موضع التطبيق فى مناقشة العلاقة بين الاقتصاد المؤسسى الجديد والجغرافيا الاقتصادية. وكان هناك عدد خاص من مجلة جيوفورم Geoforum (2008) مخصص لتقييم فائدة البراجماتية للجغرافيا البشرية وربطها بالتكوينات

الفكرية المعاصرة: حيث أجرى ألين (2008) Allen سلسلة من التجارب الراديكالية التى تدخل البراجماتية في ممارسة السلطة، ويقوم (2008) Bridge بإعادة تنشيط البراجماتية فى تنظير الأدائية والمكانية، بينما يحدد جونز (2008) Jones سلسلة من الروابط بين البراجماتية وما بعد البنيوية والنظرية اللا تمثيلية.

قراءات مقترحة:

Barnes (2008a); Bernstein (1992a); Menand (2001).

تنبؤ **prediction**

هو التوصل إلى قيمة مقدرة أو متوقعة لمشاهدة خاضعة للدراسة، حيث يمكن أن تكون هذه المشاهدة لمكان أو إقليم أو فرد أو فترة زمنية. ويمكن الوصول إلى التقدير أو التنبؤ من خلال نموذج إحصائى (مثل الانحدار) أو نموذج رياضى (نماذج القدرة الإنتروبية (الاحتمالية)) أو عملية محاكاة أكثر عمومية. وعادة ما يستخدم مصطلح «قيمة متوقعة» للقيم «الموفّقة» أو المقدّرة لمشاهدات داخل مجموعة البيانات التى تتم معايرتها أو نمذجتها، أما تقدير المشاهدة الخارجة عن العينة من خلال الاستيفاء بالاستقراء، فيسمى التنبؤ الخارجي.

مدينة ما قبل الصناعة pre-industrial city

يشير هذا المصطلح إلى كل المدن فيما قبل الثورة الصناعية، بالإضافة إلى المدن الواقعة فى الأقاليم غير الصناعية اليوم. ويعكس المصطلح النظرية - التى أيدها بداية جيديون سوبرج (Gideon Sjoberg (1960. التى تقول بأن كل المدن قبل الصناعية، بغض النظر عن زمانها أو مكانها أو خلفيتها الثقافية، تشترك فى أسباب وجود وهياكل اجتماعية ومكانية داخلية مشتركة. ونادرًا ما يستخدم هذا المصطلح الآن، حيث يعتقد بعض الباحثين أن توليفة الأشكال الحضرية الناتجة عن المجتمعات قبل الصناعية وغير الصناعية يوجد بينها الكثير من الأشياء المشتركة بما يجعلها تنويعات لفئة واحدة.

صيانة التراث الثقافي preservation

حماية وصيانة ورعاية الملامح الباقية من البيئة المشيدة، بما فى ذلك المبانى التاريخية والمواقع الأثرية والقطع الأثرية البشرية الفردية (مثل المدرج الرومانى «الكولوسيوم» فى روما). وتكمل أعمال من يقومون بصيانة البيئة، أعمال من يقومون بالحفاظ عليها، وهم الذين يهدفون إلى حماية **اللاندسكيب** «الطبيعي» الخاص بالبيئة الطبيعية الحيوية (مثل خانق جراند كانيون). وتتمتع بعض الجهات مثل الصندوق الوطنى National Trust فى المملكة المتحدة، بسلطات دستورية للحفاظ على المنازل والحدائق ذات الأهمية التاريخية

الخاصة (انظر: التراث). وقد يتضمن هذا استعادة المبانى لإعادتها إلى حالتها الأصلية، أو إحيائها من خلال إعادة إنتاج ملامح الماضى (مثل الحدائق). وكان باحثو الجغرافيا البشرية مهتمين بكل من الممارسات المتضمنة فى مشروعات صيانة البيئة، وبأنماط خيالات المشاهد، والأيقونية، والتفسيرات التى تقدمها المشاهد التى تتم صيانتها (Ashworth and Tunbridge, 2004). ومع ذلك، وكما يشير مثال الكولوسيوم، نجد أن «الحفاظ على البيئة» له علاقة تخيلية معقدة ومثيرة للجدل، غالبا مع مشروعات الاسترداد (Hopkins and Beard, 2005, chs. 1 and 6; Lowenthal, 1985). وعادة ما يكون للملامح الباقية تواريخ تراكمية متعددة مسجلة فيها أو عليها: فهى ليست ناتجة عن لحظة تاريخية واحدة. ولهذا السبب تقول الأثرية الفرنسية فيولت لو دو Viollet le-Duc (79- 1814) إن الاسترداد يجب أن يعيد المبنى إلى حالة نموذجية من الكمال والإتقان «التى يمكن ألا تكون قد وجدت فى الواقع فى أى وقت مضى»: ولهذا السبب ، فلا يزال «الاسترداد» (مثل مدينة كاركاسون الفرنسية) يثير الجدل فى الماضى والحاضر.

قراءات مقترحة:

Ashworth and Tunbridg (2004); Lowenthal, 1985, ch. 7).

سياسات التسعير pricing policies

هى الترتيبات التى تتحدد بها أسعار السلع التى تعرض للمستهلكين. وفى التحليل الاقتصادي المكاني، يتمثل العنصر المهم المميز لسياسات التسعير، فى مدى اختلاف الأسعار مع المسافة من منشأ أو مصدر السلعة أو مصدرها. وهناك سياستان مهمتان؛ بديلتان: الأولى: تعرف بنظام تسعير (البضاعة على متن السفينة: فوب f. o. b.)، والذى فى ظله يوجد سعر أساسى فى بلد المنشأ، ويدفع المستهلك تكاليف النقل المتضمنة فى جلب السلعة إلى نقطة الشراء، بينما يسمى النظام الثانى بنظام تسعير (التكلفة والتأمين والنقل: سيف c. i. f.) والذى فى ظله يضيف المنتج تكاليف التأمين والشحن إلى تكلفة الإنتاج، ويقدم السلعة بسعر تسليم موحد بغض النظر عن المسافة من المنشأ. ويعتبر التمييز بين هاتين السياستين مهمًا، لأن السلع التى تباع حسب النظام الأول، يجب ألا تؤثر على الميزة النسبية المحلية للأنشطة الإنتاجية التى تتطلبها بوصفها مدخلات، وبالمثل، يجب ألا تؤثر المسافة من المنشأ، فى مستوى الطلب على السلع المعروضة على أساس هذا النظام (مع ثبات الأشياء الأخرى). ويوجد اتجاه متزايد لبيع السلع بسعر تسليم موحد.

ويمكن تطبيق سياسات تسعير بديلة مختلفة، إذ إن النظام الأول لا يتضمن بالضرورة زيادات تصاعدية صغيرة فى الأسعار مع الزيادات الصغيرة فى المسافة، فغالبًا ما تكون أسعار الشحن السائدة التى يتحدد على أساسها سعر التسليم ثابتة عبر مناطق شاسعة. ويمكن

أن تكون هناك أشكال من التمييز السعرى المكاني؛ والتى يدفع فى ظلها المستهلكون فى بعض الأماكن سعرًا أعلى (ربما لأن المورد يتمتع باحتكار محلي) بحيث يدعم السعر المفروض فى سوق أكثر تنافسية فى مكان آخر. وهناك صيغة مشهورة تتمثل فى «سياسة سعر نقطة الأساس»، حيث يدفع المستهلكون السعر كما لو كانت السلعة جاءت من نقطة (أساس) معينة، ويمكن استخدام هذا الأسلوب لحماية المنتجين فى موقع نقطة الأساس، لأن السلع المنتجة فى أماكن أخرى فعلا، ستكون تكلفتها أعلى. ويمكن أن يتضمن تطبيق بعض سياسات التسعير، على تواطؤ من جانب المنتجين للحفاظ على سعر مرتفع بصورة مصطنعة فى الصناعة بشكل عام - وهذا اتجاه متزايد فى العالم الرأسمالى المتقدم.

تحليل أولى للبيانات primary data analysis

على عكس تحليل البيانات الثانوية، يتضمن هذا التحليل بيانات يجمعها ويحللها نفس الباحثين. وهذا يسمح بقدر كبير من السيطرة على ما يتم جمعه، وكيف يتم جمعه، بحيث يكون هناك قدر كبير من التوافق بين المفاهيم النظرية والعملية. ولكن هذا الأسلوب يمكن أن يكون مكلِّفا من حيث الوقت والموارد، ويمكن أن يفتقر إلى إمكانية المقارنة مع أعمال أخرى فى نفس المجال، ولكن استخدام موارد مثل بنك الأسئلة (http://qb.soc.survey.ac.uk/)، والأسئلة المتجانسة

فى تحليلات المسوح، يمكن أن يخفف من هذه المشكلة الأخيرة، فى حين أن أسلوب اختيار العينات الفعال، يمكن أن يعالج المشكلة الأولى.

قراءات مقترحة:

Government Statistical Service (2003).

قانون المدينة الأولى **primate city، the law of**

علاقة منتظمة تجريبيا صاغها مارك جيفرسون (Jefferson 1939) حين وجد أن سكان أكبر ثلاث مناطق حضرية فى بعض الدول، تقترب من تتابع المعدل 100 : 30 : 20، والذى أرجعه إلى سيطرة المدينة الأكبر على الشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من تجاهل هذا التتابع الآن إلى حد كبير، فإن مفهوم السيطرة الذى يتضمن سيطرة المدينة على منطقتها يستخدم كثيرا (قارن: **الهيمنة، وقاعدة المرتبة-الحجم**).

قراءات مقترحة:

Vance (1970).

تراكم بدائي **primitive accumulation**

بعد أن شرح ماركس فى الجزء الأول من كتابه «رأس المال» قوانين تطور الرأسمالية، والملامح المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي، انتقل إلى

العملية التاريخية التى أرست الرأسمالية نفسها من خلالها (Marx, 1967 [1867]). وحتى يطرح هذا السؤال التاريخى - كيف ظهرت الرأسمالية؟ لم يركز ماركس ببساطة على طريقة تحول مجموعة من علاقات الإنتاج إلى الأخرى، مثل التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، ولكنه ركز على كيفية تحول طبقة العمال، التى تعرف بنقص الملكية، إلى مواجهة طبقة أخرى، هى الرأسماليون، الذين يحتكرون وسائل الإنتاج. وكما يقول ماركس، فإن «ما يسمى سر» التراكم البدائى لا يكمن فى التوسع البسيط لتوفير وسائل الإنتاج بالمعنى الكمي، ولكنه يكمن فى إعادة التنظيم الثورية لعلاقات الإنتاج. وبعبارة أخرى، كان التراكم البدائى عند ماركس، بمثابة العملية التى كان النظام- قبل الرأسمالي- الذى كانت علاقاته زراعية أساسا وكان يتكون من حيازات صغيرة النطاق، أى أنه نظام قروى لديه بعض أشكال السيطرة المباشرة على وسائل الإنتاج، وتحديدا الأرض. يتعرض من خلالها للجرمان. وكان يجب أن تتوفر أصول الرأسمالية فى العملية التى يتحرر بها القرويون. هناك مفارقة كبيرة فى استخدام ماركس لهذه الكلمة. ليصبحوا عمالا بأجر فى الزراعة (فى المزارع التجارية الكبيرة) وفى الصناعة. ويعود ماركس إلى حالة حركة التسييج فى بريطانيا. أى المصادرة العنيفة لأشكال الملكية المشتركة. والوسائل السياسية وغير الاقتصادية التى تحققت بها هذه العملية الطويلة من تكوين وتنظيم البروليتاريا. ووضّح ماركس، أن هذه العملية كانت

تتطلب دائمًا سلطات الدولة، وكانت عنيفة بالضرورة. إذ إنها كانت تكتب بالدم والنار على حد قوله (انظر: العنف).

ومن خلال اعتبار حركة الأسيجة عملية نموذجية للتراكم البدائي، أثار ماركس جدلاً معقدًا حول الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، وكيف أن الأجزاء الأخرى من أوروبا، وبعد ذلك العالم الاستعماري وما بعد الاستعماري، دخلت في علاقة مختلفة «بالخطيئة الأصلية» للتراكم البدائي. ويركز الحوار بين دوب Dobb وسويزى Sweezy (Hilton, 1976) تمامًا على تفسير التجارب الأوروبية الأخرى، وعلى الوزن الممنوح لدور التبادل وصفقات السوق باعتبارها القوة المؤثرة على تفكك العلاقات قبل الرأسمالية، أو ما إذا كانت الصلابة قبل الرأسمالية قد تحطمت بسبب آليات البناء والصراع الطبقي على الملكية (انظر: نظرية برينيه). ولا شك في أن هذه الحوارات كانت جوهرية، ليس بالنسبة إلى أصول الرأسمالية في أوروبا فحسب، ولكن بالنسبة إلى آليات الرأسمالية في «الهامش» أيضا، وهذا يوضح كيف استطاعت أشكال رأس المال أن تسيطر على المجتمعات الزراعية في سياق الإمبراطورية الأوروبية (العصر الأول من الإمبراطورية) وأصل النظام العالمى التجاري.

لقد كانت مسألة التراكم البدائى جوهرية دائمًا بالنسبة للمسألة الزراعية، أى بالنسبة للطرق التى تتباين بها نظم الإنتاج القروية مع سيطرة رأس المال على الإنتاج. ويرجع الكثير من هذا العمل،

إلى الدراسات التقليدية للأرض والعمل والأسواق، التى أثارها كارل كاوتسكى (Karl Kautsky 1988 [1899] وفلاديمير لينين Vladimir Lenin (1964]) فى دراساتهما للزراعة الألمانية والروسية. وفى ستينيات القرن العشرين، ركزت الكثير من الدراسات الريفية على الأرض بصورة متزايدة، وعلى مسألة عدم العدالة فى توزيع هذه الأرض، ومثال ذلك، كيف كانت التقنيات الثورية الخضراء تنتج (أو لا تنتج) البروليتاريا الزراعية (Harries, 1982)، وانظر: **الثورة الخضراء**. وكان التراكم البدائى جوهريًا أيضا بالنسبة إلى نظريات **الإمبريالية**، التى قامت على ملاحظة ماركس للطرق التى جردت بها **الاستعمارية** أصحاب الممتلكات فى العالم الثالث، وأرست (أو حاولت إرساء) أسس التراكم المنهجي. ففى حالات عديدة، أثبتت الرأسمالية الاستعمارية، أنها تخضع للرأسمالية التجارية وغيرها من أشكال الرأسمالية، والتى كان فيها سرعة وعمق التحول البروليتارى مقيدين غالبا (Watts, 1983a).

وعلى خلفية الثورة المضادة فى نظرية التنمية، وظهور **الليبرالية الجديدة** عالميا فى العقود الثلاثة الأخيرة، عاد التراكم البدائى للظهور من جديد بوصفها موضوعا للتحليل. وقد حفز معظم هذا، الطرق الجديدة التى خضعت من خلالها مختلف أنواع الممتلكات المشتركة - مثل موارد الملكية المشتركة، وموجات الأثير، والمواد البشرية والنباتية الوراثية - للقوى العنيفة للخصخصة، وما أطلق عليه ماركس

«التجريد من الممتلكات». وكان ماسيمو دى أنجليس Massimo de Angelis، والمجلة الرقمية «شئون عامة The Commoner»، على قدر كبير من الأهمية لإعادة التفكير فى التراكم البدائى فى سياق العولمة والهيمنة الليبرالية الجديدة (انظر أيضا: RETORT, 2005). وكذلك عاد هارفى (2005) Harvey إلى التراكم البدائى فى تقريره عن الليبرالية الجديدة. حيث اعتمد هنا على الملاحظة المهمة التى أبداها آرندت (1958) Arendt على أن التراكم البدائى تكرر تاريخيًا عندما توسعت الرأسمالية لتشمل المناطق والقطاعات والدول والحدود غير السلعية. واستخدم هارفى هذه الرؤية ليوضح أن الليبرالية الجديدة، كانت تعمل تقليديًا على المستوى العالمي، خاصة تحت رعاية الإمبراطورية الأمريكية، كأحد أشكال التجريد من الممتلكات . ما يسميه التراكم بالتجريد . وليس من خلال التراكم المكثف. وتختلف أشكال التجريد بصورة كبيرة . خصخصة الإسكان العام، والسطو على أموال المعاشات، وإزاحة السكان المحليين من خلال مشروعات السدود، خصخصة المورثات . وتطرح أشكالا مختلفة من المقاومة، تدور عادة حول الدفاع عن العامة، الذين كانوا قوة أساسية فيما يسمى حركة مناهضة العولمة.

أمـا فـى الإطـار الاشـتراكـي، فقـد طـور بريوبرازنسكى (1965) Preobrazhensky فى عشرينيات القرن العشرين، فكرة التراكم الاشتراكى البدائى فى روسيا بعد الثورة. حيث أكّد على

أن الحفاظ على التوازن بين نصيب السوق من الناتج الزراعى والصناعى عند مستويات ما قبل الثورة، يعنى اختلال التوازن بين الطلب الريفى الفعال، والناتج السلعى للمدينة. إذ إن الزيادة الكبيرة المطلوبة فى الاستثمارات الثقيلة، لا يمكن تمويلها داخليًا، ومن ثم يجب أن تتحمل الزراعة هذا العبء. وتقوم الاحتكارات التجارية للدولة بتحويل الطلب الزائد من الريف خصمًا من الاستثمار. وكان يجب أن يتحقق هذا من خلال نوع من التبادل غير المتكافئ، حيث يتم تخفيض أسعار السلع الزراعية وزيادة أسعار السلع الصناعية. وكان هذا التسعير الاحتكارى من جانب الدولة . والذى يمثل فى الواقع ضريبة كبيرة على الفلاحين من أجل إطلاق الصناعة الثقيلة . يمثل النموذج الاشتراكى فى التراكم (الأصلي) البدائي. وكان الافتراض يتمثل فى أن شروط التجارة ستضر المزارعين بشدة. وبالرغم من أنه كان مُنظرًا عبقريًا للتراكم الاشتراكي، فإنه اختلف مع كل من تروتسكى وستالين، فتم إلقاء القبض عليه ورميه بالرصاص فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين.

قراءات مقترحة:

De Angelis (2006).

بدائية **primitivism**

خطاب أوروبى أمريكى يعرض الثقافات المحلية لأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الجنوبية وجزر المحيط الهادئ، على أنها خارج

إطار الحضارة. وقد نتج هذا المفهوم عن أدب الرحلات الأوروبية، وخاصة عن الاكتشافات التى قام بها المستكشفون الأوروبيون فى جنوب المحيط الهادئ فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. حيث خطيت الجغرافيات التخيلية بالتعبير الرسمى فى فلسفة ما بعد التنوير («المتوحش النبيل noble savage» عند روسو)، وفى الفن الحديث (تاهيتى جاوجوين)، وفى الأنثروبولوجيا المبكرة («مغامرو غرب المحيط الهادئ Argonauts of the Western Pacific» عند مالينوفسكي). وفى كل هذه الحالات الثلاث، كان التملك أمرًا مهمًا: فبينما كانت البدائية ترتبط غالبا بنقد الحداثة («الاتحاد» مع الطبيعة، والبساطة الحقيقية، والاهتمام بالشعورى والروحى من خلال الخيالي)، كانت ترتبط أيضا بالاستعمارية. ومن خلال طرق عديدة، كانت تعمل بوصفها توأما ثقافيا لمفهوم المدارية، وكانت تذكّرنا بقوة، بأن الخطاب الاستعمارى كان يشمل أكثر من الاستشراق. ومن الناحية التاريخية، كان للبدائية مكانها فى صميم العلاقة بين الغرب والآخر: حيث تسمح للمرء بفهم الجغرافيا التى شكّل الغرب نفسه من خلالها بالإشارة إلى، والتعارض مع «الأماكن الأخرى». وبالعكس، تفسر البدائية جغرافية هذه «الأماكن الأخرى»، من حيث إنها قد تحولت، أو حتى نتجت عن الغرب (Staszak, 2004, p. 362). ولكن البدائية استمرت فى ملاحقة الثقافة المعاصرة (Torgovnick, 1991)، واستمرت استعاراتها فى الحشد فى السياحة الحديثة،

والسعى وراء «الأشياء الغريبة». وفى الواقع، يدّعى لِى (2006) Li أنها مستمرة فى حضورها القوى وإن كان خفيًا. فى التنظير النقدى الذى يحاول ظاهريًا عرض المركزية العرقية للغرب. حيث استنتج أنه «حتى يعكس الغرب ذاته، يجب على المتوحش أن يرقص» (Li (2006، p. 223).

قراءات مقترحة:

Staszak (2004).

تحليل المكونات الأساسية

principal component analysis (pca)

إجراء إحصائى لتحويل مصفوفة بيانات بحيث تكون المتغيرات فى المصفوفة الجديدة غير مرتبطة ببعضها. وعلى عكس التحليل **العاملى** (الذى غالبا ما يختلط معه ويعتبر مرادفا له)، يوجد الكثير من المتغيرات (التى تسمى «المكوِّنات») فى المصفوفة المحولة كما فى المصفوفة الأصلية. وتفسّر تشبعات ودرجات المكونات، كما تفسر التشبعات والدرجات المشتقة من التحليل العاملى، واستخدم هذا الإجراء على نطاق واسع فى الجغرافيا البشرية من أجل (1) تحديد مجموعات المتغيرات المترابطة بصورة استنباطية، (2) تبسيط مجموعة البيانات بإزالة المعلومات الزائدة، (3) إعادة ترتيب مجموعة

البيانات للتخلص من الازدواج الخطى، و(4) اختبار الفروض. (انظر أيضا: **الإيكولوجيا العاملية**).

قراءات مقترحة:

Johnston (1978).

prisoner's dilemma معضلة السجين

تطبيق لنظرية **المباريات** كى يظهر فوائد السلوك التعاونى فى مواقف معينة، وكان يستخدم لتقديم مبرر لوجود **الدولة**، وفى الصيغة التقليدية للمباراة (انظر: Rapoport and Chammah, 1965)، يتم إلقاء القبض على رجلين بتهمتى سرقة سيارة وسطو مسلح. حيث يمكن إثبات التهمة الأولى بسهولة، ولكن الثانية ليست كذلك، إذ لا يمكن إثبات الإدانة بالتهمة الثانية إلا إذا اعترف أحد المتهمين وورط الآخر. ويعّرف المتهمان أنه إذا التزما الصمت سويًا فإنهما سوف تثبت إدانتهما بالسرقة وسيقضيان فترة عقوبة قصيرة بالسجن (سنة واحدة)، ويعرفان أيضا، أنه إذا ثبتت إدانتهما بالسطو المسلح فإنهما سيقضيان ثمانى سنوات فى السجن. ويتم التحقيق مع المتهمين كل على حدة، ولا يسمح لهما بالتشاور، فضلا عن التآمر. ويعرض على كل منهما صفقة، أنه إذا اعترف بالسرقة، مما يؤدى إلى إثبات إدانة (الشخص الآخر) المتواطئ، سيتم إطلاق سراحه،

وسيعاقب المتواطئ بعشر سنوات. وتوضح المصفوفة التالية الخيارات الأربعة المتاحة:

		المشتبه به رقم B	
		عدم اعتراف	اعتراف
المشتبه به رقم A	عدم اعتراف	1 . 1	10 – صفر
	اعتراف	صفر – 10	8 – 8

ويوضح الرقم الأول فى كل خلية عقاب المتهم الأول إذا اختار كل منهما هذا الخيار، ويوضح الرقم الثانى عقاب المتهم الثاني. وهكذا فإنه إذا لم يعترف الاثنان بالسرقة، سيقضى كل منهما سنة فى السجن، وإذا اعترف المتهم الأول ولم يعترف المتهم الثاني، سيتم إطلاق سراح المتهم الأول وسيقضى المتهم الثانى عشر سنوات فى السجن. وهكذا يتمثل الخيار الأفضل لكل منهما فى الاعتراف، لأنه إذا استمر أحدهما صامتًا، واعترف الآخر، سيسجن الأول عشر سنوات. وهكذا لا يجرؤ أحدهما على الاستمرار فى الصمت خوفًا من أن يعترف الآخر. أما إذا تآمر الاثنان، أو ضمنا أن يظل كل منهما صامتًا، سيتمثل الحل الأمثل فى أن يظل كل منهما صامتًا . وتكون العقوبة السجن لسنة واحدة. ولكن نظرًا لأن كل منهما لا يستطيع ضمان اختيار الآخر، فإن كلا منهما سيختار نتيجة شبه مثلى ويعاقب بالسجن ثمانى سنوات.

وقد استخدمت هذه المعضلة بوصفه مجازا، لتوضيح أن السلوك الأناني قد لا يكون فى صالح الفرد، وكذلك فى توضيح أنه ليس فى مصلحة الشخص أن يتصرف بصورة غير أنانية إذا كان كل شخص آخر يتبنى الخيار الأناني، خاصة فى القضايا المتعلقة باستخدام الموارد وإدارة الموارد (قارن: استنزاف الموارد المشتركة). وفى معظم المواقف التى تتضمن أكثر من عدد صغير من الأطراف، يقال إن السلوك غير الأنانى لا يمكن ضمانه إلا إذا فرضته سلطة خارجية، مثل الدولة، التى توجد لدعم كل من الصالح الجماعى والفردى بالرغم من وجود مواقف عديدة (يتضح بعضها بصيغ أكثر تعقيدا من مباراة معضلة السجناء، مثل معضلة السجناء المتكررة، التى تلعب فيها «المباراة» عدة مرات (Axelrod, 1984) حيث يكون التعاون معقولا، ويمكن أن يدعم الصالح الجماعى بدون تدخل الدولة.

قراءات مقترحة:

Barrett (2003); Laver (1997); Poundstone (1992).

سجون **prisons**

مؤسسات للعزل مصممة لعقاب المجرمين الجنائيين عادة. والسجون عبارة عن بيئات منظمة بصرامة ومراقبة بشدة، يحبس فيها المجرمون لفترات زمنية مختلفة، ولمدى الحياة أحيانا، وأحيانا

ما تسمى «بالسجون» أو «المؤسسات الإصلاحية»، ولذلك فإنها يمكن أن تحاول أيضا أن تُصلح من حال النزلاء لتقليل احتمال العودة للجريمة. وبالرغم من أن الحبس يعتبر ضروريًا لكل السجون، فإن هذه السجون تختلف فيما بينها من حيث أنماط المجرمين الذين تضمهم، ودرجة الأمن التى تضمنها.

وتعتبر الكتابات الجغرافية عن السجون قليلة، بالرغم من الأوضاع والنتائج الجغرافية المتعددة لممارسات السجون. إذ إن السجن عبارة عن شكل مكانى للعقاب أساسًا، واستبعاد من الحياة الاجتماعية. وبهذه الطريقة، فإنها تمثل شكلًا متطرفًا من السلطة المكانية للدولة. ويمكن أيضا النظر إلى السجون من حيث جغرافياتها الداخلية، وطرق بنائها لتعظيم المراقبة والسيطرة، وهى العملية التى عرضها فوكو ([1975] 1995) Foucault بصورة كاملة ودقيقة. وبالتالى تشكل هذه الجغرافيات وضعًا اجتماعيًا خاصًا، «مجتمع أسرى» (Sykes, 1958)، يتكيف مع حياة السجن ومخاطره المختلفة. وعادة ما تحوى السجون مستويات مختلفة من الحبس، كما فى حالة النزلاء الذين يعتبرون شديدى الخطورة، حيث يمكن عزلهم فى محابس انفرادية. وهناك بصورة متزايدة مؤسسات كاملة - تسمى السجون شديدة الحراسة - تخصص لاستقبال عتاة المجرمين الذين يفترض أنهم معتادوا الإجرام فى أوضاع عزلة متطرفة (Rhodes, 2004).

وهناك تحليلات أكثر شمولاً تعتبر السجون بمثابة انعكاس لأنماط اجتماعية أوسع، مثل الآليات الاقتصادية. فمنذ عام 1980، زاد عدد الأشخاص المسجونين فى الولايات المتحدة بأكثر من 450 ٪، وتُرجع جيلمور (1998, 2007) Gilmore هذه الزيادة غير العادية إلى إنتاج المجتمعات الممكن التصرف فيها أو «الفائضة» فى ظل مؤشرات **العسكرية** العدوانية، و**الليبرالية الجديدة**. حيث ترجع تكوين مركّب (السجون - الصناعة) الأمريكى إلى بناء السجون التى ترعاها الدولة فى المناطق الريفية المتدهورة، وخروج الموارد، وخصخصة الاحتجاز.

ويمكن تحليل مجتمعات السجون من حيث خصائصها السكانية أيضا. إذ إن السجون التى يشغلها عادة الفقراء الملونون، تشير إلى أنماط أوسع من التمايز الاجتماعى والاستبعاد المكانى: وهكذا يمكن فهم الحبس على أنه مجرد مظهر آخر للتمييز العنصرى (انظر: **العنصرية**). وتعمل تجربة الحبس على زيادة هذه التقسيمات الاجتماعية بدرجة أكبر، وذلك لأن الذين يُدانون بارتكاب جرائم، غالبا ما يواجهون صعوبات جمة فى العودة إلى النشاط الاقتصادى العام. ويمكن أن تؤثر هذه النتائج السلبية للحبس فى مجاورات سكنية كاملة، عندما يتجمع المدانون السابقون، ويتسببون فى زيادة اتساع الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق المختلفة داخل المناطق الحضرية (Fagan, 2004).

وتمثل السجون أيضا مكونًا أساسيا فى المفهوم الأوسع **لجغرافية الاحتجاز**، فهذه الجغرافيات تتجه إلى التوسع مع زيادة كثافة الاهتمام

بالإرهاب. حيث تعتبر مواقع مثل خليج جوانتانامو، جزءًا من «سجن حربى عالمي» يستخدم لدعم «الحرب على الإرهاب» **(Gregory,** 2007). وفى الواقع، يقال إن منطق السجن يمتد إلى مناطق أخرى ـ مثل غزة، التى غالبا ما توصف بأنها «سجن مفتوح» موسع ـ لمراقبة وضبط الذين يعتبرون معادين للمصالح الخاصة بالدولة.

قراءات مقترحة:

Gilmore (2007); Rhodes (2004).

مجالات خاصة وعامة **private and public spheres**

فئات خلافية مركبة منطقيًا توضح الحدود بين الأسر، واقتصاديات السوق، والدولة، والمشاركة السياسية. وتعتبر هذه المفاهيم جوهرية لمناقشتين متميزتين وإن كانتا متداخلتين لكل من: المجال العام، وأيديولوجيات وممارسات المجالات المستقلة.

وكان تقرير يورجن هابرماس Jürgen Habermas عن المجال العام للبورجوازية مؤثرًا جدًا (انظر: **الراسمالية، والنظرية النقدية**). إذ يقول إن المجتمعات الرأسمالية المبكرة انحصرت فى أربعة مجالات مؤسسية: الأسرة المستهلكة (الخاص)، واقتصاد السوق (خاص)، والدولة (عام)، والمشاركة السياسية للمواطنين (عام). ويعتبر المجال الأخير بمثابة المجال العام للبرجوازية. حيث يعمل هذا المجال الذى

يمثل ظاهرة تاريخية، وفكرة معيارية كثقل موازن للدولة، فهنا يتم تنظيم وتمثيل «الجمهور» الذى يعمل على تسوية العلاقات بين الدولة والمجتمع. ويقول إن هذا النموذج الليبرالى للمجال العام (انظر: **الليبرالية**)، لم يتحقق بالكامل أبدًا، ولكنه أصبح أبعد منالا فى المجتمعات الرأسمالية لدولة الرفاه، والتى تلاشى فيها الفصل بين الدولة **والاقتصاد**، والعام والخاص، وتحولت فيها أدوار المستهلك العائلى والمواطن. حيث أخذ دور المواطن أشكالا جديدة (انظر: **المواطنة**)، مثل المستقبل السلبى للخدمات العامة وعميل الرفاهية الاجتماعية. ويعتبر تقريرً هابرماس مفيدا للجغرافيين: إذ يحلل تغيرات اللاندسكيب التى توضح وتؤكد كلا من الارتفاع والانخفاض فى الحوار العام النشط (مثل المقاهي، والثقافة الحضرية فى القرن التاسع عشر، **والضواحى**، على التوالي، (Habermas, 1989 [1962]) . ومع ذلك، تعرض تقريره عن نموذج المجال العام البرجوازى لانتقاد كبير بسبب تعميم نموذج ظهر فى أماكن (ذكورية برجوازية بيضاء) معينة، وفى مجتمعات أوروبية محددة تاريخيا (Howell, 1993; Mitchell, 2003a) . ويقول أنصار المذهب النسوى إن استبعاد النوع كان جوهريًا (وليس عرضيًا) فى نمذجة هابرماس للمجال العام البرجوازى (Fraser, 1997)، وإنه يعيد بغير قصد إنتاج أيديولوجية المجالات المستقلة التى كانت محور الكثير من التنظيم والانتقاد النسوى (انظر **النسوية، والجغرافيات النسوية**) . ويعتبر هذا بمثابة أيديولوجية تجعل المكان المحلى عبارة عن مستودع للعواطف

والمصالح الخاصة، والنساء «بطبيعتهن، حارسات «بيت العواطف»... يمثلن نوعًا من المجال داخل المجال [الخاص]» (Marston, 1990, p. 456).

ومع ذلك، تعتبر فكرة المجال العام جوهرية للنظرية والممارسة الديمقراطية، وكانت هناك محاولات عديدة، منها محاولات نسوية مهمة، لإعادة التفكير فيها فى السياقات المعاصرة. وقد فعل فريزر Fraser (1997) هذا بدراسة فروض هابرماس الأربعة، ومنها الفروض الليبرالية المتمثلة فى أن المصالح الخاصة تتعارض مع المجال العام، وأن المجال العام المتماسك يعتبر مثاليًا. وطالب بنظرية لمجالات عامة متعددة متنافسة ومستقلة عن بعضها أحيانا. ويعكس هذا البحث وإعادة التنظير، فهمًا نسويًا يرى أن ما يعتبر خاصًا وعامًا، هو فى حد ذاته نتيجة لصراع سياسي، ويشكك فى الطرق التى تقوم من خلالها مفاهيم «الخصوصية» و«الخاص» بحماية المصالح (الذكورية) المسيطرة، وذلك بتجريد مجموعة من القضايا من طابعها السياسى (مثل عدوان الأزواج ورعاية الطفل) وتشريع قهر النساء.

وتميل عملية إعادة التنظير النسوية للمجالات العامة المتعددة، إلى التركيز على الطرق العديدة التى تواصل من خلالها أيديولوجية المجالات المستقلة التأثير على المجالات العامة المسيطرة، والتحرك المستمر بين هياكل العام والخاص. وقد وصف فريزر Fraser (1989)، كيف أن الولايات المتحدة، زرعت أيديولوجية المجالات المستقلة داخل

نظم تقديم الرفاهية الاجتماعية، بحيث يتحدد وضع النساء على أساس أنهن مُعيلات، بينما يتحدد وضع الرجال على أنهم أصحاب حقوق مستحقون. وفى تحليل لتحالف قوى لمنظمات النساء التى تطالب بحقوق النساء فى الأمان العام فى شمال المكسيك، ذكرت رايت Wright (2005) أن النشيطات فى هذه المنظمات «يواجهن لغزًا يتمثل فى أنه بممارسة حقوقهن الديمقراطية من خلال الاحتجاج العام، فإنهن يتعرضن للفصل على أساس أنهن مواطنات «غير مناسبات»، بناء على وصفهن كـ «نساء» (ص 279). وبالرغم من إمكانية تحدى هذا «المنطق الأعوج»، فإنهن «لا يستطعن التخلص من مضامينه تماما» (ص 279). وتقول برلنت Berlant إنه طوال ربع القرن الأخير فى الولايات المتحدة كان المجال العام يتداعى على المجال الخاص، لدرجة أن «مجال الأسرة (أصبح) بمثابة الأفق الأخلاقى والسياسى للمصلحة القومية والسياسية» (1997، ص 262).

وقد حاول الجغرافيون تنظير العلاقات بين المجالات العامة والمكان العام. ولكن هناك تحفظًا على وضع المصطلحات فوق بعضها بهذه البساطة، وذلك لأن معظم التنظير السياسي، خاصة للمجموعات غير المسيطرة، يحدث فيما يسمى المجالات الخاصة، وهكذا توجد حاجة إلى توسيع تفكيرنا فى مجالات السياسات (أو المجال العام) (Staeheli, 1996). ومع ذلك، نجد أن المجالات العامة والأماكن العامة، يرتبطان ببعضهما. ويعتبر تنظيم المكان العام جوهريًا فى

تنظيم الحوار العام واستبعاد بعض المجموعات من الحياة العامة، و«الأماكن العامة تكون محددة»، حيث يمكن رؤية رغبات وحاجات الأفراد والجماعات، وبالتالى يمكن التعرف عليها أو مقاومتها، أو ... استبعادها تماما» (Mitchell, 2003, p. 33). ويحافظ التمييز بين المجالات والأماكن، على فهم أن مفهوم المجال العام يعتبر نموذجًا ديمقراطيًا نكافح من أجله إلى حد بعيد، وذلك من داخل ومن خلال بناء واستخدام المكان العام. فهذا نموذج يمكن إعادة استخدامه من جانب أولئك الذين استبعدوا من الأماكن السياسية الحقيقية للمطالبة بالانضمام إليهم، ولهذا السبب، انجذب بعض المنظّرين إلى المجاز «المكان الخالي» لتفصيل الوعد الذى لن يتحقق حتمًا بالمجال العام الديمقراطى (Pratt, 2004).

قراءات مقترحة:

Fraser (1997); Mitchell (2003).

إدارة المشروعات السكنية الخاصة

private interest developments (pids)

مشروعات إسكان مجتمعية فى الولايات المتحدة الأمريكية (وتعرف أيضا بتطورات المصلحة الاجتماعية ومجتمعات المصلحة المشتركة)،

حيث تكون الملكية مشتركة، ويكون استغلالها محكومًا من خلال جمعية ملاك المنازل. وتعمل هذه الجمعيات - التى يتمتع العديد منها بسلطة قوية، على ما يمكن أن يحدث داخل هذه المساكن - «كحكومات خاصة» منفصلة عن أجهزة الدولة، بالرغم من إمكانية الاعتراض على قراراتها قانونيا. وقد انتشر هذا النمط من الحوكمة إلى أنواع أخرى من الإسكان، ويغطى حاليا أكثر من 10 ٪ من كل الإسكان فى الولايات المتحدة، وتزيد هذه النسبة كثيرا بالنسبة للمساكن الجديدة، وذلك بالرغم من ارتباطه بالعمارات أساسا. ومعظم المقيمين فى هذا النمط من الموسرين نسبيًا، والذين يتبعون إستراتيجية إقليمية ليبعدوا أنفسهم عن المؤثرات الخارجية السلبية المدركة.

قراءات مقترحة:

Barton and Silverman (1994); McKenzie (1994).

خصخصة **privatization**

عبارة عن زيادة فى العمل والسيطرة والملكية الخاصة، مقارنة بالعمل والسيطرة والملكية العامة. ويمكن أن يتحقق هذا بثلاث طرق رئيسية. حيث يمكن نقل الأصول والأنشطة من القطاع العام إلى القطاع الخاص (مثلما تباع شركة مملوكة للدولة إلى حَمَلَة الأسهم فى القطاع الخاص، أو يتحول عقد تنظيف مبنى عام إلى شركة

خاصة)، ويمكن أن تُزيد المصالح الخاصة تأثيرها فى المجال العام (عندما يتمتع تجار الجملة فى القطاع الخاص بسيطرة أكبر على استخدامات المكان العام خارج متاجرهم)، أو يمكن أن يزيد الإنتاج الخاص بأسرع من الإنتاج العام (إذا تم بناء مساكن خاصة أكثر من المساكن العامة فى منطقة معينة، بحيث يصبح نصيب القطاع الخاص أكبر فى رصيد الإسكان المحلي). وغالبًا ما تعتبر الخصخصة على أنها أحد عناصر صعود الاقتصاد السياسى الليبرالى الجديد (انظر: **الليبرالية الجديدة**).

وكانت الخصخصة منتشرة فى دول عديدة منذ الثمانينيات، ويمكن تحديد ثلاثة دوافع أساسية للخصخصة. وقد ظهر الدافع الأول خلال صعود سياسات اليمين الجديد خلال الثمانينيات فى عدة دول غربية (خاصة الولايات المتحدة خلال إدارة ريجان، والمملكة المتحدة فى ظل حكومة مارجريت تاتشر) مرتبطًا بالسياسات الاقتصادية التى تركز على حلول السوق وتراجع الدولة. وأدى هذا إلى بيع الكثير من الأصول العامة (من شركات المنافع إلى الإسكان) والتوسع فى تقديم القطاع الخاص للخدمات من خلال التعاقدات والمناقصات التنافسية. وارتبط الدافع الثانى ببرامج **الإصلاح الهيكلى** التى كان يطلبها **صندوق النقد الدولى** كشرط لمعظم قروضه للدول منخفضة الدخل. أما الدافع الثالث فتمثل فى انهيار **اشتراكية الدولة**، وإعادة إدخال علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى الدول الاشتراكية السابقة (قارن: **ما بعد الاشتراكية**).

وكان اهتمام الجغرافيين بالخصخصة يركز على عدم عدالة العملية ونتائجها داخل الدول وفيما بينها، وعلى تأثير الخصخصة على توليد عمليات أوسع من إعادة الهيكلة الاقتصادية والمكانية، وعلى مضامينها بالنسبة إلى تفاهمات مكانيات الدولة، وعلى خصخصة المكان نفسه من خلال نمو أشياء مثل متاجر التسوق شبه الخاصة، والمجتمعات المسورة، وبيع الأراضى العامة إلى الشركات الخاصة.

ولكن الرؤية المزدوجة للخصخصة على أنها تحول مباشر من العام إلى الخاص، يمكن أن تكون تبسيطًا مبالغًا فيه. إذ إنها تخاطر بإهمال دور «القطاع الثالث» للمنظمات غير الحكومية، NGOS، والجمعيات المدنية، والاقتصاد الاجتماعي، الذى لا يعتبر عامًا تمامًا ولا خاصًا ضيقًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحول إلى اقتصاد السوق - أى إدخال التجارة الداخلية وأشباه الأسواق فى القطاع العام، وتخفيض إعانات الدولة للقطاع الخاص، وزيادة رسوم مستهلكى الخدمات العامة، يطمس الحدود بين العام والخاص، كما فعل انتشار استخدام الشراكات العامة والخاصة فى حوكمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد كانت الخصخصة مصدرًا مهمًا لتراكم رأس المال وربحية المؤسسات منذ الثمانينيات من القرن الماضى، ولكنها كانت أيضا هدفًا لاحتجاجات سياسية كبرى. إذ كانت خصخصة توزيع المياه

فى الدول منخفضة الدخل، مصدر اهتمام خاص لدى المحتجين، بسبب الأثر السلبى للرسوم على حصول الأسر الفقيرة على المياه النظيفة.

قراءات مقترحة:

Han and Pannell (1999); Mansfield (2004); Painter (1991); Shiva (2002).

احتمالية **probabilism**

نظرية فى العلاقة بين الثقافة والطبيعة، ترى أنه بينما لا تحدد البيئة الطبيعية كيفية رد فعل المجتمعات البشرية على تأثيرها، فإنها تجعل بعض الاستجابات أكثر احتمالاً من الأخرى. وهكذا تهدف الاحتمالية إلى احتلال موقع فلسفى فى مكان ما بين **الحتم البيئى** **والإمكانية**. وبينما كانت الحوارات حول هذه القضية منتشرة جدًا فى **الجغرافيا** فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نجد أن التأكيدات الحديثة على قوة البيئة فى توجيه تاريخ الإنسانية فى اتجاهات معينة، مثل تأكيدات جيرد داياموند (Jared Diamond 1987 ـ قد أعادت فتح جوانب الحوار فى بعض المجالات (انظر:

Judkins, Smith and Keys, 2008، وقارن: **الإيكولوجيا الثقافية، والإيكولوجيا السياسية**). وعلى الرغم من وضوحها المطلق، كانت الاحتمالية من الناحية التاريخية متوافقة تماما مع الجغرافيات الإمكانية المرتبطة بالمدرسة الفرنسية فى **الجغرافيا البشرية** بقيادة بول فيدال دى لا بلاش (Luckermann, 1965).

قراءات مقترحة:

Spate (1968).

خريطة الاحتمال (إحصاء) • probability map

نوع من الخرائط يعرض الاحتمال المقدر لحدوث حدث محدد سلفًا فى نقطة معينة أو منطقة معينة داخل حيز جغرافى خلال فترة زمنية معينة. وعلى سبيل المثال، تستخدم خرائط الاحتمال فى مجال المناخ لإظهار احتمال سقوط أمطار بدرجة فوق المتوسط حول العالم (انظر مثلا: التنبؤات الفصلية لمكتب المناخ بالمملكة المتحدة على الموقع **www.metoffice.com/research/**). ولتفسير خرائط الاحتمال، يجب معرفة كيفية حساب وتقدير الاحتمالات على مساحة الخريطة، والفترة التى يتم التنبؤ بالحدث خلالها (إذ يعتبر احتمال حدوث فيضان سنوى بنسبة 33 ٪ أسوأ من احتمال حدوث فيضان كل عشر سنوات بنسبة 33 ٪).

تدفق أحداث أو أفعال بما ينتج أو يعيد إنتاج أو يحول نظامًا أو هيكلًا. ولم تنتبه الجغرافيا الحديثة إلى تعقيد مفهوم العملية حتى ستينيات القرن العشرين، حيث أصر بلاوت (1961) Blaut على أن الفرق المعيارى بين البناء المكانى والعملية الزمنية، ينبع من الكانطية التى كانت مستبعدة بسبب ما يسميه «الثورة النسبية». وهكذا ذهب بلاوت، إلى أنه أصبح واضحًا الآن أنه «ليس هناك فى العالم المادى شيء مكانى أو زمانى بحت، فكل شيء عبارة عن عملية». ولذلك يرى بلاوت أن «هياكل العالم الحقيقي» التى يبدو أنها تتمتع بالثبات والاستمرار كانت مجرد «عمليات بطيئة تستمر لفترات طويلة». فمن حيث المبدأ، يبدو أن معظم صياغات العلم المكانى تقبل هذا الادعاء، حيث أعطى جوليدج وأميديو (Golledge and Amedeo (1968) Harvey (1969, pp. 419 -32) «قوانين العملية» دورًا محوريًا فى نماذجهم الخاصة بالتفسير فى الجغرافيا (انظر: **الوضعية**)، ولكن هناك فى الواقع دراسات عديدة تستخدم المسافة ببساطة بديلا للعملية (ومن ثم ظهرت «العمليات المكانية) مما أكد الشكل الهندسى **للتحليل المكانى والتحليل الزمانى**، حسب ما كانا يبدوان عليه فى ذلك الوقت. (انظر: **تلاشى المسافة**)

واعتمدت العديد من هذه النماذج الموضعية، المكانية على «نظم اللغة الرسمية»، أى نظم اللغة التى ليس لعناصرها معانٍ محددة.

إذ إن xs و ys (قيم المحور السينى وقيم المحور الصادي) فى معادلاتهم، أو النقاط والخطوط فى أشكالهم، يمكن أن تشير إلى أى شىء - أى أنها خالية من المضمون الواضح،وهكذا كان التحليل محكومًا بالعلاقات بين هذه العناصر المجردة فى نظام اللغة ذاته: أى بالنظريات الهندسية، أو حسابات نظرية الاحتمالات، أو النظرية الرياضية للعمليات التصادفية، وليس بما يسميه أولسون (Olsson 1974) «الأشياء التى نفكر فيها». وقد راجع كليف وأورد (Cliff and Ord 1981) هذه النماذج الموضعية المكانية للعمليات المكانية.

ولاحقا مع ذلك، كان هناك تحول نحو الجغرافيات البشرية القائمة على «نظم اللغة العادية» التى لعناصرها معانٍ محددة. حيث سمح هذا باستخدام مفاهيم أكثر واقعية للعملية فى الجغرافيا البشرية، بما يتضمن العمليات الثقافية، والعمليات الإيكولوجية، والعمليات الاقتصادية، والعمليات السياسية، والعمليات الاجتماعية، وهكذا. وتتضمن الأمثلة المبكرة، التركيز على العمليات الإدراكية، وعمليات اتخاذ القرار فى **الجغرافيا السلوكية**، وعلى آليات **عملية العمل**، ودورات تراكم رأس المال فى **الجغرافيا الاقتصادية**، وعلى ممارسات التفاعل الاجتماعى والرمزى فى **الجغرافيا الثقافية** و**الجغرافيا الاجتماعية**. وقد أدى هذا بدوره، وحسب الضرورة، إلى فتح حوار مستمر مع العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية الأخرى. وذلك لأنه كما يقول هارفى (1973) Harvey «يعتمد فهم المكان بكل تعقيداته

على إدراك العمليات الاجتماعية، بمثل ما إن فهم العملية الاجتماعية بكل تعقيداتها يعتمد على إدراك الشكل المكاني». وهكذا كان أحد أكبر اهتماماته يتمثل فى «رأب الصدع» بين الخيال الجغرافى والاجتماعي.

وكان التمييز بين التعريفات «الرسمية» و«الفعلية» للعملية، يتقاطع مع تمييز آخر وضعه هاى وجونستون (1983) Hay and Johnston بين «التتابع» و«الآليات»:

(1) العملية كتتابع فى الزمان أو المكان. وتمثل هذه النظرة إلى العملية، السمة المميزة للأفكار الرأسية فى **الجغرافيا التاريخية** التقليدية ونماذج التنبؤ المكانية **الزمانية** الرياضية الإحصائية. حيث يكون التفسير فى الحالتين شكليًا ووصفيًا: قارن تحديد داربى (1951) Darby للعمليات التى غيرت اللاندسكيب الإنجليزى (تطهير الغابات، تجفيف الممرات... إلخ) مع وصف بينيت (1979) Bennett البسيط لعمليات الحواجز والهرمية والشبكات والتجاور.

(2) العملية كآلية. تميز هذه الرؤية للعملية كلا من تحليل **النظم** فى الجغرافيا والجغرافيات التى تعمل فى ظل شعار **الواقعية** (التى تتطلب تحديد العلاقات بين «القوى السببية» للهياكل والأوضاع التى تتحقق فى ظلها). ففى الحالتين، يكون التحليل تفاعليًا وتفسيريًا: حيث يحاول إظهار كيف تتحقق نتائج معينة، والوسائل التى تتحقق بها، والشبكات التى تتحقق من خلالها.

ويصر هاى وجونستون (1983) Hay and Johnston على أنه كان من الممكن (والضروري) التوفيق بين هاتين المقاربتين. ونظرًا لأن هدفهما كان يتمثل أيضا فى استخدام الأساليب الكمية لتحليل التتابعات المكانية الزمنية وشبكات الاتصال والتتابع، فقد كانا يحاولان أيضا استخدام نظم اللغة الرسمية للأثر الموضوعي.

وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، كان معظم الجغرافيين البشريين يقاومون هذه المحاولات العامة لإدماج هذه المفاهيم المختلفة للعمليات، وكانت المقاربات السائدة، تركز على وصف العمليات التى من خلال نظم اللغة العادية وصياغة مفاهيمها، كآليات. وحلت المجازات أكثر مرونة سريعا، وإحساس قوى بالمشاركة، وحساسية تاريخية أكبر، محل «الآلية (انظر مثلا: النظرية البنيوية). وكان الاهتمام الكبير ينصب على السلطة والممارسة، وعلى قدرة الأشكال المختلفة للنظرية الاجتماعية المكانية على شرح نتائجها وكيفية عملها (Pred, 1984). وكان هناك مؤخرًا عودة إلى نوع الانعكاس الفلسفى (غير الكانطي) الذى وصى به بلاوت قبل أربعين سنة، وذلك طريقة لإعادة العمل بهذه الأشكال من فهم المكان، والسلطة، والممارسة، بصفة خاصة. وكان معظم هذا الجهد موجهًا نحو توضيح فلسفة العلاقات relational philosophy التى تشغل «العملية» فيها مرحلة مهمة، ولكن بأشكال مختلفة بصورة مذهلة. وهكذا تحول هارفى (1966) Harvet إلى كل من (1646 -1716) G. W. Leibniz

و(1861–1947) A.N. Whitehead لتوجيه تنظيره لجدلية الزمان والمكان (Sheppard, 2006)، وإعادة إنتاج المكان والطبيعة (Braun, 2006). وتحول ثرفت (1999) Thrift ومعاونوه إلى مجموعة كبيرة من الفلاسفة الأوروبيين. تشمل (1889 -1976) Martin Heidegger Maurice Merleau-Ponty (1908 -61), Gilles Deleuze (1925 -95), Félix Guattari (1930 -92), Ludwig Wittgenstein (1889 -1951)، لتناول أفكار مماثلة، ولكن بطرق تمثل سياسة مختلفة تماما. حيث تتضمن النظرية اللا تمثيلية عند ثرفت، محاولة إعادة التفكير فى معظم علم وجودنا الأساسى كوسيلة للتكيف مع عالم يتصف بالتغير والمصادفة والطوارئ باستمرار (من خلال ما يسميه ثرفت (2006, p. 140) Thrift «الشهوانية العملياتية processual sensualism»)، لإثارة مفاهيم مختلفة تماما للزمان والمكان، كوسيلة للشعور بالعناصر المتعددة التى تتطلع للدخول فى شبكات الأماكن، وإدماج الأداء والأدائية كوسيلة لإدراك الإنجازات المشروطة والمتقلبة والتابعية «لصناعة العالم» و«صناعة الجغرافيا» (Thrift, 1999). وهناك اختلافات جوهرية بين هذه الماديات، ولكنها تشترك فى اعتبار الجغرافيا البشرية مشروعًا ناقصًا وعملية غير متقنة.

قراءات مقترحة :

Pred (1984); Harvey (1996); Thrift (1999a).

خدمات تقدم كمدخلات لعملية الإنتاج، وهو ما يتعارض مع تلك الخدمات - خدمات المستهلك - التى تقدم للأفراد أو المستهلكين «النهائيين»، مثل الحكومات أو المشروعات الأخرى. وغالبًا ما توصف خدمات المنتج بأنها مدخلات وسيطة، قبل أن يكتمل المنتج. وتشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، مثل المحاسبة، والإعلان، والتمويل، والتسويق، والبحث، والتطوير. وقد بدأ الجغرافيون فى أواخر السبعينيات يدركون الإسهام المتزايد الذى بدأ هذا النوع من النشاط الاقتصادى يلعبه تجاه النمو الاقتصادى (Dicken, 2006). وأصبح العمل على خدمات المنتج مهما فى **الجغرافيا الاقتصادية** فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات الماضية فى حد ذاته (Daniels, 1993). بالإضافة إلى أنه أصبح أساسًا للبحث فى ظهور وتصنيف **المدن العالمية**.

وكشف البحث فى التنمية غير المتساوية جغرافيا لخدمات المنتج، كيف ولماذا كانت لها نتائج اقتصادية (Bryson, Daniels and Warf, 2004). فأولا، نجد أن عرض وطلب هذه الخدمات لا يحتاج إلى أن يتم فى نفس المكان. حيث يمكن أن تنتج أو تعرض الإعلانات فى مكان ما، ثم ترسل بالبريد الإلكترونى إلى المستهلك النهائى فى مكان آخر حيث يوجد الطلب. وثانيًا، وبناء على هذا الانفصال المكانى بين العرض والطلب، تعتمد خدمات المنتج جزئيًا فقط على مستوى النشاط الاقتصادى فى مدنها وأقاليمها. إذ إن **تجمعات** الأنشطة المترابطة

حول نشاط الإعلان فى لندن مثلا (Grabher, 2001) . تعلى من شأن المدينة ولكنها لا تعتمد على بيع المنتج، وهو الإعلانات فى هذه الحالة، فى لندن. وذلك لأن خدمة المنتج تباع فى جميع أنحاء العالم. وقد لاحظ صناع السياسات والسياسيون، أن التنمية الاقتصادية تتحقق من توسع خدمات المنتج، ووجدت هذه القطاعات نفسها تشكل عناصر مهمة فى تشكيل السياسة الإقليمية والحضرية.

قراءات مقترحة:

Bryson, Daniels and Warf (2004); Dicken (2006).

دورة حياة المنتج **product life cycle**

مفهوم يستخدم لربط تطور المنتج بالتغيرات التى تحدث فى موقع إنتاجه (قارن **دورة الربح**)، وعادة ما تنسب هذه الفكرة إلى فيرنون (1966) Vernon، بالرغم من أن أصولها أقدم من ذلك بكثير. حيث قدم فيرنون نموذجه بديلا لنموذج هكشر. أولين Heckscher–Ohlin فى **التجارة الدولية**، وأصر على أن قرارات **الاستثمار** الدولى التى يتخذها رجال الصناعة، كانت مدفوعة باعتبارات أكثر تعقيدًا من الاختلافات فى عوامل **وتكاليف النقل**، واقترح بدلا من ذلك أن تمر المنتجات بثلاث مراحل متميزة، وأن يختار رجال الصناعة مواقع مختلفة لكل منها:

(1) عادة ما يكون «المنتج الجديد» غير مستقر، لأن تصميمه وإنتاجه يكون فى مرحلة التعديل والإتقان، وعادة ما يتضمن هذا تفاعلًا كبيرًا بين المنتجين والموردين، وبين المنتجين والمستهلكين، أثناء إدخال التعديلات واختبارها فى السوق وتقييمها. وهكذا يحتاج المنتجون إلى الوصول السلس والفعال إلى إطار كبير ومتنوع من الموردين والمستهلكين. وغالبا ما تتوفر هذه المتطلبات فى الاقتصادات الصناعية الكبرى.

(2) يمر «المنتج المطور» بعملية زيادة المعايرة، ويتزايد نطاق الإنتاج مع نمو طلب السوق، ويتناقص عدم التأكد بشأن التصميم والقابلية للتسويق، وبالتالى تنخفض الحاجة إلى المرونة. ويصبح الاهتمام الأكبر لمعظم رجال الصناعة، ممثلا فى تخفيض تكلفة الإنتاج، فيبحثون عن مواقع جديدة خارج الاقتصادات الصناعية الثقيلة، حيث تنخفض تكاليف العمل.

(3) يشجع «المنتج المعياري» المنتجين على التحرك إلى مجال أبعد، إلى الدول الأقل نموًا، خاصة عندما تكون منتجاتهم كثيفة العمل، وتتمتع بمرونة طلب سعرية مرتفعة، ولا تعتمد كثيرًا على الوفورات الخارجية لإنتاجها.

وعلى الرغم من أن هذه الأفكار كانت موجهة إلى التجارة الدولية، فإنها حققت أكبر تطبيق لها على المقياس المكانى شبه القومي. حيث أعاد تومبسون (1968) Thompson صياغة فرضية

فيرنون على أنها نظرية «ترشيح» للتغير الاقتصادى الحضري. إذ يفترض أن المنتجات الجديدة تظهر عند قمة الهرم الحضري، بسبب تركز العاملين أصحاب التعليم العالي، والمهارات العلمية والفنية، والجامعات، ومؤسسات البحوث الأخرى. ويتم الإنتاج المبكر لهذه الابتكارات فى نفس الأقاليم للأسباب التى شرحها فيرنون. ومع تقدم معايرة المنتج وعملية الإنتاج، يضعف الارتباط بهذه العمالة مرتفعة المهارة، وتدفع اعتبارات التكاليف المنتجين إلى البحث عن مواقع فى مراكز حضرية متوسطة، حيث تنتشر العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة بأعداد كبيرة وبمعدلات أجور أقل. وعندما تصل المنتجات إلى مرحلة نضوج متقدمة، ينتقل إنتاجها إلى أدنى إطارات الهرم الحضري، أو إلى المناطق الريفية. وكان تقييم تومبسون للآفاق طويلة الأجل لهذه الأقاليم لا لبس فيه: «إن المشروعات الصناعية تأتى إليها لتموت فقط» (ص 56). وعندما بدأ فيرنون وتومبسون العمل على مفهوم دورة حياة المنتج، لم يكن هناك ما ينازع السيطرة طويلة الأجل للأقاليم الصناعية المستقرة، مثل الحزام الصناعى فى الولايات المتحدة. وكان تومبسون يرى أن تدهور مثل هذه الأقاليم، أمر لا يمكن التفكير فيه، بسبب إثباتها لقدرتها على الاستمرار فى إنتاج منتجات جديدة فى الأجل الطويل. وهكذا فإن فقدان الصناعات لصالح أقاليم أكثر هامشية من خلال عملية الترشيح، لم يكن أمرًا يثير الاهتمام. ومع ذلك، لم يمر سوى عقد حتى أصبحت هذه الافتراضات موضع اهتمام بسبب حدوث تغير كبير فى النشاط

الاقتصادى بين أقاليم الولايات المتحدة، إذ يرى ريس Rees (1979) وتوماس Thomas (1980)، أن التراجع فى الحزام الصناعي، يمكن تفسيره بالمعدل المتسارع للا مركزية الأنشطة الإنتاجية، وذلك حينما أظهرت المنافسة المكثفة من الدول المصنعة حديثا، أهمية تخفيض النفقات للمنتجين فى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى عكس آراء تومبسون، يقول ريس وستافورد Rees and Stafford (1986)، إن المناطق التى كانت هامشية سابقًا مثل جنوب شرق الولايات المتحدة، يمكن أن تحقق تقدمًا كبيرًا بمجرد استثمار قدر كاف من رأس المال فى تسهيلات الإنتاج فى الإقليم. ويقولان أيضا إنه عند هذه النقطة، يمكن أن نجد أن وظائف «الحضانات»، التى تولد منتجات ومشروعات جديدة، ترتبط عادة بأكبر الأقاليم الحضرية فى الشمال الشرقى Northeast والغرب الأوسط Midwest، يمكن أن تستقر فى هذه المواقع الجديدة. ولقيت هذه النظرية مساندة تجريبية من الدراسات التى توضح أن العديد من المشروعات الصناعية الكبرى نقلت فعلًا بعض أهم وظائفها (خاصة البحث والتطوير) بعيدًا عن مواقع مقارها الأساسية إلى أماكن بعيدة فى أسفل الهرم الحضرى (Pred, 1977)، وانظر أيضا **حزام الشمس/حزام الجليد**.

ولقد تعرض مفهوم دورة حياة المنتج مؤخرا للانتقاد بسبب نزعته **الجوهرية**، وحتميته المفرطة، وخاصة بسبب ادعائه ضمنًا، بأن كل المنتجات تتبع نفس المسار عبر الزمن (Storper, 1985; Taylor, 1986). وأشار النقاد، إلى أنه حتى المنتجات المعيارية والناضجة، يمكن أن تتجدد

من خلال الابتكار فى المراحل الأخيرة من دورة حياة المنتج. ويتمثل أوضح مثال على ذلك فى صناعة السيارات التى أصبحت تتغير وتتطور باستمرار عبر الزمن، بالرغم من أنها ليست منتجًا جديدًا. وقيل أيضا إن العديد من السلع لن يصل أبدا إلى مرتبة السلع الرخيصة المعيارية التى تنتج بكميات كبيرة، خاصة تلك السلع التى تظهر قدرًا كبيرًا من التغيير والتعديل والتمايز النوعى فى ظل نظام **ما بعد الفوردية**.

قراءات مقترحة:

Malecki (1991).

مركب إنتاج **production complex**

تجمع مكانى لأنشطة اقتصادية مترابطة متخصصة، ترتبط فيما بينها من خلال تكوين واستغلال **الوفورات الخارجية** (Scott, 1988b). وغالبا ما توفر هذه **التجمعات** للمنتجين القدرة على تأسيس وتكييف **الارتباطات التجارية** مع المشترين والموردين الآخرين، مما يشجع على تطوير واستمرار التقسيم الاجتماعى للعمل (انظر: **الإنتاج فى الوقت المناسب، تكاليف العمليات المالية، وتحليل العمليات المالية**). وتوفر أيضا **سوق عمل** محلى متخصص يتوافق مع احتياجات المنتجين المحليين. ويتواصل وجودها أيضا بسبب وجود المؤسسات العامة وشبه العامة التى تتطور لمساندة النشاط الاقتصادى المحلى

المتخصص، وتشجيع الأشكال غير المرتبطة بالسوق من التفاعل والاعتماد المتبادل بين الأطراف الاقتصادية المحلية (انظر: التجميع الاقتصادي، والسلسلة السلعية، والمنطقة الصناعية).

إنتاج الطبيعة production of nature

صدرت هذه العبارة التى تبدو غير بديهية بصورة صارخة نوعًا ما عن نيل سميث (1984) Neil Smith فى كتابه «التنمية غير المتساوية Uneven development». وبالرغم من انتقادها، فإنه لا يوجد شىء يشهد على قوة هذه الفكرة أكثر من حقيقة أن هذه العبارة أصبحت أكثر بداهة مع الوقت.

وعلى أبسط المستويات التى تتأثر بصورة واضحة بفهم ليفبفر Levebvre إنتاج الفضاء المكانى، فإن سميث يقول بهذه العبارة، إن الطبيعة تنتج اجتماعيًا، وإن الطبيعة تصبح بصورة متزايدة، قطعة أثرية من الرأسمالية فى العالم المعاصر تحديدًا. ولكننا نجد أن هذا ليس غير بديهى على المستويات المختلفة. إذ إننا نجد بصورة متزايدة، على نطاقات تتراوح من المناخية إلى الجينية، أن الطبيعة المادية للحياة اليومية تتحول بصورة مستمرة، إما بسبب تلاعب مقصود من أجل إنتاج السلع (مثل المحاصيل المعدلة وراثيا)، أو بسبب مجموعة من الآثار الإيكولوجية للأنشطة الصناعية والرأسمالية والعمليات المتعلقة بها (مثل دفن الملوثات العضوية الدائمة فى النظم الإيكولوجية

للقطبين). ومنذ نشر كتاب سميث، انتشرت العمليات التجريبية التى تؤكد الإنتاج المادى للطبيعة بما يناسب الأهداف الاقتصادية، بما فى ذلك انطلاق تربية الأحياء المائية لأغراض تجارية، واستمرار عولمة زراعة الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكدت البحوث التجريبية نظرية سميث؛ حيث وضّحت أن الإنتاج الرأسمالى للطبيعة، والذى غالبا ما يحدث فى أشكال مؤسسية متغيرة ومعقدة، كان مستمرًا لبعض الوقت (Prudham, 2003). وبينما تعتبر الزراعة أكثر الأمثلة التى يمكن الاعتماد عليها هنا، والتى ربما يزيد فيها عمر التحويل المقصود للمحاصيل والحيوانات على عشرة آلاف سنة، بذل سميث جهدًا كبيرًا فى تمييز الإنتاج الرأسمالى للطبيعة عن كل ما جاء قبله. ويقول إن هذا، لا يرجع إلى أن التغير الأنثروبوجينى الكبير، يقتصر على الرأسمالية (بل العكس)، إذ إنه يرجع إلى أن الطرق الخاصة التى تتحول بها الطبيعة فى ظل الرأسمالية هى الفريدة. ويشمل هذا على سبيل المثال، إجراء وتحويل العمليات الطبيعية الحيوية كأحد مكونات التنمية غير المتساوية فى ظل الرأسمالية. ويمكن أن نجد توضيحا لهذا مع بعض التبرير لدى روبنز وفريزر (Robbins and Fraser 2003)، اللذين قالا: « ... إذا استطاعت الدولة وضع أراضى الغابات الصنوبرية الأسكتلندية غير التجارية فى مكان الغابات الصناعية، فإن ذلك يحدث على أى حال لمجرد زيادة الاستخراج فى دول البلطيق، وإندونيسيا وغانا ...» (ص 113). فهنا نجد أن الطبيعة المنتجة تتحقق كمجموعة معقدة من أشكال المنطق المكاني،

التى تربط الأماكن البعيدة من خلال علاقات السوق والتبادل، كما فى مجال الإنتاج فى حد ذاته.

ومع ذلك، لا تقتصر نظرية سميث على التحول المادى للطبيعة فى ظل الرأسمالية، بل إنه يفترض أيضا أن السمة المميزة لما يمكن أن يسمى «الطبيعة الرأسمالية» تتمثل فى طرق إنتاج الأفكار المتعلقة بالطبيعة من خلال الإنتاج الرأسمالي، وتداول السلع، والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية الرأسمالية. وهذه نظرية معقدة ومثيرة للجدل. ومع ذلك، نجد على أحد المستويات، أن ملاحظة سميث، لا تختلف عن ملاحظات الذين تعّرفوا منذ زمن على ظهور الفكر الذرائعى المنفعى مع الرأسمالية الصناعية. حيث تتمثل حجة سميث، فى أن هذا الموقف الذرائعى تجاه الطبيعة، يتزايد بسبب عمليات التقييم والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، وأن هذه الأفكار تصبح مؤثرة بصورة متزايدة فى بناء معنى الطبيعة فى المجتمع الرأسمالي. وتشمل أمثلة ذلك الحجج الذرائعية المنفعية للحفاظ على التنوع الحيوي، الذى يميل إلى عرض الأنواع فى ضوء القيمة الحالية الصافية للمنافع المستقبلية، والذى يعزل هذه الأنواع بصورة فردية عن سياقها الإيكولوجى (والاجتماعي). ويتمثل أحد الأوجه الأساسية لنظرية سميث فى هذا المجال فى توقعه لحوارات **البناء الاجتماعى** داخل الجغرافيا البيئية النقدية، لولا حشده لأيديولوجيات رأسمالية معينة، كمؤثرات حاسمة على كيفية معرفة (وبناء) الطبيعة.

ولكن يقال إن نظرية إنتاج الطبيعة لم تتطور، ولم تنقح بصورة كافية منذ نشرها لأول مرة، بالرغم من أنها كانت مؤثرة، ويشار إليها على نطاق واسع فى الجغرافيا البيئية النقدية. فإنه يوجد استثناء يتمثل فى كاسترى (1995) Castree الذى يقول (بتعاطف) إن النظرية، يمكن أن تدعم الخطابات الابتكارية بتخفيض الطاقة الإنتاجية للعمليات الطبيعية الحيوية. فهنا يوجد مجال لنوع من التقارب مع أدبيات التهجين (Whatmore, 2002a) التى تركز على الإنتاج المعرفى وجودية المشترك للطبيعة من خلال العناصر البشرية وغير البشرية على السواء، وهناك مسار آخر - لم يُسلك بعد - يتمثل فى استكشاف العلاقات بين نظرية سميث والتناقض الثانى للرأسمالية عند جيمس أوكونور (James O'Connor, 1998). وبينما يمكن أن يراوغ أوكونور قليلا مع فكرة أن الرأسمالية تنتج الطبيعة فى هذا المجال (وهى تكون أيضا جزء من نظريته)، فإنه يركز كثيرا على هذا كمصدر للتناقض، والأزمات الكامنة فى الرأسمالية، وذلك بسبب انخفاض إنتاج الطبيعة كشرط للتوالد الاجتماعى.

إنتاج الفضاء المكاني **production of space**

يعود الفضل إلى الماركسى الفرنسى هنرى ليفبفر (Henri Lefebvre 1901 - 91) فى إعطاء هذا المصطلح شهرته وذلك من خلال كتابه «إنتاج الفضاء المكانى The production of space»

الذى نشره عام 1974 (ترجم عام 1991). حيث حاول ليفبفر أن يطبق التحليل الماركسى للإنتاج على طريقة تكوين المكان، وترميزه، واستخدامه من خلال العمليات الاجتماعية والسياسية واليومية (قارن: إنتاج الطبيعة). ويرى أن المكان الاجتماعى عبارة عن ناتج اجتماعي. كما توصل إلى تحليل المكان من خلال ثلاثة طرق رئيسة: إعادة تفكيره فى فلسفة الماركسية وخاصة فكرة الجدلية، والأعمال التى تكمل الاقتصاد السياسى الماركسي، مع التركيز على الحياة اليومية، والعمل فى الاجتماع الريفى والحضري. وكان ليفبفر فى أوائل السبعينيات من عمره عندما نشر كتابه، وكان ينشر لمدة خمسين سنة تقريبا، ويعتبر هذا العمل المكتمل واحدًا من قمم هذه الاهتمامات المتنوعة (للمراجعة انظر: Kofman and Lebas, 1996; Shields, 1999; Elden, 2004; Merrifield, 2006).

ويرى ليفبفر فى الفصل الافتتاحى من كتابه، أننا يجب أن نفهم المكان بثلاث طرق: على أنه مُتصور perceived، وعلى أنه مُدرك conceived، ومُعاش lived. حيث تتمثل الطريقة الأولى التى يسميها «الممارسات المكانية» فى الأماكن التى تعتبر محددة ومادية وطبيعية. وتتمثل الثانية فيما يسميه «تمثيلات المكان»، أى مكان الخطط المجردة والعمليات الذهنية. وتعتبر هاتان الطريقتان فى التفكير فى المكان، شائعتين نسبيًا فى الجغرافيا البشرية، ولكن إسهام ليفبفر الرئيسى يتمثل فى الطريقة الثالثة. خيث يدّعى أن هذين المكانين

يجب التفكير فيهما معا فى علاقة جدلية. ولكن هذا لا يمثل المعنى المباشر للجدلية، حيث يتفاعل المصطلحان، ويكونان مصطلحًا جديدًا يدخل بذاته فى علاقة مع نقيضه. ولكنه يمثل جدلية يستمر فيها المصطلح الثالث فى الوجود فى علاقة مع المصطلحين الآخرين. ويشير مصطلح ليفبفر الثالث هنا إلى ما يطلق عليه «أماكن التمثيل» والذى تحول بصورة مُربكة إلى «الأماكن التمثيلية» فى ترجمة المصطلح من أصله الفرنسى إلى نسخته الإنجليزية وهى الأماكن التى تتم فيها الحياة والتجارب والمعاناة، من خلال أعمال من يشغلونها ويستخدمونها. ولذلك يتحدى ليفبفر كلًا من التحليل المادى البسيط، والتحليل المثالى المنفصل عن الواقع السياسي. ويرى إدوارد سوجا Edward Soja ـ الذى كانت قراءته لأعمال ليفبفر مؤثرة على الجغرافيا البشرية الأنجلوفونية، على عكس الأماكن «الحقيقية» أو «المتخيلة» فى النموذجين الآخرين. أن هذه هى الأماكن «الحقيقية والمتخيلة» التى نشرها بنفسه فى قراءات لوس أنجلوس وفى بنائه **الفضاء المكانى الثالث** (Soja, 1989, 1996).

ويعود ليفبفر. فى بقية هذا الكتاب الذى يمثل عملًا معقدًا يستعصى على التلخيص المباشر. إلى هذا النموذج الثلاثى المكونات، ويوضحه ويفصله ويؤرخه. حيث كان تحليله يتبع تقليد **المادية التاريخية**، ويرى أن أماكن حقبة معينة ترتبط **بنمط الإنتاج**، وإن لم تكن تعتمد عليه بصورة كاملة (انظر: شكل 1) (وللاطلاع على ملخص انظر Gregory, 1994، الذى يركز أيضا على قراءة ليفبفر الموحية

للأنماط التاريخية المتغيرة للجسد والتصورية والمكان). وهكذا تنتج **الرأسمالية** اقتصادًا سياسيًا معينًا للمكان، يعرف بصورة أساسية من خلال «استعمار الحياة اليومية» عن طريق إنتاج المكان المجرد (انظر: شكل 2)، الذى حاول ليفبفر أن يطوره إلى سياسة المكان. وكما أعلن فى مقال نشر فى 1970، «هناك سياسة للمكان لأن المكان شىء سياسي». وكان ليفبفر مدينا لعدد من المفكرين الذين استعان بهم ليكمل ما أخذه عن ماركس ـ خاصة هيجل، وفريدريك نيتشه، ومارتن هايديجر. حيث يدعى ليفبفر، أن كلا من هؤلاء المفكرين، كان مفيدًا فى إضافة أشياء لم يستطع تحليل ماركس وحده تقديمها. إذ كان ماركس يمثل نقطة البداية التى لا غنى عنها بالنسبة إلى ليفبفر عند كل مرحلة من مساره، ولكن هايديجر كان مفيدًا بصفة خاصة فى التفكير فى مسألة المكان. ويعتبر تحليل هايديجر لكيفية الإدراك الرياضى والهندسى للفكر الحديث للمكان مختزلا، ولذلك، فإننا نحتاج إلى تذكر كيف أن الاستقرار والحياة أمران جوهريان فى تفكير ليفبفر من خلال الخصائص المنفرة للمكان الرأسمالي، خاصة فى المدينة (**قارن الاغتراب**).

ولكن أعمال ليفبفر تعرضت للنقد المستمر من الماركسيين التقليديين، الذين كانوا يرون أن تركيزه على المكان كان متذبذبًا، أو كان ببساطة أحد أشكال **التعاويذ المكانية** (تقديس المكان بشكل يجعل منه تعويذة أو تميمة). وفى الواقع، كانت هذه الانتقادات وغيرها من المعالجات الأخرى لكتاباته ـ والتى قام بها دارسون مثل

مانويل كاستلز، ديفيد هارفي، ونيل سميث. كانت متاحة بالإنجليزية قبل ترجمة عمل ليفبفر، ومن ثم ترك للمعلقين اللاحقين استكشاف الأبعاد الأخرى لأعماله. وأدى الاعتماد على مفكرين مثل هايديجر ونيتشه، إلى جعل ليفبفر قريبا للغاية من مفكرى ما بعد البنيوية مثل ميشيل فوكو، وإن كان ليفبفر يختلف عنهم فى انتقاده لموقفهم المتبنى لمنهج مناهضة الإنسانية، واستخدامهم للمجازات المكانية فى غياب التحليلات الأكثر دقة (Gregory, 1997b). وقد تُرك للجغرافيين الأنجلوفونيين - مثل Soja (1989, 1996), Gregory (1994), Dear (1997) - تطوير الجوانب المشتركة والمكملة فى مقارباتهم (Gunewardena, Kipfer, Milgrom and Schmid, 2008).

وعلى الرغم من أن كتاب ليفبفر «إنتاج الفضاء المكانى»، ظل أكثر كتبه تأثيرًا فى الجغرافيا البشرية، فإن كتاباته عن المدن (1996) وعن الحياة اليومية والنظرية الماركسية، كانت متاحة أيضا من خلال الترجمات الإنجليزية، وتقدم الكثير من المواد المفيدة. وعادة ما يعتبر ليفبفر بمثابة منظّر للمكان، ومع ذلك كانت أعماله تركز أيضا على الزمان والتزامن (Lefebvre, 2004 [1992]): وانظر: **تحليل الإيقاع**)، مما يشير إلى أن الزمان والمكان، يحتاجان إلى إعادة التفكير فيهما، وإلى التفكير فيهما معا، وذلك فى أى عمل سياسى راديكالى حقيقى.

قراءات مقترحة:

Elden (2004, ch. 5); Gregory (1994, ch. 6); Lefebvre (1991a [1974]); Merrifield (226): Soja (1996b, ch.1).

productivity **إنتاجية**

عبارة عن مقياس للناتج بالنسبة إلى المدخل، وعادة ما يعبر عنه كمعدل العوائد من المبيعات، إلى تكاليف الإنتاج. وقد تطور هذا المصطلح فى تحليلات كفاءة الصناعة التحويلية، حيث يعادل معدل فائض القيمة، أو معدل الاستغلال فى الاقتصاد الماركسي. فكلما زادت كمية القيمة المضافة فى عملية الإنتاج بالنسبة إلى التكاليف المدفوعة (من العمل ورأس المال الثابت والمواد الخام) كلما زادت الإنتاجية. ومع ذلك، نجد فى الصناعات الأولية، أن الإنتاجية عادة ما تتضمن معدل إنتاج وحدة مساحة الأرض، وليس الإنتاج منسوبا إلى تكلفته (المحتسبة).

ولكن مع نمو صناعات الخدمات فى الدول الرأسمالية المتقدمة، ظهرت محاولات لقياس الإنتاجية فى قطاعات أخرى غير الصناعة التحويلية . خاصة فى التعليم العالى بالرغم من أن مفهوم القيمة المضافة لا ينطبق بسهولة فى العديد من هذه المواقف.

دورة الربح profit cycle

عبارة عن مقاربة قطاعية لفهم التغيرات التى تمر بها الاقتصادات الإقليمية، وقد طورتها باحثة الاقتصاد آن ماركوسين Ann Markusen كبديل لنموذج دورة حياة المنتج. فبدلا من التركيز على الانتظام فى نطاق تغيرات الناتج، أو التغيرات فى الخصائص النوعية للمنتج وعملية إنتاجه عبر الزمن، تقول ماركوسين (1985) Markusen إن المتغير الاقتصادى الأكثر أهمية فى تحديد التغير الصناعي، يتمثل فى معدل الربح rate of profit. وبناء على انطلاقها من تحليلات كل من ماركس وشومبيتر، قالت إن التغير داخل الصناعة يجب أن يُفهم من خلال عمليتين جوهريتين، حيث تتبع المشروعات كلا منهما لزيادة قوتها السوقية، ومن ثم زيادة معدلات ربحها: (أ) الابتكار، (ب) المنافسة غير الكاملة. واقترحت نموذجًا يتكون من خمس مراحل تمر من خلالها الصناعات:

- ولادة الصناعات الجديدة وتصميم المنتجات الأساسية: نظام انعدام الأرباح.

- بمجرد أن ينجح الابتكار تجاريا، وطالما أن إنتاجه يتركز فى أيدى مشروع (احتكاري) واحد، يحتمل تحقيق أرباح كبيرة.

- مع نهاية براءات الاختراع و/أو عندما يؤدى تقليد والابتكار الابتكار إلى تسهيل دخول مشروعات جديدة، فإن السلطة السوقية التى كان يتمتع بها المشروع المحتكر تتلاشى. وتنخفض الأرباح إلى

مستويات الأرباح العادية، مع انتقال الصناعة نحو تشبع السوق. وعند هذه المرحلة فقط، نجد أن الأوضاع تشبه المنافسة الكاملة.

- إذا قامت بعض المشروعات بزيادة نصيبها من السوق من خلال الاندماج أو الاستحواذ، فإن هذا التحرك نحو احتكار القلة، سيزيد معدلات الأرباح إلى مستويات أعلى من العادية. ولكن، إذا سارت الصناعة على مسار التسعير المنخفض والمنافسة المفرطة، فإن الأرباح سوف تنخفض إلى مستويات أقل من العادية.

- وبمجرد أن يصل القطاع إلى التقادم، تبدأ الأرباح السلبية فى الظهور.

وتقول ماركوسين إن هناك «اتجاهات مكانية متميزة» تصحب كل مرحلة من مرور القطاع خلال دورة الربح، انظر: الجدول المرفق.

الاتجاه المكاني	نظام معدل الربح	المرحلة
التركز	انعدام الأرباح	1
التجمع	الأرباح الكبيرة	2
الانتشار	الأرباح العادية	3
إعادة التوطن	الأرباح أعلى أو أقل من العادية	4
التوقف	الأرباح السلبية	5

وتعتبر هـذه المقاربة موحية، ولكنها تعرضت لانتقاد ستروبر (Stroper 1985) بسبب نزعتها الجوهرية. فبينما تقبل أن النموذج كان من أكثر الطرق فعالية لفهم «نظم الإنتاج والسعة النطاق متعددة المواقع وأنماط التوطن القطاعى عبر الزمن»، وقد اعتبر ستروبر هذه الصياغة غير ناضجة، وطالب بتحليل أكثر عمقا تاريخيا لآليات التصنيع الجغرافية.

ممتلكات **property**

علاقة تجمع بين الأشخاص واستخدام الأشياء القيمة أو التى يمكن الاستفادة منها، حيث يميل الدارسون القانونيون إلى اعتبار أن حقوق الملكية تكمن فى «العلاقات القانونية» بين الأفراد، وليس فى الأشياء ذاتها. فإذا ادعيت أنا أن لى حق ملكية فى شىء ما (كالأرض مثلا)، فإن ما أؤكده فعلًا، هو أننى أستطيع إبعادك عن الوصول إليها (Macpherson, 1978a). حيث يتعلق قانون الممتلكات بتوزيع الحقوق والمنافع والمسئوليات المعترف بها قانونيا، والتى ترتبط بأغراض الممتلكات.

ويمكن أن تحدث تباينات من حيث مدى الأشياء التى يمكن الاعتراف بحقوق الملكية فيها، ومدى الحقوق المعترف بها، والكيانات التى يمكن أن تحمل هذه الحقوق. حيث يمكن تحديد كل مما سبق بصورة عامة، وعلى سبيل المثال، يمكن ألا تقتصر الأشياء المكونة

للممتلكات على الأرض (حيازة الأرض) والنقود، ولكنها يمكن أن تشمل أشياء غير ملموسة، مثل الأسماء والمعرفة والأسهم فى الشركات المساهمة. وبالرغم من هذا التنوع، تميل المجتمعات الليبرالية الغربية (انظر: الليبرالية)، نحو رؤية ضيقة جدا للممتلكات، لخصبها سنجر (2000) Singer بمصطلح «نموذج الملكية ownership model». حيث ينظر للملكية الخاصة، وهى الفئة الافتراضية هنا، من منظور غير اجتماعى أساسا، إذ يفترض أن المالك يتمتع بمجموعة كاملة من حقوق الملكية (الإبعاد والاستخدام والاستبعاد)، ويتوقع منه أن يكون مدفوعًا بسلوك الاعتبار الذاتي. ويعتبر تدخل الدولة موضع شك، ويجب تبريره بالنسبة إلى الحقوق السابقة والعليا للمالك. وهناك كم كبير من الكتابات التى تستكشف وتنتقد المبررات المختلفة للملكية الخاصة (Macpherson, 1978b).

وقد لوحظ أن هذا النموذج يمارس تأثيرًا تخيليًا كبيرًا، ويشكل التفاهمات الجماعية لإمكانات الحياة الاجتماعية، وأخلاقيات العلاقات الإنسانية، وتنظيم الحياة الاقتصادية (Blomley, 2005). واستجابة لذلك، انتقد الدارسون الرؤى السائدة للممتلكات: حيث يصف سنجر (2000) Singer مثلا نموذج الملكية، بأنه معيب وصفيًا ومعياريًا. وهناك قول جوهرى يصاغ بأشكال مختلفة يتمثل فى أن الممتلكات اجتماعية وسياسية بصورة لا يمكن الرجوع فيها من حيث تكوينها وآثارها (Alexander, 1998). ويصر أندركوفلر (2003) Underkuffler، على أن حقوق الملكية «ليست مجرد مصالح

خاصة توجد معها الدولة بصورة محايدة. فحقوق الملكية ... عبارة عن قرارات جماعية مفروضة، وربما عنيفة، بشأن من سيتمتع بالامتيازات والموارد التي يوزعها هذا المجتمع على مواطنيه» (ص 146).

وفى ضوء التطور التاريخى فى المجتمع الرأسمالى الليبرالى (انظر: **الرأسمالية**)، ينظر العديد من النقاد إلى حقوق الملكية نظرة سلبية، ويشيرون إلى الأسلوب الذى تدعم به حقوق الملكية الخاصة كلا من الحكم **الطبقى والأبوية والاستعمارية**، ذرائعيا وأيديولوجيا. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة محاولة للكشف عن الإمكانات التقدمية للملكية - سواء الخاصة أو الجماعية (Blomley, 2002).

وتعتبر الملكية أداة سياسية، وأحد عناصر فى الصراع الاجتماعي، وغرضًا **للاستهلاك** وموقعًا لتكوين الهوية. وفى ضوء هذه الأهمية، أصبح من الضرورى أن نلاحظ بعض الاهتمام بالملكية فى **الجغرافيا**. وقد حاول بلوملى أن يكشف الطرق التى تؤدى من خلالها الصراعات على **تحسين** قلب المدينة، إلى إثارة دعاوى الملكية، من خلال **تمثيلات اللاندسكيب** المحلية (Blomley, 2004b; Mitchell and Staeheli, 2005). وكذلك يرى البعض أن التفاهمات اليومية **للمكان العام** والمحلي، تتطلب عروضًا معقدة ومتداخلة بصورة مدهشة للملكية العامة والخاصة (Blomley, 2004a). وكذلك يرى البعض، أن آليات

الاستعمارية، تتطلب الدراسة الآنية للمكان والملكية (Forman and Kedar, 2004). ولا شك أن الملكية تتخطى مجرد المطالبات بالأرض: وعلى سبيل المثال، تدرس ساره وتمور Sarah Whatmore (2002a) الجغرافيات المتداخلة لحقوق الملكية الفكرية والأرضية. وكذلك عبَّر الجغرافيون عن اهتمامهم بالملكية العامة: وعلى سبيل المثال يقول ديفيد هارفى David Harvey (2003b) إن تسييج الموارد العامة، الذى كان مجرد حقبة فى بداية الرأسمالية، مستمر فى الانتشار فى مختلف أنحاء العالم (انظر: التراكم البدائى)، مثل التنظيم السياسى للدفاع عن الحقوق العامة (الموارد العالمية المشتركة والتراكم البدائى).

NKB

قراءات مقترحة:

Corr (1999); Geilser and Danker (2000); Nedelsky (1990); Rose (1994); Verdery and Humphrey (2004).

تقارب **propinquity**

عبارة عن مقياس للقرب أو الجوار، وعادة ما لا يقتصر على المسافة، بل يشمل الزمن أيضا.

يشير البغاء بصفة عامة إلى تبادل الخدمات الجنسية مقابل مدفوعات نقدية أو عينية. وبالرغم من تهميش البغى اجتماعيًا، فإنها ظلت شخصية محورية فى الحوارات الجغرافية التى تتعلق بكل من جانب النوع المتعلق بالمكان والتنظيم المكانى للسلوك. وبالتحديد فإن أماكن محترفات البغاء، هى التى جذبت اهتمامًا كبيرًا. فبينما كانت بعض التقارير متلصصة بصورة مفرطة وغير نقدية، نجد أن الأعمال التى اعتمدت على النظرية النسوية، قدمت تعليقات جغرافية مفيدة على تنظيم الجنوسة للإناث، ودور المكان فى استمرار المعيارية الغيرية. وبصفة عامة، فإن هذه الأعمال توثق مكانية البغاء على ثلاثة مقاييس مكانية متصلة على الأقل؛ فأولا كان الاهتمام منصبًا على الحركة المفروضة بصورة أو بأخرى على محترفات البغاء عبر الحدود الدولية، وهى الظاهرة التى تبدو متزايدة مع قيام الشبكات العالمية الإجرامية بتوسيع مداها ونفوذها (Samarasinge, 2005). ومن خلال اعتبار هذه التحركات بمثابة مؤشرات على التفاوت العالمى حسب النوع، يتزايد الضغط المفروض على تكوين حركة محترفات البغاء فى الشتات، مقارنة بالبغاء المفروض (Doezema and Kempadoo, 1998، وانظر أيضا: الاسترقاق. وثانيا، كان هناك على المستوى الوطني، تركيز كبير على العلاقات بين قوانين البغاء، والاهتمام والقلق

الخاص المتعلق بالجسد هؤلاء النسوة. وغالبًا ما يكون لهذه الأدبيات بعد تاريخى طويل يتتبع الحوارات الأخلاقية والسياسية التى تشجع استخدام أشكال معينة من المراقبة، والسلطة البيولوجية، لتصنيف النشاط الجنسى والسيطرة عليه (Howell, 2000). وأخيرا، هناك تقليد مستقر فى البحوث الحضرية التى توثق الجغرافيات الجزئية للنشاط الجنسى فى مناطق الرذيلة. حيث يقوم أحد الجوانب المهمة فى هذه البحوث، باستكشاف العلاقة بين العاملات بالجنس والمقيمين المحليين، مع تركيز خاص على حملات المعارضة لوجود هذه الأنشطة غير الأخلاقية والمعروفة اختصارا بحملات نيمبى (NIMBY (Not In My Back Yard للإزاحة التى ترتبط غالبا بالتحسين الحضرى المبدئى (Hubbard, 2004). وفى جميع الحالات، تشير البحوث إلى أن التفاوت النوعى فى تجارة الجنس، يؤدى إلى سلسلة من الأماكن التى يستطيع فيها الرجال شراء وبيع الجنس مع النساء بحصانة نسبية، بالرغم من أن هذه الأماكن يمكن أن تكون مهمة فى صياغة تكوينات جديدة، وهويات للنوع (Law, 1997). وبهذا المعنى فإن الصمت النسبى على أشكال النشاط الجنسى للرجال يطرح بعض الأسئلة الطريفة عن تفاوت النوع داخل هذا النظام وبدونه.

قراءات مقترحة:

Hubbard (1999).

مصطلح قدمه المؤرخ الاقتصادى فرانكلين مندلز Franklin Mendels (1972) ليشير إلى «النمو السريع للصناعة الريفية والمنظمة تقليديًا، ولكنها تكون ذات توجه سوقي». فبينما كان وجود مثل هذه الصناعات معروفًا منذ زمن طويل، قدم مندلز التصنيع الأولى على أنه ليس مجرد وصف للتنظيم (قبل) الصناعي، بل تفسير للتغير الصناعى أيضا، مدعيًا أنه «سبق وسهّل» التصنيع. فمن خلال تأكيد الاستمرارية بين النظم التقليدية للإنتاج المحلى ونظم المصانع المركزية والآلية، تعتبر نظرية مندلز جوهرية بالنسبة لإعادة الصياغة العامة للثورة الصناعية باعتبارها عملية تطورية وتدريجية. وقد تم تقديم نموذجين مختلفين، كل منهما له اهتماماته من حيث التجريب والمفاهيم. حيث تركز «النماذج الإيكولوجية» على الشروط المسبقة للتصنيع الأولي، خاصة على الطرق التى تم من خلالها سحب الحياة القروية منخفضة التشغيل إلى الإنتاج الصناعي. فهناك إجماع بسيط على نمط الاقتصاد الزراعى الذى يساعد على مثل هذا التطور، حيث تظهر الصناعات الريفية فى كل من الأراضى الصالحة للزراعة (ذات البطالة الموسمية)، والأقاليم الرعوية (ذات التوقيتات الزمنية اليومية). وفى الواقع، يعتمد الكثير من هذا على البيئة الاجتماعية والمؤسسية للمنطقة، خاصة حيازة الأرض، ونمط ومرونة مهارات العمل. ويقال إنه بمجرد أن تتحقق الميزة النسبية،

فإنها تؤدى إلى تزايد تقسيم العمل بين الأقاليم الصناعية والزراعية المتخصصة. ومع ذلك، لا يقتصر الأمر على مجرد وضع فروض لا مبرر لها عن الرشادة الفردية والجماعية، ولكنه يفشل أيضا فى التعرف على أهمية المتغيرات الأخرى، مثل وجود الأنظمة التجارية والشبكات الحضرية (Stobart, 2004).

وتركز النماذج الاقتصادية على العلاقات البنيوية بين القرويين/ الحرفيين، والتجاريين/الرأسماليين. حيث تحاول الأسرة المعيشية الحرفية أن توازن بين الإنتاج والاستهلاك بتعديل مستوى المشاركة فى التصنيع للسوق، بينما تجمع الأسرة التجارية منتجات العمل المحلي، وترسلها إلى أسواق بعيدة. وبالرغم من علاقة الاعتماد المتبادل بين مصالح هذين الطرفين، فإنها تعتبر متناقضة بطبيعتها. فعندما تنخفض الأسعار، يزيد الحرفيون الإنتاج للحفاظ على دخل الأسرة، مما يؤدى إلى تشبع السوق وتفاقم الركود. وعندما ترتفع الأسعار، تستطيع الأسر الحرفية تلبية احتياجاتها بسهولة أكبر وينخفض الإنتاج، وذلك عندما يحاول التجار استغلال فرصة زيادة الأرباح. ويرى البعض أن هذا التناقض، يمكن حله من خلال زيادة السيطرة التى يمارسها التجار على عملية الإنتاج. حيث يتضمن هذا مبدئيًا الانتقال من «نظام بيع Kaufsystem» الإنتاج الحرفى المستقل إلى «نظام توزيع Verlagssystem»، حيث تظل وسائل الإنتاج فى أيدى التجار، الذين يستخدمون عمالا خارجيين مستقلين بفعالية.

وقد ترتب على ذلك، تركز الإنتاج فى مصانع أولية بقيادة التجار (Kriedte, Medick and Schlumbohm, 1981).

وتعرضت هذا الصياغة للتصنيع الأولى كنظرية فى التغير الصناعى للانتقاد من ثلاثة اتجاهات مختلفة تمامًا. فعلى مستوى الأسرة القروية، يقول دى فرى (1994) de Vries إن الاستهلاك والإنتاج أصبحا أكثر ارتباطًا بالسوق، مما يزيد من تخصص الأسر وتزايد الاستهلاك الذى يؤدى إلى «ثورة تصنيعية» تدور حول الحرفيين. وعلى المستوى الأوسع، ركزت دراسات التصنيع الإقليمى على أن منطق الرأسمالية، قد طبق بطرق مختلفة فى الأماكن المختلفة: إذ إن إنتاج المصانع، كان واحدًا من الاحتمالات التى كانت تشمل التخصص المرن فى الورش، بالإضافة إلى النظم المختلطة بين المصانع والورش (Berg, 1994). والأهم من ذلك أن آخرين تساءلوا عما إذا كان التصنيع الأولى يمثل فى الحقيقة مرحلة ضرورية فى التطور الصناعي، قائلين إن التحول من الموارد العضوية إلى الموارد التعدينية، كان بمثابة المدخل الحقيقى إلى التصنيع.

قراءات مقترحة:

Berg, Hudson and Sonenscher (1983); Houston and Snell (1984).

نظرية التحليل النفسي psychoanalysis

ظهرت نظرية وممارسة التحليل النفسى فى أواخر القرن التاسع غشر فى أعمال سيجموند فرويد Sigmund Freud، وتقدم طريقة متميزة للتفكير فى العقل البشري، وفى الاستجابة للضغط النفسي. وقد انتقل التحليل النفسى بعيدًا عن أصوله فى أوروبا الوسطى، وتحول إلى بنية معرفية معقدة متعددة الوجوه ومجزأة داخليا، حتى أصبحت تقع عند نقطة الالتقاء بين العلوم الطبيعية والبشرية، وبين الممارسات السريرية والنظرية الأكاديمية.

وبالرغم من انتقادات أصوله الأوروبية، انتقل التحليل النفسى إلى العديد من السياقات الثقافية المختلفة، خاصة فى **أمريكا اللاتينية**، وكذلك فى الهند واليابان وأماكن أخرى. وأصبحت **جغرافيته ومكانيته** بمثابة موضوعات للدراسات الجغرافية، بالرغم من أن ذلك كان أساسيًا فى الأدبيات الأنجلوفونية (Kingsbury, 2003; Cameron, 2006).

وبالإضافة إلى الانتشار العام للتفكير النفسي، كان لأفكار التحليل النفسى أثر كبير على مجالات حياتية مثل تربية الأطفال والتعليم والثقافة الشعبية. أما فى المجال الأكاديمي، فقد انتشرت نظرية التحليل النفسى بكثافة فى **العلوم الإنسانية**، وبصورة أكثر انتشارًا فى العلوم الاجتماعية، بما فى ذلك **الجغرافيا البشرية**، حيث أظهر علم فرعى متميز فى جغرافية التحليل النفسي، علامات أولية على التكون منذ حوالى مطلع القرن الحادى والعشرين.

وربما تكون فكرة اللا وعى أهم فكرة جوهرية محددة فى التحليل النفسي، بالرغم من أن لها تاريخ أطول من هذا بكثير. ويرى فرويد أن جزءًا صغيرًا فقط من العقل البشري، يمكن معرفته من خلال التفكير الرشيد. أما الجزء الأكبر، فيقع خارج الوعى المدرك، ويكون مليئا بالمخاطر الخفية. وهو يعبر عن وجوده بعدد من الطرق، منها الأحلام، وزلات اللسان، والأسلوب السريرى «للارتباط الحر»، والأنشطة الأخرى التى لا تكون دوافعها واضحة، والتى غالبا ما تكون مناقضة للقصد الواعي، أى أن عدم الوعى التحليلى النفسي، يعمل بمثابة مستودع للتجارب والأفكار والمشاعر التى لا تكون مقبولة، أو التى يكبتها العقل الواعي. ولذلك فإن اللا وعى يمثل وسيلة «لعدم تركيز» **العامل البشرى** الرشيد، بمعنى ألا يكون القوة الدافعة للنشاط البشري، وهذه الفكرة كانت مؤثرة كثيرًا فى الجغرافيا البشرية. وقد ركزت فيليستى كالارد (2003) Felicity Callard، فى مراجعتها لتعامل الجغرافيين مع نظرية التحليل النفسي، على الغيرية الراديكالية، والغرابة الظاهرة، والعزلة الواضحة لمفهوم فرويد الخاص باللاوعي.

وقد قام فرويد بتطوير أفكاره طوال فترة خمسين عامًا تقريبًا، ولذلك لا غرابة فى وجود تحولات وتوترات وجوانب غموض فى أعماله. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسس مقاربة تبناها آخرون كثيرون قاموا بتوسيع، ومعارضة، واستكمال، وإعادة صياغة أفكاره، بطرق

مختلفة. ويقع أحد أهم أشكال الاختلاف تأثيرًا داخل تقليد التحليل النفسى بين المنظرين الذين يولون أهمية كبرى للحياة النفسية الناتجة عن الدوافع الغريزية للكائن البشري، وخاصة الدوافع تجاه المتعة وتجاه الموت أو الفناء، والمنظرين الذين يولون الأهمية الكبرى للحياة النفسية الناتجة عن نوع مختلف من الدوافع أو شروط الوجود، وهو الدافع إلى الارتباط بالآخرين. وكان من بين منظرى المجموعة الأولى المحلل النفسى الفرنسى جاك لاكان (1901 -81) Jacques Lacan الذى كان له تأثير كبير، فى حين أدت المجموعة الثانية من المنظرين، إلى ظهور نظرية العلاقات الموضوعية، وغيرها من مقاربات العلاقات فى التحليل النفسى والتى تطورت من خلال منظرين مثل ميلانى كلاين (1960- 1882) Melanie Klein ودونالد وينيكوت Donald Winnicott (1896 -1971).

وقد اشتغل الجغرافيون البشريون بمجالات مختلفة من التحليل النفسى لعدد من الأسباب، وكان أحد الأمثلة المبكرة فى الأدبيات الأنجلوفونية منهجيًا فى تركيزه، واعتمد كثيرًا على ممارسة التحليل النفسى كنظرية: حيث طبقت جاكلين بورجس Jacquelin Burgess وزملاؤها (Burgess, Limb and Harrison, 1988) أفكارًا من تحليل المجموعات (وهو أحد أشكال التحليل النفسى التى تركز على العلاقة بين الأفراد وسياقهم الاجتماعي) لتسهيل استكشاف القيم البيئية لدى مجموعات التركيز. واستمرارًا لهذا الأسلوب المنهجي،

لجأ البعض إلى أفكار أساسية تساند ممارسات التحليل النفسى لتعميق وإثراء فهم الآليات التى تعمل داخل المواجهات البحثية (Bondi, 2005). ومع ذلك، اعتمد آخرون على مقاربات مشتقة من علم النفس التحليلى عند كارل يونج Carl Jung لتسهيل تواصل المشاركين فى البحوث مع خبرات الطفولة غير الواعية (Bingley, 2003).

ونشر عدد من الجغرافيين البشريين نظريات التحليل النفسى لإعداد تقارير عن الذاتية البشرية وأشكالها المكانية. وفى إحدى المساهمات المؤثرة كثيرًا، درس ديفيد سبلى (1995) David Sibley جغرافيات الاستبعاد، وذلك من خلال الجمع بين تفسير العلاقات الموضوعية عند ميلانى كلاين للطرد غير الواعى للجوانب المخيفة واللعينة من ذواتنا، ومناقشة المحللة النفسية، المنتمية لمدرسة ما بعد لاكان، جوليا كريستيفا Julia Kristeva لكل من الانبهار والرعب، والاهتمام والنفور، المرتبط بالشيء المستبعد. فمن خلال استخدام هذه الأفكار، أظهر سبلى (1995) Sibley القوة الوجدانية الكبيرة لعمليات الاستبعاد بالنسبة للمجموعات المختلفة التى يرتبط أعضاؤها بعضهم ببعض وضد الآخرين بطرق تولد خطوط انفصال واضحة جدًا. وبينما يعتمد تفسير سبلى السابق على التحليل النفسى للعلاقات الموضوعية أساسًا، يعتمد روبرت ويلتون (2003) Robert Wilton على مفهوم فرويد فى التشويه، بالإضافة إلى إعادة صياغة لاكان،

لاستكشاف كيف يعمل الاستبعاد الجغرافى للأشخاص المعوقين على تدعيم خداعات «مدرسة القدرة ableism» (قارن العجز). وتعتبر القراءات اللاكانية لفرويد واضحة أيضا فى التفسيرات الجغرافية لموضوعات مثل العنصرية (Nast, 2000) وتجارب المدن المجسدة (Pile, 1996).

وبناء على الثقافة الأوروبية فى القرن التاسع عشر، افترض فرويد أن اللا وعى المكبوت، يحتوى الكثير من المواد ذات الطبيعة الجنسية، والتى ستكون مدمرة جدًا إذا سُمح لها بالانطلاق إلى الوعي. ويقول إنه لكى ننمو بطرق مقبولة اجتماعيًا، كان يطلب من الأولاد والبنات كبت رغباتهم الجنسية «الطبيعية» (أو الشهوة). وقام فرويد بتنظير الذكورة والأنوثة الجنسية الغيرية المعيارية، على أنها إنجازات طبيعية مطلوبة. وعلى الرغم من أن جوانب نظرياته فى النوع والهوية الجنسية، كثيرا ما كانت مثيرة للجدل، فإن مقاربته لقيت ترحيبا أيضا كمصدر للفروض الشائكة حول ما هو «طبيعي»، ولتوضيح نظرية الذاتية على أنها تقع فى منطقة التفاعل الخلاق بين «الشخصي» و«الثقافي». ولهذا السبب تحول بعض الجغرافيين النسائيين إلى التحليل النفسى فى تنظيرهم للتفاعل بين النوع والجنوسة، والذاتية والمكان، وإلى المساهمة فى انتقاد «ذكورية» أشكال المعرفة السائدة (Rose, 1996; Nast, 2000)، وانظر **الجغرافيات النسوية**. وفى مواجهة النقاد الذين يعتبرون التحليل النفسى مجرد نظرية وممارسة فردية بطبيعتها،

وجدت هذه التطبيقات، أنها تقدم أسلوبا قويا لفهم كيف تتجسد الأوساط الاجتماعية والثقافية من خلال هؤلاء الأفراد، وكيف تظهر الجوانب غير الواعية من الحياة الإنسانية فى العالم الاجتماعي.

قراءات مقترحة:

Bondi (2005); Callard (2003); Craib (1990); Sibley (2003).

جغرافيا نفسية **psychogeography**

عبارة عن «دراسة القوانين الدقيقة والآثار المحددة للبيئة الجغرافية، سواء كانت مؤثرة بصورة واعية أم لا، على عواطف وسلوكيات الأفراد»، كما يقول جاى ديبو (Guy Debord (1981 [1955], p. 5. وعادة ما ترتبط الجغرافيا النفسية بهذا التعريف، وبأنشطة ديبو، وأعضاء مجموعة الفنانين فى باريس الذين أطلقوا على أنفسهم فى خمسينيات القرن العشرين اسم «Letterist International»، والتى كانت بالنسبة لهم أداة لاستكشاف الأماكن الحضرية والحياة اليومية، حيث وضعوها كمجال أساسى لأنصار الفلسفة **الموقفية**. ومع ذلك، نجد أن النبرة الأكاديمية للتعريف، تكذب ارتباطه السياسى المراوغ بالمدن، كأسلوب لمواجهة الممارسات والتمثيلات السائدة، ومحاولة تغيير الأماكن الحضرية كجزء من مشروع ثوري. وقد جمعت الجغرافيا النفسية ما بين التحليل السياسى الواعى للأجواء

الحضرية، والتجارب على السلوك الساخر، من خلال التجوال الحر على الأقدام، وشملت بناء «خرائط الجغرافيا النفسية» التى تحدت قيمة الكارتوجرافيات السائدة.

وكان هذا المصطلح يستخدم بصورة مستقلة لدى الجغرافيين المشتغلين بالصيغ المتأثرة سياسيًا بعلم النفس البيئى فى أواخر الستينيات، خاصة فى جامعة كلارك فى ماساشوستس، بما فيهم ديفيد استى David Stea ودينيس وود Denis Wood (Wood, 1987). وبينما كان هذا الاستخدام مؤثرًا على الأعمال اللاحقة فى علم النفس البيئى (انظر أيضا: **الخرائط العقلية**)، نجد أنه كان هامشيًا نسبيًا فى الانطلاقة الحديثة للاهتمام بالجغرافيا النفسية منذ التسعينيات الماضية، والذى استلهم الكثير من مصطلحات أنصار الفلسفة الموقفية، إن لم يكن من السياسيين دائما. وكان معظم هذا الاهتمام أدبيا، حيث كان يتضمن تتبع تقليد طويل من الاستكشاف الحضرى التخيلى والمتقلب، خاصة فى لندن وباريس، وذلك بالرغم من وجود كتاب مثل ويليام بليك William Blake، وتوماس دى كوينسى Thomas de Quincey، وتشارلز بوديلير Charles Baudelaire، والسيرياليين حول أندريه بريتو Andrè Breton (انظر أيضا: التسكع «التجوال الحر فى المدينة»). ويشمل الأتباع المعاصرون لهذا التقليد التصورى إيان سنكلير Iain Sinclair الذى أدت استكشافاته المتجولة

للندن، خاصة «طرفها الشرقي»، إلى تقديم الكثير من الإسهام فى نشر مصطلح «الجغرافيا النفسية» (Coverley, 2006).

كما اعتنق هذا المصطلح فنانون معاصرون ومستكشفون حضريون فى أعمالهم المتعلقة بالأماكن العاطفية والنفسية، وذلك من خلال التدخلات الحضرية ووسائل الإعلام الجديدة (Pinder, 2005a). وشهدت السنوات الأخيرة انتشار جمعيات أو منظمات الجغرافيا النفسية فى أوروبا وشمال أمريكا، والتى كانت استكشافاتها للأماكن تهتم بالأشياء الهامشية والخفية والمنسية، والتى أدى الإنترنت إلى تسهيل أنشطتها (وتوثيقها فى مجلات مثل مجلة «ترانسجريشن 1995، Transgressions–2001»). ومع تحرك الجغرافيا النفسية بصورة متزايدة إلى التيار العام، ضاع الكثير من طابعها السياسى الراديكالى المبكر. ومع ذلك، فإن طموحاتها السياسية، وسخريتها، وخصوصياتها، تجد طرقًا جديدة ومتحدية أحيانا للتعبير عن نفسها.

قراءات مقترحة:

Debord (1981 [1955]).

إدارة عامة **public administration**

دراسة التنظيم المكانى وإدارة أجهزة الدولة (Bennett, 1990). ويشمل قطاع الإدارة العامة الجهات الحكومية المختلفة التى تدير

وتراقب البرامج العامة، والتى لها سلطة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية على المؤسسات الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية المعروفة اختصارا باسم «كوانجو» داخل وحدة مكانية محددة، مثل الدولة القومية أو الإقليم. وتستكشف دراسات مكانية الإدارة العامة، طبيعة العلاقات بين أنواع الخدمات المقدمة من ناحية، والمقياس المكانى تقديمها من ناحية أخرى (Barlow, 1991).

قراءات مقترحة:

Bennett (1990).

نظرية الاختيار العام — public choice theory

من خلال استخدام أساليب الاقتصاد الكلاسيكى الجديد، تدرس نظرية الاختيار العام، موضوعات اتخاذ القرار السياسى وسلوك الحكومات. حيث تعتمد على الأعمال الرائدة لكل من دونكان بلاك Duncan Black (1958)، وجيمس بوشنان، وجوردون تولوك James Buchanan and Gordon Tullock 1962)، وكانت تدرس السياسة على أساس المبادئ الاقتصادية. ويقول أنصارها الأصليون، إنه يجب فهمها كبرنامج بحثى وليس كعلم، أو حتى علم فرعي، فى الاقتصاد. حيث يدعون أن السياسيين المنتخبين وموظفى الحكومة، يتخذون القرارات على أساس المصلحة الذاتية. وهكذا يكون سلوك وقرارات

كل الأفـراد فى المجال السياسى ذرائعيا بحتا. إذ إن السياسيين يشرّعون السياسات التى تضمن إعـادة انتخابهم، ويظل الناخبون جاهلين عمدًا لأنهم لا يفهمون بصورة فردية أنه من مصلحتهم أن يعلموا المزيد، أما الموظفون - الذين يطبقون القرارات - فيفعلون كل ما فى وسعهم للحفاظ على وظائفهم وترقياتهم. أى أن جميع الأطراف تحاول تعظيم رفاهيتها الخاصة. وعند كل قرار، يقوم السياسيون والناخبون والموظفون **بالخيار العقلانى**. وتغطى نظرية الاختيار العام سلسلة من القضايا، خاصة الدساتير الحكومية وأجهزة الدولة والسلوك الانتخابي. وبينما تعتبر هذه الاهتمامات بمثابة الوجبة الأساسية لعلماء السياسة، فإنها وخاصة أنماطها واتجاهاتها المكانية - كان يتم تحليلها فى **الجغرافيا السياسية، وجغرافية الانتخابات**.

ويوجد فى نظرية الاختيار العام خمسة مصادر أساسية للتوترات النظرية. فأولا، هناك صعوبات فى تجميع الاختيارات والقرارات الفردية للوصول إلى نتيجة جماعية. فكيف يمكن وضع سياسات على أساس تفضيلات الأفراد؟ وثانيا، هناك مجموعة من القضايا التى تترتب على تقديم **السلع العامة** وفشل السوق. حيث تميل الحكومات، نتيجة لسلطتها الاحتكارية، إلى توسيع المكية العامة خارج الإطار الذى يعتبره السوق كفؤا. وثالثا، هناك قضية المنافسة بين الأحزاب السياسية. وطبقا لنظرية الاختيار العام، فإن النتيجة المترتبة على وجود حزبين يسعيان إلى تعظيم أصواتهما، غالبا ما تتمثل فى ظهور

حزبين متطابقين. ولا تظهر اختلافات السياسات إلا فى حالة وجود ثلاثة أحزاب سياسية تتنافس على أصوات الناخبين (انظر: **نموذج الفندقة**). رابعًا، هناك صعوبة فى تكوين وتنظيم مجموعات المصالح بسبب مشكلة الانتهازية (انظر: **نظرية المباريات**). وخامسا، هناك عدد من الصعوبات المتعلقة بالمفاهيم فى افتراض ومعالجة **التمويل العام**، كعلاقة تبادل رشيد بين المواطنين. وكانت هذه القضايا بمثابة موضوعات للكثير من العمل التجريبى والنظرى طوال الأربعة عقود ونصف الماضية. وباعتبار نظرية الاختيار العام فرعا من الاقتصاد النيوكلاسيكي، فإنها تخضع لكل الانتقادات المعيارية الموجهة لهذه المدرسة، وخاصة افتراض **الخيار العقلانى**. أما فى **الجغرافيا**، فهناك عدد صغير من النصوص الأساسية التى استكشفت قضايا السلع العامة وفشل السوق (Cox and Johnston, 1982) والتمويل العام ولامركزية الحكومة (Bennett, 1990).

قراءات مقترحة:

Bennett (1990); Cox and Johnston 91982).

تمويل عام **public finance**

درس علماء الجغرافيا البشرية التوزيع المكانى لدخل وإنفاق القطاع العام، وبالإضافة إلى إنتاج وتحليل الأنماط المكانية، قامت

تلك الأعمال بدراسة عدم التوافق بين جغرافيات توليد عوائد ونفقات القطاع العام (Bennett, 1990). وبعبارة أخرى، يقول بينيت (Bennett, 1980, p. ix): (من يحصل على ماذا، وأين، وبأية تكلفة؟) حيث يسمح التركيز المزدوج على الأنماط المكانية ونتائجها باستكشاف الاختلافات بين الأفراد وبين الحكومات المحلية التى تجمع وتنفق العوائد (قارن **الاستهلاك الجماعى**). ومع اختلاف الاحتياجات والتكاليف والتفضيلات المتعلقة **بالسلع العامة** جغرافيًا، فإن الفشل فى مراعاة النتائج المكانية للتمويل العام، يكون مهمًا بالنسبة لقضايا **العدالة الاجتماعية**. وبمجرد تحديد «من» و«أين»، يمكن الاهتمام بالعنصر الثالث فى القضية، «بأية تكلفة؟». وعلى سبيل المثال، كيف تستطيع الدولة إعادة توزيع الموارد جغرافيا لتخفيف **التفاوت المكانى**؟ فبينما يظل الاهتمام بكيفية قيام **أجهزة الدولة** بالإنتاج - ثم بقدرتها على معالجة التفاوت المكانى من خلال الوظائف العامة - يمثل مجالا لاهتمام الجغرافيين، يقول بينيت (1985) Bennett إن المساواة فى توزيع السلع العامة تعتبر ضربًا من الخيال الطوباوي. وهكذا، فإنه يجب على الدولة أن تقلل من تقديمها للسلع والخدمات العامة - ويجب زيادة دور القطاع الخاص والقطاع الثالث - وربما يتحقق ذلك من خلال **القطاعين العام والخاص** (Pinch, 1997).

قراءات مقترحة:

Bennett (1990); Pinch (1997).

نوع من المعرفة الجغرافية يخاطب الجماهير خارج المجال الأكاديمي، ويحاول التدخل فى الحوار العام والسياسة العامة. إذ إن العلم الرسمى للجغرافيا له تقليد طويل من الأعمال «التطبيقية»، أو «الملائمة للسياسات» (انظر: الجغرافيا التطبيقية، والملاءمة)، ولكن الاهتمام الحديث بالجغرافيات العامة، تزايد بسبب تجدد الاهتمام بالمعيارية. فى الأبعاد السياسية والأخلاقية للبحث الجغرافى وبسبب اعتبارين آخرين أكثر خصوصية. فأولا، كان هناك اعتراف بأن المعرفة الجغرافية، تُنْتَجُ فى مواقع متعددة داخل وخارج المجال الأكاديمي، وأن الاهتمام «بالجغرافيات العامة»، يعتبر جزئيًا بمثابة محاولة للاعتراف بأهمية المنتجات والمواقع الأخرى. وهذا يعنى أكثر من مجرد الاهتمام «بالجغرافيات الشعبية». فبينما نجد الكثير من المعارف الجغرافية غير متطورة، وغالبا ما تكون ضمنية ومسلمًا بها، نجد أن الإسهامات غير الأكاديمية الأخرى، تعتبر متطورة جدًا وصريحة من حيث أساسها الفكرى والواقعى، انظر مثلا التقارير الإقليمية التى تُقدمها «مجموعة الأزمات الدولية» على الموقع **http: //www.crisisgroup.org/home/index.cfm**. وثانيا، كان هناك اعتراف بأهمية تطوير ومشاركة الجمهور من خارج المجال الأكاديمي، وهكذا فإن الاهتمام «بالجغرافيات الشعبية» يمثل جزئيًا أيضا، محاولة للتحدث بمفردات أقل تقنية، والتمتع بميزة النشر

غير الأكاديمي، وتطوير وسائل جديدة (خاصة الإنترنت) للتدخل فى الحوارات الجارية على أساس التواصل في التوقيت المناسب. وتشير هذه المبررات المزدوجة، إلى الاهتمام بكل من الجغرافيا المتغيرة للمجال العام (انظر: **المجالات الخاصة والعامة**) والمشاركة النقدية للمعارف الجغرافية (Gregory, 2005b)، وأنها تتلاقى مع الاهتمام المتجدد «بالمفكرين الشعبيين» (Castree, 2006b; Ward, 2007). ويضيف أوسلندر (2007) Oslender عنصرًا مهمًا يقول فيه: إن تقليل التركيز على المفكرين الشعبيين «كنجوم كبار» يضيئون المجال العام، مع زيادة التركيز على الإسهامات الجماعية لما يطلق عليه «المفكر الجماعي»، يمكن أن يؤدى إلى إنتاج جغرافيا شعبية حقيقية أكثر فعالية وأكثر ديمقراطية. وكانت هناك تطورات موازية فى مجالات أخرى - مثل الأنثروبولوجيا العامة، والتاريخ العام، والاجتماع العام - ولكن بعض المجالات الأكثر تأثيرا، كانت تتمثل فى المجالات البينية، انظر مثلا المنابر الدولية عن «القضايا الشعبية» التى ينشرها «مجلس بحوث العلوم الاجتماعية» فى الولايات المتحدة على الموقع http://publications.ssrc.org/essays/.

ويلاحظ أن الجغرافيات الشعبية لها جغرافياتها الخاصة بها: حيث يصر وارد (2006) Ward على الأهمية المستمرة للمجال الأكاديمى كأحد المجالات العامة العديدة - ومن ثم على أهمية التعليم والتربية - وعلى أن نتذكر أيضا (كما يوضح مثال مجلس بحوث العلوم

الاجتماعية) أن المجال الأكاديمى والمجالات الأخرى العامة، أصبحت متعدية للقوميات بصورة متزايدة من حيث تركيبها واهتماماتها. وبهذا المعنى، ربما تستطيع الجغرافيا العامة الإسهام فى تفكيك أسطورة «البرج العاجي» فالجامعات يجب أن تنخرط أكثر فى شبكات أوسع من الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والتركيز أيضا على جزئيات المعرفة الموقفية لصياغة مجالات تعاون جديدة، وتطوير حوارات جديدة، وصياغة تحالفات جديدة (قارن «مشروع جغرافية الشعب People's Geography Project» على الموقع http: //www. peoplesgeographyproject.org/).

قراءات مقترحة:

Oslender (2008); Ward (2007).

سلع عامة (منافع عمومية) public goods

هى المنافع والخدمات التى إما أن تُقدم مجانًا للجميع، أو تُقدم بالتساوى للمواطنين فى منطقة مُحددةٍ. ويتم دائمًا توفير المنافع العامة بواسطة الدولة بصفةٍ عامة، وتتدرج هذه المنافع تحت ثلاث مجموعات رئيسية (Bennett, 1980, 1985). تتمثل المجموعة الأولى فى المنافع العامة الخالصة، وهى المنافع غير المُستثناة وغير المُنافسة فى الاستهلاك. فلا يُقيد استهلاك أحد الأشخاص استهلاك شخص

آخر. وتُقَدَم هذه المجموعة من المنافع مجانًا للجميع فى كافة أنحاء الدولة. ويُعد الدفاع الوطنى مثالًا لهذه المجموعة. ومع ذلك، يُمكن أن نُفكر أيضًا فى المنافع العامة العالمية. فعلى سبيل المثال، سيعود القضاء على مرض الجُدرى بالفائدة على كل الإنسانية حاليًا وفى المُستقبل. وفى حين يجب أن تندرج كل المنافع العامة تحت هذه المجموعة، أن الأمر على خلاف ذلك. وإنه لمن الصعب، وأحيانًا من المُستحيل، أن تضمن المُساواة فى توفير هذه المنافع. وتتمثل المجموعة الثانية فى المنافع العامة غير الخالصة، وهى عبارة عن المنافع التى تم توفيرها فى أماكن ثابتة، أو على امتداد الطُرق الثابتة. فتُعد الحديقة منفعة عامة، وكذلك خدمة النقل العام. ومع ذلك، ونتيجة لتلاشى المسافة، فإن زيادة شخص ينتفع من هذه المنافع العامة الثابتة، يُؤدى إلى استعمال أقل لهذه المنافع وفائدتها (المُحتملة). ويُمثل الصراع على إنتاج هذه الأنواع من المنافع العامة غير الخالصة فى صورة سياسة سُكان الحي، جانبًا مُهمًا من العدالة المحلية. وتتمثل المجموعة الثالثة والأخيرة فى المنافع العامة غير الخالصة توزيعيًا، وتتحقق نتيجة لقرارات تصدُر بواسطة الدولة لكى تُنوع أسلوب التزويد بالمؤن جُغرافيًا (Bennett, 1990). ففى كُل مرحلة من مراحل توزيع المنافع العامة، سيُحدد صُنع القرار السياسي، كم عدد المنافع التى تم توفيرها، ومتى ولمن. ولذلك، ففى حين قد تُقرر حُكومة محلية عدم توفير نوع من المنافع العامة، فإن حُكومة حى آخر قد تُنتج سلسلة من جُغرافيات توفير المنافع العامة غير المُتساوي. أضف إلى ذلك، أنه

قد يكون هناك اختلافات داخل نطاق حكومى محلى أو قومى على أساس تفضيل حاجة منطقة جُغرافية واحدة على الأُخرى.

قراءات مُقترحة

Bennett (1990); Pinch (1997).

سياسات عامة **public policies**

اهتـم الجُغرافيـون اهتمامًا كبيـرًا بتكوين السياسـات العامة، وتطبيقها، ورصدها، وتقييمها. وقد زادت الأبحاث فى هذا الموضوع فى السـنوات الأخيرة فى الدول الرأسمالية بسبب: (أ) زيادة اهتمام الدولـة بالشـئون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق توفير الفرص الجيدة لمثل هذه الأبحاث، (ب) زيادة الوعى الحكومى بالمشاكل البيئية والمكانية التى تنتظر الحلول، (جـ) رغبة الجُغرافيين فى المُساهمة فى مُواجهة هذه المشاكل، (د) الحاجة المُتصورة لدى الجُغرافيين للتدليل علـى أهمية تخصصهـم، وبالتالى تعزيز طلب تخصصهم بالنسـبة للمـوارد داخل مُؤسسـات التعليـم العالى فى ظل الأوضـاع المادية المُتزايدة.

وقد اهتمت مُعظم التحليلات الجُغرافية بتقييم السياسات التى تناولت «مشاكل مكانية مُحددة خاصة بالبيئة، والاقتصاد والمُجتمع» (House, 1983) مع توقع «آثارها الجُغرافية ودرجة فاعليتها»،

فبالنسبة لحجم المقالات التى حررها «هاوس» «House» عن السياسة العامة بالولايات المُتحدة،

يحول النقد دون الحاجة إلى حق التقادم، لكن هناك بعض المُحاولات التى تنظر إلى الأمام، وكذلك لكى نُحدد المشاكل داخل إطار تنظيرى وتنفيذى فى بعض الحالات (pp. v–vi)

وبالنسبة للأكاديميين غير الجُغرافيين أو الجمهور العادي [فتعكس] السياسة العامة مجموعة من وجهات النظر حول بعض المشاكل المُلِّحَة التى تُواجه صُناع السياسة فى أوقاتنا الحرجة للغاية. وبالنسبة للجُغرافيين فى مجال التدريب، فيجب أن يكون اهتمامهم الرئيسى هو ارتباط التطبيقات بالتخصص، سواء لكى تُضيف هدفًا عمليًا لدراساتهم، أو لكى تلفت الانتباه نحو المهن المُحتملة خلاف مجال التعليم.

وقد حدد «هاوس» مهارات التخصص التكنوقراطية، وُقدرة المُشاركين على تركيب العديد من الأجزاء المُكونة للمُشكلة المُعقدة، مثل وجهات النظر الجُغرافية القَيِّمَة لدراسة السياسة العامة (انظر: نبذة عن الإسهامات البريطانية الأُولى فى: House, 1973)، وشددت الترويجات الأخيرة حول مدى نفع الجُغرافيين، على مهاراتهم التقنية، مثل المهارات المُرتبطة **بنظم المعلومات الجُغرافية** (انظر: National Research Council, 1997). ويقترح آخرون، مثل «سميث» «C.J. Smith» (عام 1988)، أنه بسبب تفاقم العديد من

المشاكل الاجتماعية، إن لم تكن، السياقات البيئية والزمنية والمكانية والظرفية قد استحدثتها (راجع: تأثير البيئة المُحيطة، ثم، من خلال جُغرافية توفير الخدمات وتسليمها، فإنها ربما تكون مُؤثرة وتتجه نحو حل المشاكل).

وقد كانت الإسهامات التطبيقية للجُغرافيين واقعية بدرجة كبيرة، وتعكس الفُرص المُتاحة وقُدرة الجُغرافيين على الاستفادة من هذه الفُرص بمهاراتهم التكنوقراطية، ومن هنا كان الترويج الحالى للاستشعار عن بُعد ونُظم المعلومات الجُغرافية (Openshaw, 1989). وفى حين يَّدعى بعض الجُغرافيين بأن هذه المُشاركة ضرورية لبقاء التخصص (Berry, 1970; Abler, 1993a)، فإن آخرين قد شككوا فى ذلك بواسطة الإشارة إلى دور الكثير من السياسة العامة كمُساندة، إن لم تكن مُعززة لها، لعدم المُساواة والاستثمار المُتأصلين فى الرأسمالية: ومن هنا كان سؤال «هارفي» (1974b) «أى نوع من الجُغرافيا لأى نوع من السياسة العامة؟» (راجع: الجُغرافيا التطبيقية).

قراءات مُقترحة

Alber (1993a); Berry (1970); Harvey (1974b); House (1973, 1983); Openshaw (1989); Smith, C.J. (1988).

هى مشروع تعاونى بين أجهزة الدولة والشركات الخاصة، مع التزام الأخيرة ببعض الجوانب الخاصة بتوفير الخدمات العامة. وقد تم الترويج لمثل هذه الشراكات كجزءٍ من أجندة الليبرالية الجديدة لسببين رئيسيين: (1) ايدولوجيًا، إنه تم ترشيح الشركات الخاصة على أنها أكثر كفاءة فى إدارة المشروعات الكبرى عن القطاع العام (راجع: **الخصخصة**). (2) براجماتيًا، إن تعهد التنمية فى هذا المضمار، يُمكن أن يسمح للحكومات بتجنب تحمل تكاليف رأس المال فى ميزانياتها - وبالتالى يحدث تقليل لمُتطلبات اقتراض القطاع العام، وربما، أسعار الفائدة، ويسمح كذلك بـ/أو تجنب الزيادات الكبيرة فى الضرائب لدفع التكاليف مُقدمًا.

ويُعد إطلاق المُبادرة المالية الخاصة بالمملكة المُتحدة فى تسعينيات القرن العشرين، مثالاً لمثل هذه الشراكات، حيث يتعهد المُقاولون فى هذه المُبادرة بأعمال رأس المال - مثل بناء سجن، أو مُستشفي، أو مدرسة، أو طريق، على سبيل المثال - ثم تأجير المِرفَق للحكومة، التى تدفع للمِرفَق من خلال حساب رأس مالها الجاري، بدلاً من حساب رأس المال. وفى بعض الحالات، ربما يقوم المُقاول الخاص إما بعمل مِرفَق جديد ويدفع جزء من فوائده للحكومة (كما هو الحال فى طريقٍ برسوم مرور) أو يتم منحه دور ما فى إدارته (كما هو الحال فى

مكان الهيئة الإدارية بالمدرسة) – وقد عُرف ذلك بأنه جزء «التعاقد الخارجي» للدولة لتوفير الخدمات العامة.

وتضم أمثلة الشراكة العمومية الخاصة، الحديقة المركزية لنيويورك، التى تُدار لصالح قسم المدينة للحدائق والمُتنزهات بواسطة هيئة صيانة الحديقة المركزية، وتضم الأمثلة كذلك، مد الطريق 125 بولاية كاليفورنيا جنوب سان دييجو، الذى أنشأته شركة خاصة (شركة مشاريع النقل بكاليفورنيا)، كما تم إنشاء نفق «لان كوف» «Lane Cove» تحت ميناء سيدنى بأستراليا فى مشروع مُشابه، مع مُقاول، ثم تم تشغيله بإيجارٍ لمدة 33 عامًا. وفى المملكة المُتحدة، تُعد الشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية (NATS)، التى تتحكم فى استعمال المجال الجوى بالدولة، جزءًا مملوكًا للحكومة (حيث تمتلك فيه حصة مقدارها 49 ٪)، ومُعظم الباقى تمتلكه مجموعة من الشركات التى تشمل شركات الطيران: وكما هو الحال مع العديد من المشروعات بالمملكة المُتحدة، فإن عمل الشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية (NATS) يتم الإشراف عليه بواسطة جهاز تنظيم مُستقل، يستطيع أن يتحكم فى الأسعار وجودة توفير الخدمة.

ويُعد استعمال الشراكة العمومية الخاصة عُرضة للشك، سواء كان استعمالها أكثر كفاءة أو أكثر فاعلية. فالبعض يدعى بأن التكلفة الإجمالية لنُظم إعادة التأجير، ستكون أكبر من تكاليف رأس المال الأولية، ولذلك تتضمن الشراكة العمومية الخاصة، دافع الضرائب

الذى يُعد مصدرًا لأرباح القطاع الخاص، والتى قد تتحسن عن طريق مُمارسات عمال الشركات الخاصة: واستجابة لذلك، يُجادل آخرون بأنه بدون تلك الشركات، ربما لا تتم المشروعات أصلًا، لأن القطاع العام لا يستطيع أن يتحمل التكلفة بدون زيادات جوهرية فى مُعدلات الضريبة التى من شأنها أن تعوق الاستثمارات وتنظيم المشروعات الأخرى.

قراءات مُقترحة:

Bovaird (2004); Walzer and Jacobs (1998); Wettenhall (2003). : وانظر أيضًا: http://www.hm-treasury.gov.uk/documents/public private partnerships/

خدمات عامة public services

هى الخدمات التى يتم توفيرها بواسطة (أو من جانب) **الدولة** طبقًا لمعايير غير سُوقية، أي، على أساس الحاجة للخدمات، بدلًا من القُدرة على الدفع على الرغم من أن الحدود الفاصلة بين ما يُعتبر «خدمة عامة» أو «خدمة خاصة» كانت تاريخيًا عُرضة للتغيير، وذلك جنبًا إلى جنبٍ مع القطاع الذى قام بتوفير هذه الخدمة، وبصفة عامة يتم توفير **الخدمات** بصورةٍ جماعيةٍ لأن توفيرها من خلال السُوق أو القطاع الثالث، يُعتقد بأنه إما أن يكون غير فعال، أو غير

مُؤثر أو غير مُنصف. وقد مالت الدراسات داخل الجُغرافيا وخارجها إلى التركيز على عدد المناطق المُزودة والمُنتفعة بالخدمات العامة، مثل التعليم، والرعاية الصحية والإسكان (انظر: دراسات الإسكان، وانظر أيضًا: Walsh, 1995). ويوجد فى كل حالة، نوع خاص من سياسة **الاستهلاك الجماعى** التى استحدثت لكى تُبقى على توفير الخدمات العامة والظروف التى تُوفر فى إطارها. وقد كان الجُغرافيون بلا شك قد بالغوا الدقة فى الجانب الجُغرافى لتوفير الخدمات، وما يتعلق بها من الاهتمامات الواسعة بالتفاوتات المكانية، **والعدالة المحلية**، **وجُغرافية الرفاه** (Smith and Lee, 2004). وهناك ثلاثة نقاشات تمت حول الحاجة إلى تحليلٍ جُغرافيٍ مُتفهمٍ لتوزيع الخدمات العامة ومُستوى توفيرها: الأول، إن توفير الخدمة يتفاوت حسب **المنطقة**، والثاني، إن فوائد الخدمة العامة تتناقص بزيادة بُعد الفرد عن مكان توافرها (راجع: **تلاشى المسافة**)، والثالث، أن موقع الخدمة يأخذ أهمية عندما يُحيط بالمناطق والأحياء فى صورة **عوامل خارجية**، وهذه النقاشات لا تُعد جزءًا من عمليات **صُنع القرار الأولي**، وقد تكون إما «سلبية» وإما «إيجابية»، على الرغم من أن العوامل الخارجية تكون سلبية وإيجابية معًا.

ويُعد دعم المزيد من البحث الجُغرافى فى مجال الخدمات العامة، هو اهتمام بإعادة هيكلة دولة الرفاه (Pinch, 1997). فتعكس

قرارات أجهـزة الدولة بتوفير الخدمــات العامة، عمليات اقتصادية وسياســية واسعة. كما يُعد التوزيع الجُغرافى غالبًا مُحصلة لمجموعة من التأثيرات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، قد يُنتج تسييس الحكومة المحلية والهيئــات الطوعيــة الإقليمية والـدول القومية والشركات العابـرة للقوميات، ترتيبًــا جُغرافيا مُحددًا لتوفير الخدمات العامة. ويُعد الاهتمــام الحالى بعملية الليبراليــة الجديــدة، وما تعنيه هذه العملية بالنســبة لإعادة الهيكلة النوعية لأجهزة الدولة، هو الســبب فى الأعمــال الحديثة لتوفير الخدمات العامة واســتهلاكها (Peck, 2001). وكما نشــهد أن هناك تنوعًا بارزًا لترتيبات توفير الخدمات العامة فــى دول مُختلفة، بين الحكومات وشــركات القطاع الخاص، فلذلك يكتســب الاختلاف حــول تعريف المُصطلحات واســتعمالها مثــل «العدالة» و«الكفاءة»، أهميــة إضافية. فماذا قُصد «بالخدمات العامة»؟ ومن يُمكنه الوصول إليها؟ وبأى ثمن؟ تتجمع هذه الأســئلة حاليًا فــى أعمالٍ ضمــن جُغرافيات الخدمات العامــة وكذلك تلك الأعمــال الخاصة بأمور إعادة هيكلة الدولــة فى أقاليم مُختلفةٍ من العالم، وفى مناطق مُختلفة من السياسة.

قراءات مُقترحة:

Pech (2001a); Pinch (1997).

هو المكان الذى يكون لجميع المواطنيين الحق فى الوصول إليه، ويجب أن يكون المكان العام جنبًا إلى جنبٍ مع المكان الخاص، أو المكان الذى تكون فيه قواعد الملكية العامة معمولاً بها. وتتمثل النقطة المركزية فى هذه القواعد فى حق المالكين فى إقصاء آخرين عن استخدام المكان والاستمتاع به. وعلى العكس، فمن المُفترض أن يكون المكان العام مفتوحًا للجميع. ويتمثل المكان العام المعروف فى الميدان أو الشارع أو الحديقة، ويتسم «الميدان العام التقليدي» بوجود المحكمة العُليا الأمريكية، مثل تلك الأماكن التى تم استخدامها قديمًا للجمعية العامة ومُناقشة وتبليغ المُعارضة. كما Bن تنظيم الأماكن «شبه العامة» يُمكن أن يكون أيضًا مُحددًا، مثل المطار والجامعة.

إذا تحدثنا عن المكان العام فمن الضرورى أن نتحدث عن المجال العام، وهو عالم الرأى والعمل الجماعى اللذان يتوسطان بين **المُجتمع والدولة**. ومن أشهر ما ذُكر عن المجال العام، وصف «يورجن هابرماس» «Jurgen Habermas» له بأنه موضع للاتصال التداولى والعقلاني، وأن الخطاب العقلانى الحُر بين المواطنيين يُمكن أن يحدث بداخله 1962 [Habermas, 1989]، (وانظر: **المواطنة**) وأنه يبتعد عن خُصوصيات **الدولة والاقتصاد** والمجال الخارجى (انظر: **المجال الخاص والعام**) . وبينما تم تقييد العضوية فى العام منذ فترة طويلة عن طريق استبعادات النوع والطبقة والعرق، فإنها مازالت

تحمل مُناشدات معيارية. ويُعد تأشير موضع للتضمين والقُبول، دليلًا على أن الغُرباء قد كافحوا طويلًا من أجل العضوية فى المجال العام. وبالإشارة إلى موضع الذى يتسم بالشمول والقُبول، فإن أولئك الذين هم من خارج هذا الموضع، قد كافحوا لفترة طويلة، من أجل العُضوية فى المجال العام.

وبينما من غير الضرورى أن يتعارض المكان العام والمجال العام – فيُمكن أن يتشكل العام فى المكان الخاص، كما لاحظ بعض المُتخصصين فى الجغرافيا النسوية (Staeheli, 1996، وانظر أيضًا: الجُغرافيات النسوية) وأشاروا إلى الموطن الخاص، فبصفة عامة، تُصبح مُحادثات ولقاءات الحياة العامة، طبيعية وحقيقية. وبالنسبة لـ «يونج»(Young» (1990a, p. 240»: «فإن سياسة طرح المشاكل والحركة النقدية لها، وحسم أساليب العلاقات المُؤسسية والاجتماعية يجب أن تُنظم، اعتمادًا على وجود المكان ومُنتديات النقاش التى يستطيع كُل واحد الوصول إليها بشكلٍ واضح». وتؤدى هذه الأماكن إلى غايات سياسية قَيِّمَة. وبالنسبة لـ «ميشيل» (Mitchell» (2003a»، فإن شَغل المكان العام، هو عبارة عن الوسائل الحاسمة التى يمكن بها لحدود العام أن يُعاد تعيينها ثانية. وعلى سبيل المثال، يُمكن للتظاهرات فى الشوراع، أن تجعل المرئى غير مرئى اجتماعيًا. ويُمكن أن يكون تعيين المكان العام وتصميمه، سبيلًا للتفاوض السياسى (Low, 2000)، وأشكالًا للذاكرة العامة، والنسيان الجماعى (Burk, 2003). ويُمكن

للمُواجهات مع الاختلاف التى تحدث فى المكان العام أن تُعزز تكوين الروح الكامنة، كما أننا نتعلم كيف نوفق بين أولئك الناس واهتمامات من هم وراء اتصالاتنا المألوفة وسُبل الحياة.

ومع ذلك، فبالنسبة لدائرة انتخابية واحدة، يُقوض التنوع الكبير وعدم القُدرة على التنبؤ بالمكان العام، قيمة العمومية. وقد دفع ارتفاع السُكان المُشردين (انظر: **التشرد**)، جنبًا إلى جنبٍ مع **القانون** وروح النظام، إلى تنظيم «فوضي» فى المكان العام (مثل التسول). وقد دفع المنطق المُتَضَمَن لهذا الاعتراض البعض لافتراض نهاية المكان العام. وتتبع العُلماء أيضًا خصخصة المكان العام فى المدن الغربية، مُنزعجين من تأثيراتها على النشاط السياسى والحياة الاجتماعية (Kohn, 2004).

تحليل رباعي quadrat analysis

هو طريقة لتحليل **نمط النقط** تُستخدم على نطاقٍ واسع فى **الإيكولوجيا**، وبصفةٍ خاصةٍ فى تحليل توزيعات النبات، ثم تم تبنيه فى الاستعمال الجُغرافي. وهذا التحليل عبارة عن شبكة من المُربعات أو المُستطيلات، تُوضع فوق منطقة ما، وتُوزع النقط فى كل مُستطيل محسوب. ويُمكن نمذجة هذا التوزيع باستعمال إجراءات مُتنوعة للتقييم سواء: كان التوزيع يتفق مع ما قد يحدث فى حالة عملية

التسكين العشوائى، أو كان يتجمع فى جزءٍ من المكان، أو كان التوزيع أكثر تنظيمًا من العشوائي. فتتنبأ نظرية المكان المركزى، على سبيل المثال، بأن توزيع المراكز المُمرانية فى المنطقة الريفية، قد يقع ضمن المجموعة الثالثة من هذه المجموعات، بينما تُشير نظريات التكتل، إلى أن المُنشآت الصناعية يجب أن تتجمع بشكلٍ ملحوظٍ (راجع: تحليل البيانات الفئوية). وقد يُنتِج التحليل الرباعى إحصاءات موضعية محلية، ولكن الحُدود المُصطنعة التى فُرضت حول إقليم الدراسة على حُدود كل رباعي، تُؤثر على فائدة هذه الإحصاءات: فيُعد الانحدار المُرجح جُغرافيًا هو المدخل الأكثر تطورًا، الذى يأخذ فى اعتباره تحديدًا أكثر لاستمرارية المكان.

قراءات مُقترحة:

Getis and Boots (1978); O’sullivan and Unwin (2002).

شجرة رباعية **quadtree**

هى إجراء لضغط حجم ملف به مجموعات من البيانات الجُغرافية، وتعمل هذه الشجرة عن طريق تقسيم إقليم الدراسة إلى أربعة أرباع – كما هو الحال عند تقسيم منطقة مُستطيلة إلى أربعة مُستطيلات صغيرة – وبعد ذلك يتم تقسيم المُربعات بشكلٍ مُتكررٍ، حتى يُصبح كُل واحد منها مُتجانس فى مُتغيراته المُحددة

التى يحتويها. وتُستخدم الشجرة الرباعية أيضًا فى نُظم المعلومات الجُغرافية لفهرسة الظاهرات التى بداخل المنطقة - مثل النقط، والخطوط، والمساحات - طبقًا لمواقعها المكانية. ويفترض هذا المدخل ارتباطًا ذاتيًا مكانيًا فى صورة مجموعات من البيانات، ويسمح لها - خاصة تلك التى تكون فى شكل بيانات نقطية «راستر» - أن تُخزن، وتُفحص، وتُنشر بكفاءة (على سبيل المثال، عبر الإنترنت).

قراءات مُقترحة:

Wise (2002).

أساليب نوعية **qualitative methods**

هى خطوط عريضة لتحديد أسئلة البحث، وتقييم ما يُعد دليلًا ومعرفة موثوقًا بها، وتجميع البيانات القابلة للتفسير، وتُميَّز عن **الأساليب الكمية**. **وللجُغرافيا** تاريخ تقليدى طويل فى مجال الأساليب النوعية، وقد جادل البعض بأن تفضيل الأساليب الكمية، ارتبط **بالثورة الكمية** فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ويُعد ذلك شُذوذًا فى تاريخ التخصص (Winchester, 2000). وقد حدثت المطالب الصريحة بالأساليب النوعية فى أواخر سبعينيات القرن العشرين من المُتخصصين فى **الجُغرافيا الإنسانية**، كرد فعل لما كان يُنظر إليه على أنه حتمية اقتصادية، وأُحادية البُعد، وموضوعية

الحياة الاجتماعية فى العلوم المكانية (Ley and Samuels, 1978). ويُوجد لدينا (على الأقل) جدالان منهجيان حول الجُغرافيا الإنسانية: يختص الأول بالفهم التاريخى والتفسيرى لإنتاج ومعنى اللاندسكيب، والثانى يوجد فى الجُغرافيا الاجتماعية، ويستند إلى الظاهريات «الفينومينولوجيا» والتفاعلية الرمزية، وقد سعى إلى فهم العوالم الاجتماعية من وجهات النظر الداخلية، فى الغالب من خلال المُلاحظة بالمُشاركة أو الإثنوجرافيا (Limb and Dwyer, 2001). وفى خلال ثمانينيات القرن العشرين، تناول عُلماء الجُغرافيا النسوية وتوسعوا فى اهتمامات المُتخصصين فى الجُغرافيا الإنسانية، لكى يعترفوا ويفحصوا القيم والسياسة والأخلاقيات الكامنة وراء كُل البحوث الاجتماعية، والحاجة إلى فهم وتوثيق تعددية التعايش والتشعب فى العوالم الاجتماعية بكل قوتها وتعقيداتها المُؤثرة. وقد اهتمت الدراسات النسوية بصفة خاصة بالتفكير من خلال العلاقة الموضعية للباحث والبحث، ومن خلال الأعمال الخاصة بالسُلطة داخل العملية البحثية ومسئولية استخدام البحث لإحداث التغير الاجتماعي. وعزَّز تأثير ما بعد الكولونيالية وما بعد البنيوية هذه الاهتمامات. وتُعد الأساليب النوعية شائعة حاليًا، ويُنظر إليها بأنها مُناسبة لجميع تخصصات الجُغرافيا الفرعية، بما فى ذلك الجُغرافيا الاقتصادية، ودراسات الهجرة، والجُغرافيا السياسية وجُغرافية الصحة.

وبحلول تسعينيات القرن العشرين، تم تضمين «مجموعة هائلة من المُصطلحات الفلسفية، والمفاهيمية والتنظيرية» فى أدبيات البحث

النوعـــي، كما تم «تفكيك» العلاقـــات القوية بين الفلســفة والنظرية والأسلوب (Smith, S.J., 2001, pp. 23 -4) . ومع ذلك، تميل المداخل النوعية إلى الاشـــتراك فى بعضٍ من فهمها الشـــائع حول الوجودية ونظرية المعرفة، فالعوامل الاجتماعية تكون ديناميكية وليســـت ثابتة كُليــة وقابلة للتنبؤ، والحياة الاجتماعية يتم إنتاجها من خلال العامل البشرى (وغير البشري)، وهناك عوالم اجتماعية مُتعددة، مع وسائل وكفاءات ومُمارســات اجتماعية مُميزة ومُنافســة، وإنه من المُهم أن تفهم الحياة الاجتماعية كما تمت مُمارســتها، والمعرفة تكون مُحددة مكانيًـــا وجُزئيًا (انظر: المعرفة المكانية) وســوف تتطور النظرية من خـــلال البحث التجريبـــى بدلًا مـــن اختبارها تجريبيًـــا، وتُعد ذاتية الباحث والبحث عاملًا فى كُل مرحلة من العملية البحثية، ويُعد إنتاج المعرفـــة بين ذاتية، وعملية ارتباطية بـــين الباحث والبحث، والباحث لديـــه مســـئوليات أخلاقية واجتماعيـــة تجاه البحـــث (Limb and Dwyer, 2001) . ويُجادل «ســميث» «Smith» بأن اختيار الأســـاليب النوعية يتجاوز قضايا الوجودية ونظرية المعرفة، وهو قرار سياســـى فى الأســـاس: «نحـــن نختار هـــذه الأســـاليب...... كطريقة لتحدى الطريقـــة التـــى كونها النـــاس، والطريقة التى أُنتجـــت بها المعارف، من أعلى لأســـفل، نحن، نتبنى اســـتراتيجية تهدف إلى إنتاج معارف غير ســـائدة ومُهملة من صميم الأجندة البحثيـــة» (2001، p. 25). ويتضمن أحد أجزاء هذه الاســـتراتيجية، إنتاج مـــكان هذه المعارف الأُخرى عن طريق وصف الطبيعة المُكونة للســـائد منها . وفى دراسات

العلم، على سـبيل المثال، تقتفى إثنوجرافيات إنتاج الحقائق العلمية أثـر عدد ضخم من التراجم الصغيرة من «الميدان» إلى المُختبر (على سبيل المثال، Latour, 1999a، انظر أيضًا: الدراسة الميدانية). وتنص نُظم المعلومات الجُغرافية النقدية صراحة، على أصل وقُيود البيانات التـى اعتمدت عليها نُظم المعلومـات الجُغرافية. وهناك جدال آخر حول هذه الاستراتيجية يتضمن إخضاع المؤسسات المُهيمنة للدراسة الإثنوجرافيـة لتعرضهـم لكى يكونوا أكثر بدائيـة وأقل قوة عما هو مُفترض، ويُعد الإثنوجرافى «مونتز» «Mountz» (عام 2003) الكندى أحد الأمثلة لذلك.

وتُعد المُناقشات حول السُلطة، والعلاقة المكانية، والانعكاسية والأخلاق مُعقدة، كما بدأ ما أُطلق عليه بأزمة التصور فى مُنتصف ثمانينيات القرن العشرين. ويُلاحظ «كرانج» «Crang» (عام 2003) أن مثل هذه المُناقشات قد حققت تقدمًا تجاوز الثنائيات التبسيطية بين «الداخل» و«الخارج»، مُماثلًا للمُناقشات المُبكرة لأكثر الاعتبارات «البينية» دقة أو العاملة «جنبًا إلى جنبٍ» مع المُشاركين فى الأبحاث. ومع ذلك، فمازالت الاهتمامات قائمة على أساس أن الباحثين النوعيين - مثلهم مثل كُل الباحثين - قد اعتمدوا على ميزة الطبقة، وميزة الكولونيالية و/أو العرقية للوصول إلى المُبلغين والمعلومات الأُخري، ولكى يُنتجوا المعرفة التى تُفيدهم أنفسهم بشكلٍ أساسي. وعلى سبيل المثال، يصف «شاري» «Chari» الإثنوجرافيا بأنها «عمليةً

عزل، يتبنى الإثنوجرافيون خلالها، على سبيل المثال، قصص الطبقة العاملة للوصول إلى نهايات مُختلفة تمامًا» (2003, p. 171). وقد حثَّت هذه الانتقادات الباحثين النوعيين إلى إعادة تفكيرهم فى موضوعاتهم البحثية، وإلى تجريب سُبل جديدة لإنتاج وتحكيم المعرفة والحقيقة، وإلى أن ينظروا إلى المجموعة الكبيرة من المعارف على أنها مُفيدة، وذات صلة وثيقة بموضوعاتهم. ويعتبر «بوتز» «Butz» و«بيسيو» «Besio» (عام 2004) مفهوم الإثنوجرافيا الذاتية، أحد وسائل إعادة وضع الموضوعات البحثية كموضوعات معرفة عبر ثقافية بدلًا من «روايات محلية»، وذلك من خلال التأمل فى عملهما فى باكستان. وتظهر الإثنوجرافيا الذاتية فى الطرق التى تُنتج فيها الموضوعات البحثية، وتمثل نفسها بفاعلية فى داخل مُصطلحات الخطاب السائد، وتُعقد الفواصل بين الحقيقة الأصلية والتقديم الذاتى غير الأصلى أو الأداء. ويصف «بوتز» و«بيسيو» كيف نظما بحثهما لكى يُدعم مشاريعهما البحثية المُشتركة الخاصة، وبالتالى «مُضاعفة الموارد التواصلية المُتاحة لهما» (Smith, S.J., 2001b, p. 27). وطَرَقَ «ناجار» «Nagar» نوعا آخر من البحث التعاونى مُحاولًا مع ثمانية عمال تنمية فى «أوتار براديش» «Uttar Pradesh»، بالهند. وأطلقوا على أنفسهم تعاون كُتَّاب سانجتين «Sangtin»، وقد اشتركوا فى تأليف كتابٍ فيه سبعة عُمال من القاعدة الشعبية يكتبون عن حياتهم بشكلٍ عاطفي وبطريقة السيرة الذاتية. وقد تم نشر هذا الكتاب لأول مرة عام 2004 فى الهند باللغة الهندية، ثم أُعيد نشره

مؤخرًا فى الولايات المُتحدة الأمريكية باللغة الإنجليزية (عام 2006)، كما نتج عن هذا الكتاب جدال فى الهند بسبب نقده التفصيلى لسياسة المُنظمة غير الحكومية التى عمل لها هؤلاء، وأصبح مُحفزًا للتنظيم بين عُمال القاعدة الشعبية الآخرين. وتوجد الآن أمثلة عديدة للتعاون فى العمل البحثى المُشترك (Pain, 2004)، التى تميل أن تكون مُختلفة عن، وقد تكون فى الواقع على خلاف مع، أهداف الجُغرافيا التطبيقية (وتُعد الأخيرة فى الغالب أكثر اتساقًا مع أولويات ورؤية الدولة). ويُجادل «سميث»، بصورة موسعة حين يقول إن «البحث النوعى هو طريقة للتداخل. وإذا كان ذلك التداخل «خطأ»، فإن مثل هذه المداخل يجب أن تتوقف، ويجب أن تكون غير أخلاقية. وإذا كان «صحيحًا»، فإن الكثير من الوثائق والنقاش تكون مطلوبة لمعرفة أين يجرى هذا التداخل، ولمصلحة من يتقدم، وما الشكل الذى يتخذه، ولماذا يُعد مُهمًا» (2001، p. 27).

وهناك الكثير من الأساليب النوعية المُختلفة، والأنماط التى يُمكن تصنيفها. ويُحدد «وينشيستر» «Winchester» (عام 2000)، على سبيل المثال، ثلاث مجموعات من الأساليب النوعية: الشفهية (على سبيل المثال: المُقابلات، ومجموعات التركيز، وتاريخ الحياة)، والتحليل النصى (انظر: **النص والتناص**، و**المُلاحظة بالمُشاركة**). وعلى الرغم من تنوع الأساليب النوعية المُستخدمة بواسطة الجُغرافيين، يُلاحظ «كرانج» «Crang» (2002, p. 650) ميلًا غريبًا إلى تفضيل المُقابلات

عن الإثنوجرافيا، ويُعد غريبًا لأن الإثنوجرافيا قد تبدو أكثر تماشيًا مع التقليديات الجُغرافية القائمة على العمل الميداني. ومع ذلك، فقد رصد «هربرت» «Herbert» (عام 2000) أن نسبة تتراوح بين 3 ٪ إلى 5 ٪ فقط من المقالات الصحفية، تعتمد على البحث الإثنوجرافي. والأسباب وراء ذلك مُتنوعة، وتضم: صُعوبات الوصول (McDowell, 1998)، وتحديات القيام بدراسة ميدانية إثنوجرافية داخل الأطر الزمنية المُؤسسية والتمويلية الموجودة (Cook, 2001b)، والشك الصارم حول مزايا الإثنوجرافيا (Herbert, 2000).

وقد لوحظ أن هناك إضافة لذلك، سقطتان منهجيتان. الأولى، إن البيانات المرئية كانت مُستعملة بصورة غير كاملة، بالنسبة للدليل الشفهى أو النص. ويُجادل «كرانج» «Crang» (2003، p. 500) أن الباحثين النوعيين قد تأثروا بانتقادات الرؤية كوسيطٍ للنظرة المُنفصلة، وللسيادة الذكورية، والمُجسمة: «فإذا كانَ الحضور بالمُشاركة هو الأساس المُميز لمطالب الحقيقة النوعية، فإنه يكون ضد إحباط الرؤية «السيئة»» (انظر: الرؤية والترائى). وقد أعطيت بصفةٍ خاصة، اهتمامات قوية عن سياسة التصور، «كما ابتعدت الدراسة الميدانية النوعية تقريبًا عن هذه الرؤية لتتجنب اتهامات «الأكاديمية السياحية» و«التشيؤ» (p. 500). ومع ذلك، لم يكن رفض الرؤية كاملًا على الإطلاق، وولدت نظرية عدم التصور والتركيز على الأداء، الكثير من التجارب الفضولية مع بيانات ومناهج مرئية،

وقد تمت مُراجعة بعضها بواسطة «كرانج». وتمدنا «روز» Rose) (2001 ,2007، فى كتابها الدراسى عن الأساليب المرئية، بنظرة عامة مُمتازة عن مجموعة واسعة من البيانات المرئية، والقضايا التى يُمكن مُعالجتها من خلالهم، والاستراتيجيات المُتنوعة لتحليلهم. وقد أسس الإفراط فى التركيز على الخطاب والتصور للسقطة الثانية، الخاصة بقيود الجُغرافيين تجاه استخدام الأساليب النوعية: فالقليل جدًا من الاهتمام قد تم توجيهه إلى كيفية قيام الناس بفعل الأشياء، كمُقابل لكيفية نظرهم للعالم أو ما يقولون عنه. ويُجادل «سميث» أن ذلك قد دفع «بالأزمة الثانية للتصور» التى تُركز على حدود التصورية (Smith, S.J.، 2001, P. 28)، وأهمية المعرفة من خلال مُمارسة وتسجيل المُمارسات الحسية التامة، ومُمارسات الغنى العاطفي، والمُمارسات السريعة للحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الأساليب النوعية تُستخدم بشكلٍ مُوسع من خلال تخصصنا، فإن «ثريفت» «Thrift» (2000a, p. 244) يُلاحظ أن حتى «الجُغرافيا الثقافية لا زالت تعتمد بشكلٍ ملحوظٍ على عددٍ محدودٍ من المناهج – الإثنوجرافيا، ومجموعات التركيز، وما شابه ذلك – التى تُعد تقريبًا معرفية فى الأصل والنتيجة». وقد نتجت مطالب كبيرة من الآثار المنهجية لنظرية عدم- التصور: فهى «إيحاء من لا شيء وأقل من الدافع نحو ريادة منهجية جديدة تُعيد تخيل ما يقوم به البحث» (Latham, 2003, p. 2000). ويُلاحظ «لوريمير» «Lorimer»، من خلال الكتابة فى عام 2005، أن «الإبداع (كما وعدت به نظرية

عدم-التصور) فى تصميم البحوث وأسلوبها مازال يتعين تحرره» (p. 89). وبتوجيه التركيز إلى المعرفة من خلال المُمارسة، فإن هناك اهتمام مُتجدد بالتفاعلية الرمزية، والظاهريات»الفينومينولوجيا»، والمنهجية العرقية. وبقدر استعمال الأساليب المُختلفة الراديكالية، فقد تكون نوعًا من إعادة النظر فى الأساليب الموجودة والمُجسدة، على سبيل المثال، لكى يستكشف المُمارسات اليومية فى الدليل الأرشيفي، أو ليُتولى، ويختبر، ويُسجل، المُقابلات كسلوك للمُحادثات المُجسدة تمامًا، التى تكون فيها التغيرات البارعة فى الشعور واللهجة والمسلك الجسدى مُهمة بقدر ما قد قيل عنها. ولا تقود الحجة بأن الحياة الاجتماعية تتخطى حاجة الخطاب، الباحثين بعيدًا عن هذا الخطاب، وكما جادل «ناش» «Nash» (عام 2000) أنه حتى مُمارسة مثل الرقص - الذى لفت قدرًا كبيرًا من الانتباه إلى أنماط عدم-التصور فى التفكير - تكون غير مُفرطة فى الخطاب ولكن، بدلًا من ذلك، تكون مزيجًا مُعقدًا من الخطاب والمعارف المُجسدة. وتمتلك اللغة نفسها علاقات مُتعددة مع الفعل: فيعتمد «شاري» (عام 2003) على الإنثروبولوجيا اللغوية لكى ينظر إلى اللغة كمُمارسة مُتعددة المعنى وليست مرجعية، ولينظر إلى العلاقات المُتعددة بين اللغة والفعل.

وإذا كان الباحثون النوعيون على دراية بالموقف الاستفسارى حول ما يُعد معرفة مُفيدة واهتمام حديث فى الأداء و«إنتاج» الحياة الاجتماعية، فإنهم يُعيدون تقييم ما يُعد «مُنتجات» بحثية نافعة، بما

فى ذلك المُنتجات الخاصة والعابرة (Thrift, 2000). فعلى سبيل المثال، فى حين كان إجراء الإثنوجرافيا فى قرية بباكستان، وهى مُجتمع مُسلم ربما يكون تصوير النساء فوتوغرافيا فيه مرفوضا، فإنه قد طُلب «بيسيو» «Besio» (Besio and Butz, 2004) من بعض النساء المُقيمات أن تُصورهن فوتوغرافيًا بعيدًا عن الطُرق. وتُشير «بيسيو» إلى أن هذه الجلسات الفوتوغرافية السرية عبارة عن تعبيرات عن المُقاومة للأعراف الذكورية. وقد أنتج بحثها بالتالى مُمارسة المُقاومة التى لا يُمكن أن تكون علنية، على الأقل على المُستوى البحثي. وجادل «برات» «Pratt» (2004، p. 193) بأننا ننظر إلى العملية البحثية نفسها كمُخرج بحثي مُهم: «فنحن قد نعتبره كمكانٍ نتكلم ونُنفذ منه ما لا يصح ذكره، كما أن الأشكال المكتوبة، كالنص (الأكاديمي) مثلًا، ما هى إلا إحدى نتائج العملية التى تتجاوزهم بعيدًا». وقد تكون الكتابة والأشكال الأخرى من التمثيل (مثل الفيديو والتصوير الفوتوغرافي)، جُزءًا مُهمًا من العملية البحثية الحقيقية فى مجال البحث النوعي، ويكون التمثيل عبارة عن وسائل لعمل البحث، وصُنع اتصالات مُبتكرة، وتطوير للتفسيرات. ويُمكن للطُرق المُختلفة من الفهم عندئذٍ أن تُنقل من خلال الوسائط المُختلفة (Berg and Mansvelt, 2000).

وعلى الرغم من انتشار استخدام البيانات النوعية، فإنه يُوجد بعض الشك حول مصداقية هذه البيانات. وقد كان «باكستير»

«Baxter» و«إيلس» «Eyles» (عام 1997) يشعران بالقلق من أن الجُغرافيين الذين يستخدمون الأساليب النوعية، لم يكن لديهم فى الغالب الشفافية الكافية حول مناهجهم. وهناك التعزيز بالمُقابلات النوعية «العميقة» لجذب التعليقات الانتقائية التى يأتى بها تفسير الباحث، ومن ثم الهبوط بسياقية الحوار. ويُوجد أيضًا مُخاطرة التكرار النمطى للمبحوثين بالقراءة عبر نصوص المُقابلة، لتحديد الموضوعات المُشتركة بدلًا من الموضوعات المُتناقضة والمُعقدة فى المُقابلات الفردية. وهناك استراتيجيات مُختلفة لتحليل البيانات النوعية (هناك 43 استراتيجية، طبقًا لـ Crang, 2005). وقد مَيَّز «كرانج» «Crang» (عام 2005) بين ثلاثة مداخل رئيسية: وضع أُسس لنظرية، وتحليل الهيكل المنهجى للنص أو للنسخة أو للصورة، وقراءة البيانات النوعية كقصة. وتصف «ماكدويل» «McDowell» (عام 1998) عملية القراءة المُتكررة لبيانات نصها، بأنها تكون أولًا عن سير الأحداث فى الرواية، ثم عن تمثيلات «الذات» (أيضًا، بالنسبة لاستراتيجية عن تحليل الأساليب القصصية، انظر: Chari, 2003). وهناك خاصية واحدة لأفضل الأبحاث النوعية، هى الكم الهائل من تجميع البيانات، وعلى الرغم من عدم وجود بديل لفحص البيانات وثيقة الصلة والمُتكررة، فإن هناك عدد من حزم برامج الحاسب الآلى تكون مُتاحة لتصنيف البيانات النصية وتُساعد فى تكويدها (Peace, 2000).

وعلى الرغم من أنه قد تم تصور الأساليب النوعية كمُناقض أو حتى كمُعارض للأساليب الكمية، فإن ذلك يُعد طريقة غير مُجدية لتصور الاختلاف بينهما. وقد كانت الواقعية النقدية تمثل لحظة واحدة مُهمة فى المدخلين كمُنسجمين: الأساليب الشاملة (وغالبًا تكون كمية) يُنظر إليها بصفة خاصة على أنها مُفيدة فى وصف الأنماط، والأساليب المُركزة (والنموذجى لها الأساليب النوعية) وتكون أكثر فاعلية فى دراسة العمليات السببية (راجع: البحث الموسع، والبحث المكثف). وفى الأونة الأخيرة، تم ربط المُطالبة بالأساليب المُختلفة بمفهوم الأبعاد الثُلاثية، الذى يتضمن استكشاف العمليات من زاويا مُختلفة عن طريق استخدام أساليب مُختلفة، بغرض تقييم مدى صلاحية كُل مصدر بيانات وكُل أسلوب، وبغرض أكبر من ذلك تمامًا وهو فهم العملية. كما ربطت «نايتينجال» «Nightingale» (عام 2003) فائدة الأساليب المُختلطة بمفهوم المعرفة المكانية: فهى تقترح أن خلط الأساليب النوعية والكمية، يُساعد الباحث على فهم حُدود المعرفة المُكتسبة بشكلٍ أفضلٍ من خلال أى مدخل منهجي. وقد كان للمداخل المُختلفة صدى لدى الجماهير – فعلى سبيل المثال، تُعد هيئات تمويل الدولة وصانعى القرار، أكثر اقتناعًا فى العادة «بالميزة البحثية» للتقنيات الكمية، التى تُصنف أحيانًا كبحثٍ «قائم على الدليل» (Mountz, Miyares, Wright and Bailey, 2003). وقد يسمح خلط الأساليب النوعية والكمية، بأن يصل الباحث إلى مُختلف الجماهير بطرقٍ أكثر ثقة.

قراءات مُقترحة:

Hay (2000); Limb and Dwyer (2001).

جودة الحياة **quality of life**

مفهوم ارتبط بالرفاهة الاجتماعى، التى تعتمد على الجدال بأن حالة الإنسان يجب أن تُقَيَّم على أساس مجموعة كبيرة من المُؤشرات وليس على أساس الدخل فقط، سواء كان ذلك على مُستوى الفرد، أو من خلال الإجماليات القومية، مثل: **إجمالى الناتج القومي**، **وإجمالى الناتج المحلى**. وقد تم تقديم أبحاث جودة الحياة إلى الجُغرافيين فى سبعينيات القرن العشرين، فى صورة دراسات للمؤشرات الاجتماعية الإقليمية (Smith, 1973; Knox, 1975)، وركزت تلك الدراسات على الأبعاد المُنفصلة للرفاهة الجماعية، مثل الدخل، والثروة، والتوظيف، والبنية المُشيدة، والصحة البدنية والذهنية، والتعليم، والتفكك الاجتماعي، والانتماء الاجتماعي، والاستجمام، ووقت الفراغ. وتمدنا الخرائط الخاصة بهذه المُؤشرات - فى نطاقات مكانية من الدولية حتى بين الحضرية - بدليلٍ على التباينات الجُغرافية فى الرفاهية، والتى قد يستطيع الباحثون معها أن يُجيبوا على سؤال: «من يحصل على ماذا، وأين؟» (Smith, 1977).

وهناك مفاهيم أُخري، مثل الحرية (راجع: **حقوق الإنسان**) والسعادة، كثيرًا ما ترتبط بمقاييس جودة الحياة التى يُعايشها الأفراد

والمُجتمعات، على الرغم من أن الأبحاث الكثيرة عن السعادة توضح أنها - إلى الحد الذى يُمكن قياسه - لا تزيد عن عتبة الدخل، فقد يكون الناس أكثر رضا ويعيشون أكثر راحة فى ظل دخول مُرتفعة، ولكنهم لا يشعرون بأى سعادة (Layard, 2005).

مُنظمة غير حكومية شبه مستقلة quango

هى اختصار لـ «quasi-autonomous-non-governmental organizations» «المُنظمات غير الحكومية شبه المُستقلة ذاتيًا». وقد نشأت ومُوّلت بواسطة الحكومات، لكى تُنفذ وظائف عامة فى مجالات من السياسة مثل التعليم والرعاية الصحية. ويكون أعضاء المُنظمة غير الحكومية من المُعينين وغير المُنتخبين، ويتم اختيارهم من القطاعات الخاص والعام والثالث. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، نمت المُنظمات غير الحكومية عدديًا وعُرفت جُغرافيًا بحيث يُمكن الوصول إليها. ويعكس هذا النمو اتجاهًا عامًا فى الحكومات الوطنية لتغيير طريقة حُكمهم، بما فى ذلك من أشكالٍ جديدةٍ للمُنظمات فى نشاطاتها. ويُثير دمج هذه المُنظمات فى أجهزة الدولة قضايا المسئولية والديمقراطية والشفافية فى صُنع القرار العام.

قراءات مُقترحة:

Ridly and Wilson (1995).

لقد كانت الرياضيات دائمًا هى الأساس فى التطبيقات العلمية الجُغرافيـة. وارتكـزت الرياضيـات، لقـرونٍ عديدةٍ، علـى تطور الكارتوجرافيـا، التـى زودتنا بالتقنيات (الهندسـية والمُثلثية بشـكلٍ ملحوظٍ) المُنتشـرة فى صُنع الخريطـة – وفى إنشاء المواقع الدقيقة (من خلال الشـبكة العالمية لدوائر العـرض، وخطوط الطول، ونُظم المسـاحة القومية القائمة على الإحداثيـات) وفى تمثيل هذه المواقع فى صـورة خريطة. ومع ذلك، فقد بُذل جهـد كبير مع الأخير (وما زال) لتطويـر مسـاقط الخرائـط لتمثيل الواقع الكروى على سـطحٍ ثُنائى الأبعاد. ومع ذلك، فقـد انفصلت هذه الأعمال من التطبيقات الجُغرافية الأكاديمية بشكلٍ مُتزايدٍ، وانضمت إلى تخصصات مُنفصلة (مثل الجيوديسيا).

وبالرغم من أنه – كما فى كل التغيرات تقريبًا داخل التخصص – يُمكن تمييز النماذج المُبكرة، فإن العقود التالية لعام 1945 قد شهدت تحولًا فى التطبيقات الجُغرافية، ارتبط بالتبنى المُنتشر للأساليب الكمية فى الجُغرافيا الطبيعية والبشرية، وهى فترة معروفة على نطاقٍ واسعٍ بالثورة الكمية للتخصص، وارتبطت ارتباطًا وثيقًا بتبنى المدخل التنظيرى الصريح فى مسألة موضوع التخصص. وقد كان هذا التحول مُرتبطًا بعلماء موجودين فى عددٍ من المُؤسسات، بداية من مُؤسسات فى الولايات المُتحدة الأمريكية، ثم فى المملكة المُتحدة (Johnston

and Sidaway, 2004a)، ولكن كانت النواة المُهيمنة على هذا التحول موجودة بقسم الجُغرافيا فى جامعة واشنطن، فِي «سياتل»، فى أوائل مُنتصف خمسينيات القرن العشرين، عندما تكتل عدد من الطلاب الخريجين حول فردين، هما: «إدوارد أولمان» «Edward Ullman» وبصفة خاصة حول «وليام جاريسون» «William Garrison». وكان اهتمامهم الجوهرى هو تطبيق نظرية التوطن وتطويرها (خاصة التى تعتمد على الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة، بأساليبٍ كميةٍ مُحددة - كما هو الحال فى العلوم الاجتماعية الأخرى، كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع فى ذلك الوقت بشكلٍ خاصٍ - كوسائل للتعبير عن النظريات بلغةٍ رسميةٍ واختبار الفروض تجريبيًا على حدٍ سواء.

وقد اعتمد هذان الأمران الجوهريان على مناهج كمية، فقد تضمن التعبير عن النظريات، الاستدلال الرياضى والتمثيل (بما فى ذلك، النمذجة، فى حين استخدم اختبار الفروض الإجراءات الإحصائية، للتعبير عن نتيجة البحث التجريبى فى صورة احتمالية. وفى بعض الحالات، تسبق النمذجة الرياضية البحث التجريبي، لتمدنا بالأساس الرسمى لوضع الفرضية، وفى الحالات الأخرى، إما أن يعتمد التحليل الإحصائى على أشكال غير رسمية بدرجة أكبر للجدال المؤدى إلى أشكال النتائج التجريبية المتوقعة، أو أن يتضمن استكشاف البيانات العددية بدون أى توقع واضح كما فى النتيجة المحتملة (راجع: التحليل الاستكشافى للبيانات). وقد انتشر

هذان المدخلان (خاصة ذلك الذى يضم التحليل الإحصائي) بدرجة سريعة خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين من المؤسسات الرئيسية فى «سياتل» والمراكز الأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية، جنبًا إلى جنب مع التطورات الموازية والمرتبطة فى المملكة المُتحدة (Barnes, 2004b, 2008b; Johnston, Fairbrother, Hoare, Hayes and Jones, 2008): فطبقًا لـ «بورتون» «Burton» (عام 1963)، فإن «الثورة الكمية» فى الجُغرافيا نجحت بحلول أوائل ستينيات القرن العشرين، بالرغم من أن الدليل غير المُباشر قد أشار إلى أنها لم تُهيمن على الجُغرافيا البشرية أبدًا (Wheeler, 2002).

وقد ركزت الكثير من النمذجة الرياضية المُدعمة للبحث الكمى فى الجُغرافيا البشرية، إما على الأنماط المكانية – مثل توزيع المراكز العُمرانية، كما فى نظرية المكان المركزى– أو على التفاعل المكانى (وبشكلٍ ملحوظٍ على الأشكال المُتنوعة للهجرة والاتصال). وكان هدفها التعبير عن الموضوع قيد النظر بشكلٍ رياضي. وفى جوهر الكثير من البحث فى التفاعل المكاني، على سبيل المثال، كانت النمذجة الرياضية مُشابهة للصياغة المشهورة لنيوتن، التى افترضت أن حجم التفاعل بين مكانين يرتبط ارتباطًا مُوجبًا مع بعض مُؤشرات تولّد القدرة فى كل مكان، ويرتبط ارتباطًا سالبًا مع المسافة بينهما (وهو ما يُسمى بافتراض تلاشى المسافة المعتمدة على احتكاكات المسافة. ويُمكن التعبير عن ذلك فى مُعادلة بسيطة (كما فى نموذج الجاذبية

المعروف)، ولكن اتسعت هذه الصياغة إلى التصور الأكثر واقعية فى الحاضر، وذلك من خلال تبنى نماذج تعظيم الإنتروبيا. وقد قَدمت مداخل مُشابهة، كالهيكل المكانى الذى تم فحصه كنظام، به عُقد (مثل البلدات) واتصالات (طُرق النقل). وقد قاموا بنمذجة جوانب مُتعددة من هذه النُظم - على سبيل المثال، العدد الأمثل وأماكن المستودعات فى شبكة توزيع ما، أو الطريق الأقصر الذى يتضمن زيارات إلى ثلاث أو أكثر من العقد على الشبكة - باستخدام تقنيات رياضية مُتنوعة، مثل نظرية الرسم البيانى والبرمجة الخطية. وقد تم أيضًا تحليل تغييرات هذه الهياكل، وبشكلٍ ملحوظٍ من خلال نماذج الانتشار المكاني.

وقد اعتمد الكثير من هذه المداخل المُبكرة على المفهوم البسيط للهيكل المكانى، الذى كانت فيه المسافة هى المتغير التأسيسى الذى ارتبطت به الكثير من العلاقات الرئيسية ارتباطًا خطيًا (ولو كان من خلال التحولات الخطية فى بعض الحالات، انظر: Cox، 1976). كما تم تبنى أكثر إجراءات النمذجة الرياضية المُتطورة مُؤخرًا، وإدماج العلاقات غير الخطية بين العناصر داخل النظام (مثل نظرية الكارثة، ونظرية الفوضى).

وقد اعتمدت مُعظم التحليلات الإحصائية التى استخدمها المُتخصصون فى الجُغرافيا البشرية على النموذج الخطى العام- وبشكلٍ ملحوظٍ تلك العناصر التى تُحدد إما العلاقة من مُتغيرٍ إلى

آخرٍ (**الانحدار**، الذى يُبين درجة التغير فى مُتغيرٍ ما بالنسبة لكمية التغير فى مُتغيرٍ آخر) أو قوة مثل هذه العلاقات التى تُوضح عن طريق مُعاملات **الارتباط**. وقد تم فى البداية عرض مُقدمتهم - كما تتجلى فى أول كتاب تدريسى عن استخدام الأساليب الإحصائية فى **الجُغرافيا** (Gregory, 1962)- بشيء من البساطة كسبيلٍ صحيحٍ لتقديم المادة الكمية والعلاقات (Gregory, 1971)، مع تقارير رسمية تحل محل غموض اللغة العادية (Cole, 1969، وانظر أيضًا: **العملية**). ولكن سُرعان ما أصبحت الأساليب الإحصائية هى الوسائل السائدة، والتى يختبر بها المُحللون الفرضيات الخاصة بالأنماط المكانية والعمليات، ومع نتائج يُعبر عنها بتعبيرات احتمالية، الاحتمالية إما أن تكون ما لوحظ فى عينة من المُشاهدات، وما يُوجد داخل السُكان الذين سُحبت منهم هذه العينة (راجع: **أخذ العينات**، أو أن تكون العلاقة المُحددة التى قد تحدث بالمُصادفة بدلًا من أن تكون نتيجة للتتابع السببى المُفترض الذى تحفز به التغيرات فى (س) التغيرات فى (ص)، (حيث تكون «س»، على سبيل المثال، هى المسافة بين زوج من المُدن، وتكون «ص» هى عدد المُهاجرين بين المدينتين). وبالتالى تتضمن تطبيقات الأساليب الإحصائية، الجمع بين أساليب التفكير التى تكون استنباطية (فرضيات منهجية مُتعلقة بحجم وقوة واتجاه العلاقات بين المُتغيرات التى تكون مُعلنة، وتلك التوقعات المُقارنة للبيانات التجريبية)، وتكون استقرائية (أنماط تم تحديدها

فى مجموعات من البيانات التى تُشير إلى سُلوك مُنظم) على حدٍ سواء.

وقد أصبح الجُغرافيون، بحلول ستينيات القرن العشرين، مُدركين الصعوبات الكامنة وراء تطبيق الأساليب الإحصائية المعيارية (مثل تلك الأساليب المُستمدة من النموذج الخطى العام) على البيانات الجُغرافية بسبب **الارتباط الذاتى المكانى**، الذى لا يُمكن به أن يستمر الاستقلال المُفترض للمُشاهدات. وطرح «توبلر» «Tobler» (عام 1970)، على سبيل المثال، «قانون الجُغرافيا الأول» وهو أن «كُل شيء مُرتبط بكل شيء آخر، ولكن الأشياء القريبة أكثر ترابطًا من الأشياء البعيدة». وبالتالي، قد تكون قيمة المُشاهدة فى مكانٍ واحدٍ - مُستوى البطالة، على سبيل المثال - مُرتبطة بالقيمة فى الأماكن القريبة، وقد تكون مُجسدة لكل هذه القيم فى انحدارٍ غير مُعدل أو نموذج مُشابهٍ يُمكن أن يتجاوز فُروضه الأساسية ويُولد تقديرات غير موثوقٍ بها - مثل العلاقة بين مُستويات البطالة وثمن المسكن عبر مجموعة من الأقطار. وقد تمّ بالتالى تطوير تقنيات تحليل البيانات المكانية التى تأخذ الارتباط الذاتى فى اعتبارها وتمدنا بتقديرات موثوق بها - وتم التطوير من خلال صياغة قاعدة لمدخلٍ لتحليل البيانات المكانية التى تم تبنيها بشكلٍ مُوسع ومُتزايدٍ عبر العلوم الاجتماعية وعُرفت **بالاقتياس المكانى**. ولقد كانت تلك، وغيرها كثير من المداخل التى سهّلت بشكلٍ مُتزايد الكثير من الأساليب فى هذا الصدد بواسطة تطوير نُظم المعلومات الجُغرافية وتوفيرها.

وبحلول سبعينيات القرن العشرين، وقع المدخل إلى الجُغرافيا البشرية الذى كان معروفًا جدًا بأنه من العلوم المكانية أو تحليل للتوطن تحت انتقادات مُتزايدة من عدة اتجاهات. وكان مُعظم هذه الانتقادات مُرتبطًا بالعلاقة المُفترضة بين التحليل الكمى والفلسفة الوضعية - فأهداف العلوم المكانية، كما نُوقشت، تضمنت البحث عن قوانين للنظام المكاني، من حيث الأنماط على أرض الواقع والسُلوك، الذى أدى إلى هذه الأنماط على حدٍ سواء. وقد انبثقت بعض هذه الانتقادات من انصار الماركسية أو الجغرافيا الأصولية، الذين جادلوا بأن التركيز على البنية الفوقية المكانية (راجع: البنية التحتية)، قد تجاهل العمليات الفعلية المُتضمنة فى تأسيس أو إعادة تأسيس جُغرافيات التنمية غير المُتساوية وعلاقات السُلطة القائمة على الطبقة التى ترتكز عليها. كما انبثقت بعض الانتقادات مما يُعرف بالجُغرافيا الإنسانية وتنوع مداخل الجُغرافيا الاجتماعية والجُغرافيا الثقافية التى برزت فى العقود اللاحقة، وركزت على التوصيف الضمنى للعلوم المكانية فى صُنع القرار، الذى إما أن يكون حتميًا وبالتالى إنكار الإرادة الحُرة المُتأصلة فى العامل البشرى، أو مُتأثرًا بالعوامل الاقتصادية فقط، وبالتالى تتجاهل السياقات الاجتماعية والثقافية لصُنع القرار - وليس أقلها تلك المُرتبطة بالنوع والانتماء العرقى.

وقد سبق الجُغرافيون المُهتمون بالأساليب الكمية فى العلوم المكانية هذه الانتقادات إلى حدٍ ما. وسُرعان ما أدرك الكثيرون أن

تعقد المُجتمع المُعاصر، يدل على أن نماذج التوطن البسيطة نسبيًا التى تم تطبيقها، كانت مُطورة بشكلٍ غير كاف لدمج المجموعة الواسعة من السياقية والمُتغيرات الأُخرى التى يُمكن أن تُؤثر فى السُلوك المكاني. ولذلك غيروا تركيزهم بعيدًا عن هذه النماذج التى وصفت النظام المكانى الجامد والهندسي، باتجاه النماذج العامة لصُنع قرار التوطن التى أكدت على السياق، وهذه النماذج أصبحت معروفة بأنها جُغرافيا سُلوكية. وقد سعوا إلى نظام عبارة عن أنماطٍ مشهورة لصُنع القرار، ذى ظروف غير قطعية، تكون غالبًا على النحو المُقترح فى مُحاولة النظرية البنيوية لقضاء على الثُنائية المُزدوجة بين البنية والقُدرة.

ولا يُعد الجدال الأساسى فى الجُغرافيا السُلوكية، هو أن الناس هم صناع القرارات غير المنطقية، ولكن، فى الواقع، هو أنهم منطقيون محدودون (كمتضادين تمامًا) فتعكس المحدودية حُدود معلوماتهم وقدرتهم على مُعالجة هذه المعلومات وفائدة الوظائف التى يطبقونها عندما يُقَيِّموا الخيارات. ولا يعنى ذلك أن أى شخص يجب أن يُعامل كشخص فريد (لديه سمات لا يشترك معه أحد فيها كُلها) أو كمفرد (يشترك فى كُل السمات مع الآخرين)، ولذلك لا أنماط عامة يُمكن العثور عليها، ولا نظريات تم تطويرها. وقد جعل «روشتون» «Rushton» (عام 1969) هذه النقطة فى مُقابل السُلوك فى المكان – على سبيل المثال، توقيع طرق رحلة الفرد للعمل – مع القواعد

المُحددة للسلوك المكاني، والأنماط العامة فى كل الخيارات التى يُمكن أن تُكشف من النماذج الفردية للبيانات باستخدام العمليات الكمية، وذلك لكى يقترح قرارات سُلوكية مُشتركة. ويُمكن أن تُكشف أسباب تلك القواسم المُشتركة بعد ذلك عن طريق، على سبيل المثال، تحديد المعلومات المُشتركة المُدعمة لمثل هذه القرارات، كما فى العمل الرائد لـ «بيتر جولد» «Peter Gould» عن **الخرائط الذهنية**، وعن طريق التصورات المكانية التى نستعملها عندما نُقيم الأماكن التى نرغب فى زيارتها أو الانتقال إليها وهكذا (Gould and White, 19931974).

ويُميز المدخل العام، الاستعمال المُعاصر للأساليب الكمية فى الجُغرافيا البشرية. وعلى الرغم من أن البعض قد ادعى بأن مثل هذه الأعمال غائبة افتراضيًا من حقيبة الجُغرافيا البشرية وبياناتها التمهيدية، فإن أعمالاً كثيرة من المُستخدمة للأساليب الكمية، مُستمرة فى الإعلان فى التخصص العام والدوريات المُتخصصة. وكما حدث مع سابقيها، فإنها تُركز على الأنماط المُجمعة فى المكان وعملياتهم المُولدة: كالوصف، والتفسير (وفى بعض الحالات)، التنبؤ بالأنماط العامة للسُلوك المكانى وانعكاساتها على اللاندسكيب. (لاحظ، مع ذلك، الصعود الحديث «**للجُغرافيا الاقتصادية الجديدة**» داخل علم الاقتصاد، وظهور مجلة الجُغرافيا الاقتصادية التى تكشف القواسم

المُشتركة بين ذلك المدخل وعمل الجُغرافيين الذين يستمرون فى التعهد بالعمل الكمى المُلهم نظريًا).

وتتبع الكثير من الأعمال المُعاصرة، الجُغرافيا السُلوكية، بدلًا من نموذج العلوم المكانية الأصلي. ولذلك، فإن مُعظم هذه الأعمال عبارة عن نظرية قائمة على الافتراضات التعميمية حول كيف يتصرف الناس، ولكن يتضمن مُعظم التحليل استكشاف تجميع البيانات لتحديد الأنماط بدلًا من اختبار الفروض الصريح. ويعكس ذلك بشكلٍ موسع جدًا «عدم نضج» مثل هذه الدراسات: فمعرفتنا عن كيفيةً صُنع الناس لقراراتهم المكانية وثيقة الصلة بالموضوع وتصرفهم المحدود، وبالتالى فإن أفضل ما يُمكن أن نصل إليه فى هذه المرحلة، هو التنبؤات الرئيسية. وفى جُغرافية الانتخابات، على سبيل المثال، توجد البراهين النظرية التى يُؤثر فيها الحرص فى المصلحة الشخصية على كيفية تصويت الناس، ويكون ذلك فى ظل الاهتمامات الاقتصادية المُدعمة لهذه المصلحة الشخصية. ولكن قد يُعبر عنها بطرقٍ مُختلفةٍ: فالبعض قد يُصوت بمركزية اجتماعية، وذلك حسب وجهاتٍ نظرهم عن الوضع الاقتصادى الوطنى والإقليمى و/أو المحلى (أى يكون التصويت للحزب الحاكم، فى حالة إذا كانوا مُتفائلين عن الوضع الاقتصادي، ويكون التصويت عكس ذلك إذا كانوا مُتشائمين)، والبض قد يُصوت بمركزية ذاتية، وذلك حسب الوضع المالى الشخصى المُتصور، والبعض قد يُصوت بطريقة الإيثار، أى

باهتمامات التجاور (الجُغرافي) حتى عندما تتوافق هذه الاهتمامات مع اهتمامتهم (Johnston and Pattie, 2006). وتُولد هذه التنبؤات ذات الأصل النظري، افتراضات قابلة للاختبار ولكن - كما هو فى نموذج الجاذبية - لا تستطيع التنبوء مُقدمًا بحجم معاملات كُل نوع من أنواع التصويت ذى الصلة، بسبب العديد من العوامل الأخرى المُمكنة (بعض منها تكون عوامل مكانية فى الطبيعة) التى تُؤثر فى السُلوك الانتخابي.

ويُوضح هذا المثال التركيز المُهيمن فى الجُغرافيا البشرية الكمية المُعاصرة، وليس - كما كان منذ 50 سنة - فى الترتيبات المُنظمة من النقط والخطوط فى اللاندسكيب، وفى الترتيبات المُنظمة من الناس والأفكار والسلع التى تتدفق من خلال هذه الهياكل المكانية (كما افترض بواسطة Haggett, 1965)، وتمثل البديل فى الأنماط المُشتركة من السُلوك فى السياقات المُتشابهة أو الإنجازات المُشتركة فى القدرة البشرية داخل إطارات السياقية بصفةٍ خاصةٍ. وقد تحول التركيز بين مفهومين جُغرافيين أساسيين، من تركيزٍ على الحيز المكانى إلى تركيزٍ على المكان. وفى غضون ذلك التحول، تبنى التركيز عمليات كمية جديدة تُشدد على الدور المُهم للمكان كسياقٍ مثل ماكينة التحليل الجُغرافي، وماكينة التفسير الجُغرافي، والانحدار المُرجح جُغرافيا، والنمذجة مُتعددة المُستويات، والاستدلال الإيكولوجى والمُغالطة الإيكولوجية.

ويستلزم الاستعمال المُعاصر للأساليب الكمية فى الجُغرافيا البشرية، استكشاف الأنماط والعمليات التى تتضمن عددًا كبيرًا من صانعى القرار، باحثًا فى كثيرٍ من الأحيان عن الحالات المُعقدة (Haggett, 1990). وحتى عندما تكون البيانات مُتاحة فى صانعى القرار الفردي، فإن الهدف يكون استخلاص الأنماط العامة مثل تمييز «روشتون» «Rushton» بين السُلوك فى المكان وقواعد السُلوك المكاني. وعلى العكس من مداخل الجُغرافيا البشرية الأُخرى، يكون العلم المكانى كليا «ماكرو»/ ومُتوسطا «ميزو» فى **النطاق**، بدلًا من الصغير «ميكرو» – ومع ذلك، قد ينشر العلم المكانى بيانات النطاق الصغير عند بحثه عن أنماط النطاق الكبير والمُتوسط. وقد تُشكل نتائجه الأسئلة التى يُمكن مُعالجتها بواسطة دراسة الأفراد، ولكن تُركز مناهجها الأساسية على الكُليات بدلًا من الأجزاء.

ويُعد ذلك المدخل هو المدخل الوحيد المُحتمل بعد الإطلاع على موضوعٍ مُعين، ويُمكن أن تُدرس أنماط (تغيير) التمية الإقليمية والتخلفً، على سبيل المثال، كمجموعات إحصائية كما فى العديد من الأرقام القياسية المُرتبطة بهذا المفهوم، مثل التضخم، ومُعدلات البطالة، وقيم الأرض، وأسعار المساكن، والإنتاجية وهكذا. ويُمكن الوصول إلى جوانب عوالمنا فقط فى مثل هذه التنسيقات، ويُمكن أن تُحلل كميًا بصورة معقولة. وفى الحالات الأخرى، فى حين تكون بيانات المُستوى الفردى مُتاحة (أو يُمكن الحصول عليها من خلال

المسوح المُفصلة) عن المرض، والإقبال على الانتخابات وهكذا، فإن الكثير يُمكن أن يكتسب من تجميعها ودراسة الأنماط العامة، من الاعتلال ومُعدلات الوفيات، على سبيل المثال. والعديد من الأعمال فى جُغرافية السُكان، والجغرافية الطبية، والجغرافية الاجتماعية وجغرافية الانتخابات تكون من هذا القبيل، ومن ثم يتم تقييد مثل هذه التخصصات الفرعية فى مداخل علمية مكانية.

ويكمن مُبرر آخر للمداخل الماكرو/والميزو فى الطبيعة الاحتمالية لكثيرٍ من فهمنا وتمثيلنا للعالم. فمن المُسلم به عُمومًا، أن التدخين يسببُ سرطان الرئة، على سبيل المثال، ولكن ليس كُل المُدخنين يُصابون بسرطان الرئة، وليس كُل الناس الذين يُصابون بسرطان الرئة يكونون من المُدخنين. فهى عبارة عن علاقة احتمالية. ويُعد جزء من السبب المُتعلق بالسؤال لماذا لا نستطيع القول بأن التدخين يُسبب سرطان الرئة بدون شروط، هو أن هناك مُتغيرات أُخرى تستطيع إما أن تُسَرِّع أو تُبطئ، وحتى تمنع العمليات المُتضمنة، ويعكس جُزء آخر معرفتنا غير الكاملة (المُقيدة بسبب صعوبات إنتاج تجارب مُحكمة). وهناك أدلة مُشابهة تُطبق المجموعة الكاملة من السُلوكيات المدروسة بواسطة الجُغرافيا (الطبيعية والبشرية كذلك)، فتُعد العمليات المُتضمنة مُعقدة جدًا وصعبة أن تُكشف - لأننا لا نستطيع إنتاج التجارب (على الرغم من أن مجموعة من التقنيات الجديدة قد تكون ذات قيمة فى مثل هذه الحالات:

(Sherman, 2003; Dunning، 2008). وبالتالي، يكاد يكون العمل فى العلم المكانى من الضرورة الشرطية: فهو يُمثلٍ حالة فهمنا الحالى ويُمكن أن يُصاغ فقط فى صورة احتمالية بدلاً من الصورة الحتمية.

وتكــون الأنماط الماكــرو/ والميزو فى جوانب كثيــرة من المُجتمع المُعاصــر - التــى وُصفت كميًــا وحُللت من عُلمــاء الاجتماع - ذات صلة بحياة الناس اليومية وتجاربهم - وقد أُستكشــف «معنى طبيعة الحياة» فى تطبيقات علمية جُغرافية أُخرى. وتمُدنا مُستويات الفصل العرقى فى الأحياء الحضرية والمدارس (انظر: التحضر) بالسياقات التى يُوجد بها ليس فقط الحياة المعيشــة (جُزئيًا)، ولكن أيضًا فرص الناس الحياتية والعلاقات المُتأثرة. وتُؤدى التركيزات الجُغرافية على الفقر إلى نشــأة العديد من فرص الحياة للناس، بينما تعكس نتائج الانتخاب المُتحيــز عملية التجميع وقضايا النطــاق المدعمة لتعديل الوحدة المساحية للمُشكلة (Johnston and Pattie, 2006).

وجنبًا إلى جنبٍ مع اهتماماتها الجوهرية وأهمية فهمها للأنماط المكانية والسُلوك، فبالتالي، يكون العمل فى النطاق الميزو / الماكرو ذا صلة **بالسياسات العامة**، سواء بالدراسات الخاصة بآثارها على الجُغرافيات أو الخاصة بتحليلات الأنماط الجُغرافية التى تُنادى بالتخلل العام. فعلى سبيل المثال، قد تُحدد جُغرافية الوفيات المناطق التى تحتاج إلى استثمارٍ إضافي فى الموارد الطبية. وتمتلك الكثير من السياسة العامة آثارٌ - مُباشَرة وغير مُباشرة - على موضوعات الجُغرافية البشرية، فعلى الرغم من أنها تستهدف الأفراد، فإنه تم

نقلها إلى الأماكن مثل عيادات الرعاية الصحية، فإذا كان العالم يعمل من خلال تجميعات مكانية، فمن ثم ينبغى أن يُحلل وفقًا لذلك (ومع ذلك ليس بشكلٍ حصريٍ).

وبالمثل، مهما كان هناك تنوع هائل فى السُلوك المكانى البشري، فإن السياسة العامة التى يتضمنها هذا السُلوك فى بعض الطُرق (وسياسات القطاع الخاص الكثيرة أيضًا)، تكون مُصاغة بصورة ثابتة تقريبًا فى مُصطلحات مُجمعة. فقد تم تخطيط الطُرق السريعة الجديدة لكى تربط الأماكن، حيث الطلب إما يفوق العرض الحالي، أو أن النمذجة تُشير إلى أن ذلك الأمر من المُمكن أن يتم قريبًا. وقد تم وضع المُنشآت التُجارية الجديدة حيثما يكون الطلب الكامن (غير المُحقق) أعظم (وعادة ما يُشير إلى جزء من نمط تلاشى المسافة بالاستخدام، كما عُرض بنموذج الجاذبية)، فقد عملت **الجُغرافيا التطبيقية** (مثل التى تستخدم **الجيوديموغرافيا** والعمليات التحليلية المكانية الأُخرى) على ذلك الجانب من قانون «توبلر» «Tobler».

وهناك جوانب كثيرة من المدخل الوضعى تركها كُل عُلماء المكان تقريبًا مُنذ فترة طويلة، فهم يتبنوا بعضًا من تعاليمه خاصة الأشياء التى يدرسونها ويُمكن مُلاحظتها وقياسها، كما يُمكن لهم اختبار التقارير التى اشتقوها لتنوعها، والتى يُمكن لدراساتهم أن تتكرر. وبالنسبة لهم، فإن إنتاج المعرفة يتضمن الملاحظة الدقيقة والقياس والتحليل والتفسير، ويُولد التقارير التى تُحدد الأنماط الإجمالية

والصور الواسعة التى يُمكن تكوينها بعد ذلك، لكى تتعرف على كيفية إنتاجها، وماذا يُقصد بالناس الذين يعيشون فيها. فهم ليسوا مثل «فوزرينغام» «Fotheringham» (2006, p. 239) الذى يضعها ويتجاهل «كُل العواطف والعمليات الفكرية التى تكون وراء الحقيقة أحيانًا سُلوك تمييزى جدًا»؛ فهم يقبلون ذلك كموضوعات صالحة للدراسة، ويستدعون مداخل مُختلفة. وبالنسبة لعُلماء المكان، فإن هناك مجموعة كاملة من الموضوعات يُمكن أن تُعالج على مُستوى تجميعى باستخدام الأساليب الكمية، التى يُمكن منها للتعميمات الصالحة أن تُوضح جوانب من الحالة البشرية. ويُمكن أن يكون أولئك مُرتبطين بدراسات تستخدم تطبيقات غير كمية – مثل مُؤيدى ضغط «الأسلوب المُختلط». وبالتالي، فالأساليب الكمية تظل فى قلب المشروع الجُغرافي.

قراءات مُقترحة:

Fotheringham, Brunsdon and Charlton (2000); Haggett (1990); Wilson and Bennett (1985).

الثورة الكمية quantitative revolution

هى «التحول الراديكالى فى النشاط والهدف» (Burton, 1963, p. 151) الذى اختبرته الجُغرافيا الأنجلو-أمريكية خلال خمسينيات

وستينيات القرن العشرين، بعد انتشار تبنى التقنيات الإحصائية الاستنتاجية والنماذج المُجردة والنظريات. وفى عملية التحول، تحل جُغرافية القوانين العامة الجديدة المُنتجة كعلوم مكانية محل الهيمنة الجُغرافية الإيديوجرافية القديمة التى تتسم بالتركيز على التمايز السطحى.

وقد ظهرت الثورة الكمية لأول مرة فى مُنتصف خمسينيات القرن العشرين، كسلسلة شئون محلية تبلورت حول واحد أو اثنين من الأفراد الرئيسيين. ففى الولايات المُتحدة الأمريكية، كان الرائد هو قسم الجُغرافيا بجامعة واشنطن فى سياتل، كما كانت جامعة أيوا فى مدينة أيوا هى الرائدة. ففى واشنطن، كان وجود «إدوارد أولمان» «Edward Ullman» و«ويليام جاريسون» «William Garrison» مُؤثرًا فى هذا الشأن، كما كان وجود «هارولد مكارثي» «Harold McCarty» فى أيوا. وفى عام (1954) قدم «جاريسون» الدورة الأولى المُتقدمة فى الإحصاء بأحد أقسام الجُغرافيا بالولايات المُتحدة الأمريكية، وكان تلاميذه بواشنطن فى العام التالى – يُلقبون «بجنود الفضاء» – أول من استفاد فى الجامعة من الحاسب الآلى الجديد «آى بى إم» 604 «IBM 604» (وكذلك على المُستوى القومي). وبعد ذلك قام هؤلاء الطلاب بنشر الرسالة الكمية، وقد فعلوا ذلك عن طريق التأسيس السريع لأنفسهم ولبرنامجهم البحثى بجامعات عديدة مرموقة بالولايات المُتحدة الأمريكية خلال ستينيات القرن

العشرين، مثل: جامعات شيكاغو ونورث-ويسترن وميتشجن. أما فى خارج الولايات المُتحدة الأمريكية، فقد كان «بيتر هاجت» «Peter Haggett» و«ريتشارد شورلي» «Richard Chorley» بالمملكة المُتحدة (اللذين وصفهم «دافيد هارفي» «David Harvey» «بالتوأم الرهيب» للجُغرافيا بالمملكة المُتحدة) و«تورستن هاجرستراند» «Torsten Hagerstrand» بالسويد، أساسيين فى تأسيس هذه الثورة عند طرف الساحل الأوروبى.

وفى مُنتصف ستينيات القرن العشرين، كانت هناك شبكة، تربط بين الباحثين الكميين وأقسام الجُغرافيا على جانبى المُحيط الأطلنطي. وبتدعيم هذه الشبكة، تكونت مجموعتان جديدتان من التطبيقات العلمية الجُغرافية: التطبيقات القائمة على التقنية التى تضمنت الحوسبة، ودراسة وتطبيق الأساليب الإحصائية المُعقدة **والأساليب الكمية** أكثر من أى وقت مضي، والتطبيقات القائمة على النظرية التى تضمنت تصور **الموقع والمكان** فى صور مُجردة جدًا. وقبل خمسينيات القرن العشرين، كانت الجُغرافيا البشرية نظرية جدًا (انظر أيضًا: **التجريبية**). وقد جلبت الثورة الكمية العديد من النماذج النظرية، التى تم استيرادها تمامًا من العلوم الأُخرى. فمن الفيزياء، جاءت **نماذج الجاذبية**، ومُؤخرًا **نماذج تعظيم الإنتروبيا**، ومن علم الاقتصاد – غالبًا من خلال **العلوم الإقليمية** – كما جاءت نماذج مدرسة التشتت الألمانية عن **نظرية التوطن**، ومن علم الاجتماع،

جاءت نماذج الحضر من مدرسة شيكاغو، وكذلك **الإيكولوجية العاملية بالحضر وقاعدة المرتبة الحجم**، ومن الهندسة – عن طريق دراسات النقل – جاءت **الشبكات** ونظرية الرسم البياني. ومن فلسفة وتاريخ العلم، جاء نموذج «هيكل الثورات العلمية» (انظر: **النموذج**) الذى يُمكن أن يُستعمل، بشكلٍ بلاغي على الأقل، وذلك لكى تجعل الثورة الكمية شرعية كأنها ثورةً علميةً بصدق. وقد انتقل تيار البحث المُهيمن فى الجُغرافيا البشرية – فى ظل هذه العملية – من البحث القائم على الميدان والشكل الحرفى إلى الانحصار فى المكتب، حيث يتم تحليل الأماكن من بعد.

وقد أطلق «بيتر جولد» «Peter Gould» – أحد هؤلاء الثوار – (عام 1978) على عصر الثورة الكمية، مسمى «فترة أوجيان Augean»، بعد أسطورة الحظائر القذرة التى – بعد ثلاثين سنة من الإهمال – تم تنظيف كُل جزء منها بواسطة الأبطال. وتُشير مُساواة الثوار الكميين بالأبطال، والجُغرافيا غير الكمية بالحظائر القذرة، إلى عمليتين اجتماعيتين على الأقل، تدلان على الثورة. (1) يُشير التصوير البُطولى إلى ذكورية عميقة للثورة الكمية (ويُمكن القول إنه يُشير إلى نقائها أيضًا). فقد كان المؤيدون الأصليون والمفسرون جميعًا من الرجال، وتكاد لا تُوجد دراسات موضوعية نسائية، وكان إنتاج المعرفة الشمولية والمُجسدة بهيمنة ذكورية (انظر: **الهيمنة الذكورية**، وانظر أيضًا: **المعرفة المكانية**). (2) يُشير مجاز التنظيف، إلى كيف

كان الثوار مُتحمسين للغاية لعزل أنفسهم عن الماضي. وجُزئيًا، اُعتبر ذلك فكرًا، ولكن، كما ناقش «تايلور» «Taylor» (عام 1976)، كانت لأسباب اجتماعية داخلية. وقد كان ضروريًا، للمُضى قُدمًا ولتأمين حالة النُهوض المُبكر، أن يقوموا بشيءٍ مُختلفٍ. وبالنسبة لمثل هذه المجموعة من العُلماء الذكور الأذكياء جدًا وصغار السن، والطموحين، والمُتنافسين، كانت الثورة الكمية هى الناقلة المثالية.

وقد تراخت قبضة الثورة الكمية على التخصص، فى وقتٍ ما فى أواخر الستينيات أو أوائل سبعينيات القرن العشرين. وكان هناك سببان على الأقل لذلك، الأول: بدأ العالم يتغير ويزداد تعقيدًا واضطرابًا. وكانت تتم المُناقشات القوية حول قضايا الفقر والحُقوق المدنية، والبيئة، والنوع، والمُساواة العرقية، والحرب، وبدت الثورة الكمية غير قادرة أو غير راغبة فى معالجة تلك القضايا. وقد تساوى فى إدراك ذلك، دُعاة الكمية، عندما تراجعت أهميتها فيما بعد على حساب هذه المشاكل فى أوائل سبعينيات القرن الماضي. وكما أدانها «هارفي» «Harvey» (1973, p. 129) عندما قال: «هناك مُشكلة إيكولوجية، ومُشكلة حضرية، ومُشكلة تجارة دولية، ولكن يبدو أننا غير قادرين على قول أى شيء بعمقٍ أو بعُمقٍ شديدٍ عن أى من هذه المشاكل. وعندما نقول شيئًا، فإنه يبدو تافهًا ومُضحكًا إلى حدٍ ما. وباختصار، نموذجنا لا يتعامل بشكلٍ جيدٍ. وقد حان الوقت لسُقوطه». والثاني: إنه قد مر جيل أكاديمى على مُحددى

الكمية الأوائل، وبالتالى حان الوقت للتغيير. فتمت صياغة مُفردات جديدة لتمييز القديم من الجديد، وأُستمد أساس واحد فى هذه الحالة من الماركسية (Harvey, 1973). وهناك أُسس أخرى، مثل الفروع المُنافسة أيضًا، التى تضم الجُغرافيا الإنسانية التى سعت إلى تطوير ارتباطات الجُغرافيا البشرية بالعلوم الإنسانية بدلًا من العُلوم الاجتماعية. ولكن السؤال المُهم المُثار: لماذا تظل الثورة الكمية نُقطة تحول فى التاريخ الحديث للجُغرافيا؟ وربما تكون الإجابة هى أن الماركسية ومشاريع أتباعها قد استمرت مع النظرية. (وفضلًا عن ذلك فإن العلوم الإنسانية عبارة عن كُل جزء «نظري» فى إدراكهم كما فى العُلوم الاجتماعية). وبالتأكيد تغير معنى النظرية، كما تم استكشاف العديد من السُبل المُختلفة، وقد برهن استمرار المُفردات النظرية على أهمية أكثر للتطوير اللاحق للتخصص أكثر مما برهن عن تراجعه.

قراءات مُقترحة:

Barnes (2004).

نظرية الشذوذ الجنسي queer theory

هى غطاء للاستجواب الدائم، وعدم الاستقرار النظري، والحركات الفكرية، التى تتمحور حول مغزى وتعقيدات الصفات الجنسية والنوع.

وقد برزت هذه النظرية فى تسـعينيات القرن العشـرين (انظر: de Lauretis, 1991) داخل العلوم الإنسـانية، ولكنها انتقلت إلى العُلوم الاجتماعيـة، وكذلك إلـى الجُغرافيـا البشـرية. وبُحكم طبيعة هذه النظريـة، فإنها تُقاوم من أجل البقاء أو أن تُختزل جوانبها. وقبل كُل شيء، تقوم نظرية الشذوذ الجنسى على معانى مُصطلح «شاذ»؛ فهى تُشـير إلى نسقٍ من الصفات الجنسـية و/أو الرغبات غير المعيارية (السـحاقيات/ المُثليون الجنسـيون / المُخنثون/ العموميون جنسيًا/ اللاجنسـيون «عديمو الجنس»/ مُشـتهو تغيير الجنـس/ المُتحولون جنسيًا (انظر: نظرية التحليل النفسى) وهى تستدعى إدراك قواعد التحدى للجنسـانية عن طريق الرجوع للفضولـي، وغير المُتجانس، والغريب (de Lauretis, 1991; Jagose, 1996).

وهناك استعمالان واضحان للمُصطلح. الأول، إن نظرية الشذوذ الجنسى استعملت على نحو فضفاض لوصف أى عمل غير سوى نظريًا فى دراسات المثليين جنسيًا والسحاقيات. ويُحبط استخدام المُصطلح فى هذا الصدد، عُلماء نظرية الشذوذ الجنسى الذين ثبتوا بدون خجل أمام النقد، ودافعوا دفاعًا شديدًا عنها. والثاني، وهو الأدق، كما فى ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، إن معرفية نظرية الشذوذ الجنسي، تتحدى المُغايرة المعيارية «الهيترونورماتيفتي». وهى تقوم بشكلٍ دائمٍ وشديدٍ بزعزعة أفكارنا اليومية، عن طريق

رفض أى أفكار راسخة أو ثابتة عن الجنسانية، والنوع، وتصورهما أو تأثيراتهما، (انظر: **الفلسفة الجوهرية، والجُغرافيات النسوية، والأداء**، وانظر أيضًا، Jagose, 1996; Sullivan, 2003).

وتتمثل المُعضلة فى أى تعريف لهذا المُصطلح بالقاموس، فى أن المقصود منه أن يرفض أى ترسيخ أو تحديد أو ترسيم للمسار البحثي، لأن مثل هذا التحرك، يستبعد منطقيًا أوجه الجنسانيات، أو استراتيجيات إعادة التفكير؟. ويعكس هذا اللغز ميل الخطابات السائدة إلى استيعاب أى تحركات تُقاوم أو تقف خارجها (انظر: **الخطاب**). وبالتالي، هناك قلق ملحوظ حول الراديكالية المُحتملة لهذا المُصطلح التى تقوم بتفريغه كلما نمت شعبيته، وامتد المُصطلح ليشمل أى عمل تم تنفيذه بواسطة/ أو عن المثليين الجنسيين والسحاقيات (Sothern, 2004).

وتأخذ العلاقة بين نظرية الشذوذ الجنسى والجُغرافيا اتجاهين مُتفاوتين إلى حدٍ ما. فيطلب واضعو نظرية الشذوذ الجنسى من الجغرافيين، الاهتمام بالمُغايرة الجنسية «الهيترونورماتيفيتي» وإدراك خصوصيتها، غير أنها تعرض أيضًا لإشكالية المثلية المعيارية «الهومونورماتيفيتي»، التى تقول بأن. التأثيرات التأديبية لتفضيل وفرض أى جنسانية أو رغبة لإقصاء الآخرين أو وصمهم بها (Sothern, 2004). قد مَكَّنت الجُغرافيين من الاهتمام بالجنسانية والحيز المكانى للمحافظة على التركيز على المكان، ورغم ذلك فإنها تشمل الآن،

تقدير ومعرفة الحركة، والهجرة، واللا مكانية، والنطاقات المُتعددة (على سبيل المثال، Knopp, 2004). وحاول الجُغرافيون والتاريخيون والمعماريون أن يُشيروا إلى جذور نظرية الشذوذ الجنسى فى العلوم الإنسانية، التى تميزت فى الغالب بشبهة تجريبية، وبميل إلى تحليل خطاب النصوص الأدبية، وكشفها لإشباع التخيل الجُغرافى لغير الشاذ، حيث تتلاشى الإنسانية أحيانًا فى بحر النصية. وفى حين كان واضعو نظرية الشذوذ الجنسى يرغبون فى الإعجاب بدلالة المكانية وثُنائيات الطبيعة- والمُجتمع (Halberstram, 2005)، فإنهم كانوا يطيئون نوعًا ما فى الاعتراف بأعمال الجُغرافيين الذين اهتموا بنظرية الشذوذ الجنسي.

قراءات مُقترحة:

Jagose (1996); Sullivan (2003).

استبيان **questionnaire**

هو أداة لجمع البيانات من أجل تحليل المسوح، ويتم فيه سؤال كُل مُستجيب ذات الأسئلة، وبالطريقة نفسها، وبالتسلسل نفسه. وهذا يختلف عن الأسئلة المفتوحة، وأسلوب المُحادثة فى المقابلات، والأساليب النوعية الأُخرى. ويُمكن أن تُستخدم الاستبيانات لجمع معلومات بغرض تصنيف المُستجيبين (على سبيل المثال، حسب

النوع، والدخل أو العُمر)، وبغرض فهم سُلوكياتهم (على سبيل المثال، مُمارسات التصويت الانتخابي، وعدد ساعات مُشاهدة التليفزيون فى الأسبوع أو معدل تكرار السُلوك)، وبغرض فهم توجهاتهم. وقد تتم الاستبيانات وجهًا-لوجهٍ، وعبر التليفون أو عبر الإنترنت، ويُمكن إرسالها بالبريد، كما يُمكن أن تتم ذاتيًا. وهناك مُميزات وعيوب لكل أسلوب من أساليب إدارة الاستبيانات، مثل: التكلفة، ومُعدل الاستجابة، ودقة الاستجابات، ومُستوى التفاصيل التى يتم الحصول عليها. ولا يُوجد أُسلوب واحد للتوزيع يتفوق على الآخر، فيتم تقدير المُميزات والعيوب حسب العلاقة بقضية البحث.

ولأن أحد نقاط القوة فى البحث المسحي، هى قابليته لتكوين أنماط على أعدادٍ كبيرة من المجموعات البشرية، فإنه يجب أن تتم صياغة الاستبيانات بمُنتهى الدقة بحيث تكون غير مُبهمة لعددٍ كبيرٍ من الناس. كما يجب أن تكون غير مُتحيزة وتُفهم بسهولة، وبها تعليمات واضحة عن كيفية الاستجابة. وهناك أشياء يجب تجنبها عند تصميم الاستبيان، مثل الأسئلة مُزدوجة النفى والأسئلة المُركبة. ومع ذلك، فلا يُوجد تجنبًا للواقع الخاص، بالأسئلة التى صُممت حتمًا من وجهة نظر مُعينة، كما أنه فى حالة الاستبيانات التى تتم وجهًا لوجهٍ، أو المُقابلات التليفونية، فإن حُضور الشخص القائم بالاستبيان للمُقابلة سوف يُؤدى إلى انطباعات قد تُفهم، بدلًا من عدم حُضوره (انظر: المُقابلات). وهناك أنواع مُختلفة من الأسئلة

يُمكن طرحها، بما فى ذلك الأسئلة المفتوحة. وتقيس الأسئلة المُغلقة الاستجابات عبر مجموعة مُحددة من الاستجابات، ويتم هيكلتها بغرض التحليل الإحصائي. وتتطلب الأسئلة المفتوحة، ترميزًا قبل التحليل الإحصائي، ولكنها تكون مُناسبة إذا كانت المجموعة الكاملة من الاستجابات المُحتملة غير معروفة، أو كان الموضوع حساسًا أو مُعقدًا ويتطلب بعض الشرح والكفاءة. ولكن، يُعد تصميم الاستبيان من الأمور المُعقدة جدًا والمُهمة جدًا، ويُمكن استخدام مجموعات التركيز لفهم تفسيرات أسئلة مُعينة، كما يتم دائمًا عمل اختبار قبلى للاستبيانات.

وتُعد الاستبيانات، فى نظر البعض، مُناسبة جدًا لاكتشاف الأنماط، وأقل فائدة فى دراسة العلاقات السببية. فتُقيِّم «مارش» «Marsh» (عام 1982) هذه الانتقادات، وتمدنا بدليلٍ دقيقٍ عن تصميم الاستبيانات، وذلك لتعزيز فائدتها لأغراض التحليل السببى الإحصائي. ويتضمن ذلك، تجميع بيانات عن العديد من المُتغيرات المُختلفة، تتجاوز التى تم تحديدها كمُتغيرات مُستقلة (سببية) أو تابعة (مُتأثرة)، فتتضمن المُتغيرات المُحتملة المُلتبسة والسابقة والمُتداخلة. كما أنها تمُدنا بتعليمات خاصة بسؤال الناس عن أسبابهم لفعل الأشياء. ويتضمن هذا «التحليل للأسباب»، طرح سلسلة من الأسئلة التى تُحلل العملية السببية على مثل هذا النحو، كما تُساعد المُستجيبين فى شرح أسبابهم. وعَبَّرت المخاوف أيضًا عن دقة البحث المسحى ومصداقيته، فى أن بعض خصائص السياق

المسحى تسمح بالمصداقية وذلك لتأكيد هذه الملامح. خاصة عندما يُشار للمُستجيبين للإحصاء، بأن إتمامهم للاستبيان اختيارى تمامًا، وأن استجاباتهم تُعد مُساهمات قَيِّمة فى فهم مُشكلة بحثية مُهمة.

قراءات مُقترحة:

Babbie (2001); Parfitt (2005).

سلالة **race**

هى أحد عناصر التصنيف والتمييز الاجتماعي، تُحاول أن تختزل الاختلافات السياسية والثقافية فى ربطها بالصفات الفيزيائية (أي: البشرة، والدم، والجينات) والمُمارسات الاجتماعية (أي: الدين، والعُنف، والعاطفة)، بما يُشكل خصائص فطرية وغير قابلة للتغيير (انظر: **الفلسفة الجوهرية**). ويفترض فى السلالة كمفهوم، أن سمات (النَزعات، والسُلوكيات، والتصرفات، والاهتمامات) الفرد يُمكن توقعها لفهم الصفات الأساسية للسُكان، ويفترض كذلك، أن الصفات المُفترضة للسُكان يُمكن تمييزها من خلال خصائص الفرد. ورغم ذلك، فقد تم بُطلان هذه الافتراضات على نطاقٍ واسعٍ وشاملٍ، ولا تزال تعمل «كذوق عام» فى المُجتمع مع تأثيرات قويةٍ وصارمة. وعلى هذا النحو، فالعرق هو بناء اجتماعى، ولكن **العرقية** هى حقيقة مادية.

وللمعنى المُعاصر «للسلالة» جذور فى الأشكال القديمة للهيراركية والتصنيف، ولكن شكله المُعاصر – مثل الوسائل الفسيولوجية الفطرية أو الجينية للتفريق بين الأفراد والمجموعات البَشَرية – هو إلى حدٍ كبيرٍ، نتاج العلاقات الاجتماعية بالقرن الثامن عشر التى ارتبطت بالتنوير والكولونيالية الأوروبية (انظر أيضًا : أوروبا). ويُوافق مُعظم العُلماء على أن الأشكال القديمة للتمييز الاجتماعى والهيراركية، كانت مُختلفة عن الأفكار الحديثة للعرق. ففى العالم القديم، على سبيل المثال، مَيَّزَ الإغريق بين «المُتمدن» و«البربري»، ومَيَّزَ الرومان بين «الحُرية» و«الرق»، ومَيَّزَ المسيحيون بين «الهمجي» و«المُوَقِّر». ولكن لم يكن الاختلاف فى كل هذه الحالات ثابتًا، فالبرابرة يُمكن أن يصبحوا من المُتمدنين فى المُدن الإغريقية، ولم يتم تحديد الرقيق الرومان بصفات وراثية، كما عرّض المسيحيين لاحتمالية الخلاص من خلال الهداية.

ويُمكن أن تُوجد المفاهيم القوية السابقة على المفهوم المُعاصر للسلالة، فى مفهوم المسيحية بالسلسلة العظيمة للوجودية، الذى صور الهيراركية فى نظام الأشياء، بأنها ثابتة وغير قابلة للتغيير بإرادة الله، وأن مفهوم خلافة المَلِك أو المَلَكِية اعتمد على خط النَسَب (أو السُلالة). وأمدتنا هذه الأفكار بأساس تحديد المجموعات السُكانية عن طريق ملمح ثابت ومُحدد مثل الدم. ففى القرن الخامس عشر، على سبيل المثال، اُعتبر مُستحيلًا على اليهود أن يُغيروا

ديانتهم إلى المسيحية بتأثر دمائهم، فالعقيدة التى ساعدت على تحديد فكرة السُكان اليهود، كانت مُميزة وغير مُستوعبة من خلال صفاتها المُشتركة وغير القابلة للتغيير. كما حدثت نداءات مُماثلة للهيراركية الطبيعية فى مُناقشات القرن السادس عشر بين كل من «بارتولوم دى لاس كاساس» «Bartolome de Las Casas» و«جوان جينيس دى سيبيولفدا» «Juan Gines de Sepulveda»، وتعلقت تلك المُناقشات بمُعاملة السُكان الأصليين بالمُستعمرات الأسبانية فى أمريكا الجنوبية، إما كبشر طفوليين (وبالتالى يُمكن أن يتحولوا إلى المسيحية)، أو «كهمج» (وبالتالى يُمكن تبرير تسخيرهم بتدنى مركزهم فى النظام الطبيعى للأشياء). وطورت الإمبراطورية الأسبانية عقيدة «نقاء الدم» «limpeza de sangre» التى تسمح وحتى تتطلب معاملة مُختلفة لأولئك الذين قد لا يتم تحويلهم بسبب النقاء المُفترض فى دمائهم، ووفَّر التصنيف الهيراركى اللاحق بواسطة الدم، مؤثرا سابقا للتشكيل الحديث للعرق (Darder and Torres, 2004).

وقد وصل مُصطلح «السلالة» إلى الاستخدام فى اللغة الإنجليزية فى القرن السابع عشر، وتم وضعه بقوة شديدة هنا أيضًا، من خلال المشروعات الكولونيالية الأنجلو-أمريكية فى العالم الجديد. وحدد الأوروبيون والأمريكيون – فى تطوير مفهوم الحضارة الذى كان يتوافق مع الغرب – صفات ثقافية وسُلوكية («عرقية»)، شرعت لهم السمو والمُمارسات الكولونيالية الاستغلالية. ولكن كانت هذه الصُعوبات

أكبر من إنتاج مشروع الحداثة الأوروبى التوسعى والاستغلالي، وقد سعى العُلماء، مثل «آن ستولر» «Ann Stoler» (عام 1995) و«بول جيلروي» «Paul Gilroy» (عام 2000) إلى توضيح أن «العرق» يُعد تأسيسًا للحداثة نفسها.

وبالتالي، فيمتلك المفهوم الحديث «للعرق» **علم أنساب** مُعقد، ولكنه تطور بقوة كبيرة من خلال الادعاء بأنه مفهوم علمى واضح. وعلى هذا النحو، فلا ينفصل «العرق» عن تطور ما يُسمى «بالتاريخ الطبيعي» بصفة عامة كما بحث العالم السويدى «كارلوس ليناوس» Carolus) Linnaeus» (1707 - 1771) بصفة خاصة. ويُعد «ليناوس» مُؤسس النُظم العلمية الحديثة للتصنيف. فقد قَسَّمَ البشر إلى أربعة أنظمة تصنيفية، لها صفات مُميزة، وربطها مُباشرة بلون البشرة. وبالتالي، افترض أن الأوروبــى: أبيض، ورقيق، ومُتفائل، ومُبدع ومحكوم بالقانون، بينما افترض أن الأفريقى أسود، وماكر، ومُهمل، ومحكوم بالهوى. وقد قام «ليناوس»، فى تطوير هذا التصنيف، بتصنيف فعالٍ للتكوينات الثقافية داخل النظام التصنيفى للطبيعة. وفى عام 1745، قَدَّمَ عالم الطبيعة الفرنسى «جورجيس-لويس ليكليرك بوفون» «Georges-Louis Leclerc Buffon» (1707 - 1788) بشكلٍ واضحٍ مُصطلح «العرق» إلى التاريخ الطبيعي، والفئات المُطورة لـ «ليناوس»، وقَسَّمَ البشر إلى «أعراقٍ» مُنفصلة. وعلى الرغم من أن «بوفون» قد أقر بزيف هذه التقسيمات، فإنه تم تجسيدها لاحقًا بواسطة عالم الأنثروبولوجيا والفسيولوجيا الألمانى «جونان فريدريك بلومينباش»

«Johnann Friedrich Blumenbach» (1752 - 1840)، فقد طور التصنيف إلى خمسة أنواعٍ بشرية قائمة على قياسات الجُمجمة: وقد ظل هذا النظام صالحًا كأساسٍ «علمي» للتصنيف العرقي لمدة 200 سنة تقريبًا – وعلى الرغم من أنه أُنكر بشكلٍ واسعٍ، فإنه لا يزال موجودًا في الثقافة الشعبية اليومية.

ولكن كانت مُعظم التصنيفات السيئة «للعرق»، من خلال الداروينية، والتبسيطات الشعبية لأفكار «داروين» عن «الانتخاب الطبيعي» و«البقاء للأصلح»، مُتماشية مع الجوانب الطبيعية. ومن أكثر الجديرين بالإشارة إليهم، «فرانسيس جالتون» (Francis Galton» 1822 -1991)، وهو نصف ابن عم «داروين» «أي أنه يشترك معه في جَد واحد»، وهو الذي طبق إصدارات نظريات الداروينية على المُجتمع البشري، ففي عام 1883 كشف عن مُصطلح «اليوجينا» «علم تحسين النسل» («الجينات الجيدة»)، لكي يُشجع على الهندسة الوراثية الاجتماعية كوسائل لتحسين العرق البشري. وفي الولايات المُتحدة الأمريكية، وجدت حركة علم تحسين النسل تقديرًا جماهيريًا في سياق زيادة السياسات الصارمة للهجرة الوافدة والفقر والعمالة، حيث بدت هذه الحركة وكأنها وسيلة ليس فقط للتحسين الاجتماعي، ولكن أيضًا للسيطرة الاجتماعية. وقد كان التركيز الأصلي على «علم تحسين النسل الإيجابي» من خلال تحديد النسل، والتربية الانتقائية، والهندسة الوراثية في نهاية المطاف لكي تضمن

أكبر من إنتاج مشروع الحداثة الأوروبى التوسعى والاستغلالي، وقد سعى العُلماء، مثل «آن ستولر» «Ann Stoler» (عام 1995) و«بول جيلروي» «Paul Gilroy» (عام 2000) إلى توضيح أن «العرق» يُعد تأسيسًا للحداثة نفسها.

وبالتالي، فيمتلك المفهوم الحديث «للعرق» علم أنساب مُعقد، ولكنه تطور بقوة كبيرة من خلال الادعاء بأنه مفهوم علمى واضح. وعلى هذا النحو، فلا ينفصل «العرق» عن تطور ما يُسمى «بالتاريخ الطبيعي» بصفة عامة كما بحث العالم السويدى «كارلوس ليناوس» «Carolus Linnaeus» (1707 - 1771) بصفة خاصة. ويُعد «ليناوس» مُؤسس النُظم العلمية الحديثة للتصنيف. فقد قَسَّمَ البشر إلى أربعة أنظمة تصنيفية، لها صفات مُميزة، وربطها مُباشرة بلون البشرة. وبالتالي، افترض أن الأوروبى: أبيض، ورقيق، ومُتفائل، ومُبدع ومحكوم بالقانون، بينما افترض أن الأفريقى أسود، وماكر، ومُهمل، ومحكوم بالهوى. وقد قام «ليناوس»، فى تطوير هذا التصنيف، بتصنيف فعال للتكوينات الثقافية داخل النظام التصنيفى للطبيعة. وفى عام 1745، قَدَّمَ عالم الطبيعة الفرنسى «جورجيس-لويس ليكليرك بوفون» «Georges-Louis Leclerc Buffon» (1707 - 1788) بشكل واضح مُصطلح «العرق» إلى التاريخ الطبيعي، والفئات المُطورة لـ «ليناوس»، وقَسَّمَ البشر إلى «أعراق» مُنفصلة. وعلى الرغم من أن «بوفون» قد أقر بزيف هذه التقسيمات، فإنه تم تجسيدها لاحقًا بواسطة عالم الأنثروبولوجيا والفسيولوجيا الألمانى «جونان فريدريك بلومينباش»

«Johnann Friedrich Blumenbach» (1752 - 1840)، فقد طور التصنيف إلى خمسة أنواعٍ بشرية قائمة على قياسات الجُمجمة: وقد ظل هذا النظام صالحًا كأساسٍ «علمِي» للتصنيف العرقى لمدة 200 سنة تقريبًا – وعلى الرغم من أنه أُنكر بشكلٍ واسعٍ، فإنه لا يزال موجودًا فى الثقافة الشعبية اليومية.

ولكن كانت مُعظم التصنيفات السيئة «للعرق»، من خلال الداروينية، والتبسيطات الشعبية لأفكار «داروين» عن «الانتخاب الطبيعي» و«البقاء للأصلح»، مُتماشية مع الجوانب الطبيعية. ومن أكثر الجديرين بالإشارة إليهم، «فرانسيس جالتون» (Francis Galton» 1822 -1991)»، وهو نصف ابن عم «داروين» «أى أنه يشترك معه فى جَد واحد»، وهو الذى طبق إصدارات نظريات الداروينية على المُجتمع البشري، ففى عام 1883 كشف عن مُصطلح «اليوجينا» «علم تحسين النسل» («الجينات الجيدة»)، لكى يُشجع على الهندسة الوراثية الاجتماعية كوسائل لتحسين العرق البشري. وفى الولايات المُتحدة الأمريكية، وجدت حركة علم تحسين النسل تقديرًا جماهيريًا فى سياق زيادة السياسات الصارمة للهجرة الوافدة والفقر والعمالة، حيث بدت هذه الحركة وكأنها وسيلة ليس فقط للتحسين الاجتماعي، ولكن أيضًا للسيطرة الاجتماعية. وقد كان التركيز الأصلى على «علم تحسين النسل الإيجابي» من خلال تحديد النسل، والتربية الانتقائية، والهندسة الوراثية فى نهاية المطاف لكى تضمن

«أفضل أطفال»، ولكن تم الكشف عن «علم تحسين النسل السلبي» بعد ذلك، ودعا ذلك العلم إلى التعقيم والعزل الإجبارى للحفاظ على العرق الأبيض. ووصلت هذه المفاهيم ذروتها القبيحة فى ألمانيا النازية، تحت شعار «التطهير العرقي»، فعندما تم تخصيب الإناث «الآرية» من قِبل ضباط قوات الأمن الخاصة «الإس إس» «S S»، فقد تم تعقيم مئات الآلاف من الناس الذين صُرح بأنهم غير مُؤهلين، كما تم قتل الملايين من اليهود «غير المرغوب فيهم» أساسًا، وأيضًا الغجر، والمثليين جنسيًا، بغرض حماية «نقاء» العرق الآرى (انظر: **المحرقة**). وهنا، فإن العرقية البيولوجية الحديثة، نُقلت إلى نهايتها «المنطقية»، التى يُمكن فيها فقط لبعض الصفات السُلوكية الفطرية المُفترضة والحالة الاجتماعية، أن يتم تناولها من خلال الإبادة البيولوجية للأفراد الذين أُعتبروا هم مصدر للمُشكلة (Larson, 1995): راجع: **السياسة الحيوية**.

وحتى بعد أن تم رفض علم العرق النازى واليوجينا «علم تحسين النسل»، بعد الحرب، فإن المُطالبة بأن يكون هناك أساس فطرى علمى «للعرق»، الذى يدمج بين الملامح الفسيولوجية والسُلوكيات الاجتماعية، ما زالت تُعد وسائل شائعة للتصنيف الاجتماعي، وتستمر لتكون أستراتيجية قوية لتقسيم الناس حول العالم، وترتيبهم، والتحكم فيهم. وتستمر الجهود الحديثة من جانب البيولوجيا الاجتماعية، والداروينية الجديدة، وعلم النفس التطوري، وبعض جهود

الأنثروبولوجيا التطورية، وعلم الأحياء وبعض إصدارات الجينات كذلك، فى البحث عن الأساس الفيزيائى للاختلاف «العرقي»، بينما تفترض النُظم التى ترعاها الدولة للتنميط العرقي، أن ذلك الأساس قد نشأ ويُمكن أن ينتشر كسلاحٍ فعالٍ ضد الجريمة والإرهاب.

وتكمن المُشكلة المُتعلقة بمُناقشات العرق - كما أشار «دو بويس» «W. E .B. Du Bois» منذ أكثر من قرن عندما تخلى عن مجهوداته، لكى يُبين الأساس غير الصحيح للعرق - فى أن فكرة العرق، قد نُسجت على نحوٍ شاملٍ بالنسيج الاجتماعى والفسيولوجى للمُجتمع، الذى يكشف ببساطة خُواء التصنيف العرقى الذى يقوم بالقليل لكى يمحو المُصطلح، أو يُضعف من قوته الاستثنائية. وكتب «بويس»: «إننا لم نكن نُواجه ببساطة - فى الصراع ضد التحيز العرقى - التحديد العقلانى الواعى للمُجتمع الأبيض لكى يضطهدنا، وكُنا نُواجه تعقيدات ذات عُمر طويل تغلغلت الآن بشكلٍ موسعٍ فى السُلوك غير الواعى أو الإلحاح غير العقلاني» (Du Bois, 1986 [1940], p. 296). وتم تطوير ذلك الوعى - الذى تكون فيه تركيبات «العرق» مُضمنة فى تشكيل الذاتية البشرية الحديثة - بواسطة «فرانتز فانون» (Frantz Fanon» 1925 -61»)، ذى البشرة السوداء والأقنعة البيضاء بصفةٍ خاصةٍ، الذى ركز على تورط «العرق» فى كيف للشخص أن يعرف ويُحدد المصير، وكيف أن المصير قد تم توضيحه وتحويله مثلما يتفاعل وتفاعل فى العالم (Fanon, 1967] 1952]). وسمحت هذه

الانتقادات وغيرها، بتحولٍ نحو تحليل كيفية مجيء «العرق» إلى حيز الوجود من خلال القانون، والثقافة الشعبية، والمُمارسات اليومية للتشكيل العرقى (انظر أيضًا: ما بعد الكولونيالية).

وقد تم تدعيم نقد العرق القائم على التكوينات الثقافية، بواسطة مُناقشات مُوازية، وفى الحقيقة، عن «طبيعة» العلم. وأشهرها كان لـ «ريتشارد ليونتين» «Richard Lewontin» و«ستيفن جولد» «Stephen J. Gould»، حيث تحديا الأساس البيولوجى والجينى للتحديد العرقي، مُثبتين بذلك أن هناك تباينًا جينيًا أكثر داخل المجموعة «العرقية» الاسمية الواحدة. ومع ذلك، فإن هؤلاء وعُلماء آخرين، وضعوا بشكلٍ فعالٍ الطبيعة خارج مجال الثقافة والسياسة، وجادلوا بأن «العرق» إما أن يكون ثقافيًا وليس طبيعيًا، أو من المُحال التنبؤ بالخرائط الوراثية للسُلوكيات الثقافية (Haraway, 1989). وعلى هذا النحو، فقد أصبح النقاش سجالاً فى كثيرٍ من الأحيان بين الطبيعة والتنشئة: فهل كان العرق سلسلة بيولوجية أم سلسلة ثقافية؟ فإذا فرضنا أن العلم كانت لديه السُلطة فى التحدث عن الطبيعة والسياسة الثقافية «لعلم العرق» المُفترض، فقد نتج عن ذلك أن تُركت السياسة الثقافية «لعلم العرق» المُفترض بدون تحدى بشكلٍ كبيرٍ. وقد كانت المعرفة الحديثة فى دراسات العلم والتكنولوجيا بواسطة كل من «دونا هاراوي» «Donna Harawy» (عام 1989)، و«نانسى ستيبان ليز» «1986» (1990 «Nancy Stepan Leyes»)

و«إيان هاكينج» «Ian Hacking» (عام 1999) مصدر العون للابتعاد عن ازدواجية الطبيعة – الثقافة التى وافقت على هذه المُناقشات، وأوضحت هذه المعرفة أن الطبيعة والأصوات التى تتحدث عن العرق وعلم العرق دائمًا ما تكون مُقيدة بالسياسة.

وقد تم ترديد هذه المداخل لفهم العرق، فى الدراسات الثقافية السوداء المُعاصرة، ودراسات شيكانو، والدراسات الإثنية ونظرية العرق النقدية، التى اقتربت من الاختلاف العرقى والانتماءات كما تم بناؤها من خلال الصراعات الاجتماعية والتاريخ المُشترك ومُمارسات الحياة اليومية التى وضعت الموضوعات العرقية وتكوينها داخل العلاقات المُتعددة للسُلطة. وبدلاً من الاختلاف المُحدد، فإنه قد تم فهم «العرق» كبنية عَرَضية أُنتجت بصورة غير مُتوازنة فى أزمنة وأمكنة بدون معنى ثابت أو شكل عالمى (انظر على سبيل المثال: Hesse, 2000; Fregoso, 2003; Moore, Kosek and Pandian, 2003). وعلى هذا النحو، فإن الكثير من عُلماء الاختلاف، أهملوا مُصطلح «العرق» تمامًا، وانتقلوا إلى «ما بعد العرق»، لكى يُعالجوا الأشكال المُتعددة للعلاقات الاجتماعية وخُصوصياتها، رافضين لأى تحريف شامل أو تمسك بالعرق كمفهوم تحليلي، على أن يظلوا مُهتمين بالسُبل التى تكون بها العرقية حقيقة يومية مُعاشة.

قراءات مُقترحة:

Essed and Goldberg (2002); Gilroy (2000); Miles and Brown (2003).

المحررون في سطور:

دريك جريجورى **Derek Grogory**

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

رون جونستون **Ron Johnston**

أستاذ الجغرافيا فى جامعة بريستول، المملكة المتحدة.

جيرالدن برات **Geraldine Pratt**

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

ميشيل واتس **Michael Watts**

أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا (بيركلى)، الولايات المتحدة.

سارة واتمور **Sarah Whatmore**

أستاذ علوم البيئة بجامعة أكسفورد، المملكة المتحد.

وإضافة إلى المحررين الخمسة السابق الإشارة إليهم، لم يكن تحرير هذا المعجم وتنسيقه وإخراجه على هذا النحو ليتم، دون مساهمة فريق من الخبراء ضم أكثر من عشرين أستاذًا فى الجغرافيا يحتلون مواقع رفيعة فى جامعات كندا والهند والسويد وبريطانيا وأستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك وسنغافورة واليابان. أما من قام على تحرير التعريفات المعجمية، فقد بلغ عددهم ١١٢ عالما من الجغرافيين وغير الجغرافيين المنتشرين فى أقسام الجغرافيا فى شتى أنحاء جامعات العالم.

المترجمون في سطور:

• عاطف معتمد عبد الحميد

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام ٢٠٠١، حائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٩، باحث ومترجم فى قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية.

• عزت صالح زيان

أستاذ مشارك بمعهد التخطيط القومى، حصل في عام ١٩٩٨ على دكتوراه فى الجغرافيا الاقتصادية من جامعتى القاهرة وماينتس بألمانيا، يعمل خبيرًا فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة ويحاضر فى المركز الديموجرافى. له العديد من الترجمات التى تدور حول قضايا السياسة والتنمية والصراعات الدولية.

• محمد أحمد على

مدرس بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩، كما حصل على الدبلوم العام والخاص فى السكان والتنمية من المركز الديموجرافى بالقاهرة عام ١٩٩٨. له عدة مؤلفات وحصل على عدد من الجوائز العلمية.

• لطفى كمال عزاز

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنوفية، حصل على الدكتوراه فى التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية من جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٤. له عدة مؤلفات وأبحاث منشورة في دوريات علمية ومؤتمرات دولية. حصل على عدة جوائز علمية.

المراجع فى سطور:

- **محمد عبد الرحمن الشرنوبى**

أستاذ الجغرافيا البشرية والعميد الأسبق لكلية التربية (جامعة القاهرة، فرع الفيوم) ثم لكلية الآداب، والعميد الحالى لمعهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل التابع لجامعة الفيوم، والأمين العام للمجمع العلمى المصرى. وهو عضو مجمع اللغة العربية ورئيس لجنة مصطلحات الجغرافيا والأنثروبولوجيا بالمجمع. حائز على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية وعدد من الجوائز المحلية والدولية الأخرى، ورد اسمه ضمن عدة موسوعات مصرية وعالمية.

التصحيح اللغوى: سماح حامد
الإشـراف الفنى: حســن كـامل

قدمت الجغرافيا البشرية إسهامات كبيرة فى دراسة نقدية للتحول الاقتصادى والعولمة أيضًا، وتستمر إدخالاتنا للتعرف على التطورات الرئيسية فى الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد السياسى، والتبادلات النشطة بينهما، والتى تسعى إلى تفسير التغييرات الجذرية فى الأنظمة المعاصرة لتراكم رأس المال وتداوله. هذا، وقد اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما كان يجرى طباعة هذه الطبعة من المعجم، وكنا قد أدرجنا فيها بالفعل إدخالات جديدة خاصة بمناهضة العولمة، ومناهضة التنمية، وصندوق النقد الدولى، والمنتدى الاجتماعى العالمى، وأيضًا عن رأسمال المخدرات والرأسمالية النفطية، والتى تتحدث عن بعض تداعيات الأزمة، ولكننا نعتقد أيضًا أن هذه الأحداث قد جعلت من انتقاداتنا الموسعة (وبصفة خاصة) للرأسمالية والأسواق والليبرالية الجديدة.

تصميم الغلاف : نادية كشك